السلاح السري للإخوان

اختراق المجتمع المدني



تحرير
د.دلال محمود

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

السلاح السري للإخوان

اختراق المجتمع المدني

تحرير
د.دلال محمود

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

السلاح السري للإخوان: اختراق المجتمع المدني

المدير العام
د. خالد عكاشة

تحرير وإشراف
د. دلال محمود

إخراج فني: إسلام علي

رقم الإيداع: **23/1911**
الترقيم الدولي: **978-977-86525-2-9**
الطبعة الأولى، يناير **2023**
حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.
الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg
www.ecss.com.eg

تقديم
د. دلال محمود 5

الباب الأول | الإخوان والمجتمع المدني

1 المجتمع المدني في أيديولوجية الإخوان: نقطة الانطلاق
د. دلال محمود 11

2 التنظيم الدولي وإدارة المجتمع المدني في فروع الإخوان: ثبات التوجه وتنوع الأدوات
حسن محمد 45

الباب الثاني | الإخوان والمجتمع المدني في الدول العربية

3 الإخوان والمجتمع المدني في مصر: الحفاظ على البقاء
د. هاني نسيرة 77

4 الإخوان والمجتمع المدني في الأردن: التنظيم والأدوار والأهداف
أحمد سلطان 113

5 الإخوان والمجتمع المدني في الخليج: آليات الاختراق وطرق المواجهة
منير أديب 143

6 الإخوان المسلمون والتوظيف السياسي للمجتمع المدني في شمال أفريقيا
عبد المنعم علي 177

الباب الثالث | الإخوان والمجتمع المدني في الدول الغربية

7 «الإخوان» وشبكات المجتمع المدني في بريطانيا
تقى النجار 207

8 الإخوان والمجتمع المدني في أوروبا
د. جاسم محمد 251

9 «الإخوان» في الولايات المتحدة: ازدواجية الحضور في المجتمع المدني
مها علام 279

10 الخاتمة 329

تقديم

د. دلال محمود*

حين اندلعت الثورات في المنطقة العربية عامة، وفي مصر على وجه الخصوص، ظهر أعضاء الإخوان كفصيل مستقل بين الجماهير المحتجين، فصيل لم يبدأ الاحتجاجات لكنه استطاع أن يستفيد منها بكافة السُّبل؛ فظهر منظمًا متكتلًا بين المتفرقين، واستطاع أن يحشد جماهيره ليكونوا الأكثر تأثيرًا في المراحل الانتقالية والأعلى صوتًا عند الضرورة، فكيف استطاعوا ذلك في وقت قصير، رغم كونهم ليسوا البادئين بالاحتجاجات؟

والإجابة هي أن تنظيم الإخوان كان موجودًا أمامنا طوال الوقت، منتشرين في المجتمع بكافة مجالاته ومؤسساته، ولكن كان الظاهر هو «الإخوان» بينما «التنظيم» لم يكن ظاهرًا بما يعكس انتشاره وتأثيره بدرجة واقعية. وفوجئ الجميع بحجم الإخوان، والكثيرون اكتشفوا انتماء بعض الأقارب أو الزملاء أو المعارف

* مدير برنامج الأمن والدفاع المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية

وربما الأصدقاء إلى تنظيم الإخوان، وربما بعد انكشاف عنف الإخوان ظهرت فئة «المتعاطفين مع الإخوان»!

إن الفائدة التنظيمية للإخوان، والتي لم تكن هي الأوضح فيهم قبل الثورات العربية، أتت ثمارها ودفعت بهم للمقدمة، بل ووصلوا للحكم في بلد المنشأ لمدة عام. ومع ظهور الهدف الحقيقي لهم، وهو الوصول للحكم وتركيز السلطات في يد التنظيم، وفرض الطاعة على الجميع، عزلهم الشعب عن الحكم، وللمرة الثانية يتم اكتشاف حجم الخلايا النائمة للتنظيم، وانتشر العنف في كل مكان، وسعوا حثيثًا لإسقاط الدولة التي رفضهم شعبها. ويتكرر السؤال: كيف انتشر الإخوان في كل مكان؟ وكيف استمرت قدرتهم على الحشد لعدة شهور بعد خروجهم من الحكم؟

وهنا تتأكد الإجابة بأن القوة التي استثمرها الإخوان في مراحل صعودهم وفي مراحل هبوطهم، مستمدة من انتشارهم في المجتمع المدني، لم يكن حضورهم الظاهر في مؤسسات الدولة هو مصدر هذه القوة، ولكن انتشارهم في كافة قطاعات المجتمع المدني في الفروع المختلفة (اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا)، ووجود مؤسسات لأعضاء التنظيم في كل من هذه القطاعات داخل كل دولة يتواجد فيها الإخوان، وهذه المؤسسات يكون لها تواصل مع مؤسسات مثيلة في الدول الأخرى، ليتوافر للتنظيم شبكة فعالة داخليًا وخارجيًا.

إن اختراق «تنظيم الإخوان» للمجتمع المدني، سواء في الدول العربية أو الدول الغربية، كان هو السلاح السري الحقيقي للتنظيم، وخاصة أن التنظيم يستخدم الآليات الأنسب لكل دولة بما يجعل هذا الاختراق أشبه بالتسلل التدريجي، مما يعيق اكتشافه أو رصد تأثيره. أي أن الآليات التي اتبعها الإخوان لتحقيق هذا الاختراق كانت مختلفة، وقد أثبتت التطورات المختلفة التي مرت بها جماعة الإخوان منذ بدايتها وحتى الآن، أن المجتمع المدني كان ركيزة أساسية ساعدت التنظيم على البقاء والاستمرار خلال الانتكاسات الكبرى التي مر بها، ليس في الدول العربية فقط، وإنما في الدول الغربية أيضًا، والأهم من هذا أن المجتمع المدني قد يكون المنفذ الممكن للجماعة لتستمر وتعيد لملمة شتاتها الحالي، والذي أضعف الجماعة بلا شك لكنه لم يقضِ عليها.

كان إدراك خطورة اختراق تنظيم الإخوان للمجتمع المدني على المجتمعات التي يتواجد فيها الإخوان، هو المحفز لإعداد هذا الكتاب، في محاولة من المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية أن يكشف فيها بعدًا مظلمًا في فكر التنظيم وحركته.

منهجية الدراسة:

يجمع الكتاب بين الدراسة النظرية والتطبيقية، فيعمل على تقدم البناء الفكري للمجتمع المدني لدى الإخوان، من خلال كتابات أبرز مفكريهم «**حسن البنا**» و«**سيد قطب**»؛ لإظهار البعد النظري في هذه الكتابات، بما يمكن من إعادة قراءة هذه الكتابات بمنظور مختلف يفسر كثيرًا من تحركات وأنشطة عناصر الإخوان في الدول العربية وغير العربية.

ويتبع الكتاب منهجية تعتمد بشكل أساسي على اقتراب «**دراسة الحالة**»؛ إذ إن هناك عدة محاور تهتم بها الفصول التي تناولت الحالات الدراسية المختلفة؛ حيث يهتم كل فصل بثلاثة محاور أساسية، **الأول** هو تعريف نشأة الإخوان في الدولة محل الدراسة، والثاني هو تطور الحضور الإخواني فيها، والثالث هو استعراض شبكة الإخوان في المجتمع المدني، سواء الكوادر الإخوانية، أو المؤسسات الاقتصادية التابعة لهم، أو منظمات المجتمع المدني الخدمية والخيرية المختلفة.

ومن المهم الإشارة إلى أمرين؛ الأول: إن بعض الفصول لا تركز على دولة بعينها، وإنما على إقليم فرعي يتشابه ويترابط الحضور الإخواني فيه، وكان هذا واضحًا في الخليج العربي وفي شمال أفريقيا. **والثاني**: اتسعت الدراسة لتضم بعض الدول الغربية التي يتسم الحضور الإخواني فيها بالتأثير ليس داخل هذه الدول فقط، ولكن على حضور الإخوان في مختلف الفروع.

محتوى الكتاب:

ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أبواب، يهتم **الباب الأول** منها بالجانب النظري في عمل الإخوان، وهو بعنوان (**الإخوان والمجتمع المدني**)، ويوضح الأبعاد التأصيلية لرؤية الإخوان للمجتمع، من خلال فصلين، الفصل الأول (**المجتمع المدني في أيديولوجية الإخوان: نقطة الانطلاق**)، يهدف هذا الفصل للإجابة عن سؤال بحثي رئيسي

هو: كيف ظهر المجتمع المدني في الفكر الإخواني؟ وإلى أي مدى كانوا يسعون لتغيير المجتمعات لتناسب حكمهم المنشود؟ أما الفصل الثاني فكان بعنوان (التنظيم الدولي وإدارة المجتمع المدني في فروع الإخوان: ثبات التوجه وتنوع الأدوات)، وقدم هذا الفصل فلسفة عمل التنظيم الدولي للإخوان، وكيف كان يعالج الفوارق المختلفة بين الفروع بما يحقق أفضل توظيف للمجتمع المدني فيها.

أما الباب الثاني فجاء بعنوان (**الإخوان والمجتمع المدني في الدول العربية**)، وكما يظهر من اسمه فقد تناول عدة حالات دراسية في المنطقة العربية، باعتبارها من أهم دوائر حركة الإخوان. وكان من الطبيعي أن تكون البداية مع دولة المنشأ، فيقدم الفصل الثالث (**الإخوان والمجتمع المدني في مصر: الحفاظ على البقاء**)، ويتناول الفصل مراحل متمايزة لوجود الإخوان في مصر، وطبيعة انتشارهم في المجتمع المدني بقطاعاته المختلفة، وبالفعل يُظهر أن هذا الانتشار كان من أهم عوامل بقاء التنظيم فاعلًا في مصر رغم الانتكاسات الكبرى التي شهدها ويشهدها. أما الفصل الرابع فقد اهتم بـ(**الإخوان والمجتمع المدني في الأردن: التنظيم والأدوار والأهداف**)، ويوضح تاريخ الإخوان في الأردن، وحدود تأثير الحزب الممثل لهم، وكذا طبيعة أنشطتهم وتأثيرهم في المجتمع المدني الأردني، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية تيار الإسلام السياسي في الأردن.

ويتناول الفصلان الخامس والسادس حضور الإخوان في الأقاليم الفرعية العربية؛ حيث يركز الفصل الخامس على منطقة الخليج، ويأتي بعنوان (**الإخوان والمجتمع المدني في الخليج: آليات الاختراق وطرق المواجهة**)، وهنا يُظهر التحليل بعدًا شديد التأثير في قوة الإخوان، وهو الترابط وانتقال التأثير بين الفروع المختلفة للإخوان، وكان هذا واضحًا في بدايات الإخوان في دول الخليج. أما الفصل السادس (**الإخوان المسلمون والتوظيف السياسي للمجتمع المدني في شمال أفريقيا**)، فقد أكد ذات التحليل من خلال استعراض نشأة ونشاط الإخوان في دول المغرب العربي (ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا)، رغم التفاوت في مستوى نشاطهم من دولة لأخرى.

أما الباب الثالث (**الإخوان والمجتمع المدني في الدول الغربية**)، فيتبع نفس المنهجية في دراسة وتحليل كيفية اختراق الإخوان للمجتمع المدني في بعض الدول

الغربيـة، والـتي يتمتـع فيهـا الإخـوان بقـدرة علـى التأثـير حالـت دون تعريفهـم كتنظيـم إرهـابي رغـم ما مارسـوه مـن عنف واضح بعـد عـام 2013، ليـس في مصر وحدهـا ولكن في العديـد من الدول التي يظهرون فيها بشـكل مباشـر أو يعملون من خـلال حركات أخرى تنتـمي للإسـلام السـياسي. وكانـت البداية في هـذا البـاب مع الفصـل السـابع (**الإخوان وشـبكات المجتمـع المدني في بريطانيـا**)، وجاء اختيـار بريطانيا نتيجة للصلـة بينهم وبين الإخـوان منذ بدايتهم في مصـر عام 1928 بحكم الانتداب البريطـاني في تلك المرحلة، ورغم كافـة الروايـات عن العلاقـات بين الطرفـين أثنـاء الوجود البريطـاني في مصر ومـا غلفها مـن شـبهات؛ فإنهـا لـم تكـن موضـع اهتمـام الفصـل، بـل كان بدايـة مـن الخمسـينيات والسـتينيات مع بداية تكوين الإخوان لشـبكة قوية فعالة في المجتمـع المدني البريطاني، دعمـت التنظيـم في كافة المراحل وتمثل مـلاذًا آمنًا له حتى الآن، ورغم انكشـاف الإخوان في العديـد من الـدول الأوروبيـة، لا يزالـون آمنـين في بريطانيا.

أمـا الفصـل الثامـن (**الإخـوان والمجتمـع المـدني في أوروبـا**)، فهـو يـبرز الوجـه الآخـر للتعامـل الأوروبي مـع الإخـوان في بعـض الـدول التي كانـوا يتمتعون فيها بحضـور واضح، لكـن انتبهـت أجهزة هـذه الـدول لخطـورة تأثيرهـم واتجهـت إلى تقويـض هـذا الحضور، ويهتـم الفصـل بثـلاث دول تحديـدًا، هـي النمسـا وألمانيـا وفرنسـا.

والفصـل التاسـع والأخـير (**الإخـوان في الولايـات المتحـدة: ازدواجيـة الحضـور في المجتمـع المـدني**)، فهو يهتم بدراسـة كيفية اخـتراق الإخـوان للمجتمع المـدني في الولايات المتحدة الأمريكية. والفصل يكتسـب أهميته من اعتبارين؛ فهو يهتم بالدولة العظمى الوحيـدة الـتي اسـتطاع الإخـوان توفيـق علاقاتهم معهـا، ليـس في العقد الأخـير فقط بل منـذ نهايـة الحرب البـاردة، إدراكًا منهـم لأهميتهـا. بالإضافة إلى اختـلاف تأثيرهم داخل المجتمـع المـدني الأمريكـي مـا بين داعـم لهم وبـين مُـدرك لخطـورة تأثيرهم.

,,إن هذا الكتـاب يهدف إلى تعميق المعرفة بتنظيم الإخوان المسـلمين، ويطرح زاوية جديـدة للاهتمـام البحـثي بالتنظيـم، ليضعهـا بـين يـدي القـارئ الكريـم، آمـلًا أن يحقـق الهـدف منـه ويكشـف مكمن قـوة التنظيـم بما يحفـز الوعـي العـام بضـرورة العمل على تقليـص هـذه القوة وتحجيـم نفاذ الإخـوان للمجتمـع المـدني في كل مكان،،.

الباب الأول

الإخوان والمجتمع المدني

1 المجتمع المدني في أيديولوجية الإخوان

نقطة الانطلاق

د. دلال محمود*

تمهيد

يمثل الإخوان التنظيم الإرهابي الأكثر خطورة من بين التنظيمات المنتمية للإسلام السياسي، لما يحمله من تعدد في آليات تنفيذ أهدافه، المستندة إلى أيديولوجية متكاملة الأركان، أي تجمع بين الفكر وبرنامج عمل لتنفيذ هذا الفكر. وبرنامج العمل هذا أو منهج حركة الجماعة هو مصدر ما تمثله من تهديد للدول التي تكون بها، ولا يقتصر هذا القول على العقد الأخير الذي انكشف فيه عنف الجماعة وإرهابها، لكن هذه الخطورة التي تمثلها تنبع بشكل أساسي من بداية نشأتها، وما أعلنه مؤسس الجماعة «حسن البنا» عن مجال عملها باعتباره «الحد الفاصل بين الدعوة والسياسة»، وهذا يعني أن جماعة الإخوان تستهدف الوصول للدولة وللمجتمع

* مدير برنامج الأمن والدفاع المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية

معًا، حكم الدولة وطاعة المجتمع، أي الدعوة الدينية للإسلام كما يراه ويفسره الإخوان، والسياسة من أجل الوصول للحكم، بزعم تطبيق تفسيرهم للدين.

وفي سبيل هذا الهدف تبنى التنظيم منهجًا مرنًا، يتبع من خلاله العديد من الاستراتيجيات والأدوات التي قد تبدو متناقضة في بعض الأحيان، بما يناسب السياق الزماني والمكاني لهذا الفرع أو ذاك. ولأن فكر الجماعة قائم على التدرج والمرحلية في تحقيق هدفها الأكبر (الوصول للحكم)، فهي تستهدف أن يكون لها تأثير واضح ومستمر، ولذلك فهي تعتمد على أدوات متنوعة، أبرزها «العنف» الذي يظهر بشكل مباشر في بعض الأحيان ويكمن في أحيان أخرى، لكن التسلل إلى المجتمع المدني واختراقه هو أخطر هذه الأدوات؛ لأنه يضمن أن يكون التنظيم حاضرًا باستمرار، سواء في القطاع الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي، أي أن له تأثيرًا سياسيًّا بالتأكيد ينتج عن هذا الحضور، ليكون التنظيم واحدًا من القوى السياسية في الدولة التي يتواجد بها التنظيم بغض النظر إذا كان الإخوان حزبًا سياسيًّا فيها أم لا، أي أن الإخوان ينتشرون في المجتمع بكل قطاعاته، وليسوا جزءًا منعزلًا في أي دولة يتواجدون فيها.

إن التمييز بين «المجتمع» و«المجتمع المدني» كمفهومين متداخلين بينهما فارق في التعريف الاصطلاحي، لم يكن قائمًا مع ظهور تنظيم الإخوان المسلمين، وبالتالي تُظهر أدبياتهم استخدام مصطلح «المجتمع»، والمقصود هو «المجتمع المدني»، كما تعرفه الأدبيات السياسية والاجتماعية في الوقت الراهن. وهنا تجدر الإشارة إلى تعريف «المجتمع» باعتباره الإطار الأشمل الذي يحتوي البشر وينظم العلاقات بينهم في إطار اقتصادي اجتماعي محدد، ويتطور من خلال علاقة فئاته ببعضها البعض وصراعاتها. أما تعريف «المجتمع المدني»، فهو تعبير عن الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية والاقتصادية والعائلية والصحية والثقافية والخيرية وغيرها. إن الفارق بين التعريفين يظهر في فهم أن المجتمع أوسع، ويشمل المجتمع المدني والمجتمع السياسي أيضًا، والذي يعني مجتمع الدولة، ويتكون من الدولة وأجهزتها والتنظيمات والأحزاب السياسية.

وبعبارة موجزة، إن اختراق المجتمع المدني هو الوسيلة الأساسية التي تضمن الحفاظ على استمرارية التنظيم وديمومته، وهنا يتبادر إلى الذهن عدة تساؤلات،

أهمها: هل كان يدرك تنظيم الإخوان المسلمين منذ بدايته، ويدرك «**حسن البنا**» من قبل أن ينشئ التنظيم، أهمية المجتمع المدني لتحقيق الهدف الأسمى لهم؟ وهل كان هناك مكان لهذا المجتمع في البنية الفكرية للإخوان، وكذا في منهجهم الحركي؟ وما الدور المنوط بالمجتمع المدني للوصول إلى الحكم باعتباره الهدف الحقيقي للإخوان؟ وقبل ذلك هل كان هناك دور للمجتمع المدني في النشأة الأولى للإخوان؟

وفي محاولة للإجابة عن هذه التساؤلات، يمكن تقسيم هذا الفصل إلى المحاور التالية:

أولًا: دور المجتمع المدني في نشأة تنظيم الإخوان المسلمين.

ثانيًا: ماهية المجتمع في البنية الفكرية للإخوان المسلمين.

ثالثًا: المجتمع المدني المثالي في فكر الإخوان المسلمين.

أولًا: دور المجتمع المدني في نشأة تنظيم الإخوان المسلمين:

تُظهر مراجعة الأدبيات العربية والأجنبية التي اهتمت بنشأة الإخوان، أن هناك موضوعين رئيسيين كانا موضع الاهتمام الأكبر لهذه الأدبيات، **الموضوع الأول:** يتعلق بالدوافع لإنشاء الجماعة، والتي تتوافق الأدبيات حولها إلى درجة كبيرة، وفي مقدمتها الدافع المرتبط بسقوط الخلافة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، واختفاء الرمز الذي كانت تمثله كدولة إسلامية، ولم يقتصر إدراك «حسن البنا» للأمر على أنه تغيير في شكل نظام الحكم، بل اعتبر اختفاءها تهديدًا للإسلام كدين وعقيدة. وثاني هذه الدوافع هو تأثير الاستعمار البريطاني داخل المجتمع المصري، وما نتج عنه من مظاهر بعيدة تمامًا عن جوهر الدين، في السلوكيات وفي الفكر أيضًا. ناهيك عن تبلور الانقسام في المجتمع بين الطبقة الأرستقراطية التي تجاوبت وبشدة مع التعليم الغربي وقيمه المختلفة، وبين عوام الشعب الذين كانوا أقل من الناحية الاقتصادية والتعليمية. وتشير بعض الأدبيات إلى دافع ثالث وهو تأثر مؤسس الجماعة بالاشتراكية، وعلى وجه الدقة بالثورة الاشتراكية، التي قامت على رفض المنظومة الليبرالية الغربية، وركزت على مركزية الحكم وطاعة الأغلبية، لكن كان الاختلاف الجوهري في الأساس الذي يقوم عليه هذا الرفض، والذي تتأسس عليه تلك المركزية؛ فالمنطلق الاشتراكي هو النظام الطبقي المنقسم على أساس العمل،

بينما كان المنطلق الإخواني هو النظام الاجتماعي والسياسي المنقسم على عدة أسس، اختزلوها في «الدين»، وتحديدًا فيما أسموه «صحيح الدين» الذي احتكروا تفسيره!

الموضوع الثاني: يتمثل في طبيعة «**الإخوان**» عند نشأتهم، وهل كان اهتمامهم الفكر أم الحركة، واعتبرت أغلب الكتابات أن اختيار الاسم كان يدل على إدراكهم لدورهم المأمول؛ على اعتبار أن اسم «جماعة الإخوان المسلمين» يدل على استهدافهم ممارسة سلوكيات «**الإخوة**»، وتعزيز المؤاخاة بين المسلمين، وهذا يدل على الحركة. وتفسر الأدبيات المختلفة أن تنظير الأفكار كان لاحقًا لظهور الجماعة ونشاطها، وأن رسائل «**البنا**» التي تعكس جوهر فكره وتعاليمه لأتباعه لم تكن تنظيرًا بقدر ما كانت توجيهات لحركة الجماعة. كما يتم تفسير الكتابات التنظيرية اللاحقة التي قدمها «سيد قطب» وآخرون، بأنها كانت تصحيحًا لحركة الجماعة، وتقديمًا لفكر يناسب المرحلة التي ظهرت فيها هذه الأفكار، وهي الانتكاسة الكبرى للتنظيم في الخمسينيات والستينيات بسبب صدامه مع الدولة على إثر محاولة اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر فيما عُرف بحادث المنشية، وهو ما ينكره الإخوان تمامًا بالطبع.

وتؤكد مراجعة الأدبيات أن المجتمع كان حاضرًا مع الإخوان منذ الإرهاصات الأولى لتشكيل التنظيم، وكما كان دافعًا ومحفزًا في فكر «حسن البنا»، باعتباره المؤسس له، كان أيضًا وسيلة لنقل هذا الفكر إلى الواقع كما ظهر من أفكار «سيد قطب»، كما طور الإخوان حركتهم في التعامل مع المجتمع، مع عودتهم للعمل في المجال العام -دون السياسي- بعد أن سمحت لهم الدولة بذلك في السبعينيات، ولا يعني تطور حركتهم هذه أن الفكر تطور أيضًا، بل كان التكيف الذي اتسم به التنظيم هو الدافع لتطوير المنهج الحركي لهم والعودة به للجذور كما سيتضح لاحقًا.

كيف رأى البنا المجتمع المصري قبل 1928؟

شهدت الحقبة التاريخية السابقة على نشأة الإخوان المسلمين في مصر، العديد من الأحداث سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي أو الداخلي، كما سبقت الإشارة. وكان رأي «حسن البنا» في المجتمع المصري، أنه مليء بمظاهر التحلل والفساد والبعد عن الأخلاق الإسلامية. ويرد في أدبيات الإخوان، نقلًا عن البنا: «اجتاحت مصر موجة من الإلحاد والإباحية، على أثر الانقلاب الكمالي في

تركيا وإلغاء الخلافة الإسلامية، وفصل الدولة عن الدين، ووضعت نواة الحزب الديمقراطي في مصر، الذي مات قبل أن يولد، ولم يكن له منهاج إلا الدعوة إلى الحرية والديمقراطية بهذا المعنى المعروف حينذاك: معنى التحلل والانطلاق. وظهرت كتب وجرائد ومجلات، لا هدف لها إلا إضعاف أثر الدين، والقضاء عليه في نفوس الشعب، لينعم بالحرية الحقيقية فكريًّا وعمليًّا في زعم هؤلاء الكتاب والمؤلفين» [1]. وفي هذا الصدد يقول حسن البنا في مذكراته: «شاهدت في القاهرة مظاهر التحلل والبعد عن الأخلاق الإسلامية في كثير من الأماكن التي لا عهد لنا بها في الريف المصري الآمن، على أثر ما كان ينشر في بعض الجرائد من أمور تتنافى مع التعاليم الإسلامية، ومن جهل بين العامة بأحكام الدين» [2].

وكان البنا يرى المجتمع المصري منقسمًا بسبب الأفكار التحررية التي أدت إلى انتشار الإلحاد والتحلل الأخلاقي، خاصة مع غياب دولة الخلافة الإسلامية، فيقول: «جمهرة الشعب حينذاك كانت إما من الشباب المثقف، وهو معجب بما يسمع من هذه الألوان (المقصود الأفكار التي تدعو للتحلل والانطلاق)، وإما من العامة الذين انصرفوا عن التفكير في هذه الشؤون لقلة المنبهين والموجهين» [3]. ولم يكن الانقسام الفكري فقط هو ما رصده البنا في المجتمع، بل كانت الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين العامة وغيرهم من أبناء الطبقة الأرستقراطية والمختلطين بهم، وتكررت الإشارة إلى هذه الفوارق في مذكراته وفيما تركه من رسائل وجهها في خطبه ولأتباعه.

واعتبر أن رجال الدين يتحملون قدرًا من مسؤولية التقصير في التصدي لمظاهر الانحلال والبُعد عن الدين، نتيجة قبوعهم في المساجد وحلقات العلم والدرس فقط، وهذه الأماكن لا يتردد عليها العوام الذين يجهلون القراءة والكتابة، وينشغلون في البحث عن قوت يومهم، ولا ترفيه لديهم إلا جلسات الأصدقاء على المقاهي.

كيف استفاد البنا من رؤيته للمجتمع المصري ليبدأ التنظيم؟

إن وصف البنا للمجتمع بالانقسام والضعف وانتشار الأمية والفقر، دفعه للاستفادة من هذه السمات ومعرفة كيفية توظيفها لنشر أفكاره (والتي سماها تجديد الدعوة للدين الإسلامي). إن غالبية الشعب يريدون أن يجدوا مَن يهبط إليهم من علياء المثقفين ويحدثهم بلغة بسيطة تختلف عن فصاحة رجال الدين، ويعينهم

على المعيشة بعيدًا عن تكبر الأرستقراطيين وإحسانهم المُذل. ولذلك كان في تقديره أن تقديم أفكاره ووجود قبول لها يتوقف على نجاحه في الوصول لقلوب هذه الأغلبية من الشعب، وتوجيهها في ما بعد هذا الوصول.

ولذلك اعتبر أن المساجد وحدها لا تكفي في إيصال التعاليم الإسلامية إلى الناس، بل ربما لا تكون المكان الأنسب؛ فالمترددون على المساجد لا يحتاجون إلى الوعظ والإرشاد. فقام ومجموعة من زملائه بدار العلوم وبعض أصدقائه -ليس الأزهريون منهم-، بالخروج لنشر أفكارهم في المقاهي والمحافل العامة، مع تأكيده على الجميع ضرورة عدم الإطالة في الخطاب، وتبسيط اللغة والتركيز على الأمور الحياتية، لجذب الانتباه وتقديم صورة مختلفة للواعظين ورجال الدين. إن الفطنة التي أظهرها البنا في خطواته الأولى لنشر أفكاره تُظهر ذكاءً اجتماعيًّا واضحًا، لكنها لا تؤكد مدى حُسن النوايا في استخدام هذا الذكاء، وبالطبع تنقسم الآراء حول ما إذا كان البنا يرى في نفسه أنه صاحب دور ودعوة في توجيه المجتمع، كما تشير كتابات الإخوان ومعتقدهم، أم إنه كان يخطط لتأسيس تنظيم ويغرس له الجذور في المجتمع حتى يصعب نزعه.

دور المجتمع في عودة الإخوان للظهور:

عاد تنظيم الإخوان للعمل العام في كافة المجالات ما عدا المجال السياسي منذ السبعينيات، ولظروف ترتبط بالعلاقات بين القوى السياسية في الداخل المصري في تلك المرحلة، ولذلك أظهر التنظيم مرة أخرى فهمًا عميقًا لطبيعة المجتمع وأولويات الأغلبية الشعبية، وعناصر التأثير في الدولة. وكان السياق العام في مصر يتسم ببعض الخصائص التي استفاد منها التنظيم كثيرًا في حركته، منها: الاتجاه للتسوية السلمية مع إسرائيل بعد استرداد الأراضي المصرية المحتلة في حرب 1973، وتغير النظام الاقتصادي وتحوله عن حالة اقتصاد الحرب، وتزامن هذا مع تحوله من الاقتصاد المركزي الاشتراكي إلى الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي.

نتج عن هذين التحولين الكبيرين تداعيات سياسية واجتماعية واقتصادية كبيرة، تعاملت الدولة معها وإن لم تكُن احتوتها بشكل كافٍ. وما نتج من ثغرات وسلبيات في هذا التعامل، أتاح الفرصة للإخوان في التسلل إلى المجتمع والانتشار

فيه، بما أوجدوه من كيانات وأنشطة لا ترتبط مباشرة بالمجال السياسي، لكنها تؤثر بشدة فيه. فتواجد للتنظيم شركات اقتصادية واستثمارات تعمل في القطاعات المصرفية والاستهلاكية بشكل رئيسي، وتواجد له أيضًا جمعيات أهلية (منظمات مجتمع مدني) تقدم الخدمات التثقيفية والإعانات الخيرية المالية والعينية والعلاج الطبي وأماكن للصلاة، كما مثل الإعلام (التقليدي والجديد) منفذًا هامًّا للتنظيم إلى المجتمع. ولم يكن التنظيم بعيدًا تمامًا عن المجال السياسي المحظور عليه؛ إذ قدم بعضًا من كوادره كنواب في البرلمان بصفتهم مستقلين، كما كثف من حضوره في مجالس النقابات المهنية والاتحادات الجماعية المختلفة (اتحادات طلاب أو اتحادات عمال). وبعبارة موجزة، كان فهم التنظيم لخصائص المجتمع ومشكلاته وأولوياته وطبيعة الحكم فيه، له دور هام في انتشار تأثير التنظيم واستمراره لعقود دون صدام كبير مع الدولة المصرية، ولا يعني هذا غياب التوتر والصدام تمامًا معها.

المجتمع والتنظيم الدولي:

ظل التنظيم الدولي شريانًا لحياة التنظيم في مراحل الانتكاسات الكبرى في الخمسينيات والستينيات. لكن في تلك المرحلة، ومع غياب التنظيم في دولة المنشأ (مصر)، كان الاهتمام الأساسي بتحديد شكل العلاقة بين قيادة التنظيم وفروعه، وحدود صلاحيات المرشد العام المعتقل لدى السلطات المصرية، وظل النظر للمجتمع هنا كموضوع يخص كل فرع من الفروع، ولا يوجد توجيه عام من التنظيم الدولي. لكن مع إعادة تأسيسه في الثمانينيات على يد «مصطفى مشهور»، كان هناك إطار عام من قيادة التنظيم ومرشده بتوحيد الهدف في هذا الصدد ليكون «تحقيق التمكين في المجتمع»، وعلى كل فرع أن ينفذ هذا الهدف بما يتناسب مع طبيعة المجتمع. وقد أكدت اللائحة الداخلية للنظام العام للإخوان المسلمين لعام 1982، هذا المعنى، فقد تضمنت السعي لإقامة دولة إسلامية، من خلال العمل التدريجي الموازي المؤسس للسيطرة على مراكز قوى محلية، وبناء واعتماد أجهزة رصد للمعلومات وتجميعها وتخزينها والاستفادة منها حين الحاجة، مستعينين بالوسائل التكنولوجية الحديثة، مع إنشاء مراكز للدراسات والبحوث، بالإضافة إلى فعالية جمع المال وضبط أوجه صرفه واستثماره [4].

وواقع الأمر أنه منذ إعداد هذه اللائحة، فإن التنظيم يحرص على وجود توازن بين مركزية القرار ولا مركزية التنفيذ، بما يتيح للفروع بعض المرونة في التكيف مع طبيعة المجتمع والسلطة فيها، لكنه في الوقت ذاته أوجد تشابهًا في نشاط الفروع وفي سبل اختراقها للمجتمع المدني في الدول المختلفة، وأوجد كذلك ارتباطًا بين الفروع لم يمنعه اختلاف المجتمعات فيما بينها؛ نظرًا لتشابه الفكر. وقد اتضحت هذه الخاصية جليًّا بعد عام 2011، بعد أن أتيحت الفرصة لأكثر من فرع من فروع الإخوان في المنطقة العربية للوصول للسلطة أو على الأقل المشاركة فيها.

وظهر التشابه بصورة أكبر بعد 2013، حينما تمت إعادة هيكلة التنظيم الدولي لإنشاء كيانات تنظيمية مستحدثة، منها ما يتشابه مع التنظيمات المحلية ومنها ما تم استحداثه، بهدف الوصول للمجتمعات التي تراجعت فيها قوة فروع التنظيم. وكان من محصلة هذا التطور الأفقي اعتماد إنشاء عدد من الأجهزة التنظيمية، منها: جهاز الأمانة، وجهاز التربية، وجهاز الأخوات، والجهاز الطلابي، والجهاز السياسي، والجهاز الإعلامي، والجهاز المالي. من الأمور الجديرة بالإشارة أن رؤية التنظيم الدولي للمجتمع كانت مرتبطة بالأساس بموقف التنظيم في مصر، وهذا باعتبار أن أغلبية أعضاء مكتب الإرشاد العام له منتمون للفرع المركزي في مصر.

يمكن القول: إن فهم الإخوان للمجتمع (المدني) كان له دور في نجاح التنظيم عند مرحلة التأسيس، وكان له دور في بقاء التنظيم عند عودته للعمل، فعلى مستوى حركة التنظيم استفاد بالفعل من فهم المجتمع حتى ثورة يونيو 2013. أما بعدها فقد حدث متغير هام لم يفهمه التنظيم، وهو انكشاف أهدافه أمام المجتمع وظهور تسلط التنظيم حينما وصل للسلطة فعليًّا، وحينما ظهر عنف التنظيم واستعلاؤه باسم الدين على معارضيه. وبالتالي لم يعُد المجتمع يراهم مجرد جماعة دينية لها طموح سياسي، بل ظهرت صورتهم كحزب سياسي يريد أن يمارس الحكم المركزي ويتسلط باسم الدين، واختلاف صورة التنظيم أمام المجتمع هو ما لا يدركه التنظيم، فيستخدم نفس الآليات التي اعتادها لاختراق المجتمع المدني والتأثير فيه، ولم ينجح في هذا خارج قواعده. أي أنه حين يعجز التنظيم عن فهم المجتمع وأهدافه وأولوياته، يضعف التنظيم وتتقلص قدرته على التأثير، وتظهر الانقسامات والاختلافات بين

قياداتـه. وإذا كان فهـم المجتمع هامًّا لهذه الدرجة بالنسـبة للإخـوان، فكيف كان تناوله في فكرهـم؟ وهل بالفعـل تطور هذا الفكر في المراحـل المختلفة التي مر بهـا التنظيم؟ هذا هو مـا يحـاول المحور التـالي الإجابـة عنه.

ثانيًا: ماهية المجتمع في البنية الفكرية للإخوان المسلمين:

هنـاك بعـض السـمات التـي ميـزت فكـر الإخـوان بصفـة عامـة، والـتي كان لهـا تأثـير واضـح في فكرهـم عـن المجتمـع. ومـن أهـم هـذه السـمات:

- **العالميـة**، هـذه السـمة ترتبـط بعالميـة الدعـوة الإسـلامية، فبالرغـم مـن أن بدايـة الدعـوة كانـت في شـبه الجزيـرة العربيـة، لكنهـا موجهـة للبشـرية جمعـاء. والآيات القرآنيـة والأحاديـث النبويـة الشـريفة كثـيرًا مـا أكـدت علـى عالميـة الدعـوة، ومـا كانـت الفتوحـات الإسـلامية إلا في سـبيل نشـرها. ورغـم الفـارق بـين الدعـوة الإسـلامية الـتي نُشـرت دون إجبـار أو عنـف لفرضهـا، وبـين أفـكار الإخـوان الـتي عملـوا علـى فرضهـا بالعنـف؛ فإنهـم ارتـأوا ألا توجـد حـدود لنشـر أفكارهـم، وكان هـذا مبررًا لتأسـيس فـروع في العديـد من الـدول، وهـو مـا تطور ليكون هنـاك تنظيم عالـمي للإخـوان.
- **الشـمولية**، يقـدم الإخـوان رؤيـة فكريـة لمختلـف المجـالات، والقـول بـأن التنظيـم ديـني فقـط ومجـال عمله هو الدعـوة يُعـد مغالطة كبيرة، بـل هناك تصـور لمختلف المناحي الحياتيـة، وهو في هذا يقدم فتاوى واجتهـادات لقياداته ومفكريه باعتبارها هـي صحيـح الدين، ويُلزمـون بهـا أتباعهـم ومريديهم وكأنها الإسـلام.
- **الإمامـة**، هـذه السـمة تعـني أن يكـون هنـاك مسـؤول عـن تطبيـق الدين لمـن يتبعه، والأمـر هنـا يخرج عن حـدود التوجيه والإرشـاد، فيجعـل الإمام -وقد تكون التسـمية هـي الخليفة أو المرشـد- بين الفـرد ودينه هو من يوجـه الفرد المسـلم لكيفية تطبيق الديـن وأحكامه وحـدوده، وهذا يعتمـد على تفسـير وتأويل هذا الإمـام للنص، بينما عظـم الديـن الإسـلامي أن العلاقـة مباشـرة بـين الفـرد وبـين الله سـبحانه وتعـالى. ويتأكـد دور الإمـام (المرشـد) مـن ضـرورة مبايعته؛ إذ تشـير المـادة الرابعـة في البـاب الثالـث مـن القانـون الأسـاسي لجماعـة الإخـوان المسـلمين، أنـه يجـب علـى عضـو الجماعـة عنـد قبـول عضويتـه، موافقتـه التامة بـ«الالتزام بخـط» الدعـوة، منهجيًّا

وماليًا وسياسيًا وحركيًا، وأن يبايع على ذلك بالنص التالي: «أعاهد الله العلي العظيم على التمسك بدعوة الإخوان المسلمين والجهاد في سبيلها، والقيام بشرائط عضويتها، والثقة بقياداتها، والسمع والطاعة في المنشط والمكره... إلخ»[5].

- **الثنائية**، ثنائية الرؤية والحكم في أي شيء تنفي الوسطية، وتجعل أي أمر بين طرفين متناقضين لا وسط بينهما كالأبيض والأسود. وهذا جعل الجماعة ترسخ فكرة أن الفرد إما أن يكون ملتزمًا بالدين الصحيح الذي تقدم تفسيره ليكون فردًا مسلمًا، وإما لا يكون مسلمًا. وبالتالي كان عليها أن تقدم تفسيرًا لمخالفتها لبعض التفسيرات المتشددة والأحكام التي فرضتها هذه الثنائية، فكان عليها تقديم تبريرات مغلفة دينيًا، فظهر ما يُعرف بفقه الضرورة وفقه الاستضعاف وفقه التمكين أيضًا.

ظهر تأثير هذه السمات في البنية الفكرية للإخوان عن المجتمع المدني في عدة أمور، والتي يظهر فيها تدرج الفكر ليشكل منظومة ممنهجة لتحقيق الهدف الأصيل للتنظيم، كما يتضح فيما يلي:

1. حدود المجتمع في فكر الإخوان:

يُعرِّف «حسن البنا» الدين الإسلامي باعتباره عقيدة وعبادة ووطنًا وجنسية ودينًا ودولة وروحانية ومصحفًا وسيفًا، ودشن حركته انطلاقًا من هذه الرؤية التي سيطرت عليه، وتمثلت في أن سقوط الخلافة قد أنتج فراغًا سياسيًا؛ إذ أضحت الأمة الإسلامية بدون قيادة ومكانة بين الأمم. فالدعوة الإسلامية عالمية، والأمة الإسلامية لا حدود لها، وعلى ذلك فإنه في مكان تواجد المسلمين يكون مجتمعهم، وإذا انتشر المسلمون بين دول مختلفة فإن هذا لا يجب أن يحول دون وجود «الأمة الإسلامية» كانتماء أولي للفرد المسلم، من وجهة نظر البنا الذي لم يتناول بشكل واضح حدود العلاقة بين الانتماء للوطن والانتماء للجماعة في حالة التعارض بينهما. لكن كان سيد قطب أكثر وضوحًا في هذا الصدد، وأكد أنه لا يجب أن يكون هناك انتماء يعلو على الانتماء للجماعة باعتبارها هي الأمة الإسلامية.

إذًا، فالعالم كله نطاق للمجتمع الذي يستهدفه الإخوان، ولكن الواقع فرض على التنظيم أن تكون «المجتمعات المحلية» لفروعه هي مجال العمل الأساسي،

والمستهدف من التنظيم. وبالتالي ظهرت المفارقة أنه في الدول التي كان المسلمون فيها أغلبية كان الشعب كله هو المجتمع المعني التنظيم باستقطاب غالبيته، بينما في المجتمعات الغربية التي كان المسلمون فيها من الأقليات كان الهدف تكوين مجتمع للمسلمين داخل المجتمع الأكبر، ليكون بمعزل فكري نسبيًّا، بما يجعل استقطاب التنظيم لأعضاء جدد داخله أكثر يُسرًا. إذًا فحدود المجتمع الذي يستهدفه تنظيم الإخوان ليست واضحة بشكل حاسم في حركته، وإن كانت على المستوى الفكري له لا توجد حدود بداية.

2. الوصاية الإخوانية على المجتمع لاستقطابه:

يرتكز فكر الإخوان على أنه لا بد أن يكون نظام الحكم إسلاميًّا. وتطورت أقوالهم تكيفًا في السياق العام زمنيًّا وسياسيًّا، من ضرورة أن يكون نظام الحكم إسلاميًّا في إطار دولة يجب أن توصف بأنها «دولة إسلامية»، إلى إمكانية أن يكون نظام الحكم إسلاميًّا في ظل دولة «مدنية». إذًا فهدف التنظيم هو الوصول للحكم، لتطبيق الإسلام كما يراه، وطريقة الوصول للحكم هي إما بالصدام مع النظام القائم والتغلب عليه، وإما عن طريق الشعب الذي يمكنه أن يوصل عناصر التنظيم إلى مواقع السلطة للمشاركة في الحكم أو للانفراد به، والشعب هنا هو المجتمع المدني الموجود في كافة القطاعات، فالمجتمع هو الضلع الثالث في معادلة الحكم.

وهذا التصور الفكري للإخوان عن المجتمع، يفرض عليهم العمل على استقطابه، وبالأدق استقطاب الأغلبية فيه والقوى المؤثرة فيه بشتى السبل، أي أن المجتمع هو الوسيلة الوُثقى للوصول للحكم. وهنا ظهر التساؤل الفكري: كيف يمكن استقطاب هذا المجتمع الذي وصفه البنا بالانحلال والضعف، ووصفه قطب بالجاهلية، ووصفه يوسف القرضاوي بأنه مجتمع أسير لمفاهيم التخلف والاستعمار؟

ويقدم فكر الإخوان التفسير الذي يعتبره منطقيًّا، أن المجتمع بعيد عن صحيح الدين، ويردد كثيرًا أن العامة في حاجة إلى مَن يعلمهم أصول دينهم، وهذا علم الخواص، والإخوان هم الخواص، وبالتالي يحق لهم الوصاية على المجتمع، وصاية

دينيـة بمنطـق اسـتعلائي، هـي الطريق لينصـاع الناس باسـم الديـن. ففي فكـر الإخوان أنهـم يدعـون المسـلمين إلى الإسـلام مـن جديـد.

الوصاية على المجتمع في فكر حسن البنا:

اعتـبر البنـا أن جماعتـه ودعوتـه هـي دعـوة الإسـلام ذاتـه في القـرن الرابـع عشـر الهجـري، فنجـده يقـول في رسـالة «دعوتنـا»: «ومـن هنـا كان مـن واجـبي أن أشـرح لكـم في وضـوح موجـز، دعوة الإسـلام في القـرن الهجـري الرابع عشـر». فالفـرد الإخواني يـرى ذاتـه وجماعتـه بكونهـم ممثلـين للإسـلام، أو هـم الإسـلام ذاتـه، ويحكمـون علـى أفـراد مجتمعاتهـم بأنهـم إمـا مجتمـع جاهلـي، وإمـا -في أحسـن الأحـوال- بعيـدون عن الإسـلام، ويظهـر الفارق بين رؤيتهم لأنفسـهم ورؤيتهم للآخرين في مقولة حسـن البنا في الرسـالة ذاتها: «إيمان الأمـة مخدر نائـم، على حين أنـه إيمان ملتهب مشـتعل قوي يقـظ في نفـوس الإخـوان المسـلمين» [6].

ثـم لا يكتفـي حسـن البنـا بهـذا، بـل يصـل إلى غايتـه في رسـالة «إلى أي شيء ندعـو النـاس»، ونفـس المعـنى في رسـالة «لا بـد أن نُتبـع»؛ إذ يقـول: «يا قومنـا، إننـا نناديكم والقـرآن في يميننـا والسـنة في شـمالنا، وعمـل السـلف الصالحـين مـن أبنـاء هـذه الأمة قدوتنـا، وندعوكـم إلى الإسـلام وتعاليـم الإسـلام وأحـكام الإسـلام» [7].

رسـخ الإخـوان هـذا المنظـور في قلـوب وعقـول أتباعهـم، عـبر ترديـد أقـوال حسـن البنـا، باعتبارهـا بديهيـات ومأثـورات، لا تقبـل النقـد أو النقـض، كرروهـا حـتى آمن بها أتباعهم من خلال ما يسـميه الإخوان «وسـائل التربية»، والتي تشـمل (الأسـر التربوية - الكتائـب - الرحـلات - المحاضـرات)، كتبـوا شـروحات متعـددة لـكل رسـائل البنـا، يشـرحون ويفسـرون ويكـررون أقـوال البنـا دون الإشـارة إليـه، ليسـهل تبـني المجتمـع لهـا. تربيـة الإخوان الفكريـة تجعلهم يحكمـون على مجتمعاتهـم بالجاهلية أو في أحسـن الأحـوال بأنهـم بعيـدون عـن الإسـلام، وحامل هـذا الفكـر تكـون لديـه القابليـة للهجوم علـى مجتمعـه إذا شـعر أنه لا يقبل فكـره أو جماعتـه، أو أن أيًّا من أفـراد التنظيم وقع له مكـروه من قبـل مؤسسـات الدولـة [8].

الوصاية على المجتمع في فكر سيد قطب:

يصعب تقديم فكر سيد قطب عن المجتمع بعيدًا عن مفهوم «الحاكمية» لديه، والذي يُعد مفهومًا مركزيًّا لديه. فيرى أن مدلول «الحاكمية» في التصور الإسلامي لا ينحصر في تلقي الشرائع القانونية من الله وحده والتحاكم إليها وحدها، بل إن شريعة الله تعني ما شرعه الله لتنظيم الحياة البشرية، وهذا يتمثل في أصول الاعتقاد وأصول الحكم وأصول الأخلاق وأصول السلوك وأصول المعرفة أيضًا، ويتمثل في الاعتقاد والتصور بكل هذه الأصول باعتبارها حقيقة الألوهية، وحقيقة الكون، وحقيقة الحياة، والارتباطات بين كل هذه الحقائق. ويجب أن يكون تعامل الإنسان معها -والذي يتمثل في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والنظم التي تقوم عليها هذه الأوضاع- قائمًا على العبودية الكاملة لله وحده، ولهذا يجب أن تكون القيم والموازين (المقصود: قواعد التوازنات) التي تسود في المجتمع، متلقاة عن الله، كتلقي الأحكام الشرعية بمدلولها الضيق المتداول سواء بسواء [9]. وهكذا تبدو الحاكمية عند قطب اصطلاحًا يعني السلطة والتحكم في الناس، وتسييرهم وفق المنهج الإلهي في جميع شؤونهم، وإرغامهم على ذلك، واستمداد التشريعات والنظم والعادات والتقاليد من الله وحده، وتطبيق شريعته على كافة نواحي الحياة.

لم يكن تفسير سيد قطب للحاكمية موضع اتفاق بين الإخوان، وتفسيره لبعض الآيات التي ورد فيها الحديث عن «الحكم» [10]، اعتبره الكثير منهم مراوغة لتقديم أفكاره السياسية، بل أنكرها بعض كوادر الإخوان في مراحل زمنية لاحقة. وقد عبر قطب عن مفهومه للحاكمية بقوله: «إنها الثورة الشاملة على حاكمية البشر في كل صورها وأشكالها وأنظمتها وأوضاعها، والتمرد الكامل على كل وضع في أرجاء الأرض الحكم فيه للبشر بصورة من الصور،... إن هذا الإعلان معناه انتزاع سلطان المغتصب ورده إلى الله، وطرد المغتصبين له، الذين يحكمون الناس بشرائع من عند أنفسهم، إن هذا معناه تحطيم مملكة البشر لإقامة مملكة الله في الأرض» [11].

ثم يؤكد قطب أن الحاكمية لا تعني أن المسؤول عن الأمر هم رجال الدين بالضرورة، لكنه قال بأنه وفقًا للحاكمية ينقسم الناس إلى فئتين: فئة «العارفين» لأحكام الله ومقاصده، وفئة «الجاهلين» الذين لا يعرفون شيئًا عن شريعة الله وأحكامه. هؤلاء

العارفون هم «العصبة المؤمنة»، وهو ادعاء فكري قدمه قطب، كما قدمه غيره من المفكرين المتطرفين، ويتأسس على ادعاء ملكية الحقيقة المطلقة بل واحتكارها، وهذا ما يفسر نظرتهم لأنفسهم على أنهم تجسيد للإسلام وتعبير عنه، وبالتالي نجد في خطابه تلاشي المسافات بين الإسلام وبين فهمه للإسلام، فتذوب الفواصل بين ما يقدمه من تفسير للإسلام وبين الإسلام ذاته ليصبحا شيئًا واحدًا، وبالتالي يصبح من حق هذه العصبة أن توجه الآخرين، ويجب على الآخرين (الجاهلين) أن يطيعوها، لأن لديها وعدًا إلهيًّا بالنجاة استنادًا إلى قوة يقينها فيما يعتقده، وبالتالي هم ليسوا كالآخرين بل إنهم مختارون، فهل يختلف هذا الفكر عن فكرة الشعب المختار؟!

يمكن القول إذًا إن وصاية التنظيم على المجتمع عند حسن البنا، مصدرها أن التنظيم هو صاحب الدعوة إلى الإسلام من جديد، وعليه أن يقوم بهذا الدور لخدمة الدين. بينما كان مصدر هذه الوصاية عند سيد قطب عائدًا إلى قدرة التنظيم على تنفيذ شريعة الله وأحكامه، باعتبار أعضائه هم «العصبة المؤمنة». وواقع الأمر، لم يكن الاستعلاء وفرض الوصاية الدينية والفكرية على المجتمع قاصرًا على مستوى الفكر فقط، بل استطاع مفكرو ومنظرو الإخوان غرس هذا الاستعلاء في نفوس أعضاء التنظيم، وهو ما ظهر في كثير من المواقف في المراحل الزمنية المختلفة، في لحظات الانحسار، ظهرت لغة التشفي والاستعلاء على المجتمع المصري بعد عدوان 1956 ونكسة 1967، واعتبروها الانتقام الإلهي لهم باعتبارهم ممثلي الدين والمسؤولين عن حمايته. وفي لحظات سطوتهم مع وصولهم لمواقع السلطة بعد عام 2011 في بعض الدول، ظهر الاستعلاء بشكل أوضح وأكبر مع توافر الفرصة لهذا، وتم تجاهل الآخر، والتبرير واحد في كل الفروع: أن الآخر -غير الإخواني- جاهل بأمور دينه!

3. الاختلاف الفكري داخل الإخوان حول كيفية استقطاب المجتمع:

لم يظهر اختلاف جوهري في فكر الإخوان حول أهمية اتباع وطاعة المجتمع للتنظيم بسلطة «الدين»، حتى يمكن تحقيق الحكم الإسلامي له، باعتبار أن الإخوان هم الأوصياء على الدين، المتفردون بمعرفة أحكامه وأصوله الصحيحة. لكن ظهر الاختلاف الفكري بين تيارين أساسيين، حول كيفية تنفيذ هذه الوصاية الدينية،

وبعبارة أخرى كان الاختلاف حول المنهج الأنسب لتغيير المجتمع غير الإخواني ليكون أكثر طواعية وتبعية للتنظيم.

التيار الفكري الأول: التغيير التدريجي للمجتمع (منهج حسن البنا):

سعى حسن البنا منذ بداية تأسيس جماعته إلى تغيير المفاهيم البديهية لدى المجتمع، عبر تكوين منظومة معرفية بديلة؛ لم يقدم نسقه الفكري مرة واحدة، إنما كانت منظومته الفكرية تتطور أثناء مسيرة حركته التنظيمية، لتعمل هذه المنظومة في الغالب على إيجاد بيئة قابلة لخطاب الإخوان في المجتمع، واعتبارهم حراسًا للعقيدة يحتلون مكانة فريدة في المجتمع [12]. إن تهيئة المجتمع لتقبل أفكار الإخوان، هي ما وصف فكر البنا بالتدرج، فهو لا يؤمن بالتغيير المفاجئ، بل كانت منظومته الفكرية قائمة على التدرج؛ حرصًا على إحداث تغيير أكثر عمقًا وتجذرًا في المجتمع.

لم يهدف البنا ليكون الإخوان مجرد فصيل قوي داخل المجتمع يسعى للوصول للسلطة وقد يبتعد عنها في أي لحظة، بل كان يريد «أخونة المجتمع» -إن جاز التعبير- ليكون له السلطة الدائمة المركزية باسم «الدين»، لا ينازعه فيها أحد، وحتى إن تطلب هذا فترة زمنية أطول للوصول للسلطة. يقول البنا في مذكراته: «أيها الإخوان المسلمون، وبخاصة المتحمسين المتعجلين، اسمعوها مني كلمة عالية مدوية من فوق هذا المنبر في مؤتمركم هذا الجامع، إن طريقكم هذا مرسومة خطواته موضوعة حدوده، ولست مخالفًا هذه الحدود التي اقتنعت كل الاقتناع بأنها أسلم طريق للوصول، أجل قد تكون طريقًا طويلة ولكن ليس هناك غيرها» [13]. ويؤكد نفس المعنى بقوله في رسالة خصائص الإخوان المسلمين: «الإخوان المسلمون أعقل وأحزم من أن يتقدموا لمهمة الحكم ونفوس الأمة على هذا الحال، فلا بد من فترة تنتشر فيها مبادئ الإخوان وتسود، ويتعلم فيها الشعب كيف يؤثِر المصلحة العامة على المصلحة الخاصة» [14].

وقدم البنا منظومته الفكرية التي تتسق مع كيفية تحقيق هذا التغير التدريجي في المجتمع، وهذه المنظومة يمكن تحليلها في عدة أفكار فرعية، على النحو التالي:

1. **رأى البنا أن الحياة الإسلامية عبارة عن بناء يقوم على أربعة أعمدة:** الحكومة، والأمة، والأسرة، والفرد. ولذلك فإن الدعوة تبدأ من مرحلة بناء الفرد المسلم، والأسرة المسلمة، ومن ثم المجتمع المسلم، حتى بلوغ مرحلة قيام الحكومة المسلمة. والأخيرة ستأخذ على عاتقها مسؤولية استئناف الحياة الإسلامية، من حيث حماية الدين ورعاية المجتمع وتحصين الأمة، ثم تأتي مرحلة أستاذية العالم لتقديم نموذج يُحتذى به، لينتشر ويسود العالم كله.
2. **التنشئة عملية هامة لبناء الفرد المسلم:** باعتباره اللبنة الأولى في المجتمع الإسلامي، ولذلك أفرد البنا لها مساحة كبيرة في رسائله إلى أتباعه. وقد أكد على ضرورة التكامل بين مؤسساتها (الأسرة والمدرسة والنوادي)، وركز على التعليم الديني بالأساس، وأشار في كثير من المواضع إلى مضمون القيم التي يجب التأكيد عليها في النظام التعليمي كله. وأفرد أهمية خاصة لضرورة قصر تعليم الفتيات على التعليم الديني والتدبير المنزلي، وعدم ضرورة تلقيهن العلوم الطبيعية أو الفنون، وذلك ليُحسنَّ تربية الأبناء.
3. **يقول حسن البنا في رسالة (خصائص دعوة الإخوان):** «إن التدرج والاعتماد على التربية ووضوح الخطوات في طريق الإخوان المسلمين، فذلك أنهم اعتقدوا أن كل دعوة لا بد لها من مراحل ثلاث: مرحلة الدعاية والتعريف والتبشير بالفكرة وإيصالها إلى الجماهير من طبقات الشعب، ثم مرحلة التكوين وتخير الأنصار وإعداد الجنود وتعبئة الصفوف من بين هؤلاء المدعوين، ثم بعد ذلك كله مرحلة التنفيذ والعمل والإنتاج، وكثيرًا ما تسير هذه جنبًا إلى جنب، نظرًا لوحدة الدعوة وقوة ارتباط المراحل الثلاث» [15]. وبدأت المرحلة الأولى منذ عام 1927، وقبل الإعلان الرسمي عن تأسيس التنظيم، ومع اتجاه البنا لمخاطبة الجمهور بأفكاره في الإسماعيلية، واستمرت مع انتقاله للقاهرة وانتشار التنظيم في القطر المصري وخارجه منذ هذا التاريخ.

4. **كانت المرحلة الثانية:** في التدرج الفكري لعمل الإخوان، التي تعتمد على التكوين وتخير الأنصار -وفقًا لتعبير حسن البنا- هي المرحلة الأبرز في منظومته الفكرية. ويوضح استخدام التنظيم لبعض الوسائل فيها، ومن أهم هذه الأدوات: الكتائب، وهي للإعداد الروحي والمعنوي للإخوان، وتوفير فرص التعارف والمعايشة بينهم. وكذلك فرق الكشافة والجوالة والألعاب الرياضية، للإعداد البدني للإخوان، وتدريبهم على الطاعة والنظام وإعدادهم للجندية الصحيحة، وأخيرًا، درس التعاليم في الكتائب أو في أندية الإخوان المسلمين، لدراسة موضوعات دينية ودنيوية. ويقول البنا في هذا السياق: «وهذا هو معهد التربية العلمية والفكرية للإخوان المسلمين، ذلك إلى مختلف نواحي النشاط الأخرى التي يُدرب بها الإخوان على الواجب الذي ينتظرهم كجماعة تعد نفسها لقيادة أمة، بل لهداية العالمين. بعد أن نطمئن على موقفنا من هذه الخطوة نخطو إن شاء الله الخطوة الثالثة، وهي الخطوة العملية التي تظهر بعدها الثمار الكاملة لدعوة الإخوان المسلمين» [16].
5. **المرحلة الثالثة:** من تفكير البنا هي مرحلة التنفيذ لأهداف الجماعة، لم يحدد لها مدًى زمنيًّا معينًا، لكنه خاطب أتباعه محفزًا لهم بأن الأمر يتوقف على جودة وسرعة وكفاءة استعدادهم الروحي والبدني معًا، ويقول في هذا: «وفي الوقت الذي يكون فيه منكم -معشر الإخوان المسلمين- ثلاثمائة كتيبة، قد جهزت كل منها نفسيًّا وروحيًّا بالإيمان والعقيدة، وفكريًّا بالعلم والثقافة، وجسميًّا بالتدريب والرياضة، في هذا الوقت طالبوني بأن أخوض بكم لجج البحار، وأقتحم بكم عنان السماء، وأغزو بكم كل عنيد جبار، فإني فاعل إن شاء الله» [17].

النسخة الأحدث من منهج البنا لتغيير المجتمع تدريجيًّا:

لم يقتصر تطبيق تنظيم الإخوان لمنهج البنا على حياته، فرغم التحول في منهج الإخوان في الخمسينيات والستينيات -كما سيتضح لاحقًا- فإنه عاد إلى العمل منذ السبعينيات من القرن الماضي وفقًا لمنهج التغيير التدريجي. ففي فترة حكم الرئيس محمد أنور السادات، تم السماح لتنظيم الإخوان بالعمل في المجال العام، لكن ذلك

لم يمنعه من الاستمرار في ممارسة العمل السري وممارسة أعمال إجرامية نُسبت إليه، كان أبرزها قضية الفنية العسكرية عام 1974.

بنهاية السبعينيات حدثت تطورات تنظيمية شديدة الأهمية داخل الحركة الإسلامية في مصر، فخرج الجناح التكفيري المسلح من صفوف الجماعات الإسلامية الطلابية، وكونوا تنظيماتهم المستقلة، وبدأوا حربهم ضد النظام الحاكم، إلى أن اغتالوا الرئيس الراحل السادات. وعلى جانب آخر، ازداد التقارب بين الجماعات الإسلامية في الجامعات ومجموعة عمر التلمساني (المرشد الثالث للإخوان)، وانتهى الأمر بدخول هذه الجماعات إلى التنظيم. وقد كان ذلك تحولًا شديد الأهمية، وكان ذلك يمثل بالنسبة للتلمساني والقيادات القديمة للإخوان، فرصة تاريخية لإعادة بناء قواعد الإخوان ومدها بكوادر شابة قادرة على إحياء التنظيم.

شهدت بداية الثمانينيات، وخاصة عام 1982، البداية الحقيقية لبناء تنظيم الإخوان على أسس جديدة تعتمد على العلانية إلى حد ما، والأهم من هذا التفاعل مع المجتمع عبر أطره التنظيمية والجماهيرية المختلفة، من نقابات وأحزاب سياسية واتحادات وأسر طلابية ونوادٍ لأعضاء هيئة التدريس، وصولًا إلى المشاركة في الانتخابات البرلمانية. فوفقًا للائحة الداخلية التي أطلقها التنظيم عام 1982، تدشينًا لمرحلة جديدة له سواء على مستوى الفروع أو على مستوى التنظيم الدولي، حدد التنظيم أهدافًا في المادة الثانية، وفقًا للنص التالي: «الإخوان المسلمون هيئة إسلامية جامعة، تعمل لإقامة دين الله في الأرض وتحقيق الأغراض التي جاء من أجلها الإسلام الحنيف، ومما يتصل بهذه الأغراض: تبليغ دعوة الإسلام إلى الناس كافة وإلى المسلمين خاصة، وشرحها شرحًا دقيقًا يوضحها ويردها إلى فطرتها وشمولها ويدفع عنها الأباطيل والشبهات. وجمع القلوب والنفوس على مبادئ الإسلام، وتجديد أثرها الكريم فيها، وتقريب وجهات النظر بين المذاهب الإسلامية. والعمل على رفع مستوى المعيشة للأفراد، وتنمية ثروات الأمة وحمايتها. وتحقيق العدالة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي لكل مواطن، ومكافحة الجهل والمرض والفقر والرذيلة، وتشجيع أعمال البر والخير. وتحرير الوطن الإسلامي بكل أجزائه من كل سلطان غير إسلامي، ومساعدة الأقليات الإسلامية في كل مكان، والسعي إلى تجميع

المسلمين جميعًا حتى تصير أمة واحدة. وقيام الدولة الإسلامية التي تنفذ أحكام الإسلام وتعاليمه عمليًّا، وتحرسها في الداخل وتعمل على نشرها وتبليغها في الخارج. ثم مناصرة التعاون العالمي مناصرة صادقة في ظل الشريعة الإسلامية التي تصون الحريات وتحفظ الحقوق، والمشاركة في بناء الحضارة الإنسانية على أساس جديد من تآزر الإيمان والمادة، كما كفلت ذلك نظم الإسلام الشاملة »[18].

ثم يظهر العودة إلى المنهج التدريجي في التغيير، من خلال نص المادة الثالثة من نفس اللائحة، والتي توضح الوسائل التي سيعتمد عليها التنظيم لتحقيق أهدافه، ويضيف: «وعلى كل وسيلة أخرى مشروعة»، **ومن أبرز الوسائل التي اعتمدتها اللائحة**[19]:

1. **الدعوة بطرق النشر والإذاعة المختلفة:** من الرسائل والنشرات والصحف والمجلات والكتب والمطبوعات، وتجهيز الوفود والبعثات في الداخل والخارج.
2. **التربية بطبع أعضاء الجماعة على هذه المبادئ، وتمكين معنى التدين قولًا وعملًا في أنفسهم:** أفرادًا أو بيوتًا، وتربيتهم تربية صالحة عقيديًّا وفق الكتاب والسنة، وعقليًّا بالعلم، وروحيًّا بالعبادة، وخلقيًّا بالفضيلة، وبدنيًّا بالرياضة، وتثبيت معنى الأخوة الصادقة والتكافل التام والتعاون الحقيقي بينهم؛ حتى يتكون رأي عام إسلامي موحد، وينشأ جيل جديد يفهم الإسلام فهمًا صحيحًا، ويعمل بأحكامه ويوجه النهضة إليه.
3. **التوجيه بوضع المناهج الصالحة في كل شؤون المجتمع:** من التربية والتعليم والتشريع والقضاء والإدارة والجندية والاقتصاد والصحة والحكم، والتقدم بها إلى الجهات المختصة، والوصول بها إلى الهيئات النيابية والتشريعية والتنفيذية والدولية، لتخرج من دور التفكير النظري إلى دور التنفيذ العملي والعمل بجد على تنقية وسائل الإعلام مما فيها من شرور وسيئات، والاسترشاد بالتوجيه الإسلامي في ذلك كله.
4. **العمل بإنشاء مؤسسات تربوية واجتماعية واقتصادية وعلمية:** وتأسيس المساجد والمدارس والمستوصفات والملاجئ والنوادي، وتأليف اللجان لتنظيم الزكاة والصدقات وأعمال البر والإصلاح بين الأفراد والأسر، ومقاومة الآفات

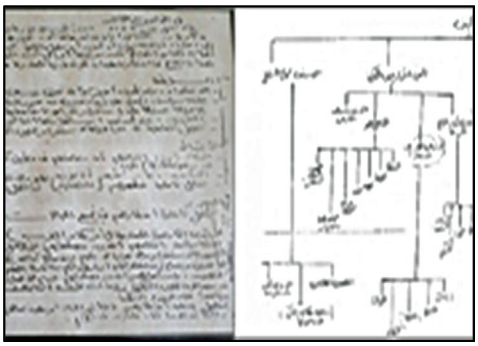
الاجتماعية والعادات الضارة والمخدرات والمسكرات والمقامرة، وإرشاد الشباب إلى طريق الاستقامة وشغل الوقت بما يفيد وينفع، ويستعان على ذلك بإنشاء أقسام مستقبلة طبقًا للوائح خاصة.

5. **إعداد الأمة جهاديًّا لتقف جبهة واحدة:** في وجه الغزاة المتسلطين من أعداء الله تمهيدًا لإقامة الدولة الإسلامية الراشدة.

إن ما تم تقديمه في هذه اللائحة، يكاد يتطابق مع منهج البنا الذي سبق توضيحه: الاستعداد الروحي والبدني والجندية، مضافًا إليه الانتشار والتغلغل في المجتمع، والهدف واحد: «إقامة الدولة الإسلامية». وواقع الأمر أن الإخوان قد أضافوا هذا الانتشار، لتجنب الصدام المباشر مع الدولة، ولم يكن يعني هذا تخليهم التام عن العنف، بل كان يتم بشكل غير مباشر من خلال دعم الجماعات المسلحة المتطرفة، بعد أن قدم تنظيم الإخوان نفسه كإطار عام لحركات الإسلام السياسي ليس في مصر وحدها، لكن في المنطقة.

وتعددت أوجه مساعدة مثل هذه الجماعات، ومنها تقديم الدعم لعناصر تلك الجماعات وذويهم، وتشكيل لجنة من المحامين الإخوان للدفاع عنهم، وجمع التبرعات لأهالي المعتقلين منهم، وتخصيص جزء من ميزانية نقابة المحامين (التي كانت تسيطر عليها الجماعة آنذاك) لصالح المحامين المتهمين والمحكوم عليهم والمعتقلين، وتهيئة البنية التحتية للتنظيمات الأصولية عبر تسفير عناصر تلك التنظيمات من خلال نقابة الأطباء البشريين ولجان الإغاثة المنبثقة منها. ولم يقف الأمر عند حد مساعدة جماعات العنف عبر تقديم الدعم اللوجستي للمساعدة في





صمودها واستنزافها للدولة أمنيًّا واقتصاديًّا، ولكنها راحت تنشئ معسكرات تدريب لعناصرها من الشباب في المدن الساحلية، يتم خلالها تدريبهم على الرياضات العنيفة، كذا تشكيل لجان تحت مسمى «لجان الردع» تضم في عضويتها الكوادر الإخوانية التي تجيد الرياضات العنيفة، وتكليفهم بحيازة بعض الأسلحة -أسلحة بيضاء، قنابل مولوتوف، عصيّ خشبية، جنازير- للاستعانة بهم خلال الانتخابات البرلمانية، وهو ما بدا واضحًا أثناء العرض العسكري لهذه الميليشيات في ساحة جامعة الأزهر عام 2006. [20]

ولعل ما يبرز أن «**التمكين**» هو هدف التنظيم من الانتشار والتغلغل في المجتمع المدني، وهو ما أظهرته القضية «**سلسبيل**» في أوائل التسعينيات. ورغم أن هذه القضية كانت ترتبط بحركة التنظيم في مصر، فإنها ترتبط بحركة التنظيم في كافة الفروع، مع مراعاة الفوارق النسبية بينها. وقد ارتبطت القضية بوثيقة تم تداولها، عُرفت باسم «فتح مصر».

وتعود أهمية هذه القضية إلى أنها تتعلق بخطة التنظيم للوصول إلى الحكم؛ لأن معنى التمكين كما تقول الوثيقة هو الاستعداد لتحمل مهام المستقبل وامتلاك القدرة على إدارة أمور الدولة. وذلك من خلال خطة شاملة تضع في حساباتها ضرورة تغلغل الجماعة في طبقات المجتمع الحيوية (قطاعات الطلاب والعمال والمهنيين، وقطاع رجال الأعمال، والفئات الشعبية الأقل قدرة)، وفي مؤسساته الفاعلة، مع الالتزام باستراتيجية محددة في مواجهة قوى المجتمع الأخرى والتعامل مع قوى العالم الخارجي.

والانتشار في طبقات المجتمع يتطلب رفع قدرة الأفراد على التأثير في قطاع عريض من المجتمع، برفع إمكانات الحوار والقدرة على الإقناع والتدريب، وذلك عن طريق: إحداث التوازن بين الدعوة الفردية من أجل الضم للصف والدعوة العامة، وتنمية حلقات القيادة والقدرة على تحريك المجموعات. أما بالنسبة للانتشار في المؤسسات الفاعلة، فهذا يتطلب: رفع قدرة الأفراد على اختراق المؤسسات دون فقدان الهوية، ورفع قدرة الأفراد على التعامل مع المعلومات.

ويُعد أخطر ما تطرحه وثيقة التمكين، هو رؤية جماعة الإخوان لكيفية التعامل مع قوى العالم الخارجي، خاصة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تؤكد

الوثيقة على أهمية إشعار الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص بأن الإخوان لا يمثلون خطرًا على مصالحها، وأن من صالح الغرب أن يتعامل مع الإخوان عند التمكين، لأن الإخوان يمثلون قوة تتميز بالاستقرار والانضباط [21].

التيار الفكري الثاني: التغيير الراديكالي للمجتمع (منهج سيد قطب):

اتساقًا مع فكر «سيد قطب» عن الحاكمية، فإن أي شيء غير إسلامي هو شر وفاسد، بينما اتباع الشريعة كنظام كامل يمتد إلى جميع جوانب الحياة، سيجلب كل نوع من الفائدة للإنسانية، من السلام الشخصي والاجتماعي، إلى كنوز الكون [22]. فإذا كانت الحاكمية خارج العالم وفوقه، فالعالم أيضًا خارج الحاكمية يكون في جاهلية، يعيش في غربة كاملة عن الإسلام. ويذهب قطب في تكفيره إلى منحنى بعيد، فيقول في كتابه «معالم في الطريق»: «إن العالم يعيش اليوم كله في جاهلية، هذه الجاهلية تقوم على أساس الاعتداء على سلطان الله في الأرض، وعلى أخص خصائص الألوهية، وهي الحاكمية، إنها تسند الحاكمية إلى البشر، وفي هذا ينفرد المنهج الإسلامي، فالناس في كل نظام غير النظام الإسلامي يعبد بعضهم بعضًا،... ونحن اليوم في جاهلية كالجاهلية التي عاصرها الإسلام، أو أظلم، كل ما حولنا جاهلية» [23].

وبهذا المنطق اعتبر قطب أن المجتمع «المسلم» لم يعُد موجودًا، فقد اختفى في اللحظة التي عُلقت فيها قوانين الله على الأرض، حتى إنه وصف المجتمع المسلم بأنه جاهلي، فيقول: «إن مساجد المسلمين التي تُقام فيها الصلاة ويُرفع فيها الأذان هي معابد جاهلية، ولا بد من اعتزالها»؛ حيث قال: «اعتزال معابد الجاهلية واتخاذ بيوت العصبة المسلمة مساجد، تحس فيها بالانعزال عن المجتمع الجاهلي، وتزاول فيها عبادتها لربها على نهج صحيح، وتزاول بالعبادة ذاتها نوعًا من التنظيم في جو العبادة الطهور» [24].

واستكمالًا لمنهج تكفير المجتمع الذي انتهجه سيد قطب، وصف المجتمع بالردة عن الإسلام؛ حيث قال في كتابه «في ظلال القرآن»: «لقد استدار الزمان كهيئته يوم جاء هذا الدين إلى البشرية بلا إله إلا الله، فقد ارتدت البشرية إلى عبادة العباد، وإلى جور الأديان، ونكصت عن لا إله إلا الله، وإن ظل فريق منها يردد على المآذن: «لا إله إلا الله» دون أن يدرك مدلولها... إلا أن البشرية عادت إلى الجاهلية، وارتدت عن

لا إلـه إلا الله، فأعطـت لهـؤلاء العبـاد خصائـص الألوهية، ولـم تعُد توحـد الله وتخلص لـه الولاء، وهـؤلاء أثقل إثمًا وأشـد عذابًا يـوم القيامة، لأنهـم ارتدوا إلى عبـادة العباد من بعـد ما تبين لهـم الهدى ومـن بعـد أن كانوا في ديـن الله » [25] .

وإذا كان المجتمع جاهليًّا، يجب الجهاد في مواجهته من المؤمنين (العصبة المؤمنة) التي تتسـلح بعقيـدة الحاكميـة في مواجهة الجاهليـة، ولذلك عليها هـدم النظام مـن القواعد عـن طريـق العصبـة المؤمنـة، لا المزاحمـة علـى النفـوذ فيـه، والنظـام هنـا يقصد بـه نظام الحكم والنظام المجتمعي معًا. فالتغيير للمجتمع يجب أن يكون جذريًّا لتأسـيس مجتمع مسـلم، ولذلـك لا مجـال للتدريـج، فالحركـة الراديكاليـة هنـا هـي أسـاس فكـر قطـب، فيقـول: «إن الذيـن يتحركون بالديـن هم وحدهم الذيـن يملكون اسـتنباط فقه الحركة الـذي لا يُغني عنه فقه الأوراق، وما يلزم في الوقت الحاضر هو الفقه اللازم لحركة ناشـئة في مواجهـة الجاهليـة الشـاملة... كمـا كانـت الحركـة الأولى على عهد محمـد -صلى الله عليـه وسـلم- تواجه جاهليـة العرب بمثل هـذه المحاولة، قبـل أن تقوم الدولـة في المدينـة، وقبل أن يكون للإسـلام سـلطان علـى أرض وعلـى أمة من النـاس » [26] .

إذًا، فالمنهـج القطبي في تغيـير المجتمع يقـوم علـى أن يحـل المجتمـع المسـلم محـل المجتمـع الجاهلـي مـن وجهـة نظـره، وبالتـالي يكـون المجتمـع المسـلم هـو المكمـل لنظـام الحكـم الإسـلامي، وهنـا لا مجـال للانتشـار الإخـواني داخـل المجتمـع، بـل سـيكونون هـم كل المجتمـع؛ لأنهـم هـم المسـلمون وهـم المؤمنـون دون سـواهم! ورغـم أن المنهـج الفكـري القطبـي تجـاه المجتمـع مـن تجهيلـه إلى تكفيـره، ارتبـط بالسـتينيات وتحديـدًا بسـيد قطـب؛ فـإن هـذا الفكـر لـم يكُـن مسـتبعدًا تمامًـا بين كثـير مـن أعضـاء التنظيم؛ لـذا بعدمـا تغلغلـت أفكار التكفيـر لـدى الإخـوان عندمـا تمكنـت أفكار سـيد قطب من الصف الإخـواني، أدرك بعض قيادات الإخوان تأثير هذا على صورة التنظيم الشـعبية، فحذفوا أكثر من سـبعين صفحة من كتـاب محمد الصروي أحد المتهمـين في تنظيم 65؛ لأنـه كان يوثق أفكار التكفير، ولم يسـتبقوا من تلك الصفحات سـوى سـبع تم تنقيحها لتخفـي أفـكار التكفـير الصريـح، حتى كتـاب حسـن الهضيـبي «دعـاة لا قضـاة» ظـل عنوانـه يـشي بحقيقـة اعتقـاد الجماعـة تجـاه المجتمـع، الـذي رغم تكفيـره يـرون أن تحول

إلى ساحة للدعوة للإسلام؛ حيث أراد الإخوان أن يقولوا دعنا من تكفير المجتمع؛ لأن الأمر يحتاج إلى قضاة يحكمون بكفر هذا أو ذاك، ولكننا دعاة إلى الإسلام؛ فهل يتصور أن يدعو أحد للإسلام في مجتمع مسلم؟ [27]

المنهج الفكري للتنظيم الدولي تجاه المجتمع المدني:

يتعامل التنظيم الدولي للإخوان مع المجتمع العالمي من خلال المجتمعات المحلية لفروعه المختلفة، وما قال به حسن البنا حول «أستاذية العالم»، أو حتى ما قدمته استراتيجية التنظيم الدولي عام 2005، والمعروفة باسم «استراتيجية النجمة الخماسية»، كل منهما كان يؤكد أن التنظيم الدولي يسعى لتقديم «نموذج للحكم الإسلامي»، ثم نشر هذا النموذج في العالم، وخاصة أن التنظيم يعتبر العالم كله هو مجال حركته.

وانطلاقًا من هذا الفكر، كان التدرج هو الأساس الفكري لعمل التنظيم الدولي، منذ بداية تأسيس الفروع الخارجية في الثلاثينيات من القرن الماضي، وقد عكست أهدافه هذا التدرج، فقد تحدد هدفان أساسيان، **الهدف الأول:** هو العمل على ربط الأقطار الإسلامية بعضها ببعض، وتوحيد السياسة العامة لها. ويتم ذلك بعدة طرق، منها: توحيد مناهج الثقافة الإسلامية، وتوحيد القوانين والتشريعات الاقتصادية والصناعية والقضائية، ورفع الحواجز الجمركية، وتسهيل إجراءات الدخول والإقامة بين هذه الأقطار، وتبادل البعثات الفنية والعسكرية وبعثات المدرسين وغيرها، وتقوية روابط التعرف والإخاء بين الشعوب، وإزالة عوامل الفرقة والانقسام بينها.

أما **الهدف الثاني:** فهو منقسم لمرحلتين، **المرحلة الأولى:** العمل على تحرير الأقطار الإسلامية من كل سلطان أجنبي، وهذا لا يعني عند الإخوان المقاومة المسلحة فقط، بل يعني معها إيثار العادات والمظاهر الإسلامية في كل شيء، البعد عن كل مظهر غير إسلامي، والتحدث باللغة العربية الفصحى ما أمكن ذلك، والاعتصام بالوحدة العربية والإسلامية، وإظهار محاسن الإسلام والاعتزاز بتعاليمه وحملها إلى الناس جميعًا، وإذكاء الروح الوطنية، والعناية بالثقافة القومية والمقومات الاجتماعية لكل قطر من هذه الأقطار. **وأما المرحلة الثانية، فهي:** إقامة دولة إسلامية، وذلك عن

طريق إقامة حكومة إسلامية في كل هذه البلاد، وربط هذه الحكومات بوضع سياسي يحقق وحدتها، ويتفق عليه رؤساؤها وممثلوها الحقيقيون [28].

وفي سبتمبر عام 1991، اجتمع قادة التنظيم الدولي بمدينة إسطنبول بتركيا. وخلال هذا الاجتماع، تقدم مصطفى مشهور باقتراح حمل عنوان «إعادة تقييم المرحلة الماضية من عمر التنظيم العالمي»، وتطرق فيها للوسائل الجديدة التي يجب على التنظيم تبنيها انطلاقًا من ثوابت فكر الإمام حسن البنا، وهذا يتطلب إحداث تغيير في المجتمعات بوسائل مباشرة (النضال الدستوري، والانقلاب العسكري، والثورة)، وما يرتبط بهذا من دعم العمل الجهادي، ووسائل غير مباشرة، من خلال العمل الجماهيري ونشر أفكار التنظيم في المجتمع المدني [29].

ولم تكُن المجتمعات الغربية بعيدة عن فكر الإخوان وكيفية تغييرها، وقد ظهر هذا الفكر جليًّا في كتاب نُشر عام 2005، ويحمل اسم «فتح الغرب: المشروع السري للإسلاميين»، وهو يعتمد على قراءة لوثيقة كتبها القيادي الإخواني «محمد أكرم»، اسمها (نحو استراتيجية عالمية للسياسة الإسلامية: منطلقات وعناصر ومستلزمات إجرائية ومهمات)، وأهم ما فيها أن الهدف العام هو إيجاد كيان اجتماعي موازٍ للتنافس مع بقية أركان المجتمع الأوروبي ومبادئ وقيم مواطنيه، واعتماد نهج الهدم من الداخل للمجتمع الغربي نظرًا لفارق القوة. وأضافت: إن تكيف الإخوان مع المجتمع الغربي يعتبر مناورة تكتيكية لطمأنة الخطاب الديمقراطي، ثم السيطرة التدريجية على الاتجاهات السياسية. ولهذا اعتمد التنظيم «فقه الأقليات» القائم على التماهي مع الجماعة الأكبر مع الحفاظ على وجود مجتمع إسلامي مؤثر؛ لأن الأفضل إحداث تغيير تراكمي غير عنيف، قائم على ترابط المصالح، لكن يمكن تأييد العنف إذا لم يكن التدرج فاعلًا [30].

وبصورة عامة، فإن التدرج في إحداث التغيير هو المنهج الفكري والحركي للتنظيم الدولي للإخوان، فهو الأكثر ملاءمة للاختلافات بين الفروع المختلفة للتنظيم. لكن هذا التدريج لتغيير المجتمعات المحلية كخطوة أولية للتغيير في المجتمع العالمي، ودفعه لتقبل الإخوان من عدمه، لا ينفي أن التنظيم يهدف إلى السيطرة والتمكين

سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، سواء بشكل تدريجي أو بشكل راديكالي، سواء في المجتمعات الإسلامية التي يسعون فيها لممارسة الحكم بشكل مباشر، أو في المجتمعات الغربية التي يسعون للتأثير على الحكم فيها؛ ففي كل الأحوال، الحكم هو الهدف، والمجتمع المدني هو الطريق إليه.

ثالثًا: المجتمع المدني المثالي في فكر الإخوان المسلمين:

مع الأهمية الكبيرة التي احتلها المجتمع (المدني) في البنية الفكرية للإخوان المسلمين، ورفضهم للمجتمع القائم كما هو، وسعيهم لتغييره تدريجيًّا أو جذريًّا حتى يصلوا إلى الحكم الإسلامي، يظهر تساؤل حول كيف ظهر المجتمع المدني المثالي في فكر الإخوان، وبعبارة أخرى: كيف يجب أن يكون المجتمع المدني؟ وتعددت الأبعاد التي تناولها فكر الإخوان في هذا السياق، ومن أبرزها ما يلي:

الأساس الفلسفي للمجتمع الإسلامي:

خلط مفكرو الإخوان بين المجتمع كما هو وبين النظام الاجتماعي، ولذلك ورد في كتاباتهم أن المجتمع الإسلامي يتفرد بأن نظامه «رباني»، لأنه قائم على الشريعة الإلهية، ويقول سيد قطب في هذه **السمة المميزة للمجتمع**: «فهذه الشريعة وُجدت كاملة منذ نشأتها غير متدرجة تدرجًا تاريخيًّا، وهذه الشريعة هي التي أوجدت المجتمع، وأقامته على أسسه التي أرادها الله لعباده، وفي ظل هذه الشريعة تم نمو الجماعة الإسلامية، ووجدت ارتباطات العمل والإنتاج والحكم، وقواعد الآداب الفردية والاجتماعية، ومبادئ السلوك، وقوانين التعامل، وسائر مقومات المجتمع الخاصة» [31].

السمة **الثانية** المميزة للمجتمع الإسلامي أنه «**عالمي**»، بمعنى أنه مجتمع غير عنصري ولا قومي ولا قائم على حدود جغرافية، فهو مجتمع مفتوح للجميع دون أي تمييز. ويترتب على هذه السمة أن أي مجتمع في فرع من فروع الإخوان لا يُعد هو المجتمع الإسلامي المنشود، لأن له حدودًا ترتبط بالدولة التي يتواجد فيها، لكن هذا لم يمنع الإخوان من تقديم أفكار لتنظيم المجتمع المحلي في إطار منتظم إما ليكون نموذجًا يتم محاكاته، وإما ليكون البداية لتكوين المجتمع الإسلامي العالمي.

ورغم أن المجتمعات التي انتشر فيها التنظيم ليست قريبة من «المجتمع الإسلامي» كما عرفه فكرهم، فإن عناصره انتشرت وتعايشت وكونت جزءًا فيها دون انعزال، بمعنى أن الإخوان رغم زعمهم أنهم أصحاب الدين والأوصياء عليه في مواجهة المجتمع، فإنهم لم يعيشوا بمعزل عنه حتى يكونوا هم أساس المجتمع الإسلامي المنشود. وهذا التناقض الظاهر، قدم الفكر الإخواني تفسيرًا له تحت مسمى «الروحانية الاجتماعية»، فهم لا يؤمنون بمبدأ الروحانية الاعتزالية، التي يؤمن بها ويدعو لها غلاة الصوفية.

والروحانية الاجتماعية وفقًا لحسن البنا، تجعل الإخوان روحانيين أو ربانيين، يسلكون في حياتهم الخاصة وفي النواحي العبادية مسلك أهل التصوف، واجتماعيين يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق، ويختلطون بالمجتمعات كلها على اختلاف أنواعها، ينشرون دعوتهم، ويروجون لفكرتهم. ويعتبرون أنفسهم في الحالين كليهما مجاهدين؛ فهم في نشاطهم الروحي يجاهدون أنفسهم، ويخلصونها من شوائب المادية الطاغية على النفوس، ويصقلون أرواحهم بالعبادة، وفي نشاطهم الاجتماعي يجاهدون في إصلاح المجتمع الذي تنخر فيه الأمراض الاجتماعية، وتفتك به العلل الأخلاقية، ضاربين المثل بأنفسهم في البذل والتضحية، وخاصة بعد أن طغت موجة النفعية التي روجت لها في الشرق فلسفة الغرب المادية [32].

ويعتقد الإخوان أن علوم التصوف هي «علوم التربية والسلوك»، وأنها من لب الإسلام وصميمه، ولكنهم يرون أن من صالح المجتمع أن تخرج إليه تلك الفئة التي تربت هذه التربية الروحية القوية، ليكونوا مُثلًا عملية يقتدي بها الناس، وصورًا ناطقة متحركة للفضائل والأخلاق الكريمة، يكون لها أعظم الأثر في إصلاح المجتمع، فليس أبلغ في إقناع الناس من القدوة العملية، وطالما تمنى الإخوان أن تخلص الطرق الصوفية من المبالغات والشوائب التي لحقتها، وأن تتعاون بجهودها مع الأزهر والجماعات الإسلامية [33].

النظام الاقتصادي الأمثل:

اعتبر «حسن البنا» المال والاقتصاد إحدى الدعائم الأساسية لنهضة الأمة، معتبرًا أنَّ الأمة الناهضة أحوجُ ما تكون إلى تنظيم شؤونها الاقتصادية. ولذلك قدم تصورًا لنظام اقتصادي إسلامي، ظل الأساس للفكر الاقتصادي للإخوان.

وتجدر الإشارة إلى أنه لدى الإخوان فهم واضح لحقيقة مقتضاها أن تطبيق المبادئ الاقتصادية الإسلامية لا يعني حتمًا تحقيق النهضة والتنمية الشاملة، ما لم يصاحب هذا التطبيق وعيٌ وجهدٌ يعبئ طاقات الشعب الروحية وقواه الاجتماعية، ويتبنَّى سياسات جادة وجريئة تعتمد الواقعية؛ من أجل التغيير المنشود وتحقيق السلام الاجتماعي والرفاه الاقتصادي والاستقرار السياسي.

يرفض الفكر الإخواني كافة النظم الاقتصادية الوضعية، ويعتبرونها جزءًا من فساد المجتمع، ولذلك يضعون تصورًا لنظام اقتصادي إسلامي، يرتكز على عدة مبادئ، أهمها: اعتبار المال الصالح قوام الحياة، ووجوب الحرص عليه، وحسن تدبيره وتثميره. ووجوب العمل والكسب على كل قادر. والكشف عن الموارد والثروات الطبيعية التي تمتلكها الأمة الإسلامية. وتقريب الفوارق بين الطبقات. وتقديم الضمان الاجتماعي لكل مواطن وتأمين حياته. والحث على الإنفاق في وجوه الخير، وافتراض التكافل بين المواطنين، ووجوب التعاون على البر والتقوى. واحترام الملكية الخاصة ما لم تتعارض مع المصلحة العامة. وتنظيم المعاملات المالية بتشريع عادل رحيم، والتدقيق في شؤون النقد. وتقرير مسؤولية الدولة في حماية هذا النظام.

إن فكر الإخوان الاقتصادي يستمدونه من القواعد الإسلامية العامة، ولا خلاف في هذه القواعد، لكنهم لم يقدموا أفكارًا لكيفية تنفيذ هذه المبادئ، بل انخرطوا في النظم الاقتصادية السائدة في الشرق والغرب وتفوقوا فيها، وأسسوا شبكة اقتصادية عملاقة تمول أنشطتهم المختلفة. ورغم ذلك، فإن هناك بعض الكتابات التي استندت لما قدمه البنا من أفكار في هذا الشأن، تعتبر أن فكر الإخوان الاقتصادي هو نسخة إسلامية من «الاقتصاد الاجتماعي»، استنادًا لمطالباتهم بعدة أمور في سبيل تنظيم الشؤون الاقتصادية، ومنها [34]:

1. **إعادة النظر في نظام الملكيات:** فتختصر الملكيات الكبيرة مع تعويض أصحابها عن حقهم، وتشجع الملكيات الصغيرة لزيادة عدد الملاك، ومن ثم زيادة درجة الانتماء.
2. **تنظيم الضرائب الاجتماعية:** على أساس تصاعدي، بحسب المال لا بحسب الربح، وأولها الزكاة، ومحاربة الكنز وحبس الأموال من التداول، والاستعانة بها

في المشروعات الاقتصادية، وكذلك المشروعات الخيرية التي لا بد منها، كملاجئ العَجَزة، والفقراء، واليتامَى، وتقوية الجيش.

3. **محاربة الربا وتحريمه:** والقضاء على كل تعامل على أساسه، وتنظيم المصارف تنظيمًا يؤدي إلى هذه الغاية، وتكون قدوة في ذلك بإلغاء الفوائد في مشروعاتها الخاصة.
4. **تشجيع الصناعات اليدوية المنزلية:** وهذا هو باب التحول إلى الروح أو العقلية الصناعية.
5. **إرشاد الشعب إلى التقليل من الكماليات والاكتفاء بالضرورات:** وأن يكون الكبار في ذلك قدوة للصغار، وتقديم المشروعات الضرورية على الكماليات في الإنشاء والتنفيذ.
6. **تحسين حال الموظفين الصغار:** برفع مرتباتهم وعلاواتهم، وتقليل مرتبات الموظفين الكبار.
7. **العناية بشؤون العمال الفنية والاجتماعية:** ورفع مستواهم في مختلف النواحي الحيوية.

بعد استعراض النظام الاقتصادي الأمثل في فكر الإخوان، **تجدر الإشارة إلى بعض الأمور:**

الأمر الأول: إن ما قدمه الإخوان من تصور للنظام الاقتصادي الأمثل في المجتمع الإسلامي المنشود، كان يرتبط بالسياسات الاقتصادية أكثر منه ارتباطًا بالسلوكيات الاقتصادية التي يجب أن يلتزم بها المسلمون. وهذا يعني أن رؤيتهم للاقتصاد ترتبط برؤيتهم للحكم في حد ذاته، ومن ثم لا سبيل لمثل هذا النظام إلا في ظل حكم إسلامي يتولاه الإخوان أنفسهم.

الأمر الثاني: لم يطور الإخوان فكرهم في تقديم سياسات وإجراءات محددة لتنفيذ هذه المبادئ والمتطلبات بعد «**حسن البنا**»؛ إذ إنه يشير في رسائله للعديد من السياسات التي ترتبط بالنقد المصري وأسعار القطن في البورصة العالمية، ويقترح البديل لذلك. وهو ما يشير إلى جمود فكر الإخوان اقتصاديًّا، بينما أسس الإخوان شركات ومؤسسات اقتصادية في دول مختلفة، تتماشى مع الاقتصاد الرأسمالي وتتداخل معه، لدرجة جعلتهم جزءًا من البنية الاقتصادية لدول هامة مثل بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية.

الأمر الثالث: الفكر الاقتصادي للإخوان أقرب إلى الفكر الاشتراكي، بمركزية دور الدولة والأبعاد التي تبدو اجتماعية فيه، لكنها تعمق من مركزية الدولة وملكيتها للموارد الاقتصادية. وهذا التشابه يتسق مع مركزية الحكم التي ينشدها الإخوان، باسم الدين.

العدالة الاجتماعية:

في الفكر الإخواني تتكرر القاعدة الشرطية بأنه «إذا تحقق المجتمع الإسلامي تتحقق العدالة الاجتماعية المطلقة» لجميع المواطنين، بصرف النظر عن عقائدهم وأجناسهم وألوانهم ومواطنهم. وما يقدمه الفكر الإخواني حول هذه العدالة الاجتماعية المطلقة، يرتبط بتصوره عن الألوهية والكون والحياة والإنسان، والنظرة الشمولية لهذا التصور، بمعنى أن العدالة الاجتماعية لا تنفصل عن العدالة الإنسانية، ومن ثم فهي لا تعني المساواة في توزيع القيم المادية أو المعنوية، فشمولية الإسلام وارتباطه بكافة شؤون الحياة تفسر القواعد الاجتماعية المختلفة التي سنتها الشريعة الإسلامية، والتي قد لا تُفهم الحكمة منها إذا تم النظر إليها منفردة خارج سياق المنظومة الإسلامية الشاملة للعدالة الاجتماعية، هذه القواعد التي ترتبط بنظام الملكية الفردية، ونظام الإرث، ونظام الزكاة، ونظام المعاملات التجارية والاجتماعية... إلخ. ويستطرد الفكر الإخواني في توضيح الأسس العامة التي يمكن بناء العدالة الاجتماعية المطلقة في المجتمع الإسلامي عليها، والتي تجمع بين الجانبين الروحي والمادي في الإنسان، ويحددها «سيد قطب» في ثلاثة أسس، هي التحرر الوجداني المطلق، والمساواة الإنسانية الكاملة، والتكافل الاجتماعي الوثيق [35].

إن فهم العدالة الاجتماعية كما قدمها مفكرو الإخوان، يتطلب فهم فكرهم حول تنظيم المجتمع والمنطق الفكري الكامن خلفها، **وفيما يلي يتم استعراض تسلسل هذا الفكر:**

- **نقطة البداية:** في هذا الفكر تتمثل في قولهم إنه إذا كانت الناحية الروحية هي المرتكز الأول في دعوة الإخوان، وكانت الناحية الاقتصادية من الدعائم القوية التي لا بد منها لكل دعوة وفكرة، فإن الناحية الاجتماعية هي الهدف الأسمى والغاية العظمى في دعوة الإخوان، فهي دعوة اجتماعية تهدف لإصلاح المجتمع أفرادًا، وأسرًا، وشعوبًا، وحكومات، وتحاول أن تعاون هؤلاء جميعًا بأن تقدم لهم النظام الإصلاحي في كل شأن من شؤونهم كما يراه الإسلام.

- **النظام الإصلاحي:** هذا له معنى واحد، هو «الإسلام»، لأن الإسلام نظام اجتماعي كامل لا دين فحسب، ويحددون قواعد الإصلاح الاجتماعية التي يمكن أن تيسر بناء المجتمع الإسلامي بعدة أهداف، أبرزها: إعلان الأخوة بين الناس، والنهوض بالرجل والمرأة جميعًا، وإعلان التكافل والمساواة بينهما في الحقوق الإنسانية، والشدة في محاربة الجرائم الأصلية، وتأكيد وحدة الأمة والقضاء على كل مظاهر الفرقة وأسبابها، وإلزام الأمة بالجهاد في سبيل مبادئ الحق التي جاء بها هذا النظام الإسلامي، ويرتبط بهذا الهدف الجهاد والنضال وتجهيز المقاتلين ورعاية أهليهم ومصالحهم من بعدهم.
- **بناء المجتمع الإسلامي:** هناك أربع مراحل يقدمها الفكر الإخواني لبناء المجتمع الإسلامي، هي:

1. **بناء الفرد المسلم، يقوم هذا التصور على تربية الفرد إسلاميًّا:** بما يجعله مدركًا إدراكًا صحيحًا للصواب والخطأ، وصحيح العقل والبدن ليصبح أداة صالحة لتحقيق الإرادة الصالحة. ولهذا أوجبوا على الأخ المسلم أن يتعبد بما أمره الله به ليرقى وجدانه، وأن يتعلم ما وسعه العلم ليتسع إدراكه، وأن يلتزم نظام الإسلام في الطعام والشراب والنوم.
2. **بناء الأسرة المسلمة:** الأسرة مجموعة أفراد، فإذا صلح الرجل والمرأة وهما عماد الأسرة، استطاعا أن يكوِّنا بيتًا نموذجيًّا على القواعد التي وضعها الإسلام، وقد وضع الإسلام قواعد البيت فأحكم وضعها، بداية من حسن الاختيار، وتحديد الحقوق والواجبات، ومعالجة ما يعترض هذه الحياة الزوجية من المشكلات أدق علاج.
3. **بناء الأمة المسلمة:** إذا صلحت الأسرة فقد صلحت الأمة، لأن الأمة مجموعة هذه الأسر. وقواعد الحياة الاجتماعية السعيدة بين كل الأمة تتحقق من كون الأخوة قرينة الإيمان، ويرتفع مستوى الصلة بين أفراد الأمة إلى المحبة بل إلى الإيثار.
4. **بناء الحكومة المسلمة:** وغاية ما يسعى إليه الإخوان هو إقامة الحكومة الإسلامية التي تطبق نظام الإسلام في الحكم تطبيقًا صحيحًا كاملًا شاملًا، والدولة التي تقود الأمة الإسلامية، وتضم شتات المسلمين، وتستعيد مجدهم وترد عليهم أرضهم المفقودة، وحقوقهم المسلوبة، ثم تحمل علم الجهاد ولواء الدعوة إلى الله، حتى تُسعد العالم بتعاليم الإسلام.

ما لم يقُله الإخوان في منظومتهم الفكرية لبناء المجتمع المسلم:

اتسمت المنظومة الفكرية للإخوان في بناء المجتمع المدني المسلم المثالي بعدة أمور، **ومن أهمها:**

1. **أنها منظومة «افتراضية»:** تتعامل مع ما يجب أن يكون وفقًا لفكرهم، دونما النظر إلى الواقع الفعلي المحيط بهم، ولذلك كان كل هذا التصور المتماسك بدون أساس يرتكز عليه.
2. **أنها منظومة «استعلائية»:** تقوم على دور الإخوان الإصلاحي للمجتمع المحلي والعالمي؛ لأنهم يحتكرون الفهم والسلوك الإسلامي الصحيحين.
3. **أنها منظومة «نفعية»:** الهدف الأساسي منها تحقيق الحكم الإسلامي الصحيح، والذي لا يوجد أي نظام أو تنظيم مؤهل له إلا تنظيم الإخوان؛ إذ يعتبرون أنهم الوسيلة لوجود هذا المجتمع المثالي، وهم الوسيلة للحفاظ عليه.
4. **أنها منظومة «ثابتة غير متطورة»:** الثبات هنا لا يرتبط بصواب الفكر الإخواني من خطئه، لكنه يرتبط بعدم قدرة الإخوان على تطوير فكرهم بقدر قدرتهم على تطوير أدوات حركتهم في المجتمع وانتشارهم فيه. وإذا كان الفكر بصفة عامة هو إعمال العقل لمواجهة المعضلات؛ يكون من المهم الإشارة إلى أن التنظيم العتيق الذي قارب على إتمام القرن وعجز عن تحقيق هدفه في الوصول والاحتفاظ بالحكم، قد عجز عن تطوير فكره لمواجهة معضلته الجوهرية التي حالت دون تحقيق هدفه.

ختامًا:

اتسم فكر تنظيم الإخوان بالجمود النسبي رغم ارتفاع قدرته على التكيف الحركي مع المجتمعات المحلية المختلفة. وقد ظهر أن المجتمع (المدني) مكون رئيسي في البنية الفكرية للإخوان، وتزيد التجربة التاريخية للإخوان من أهميته، فقد كان السبيل لاستمرار التنظيم وقوة تأثيره. وربما يدرك الإخوان أن التغيير التدريجي للمجتمع وفقًا لمنهج مؤسس التنظيم «حسن البنا»، والتغيير الراديكالي وفقًا لمنهج «سيد قطب»، لم يعودا صالحين لحال التنظيم في الوقت الراهن، خاصة أن التنظيم لم يتصادم مع الدول فقط في هذه المرحلة، بل مع المجتمعات أيضًا، وربما يدركون أيضًا أن مجتمعهم المثالي الذي قدمه فكرهم، لا مكان له في ظل التطور والتغير الذي يشهده العالم كله. وربما يكون أصعب ما يواجهه التنظيم في هذه المرحلة، هو اكتشاف عدم قدرته على تقديم فكر جديد متطور.

المراجع:

1. محمد شوقي زكي، الإخوان المسلمون والمجتمع المصري، القاهرة: المكتبة الشاملة الذهبية، 2019. http://www.shamela.ws
2. حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية: حقيقة الجماعة، الجيزة: مركز الإعلام العربي، 2010. ص 65.
3. المرجع السابق، ص 69.
4. بدون مؤلف، لائحة (1982): النظام العام للإخوان المسلمين، الموسوعة التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين، على الرابط: https://2u.pw/cWrz85
5. بدون مؤلف، قانون النظام الأساسي لهيئة الإخوان المسلمين العامة، القاهرة: دار الأنصار، 1945. ص ص 12-14.
6. حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، الموسوعة التاريخية للإخوان المسلمين، د.ت. ص 26.
7. المرجع السابق، ص 38.
8. طارق أبوالسعد، "كيف فصل حسن البنا جماعته عن عموم المسلمين؟"، موقع حفريات، 16 ديسمبر 2019. على الرابط: https://2u.pw/xPRFo5
9. سيد قطب، معالم على الطريق، القاهرة: دار الشروق، 1979. ص ص 123-125.
10. من أشهر الآيات التي استند إليها سيد قطب في تفسيره لمفهوم "الحاكمية": الآية رقم (65) من سورة النساء، والآية رقم (42) من سورة المائدة، والآية رقم (213) من سورة البقرة، والآية رقم (50) من سورة المائدة.
11. سيد قطب، معالم على الطريق، مرجع سابق، ص 59، ص 60.
12. المرجع السابق. وأيضًا: H. Beattie ,Hasan Al-Banna and the Muslim Brotherhood , in Controversial Figures (1) , Milton Keynes: The Open University press, 2013. pp. 155-160.
13. حسن البنا، مذكرات الداعي والداعية، مرجع سابق، ص 86.
14. رسائل حسن البنا، مرجع سابق، ص 112.
15. المرجع السابق، ص 101، ص 102.
16. المرجع السابق، ص 105.
17. حسن البنا، رسالة خصائص الدعوة الإسلامية، مرجع سابق، ص 109.
18. لائحة (1982)، مرجع سابق.
19. المرجع السابق.
20. فريق المرصد المصري، "جماعة الإخوان: عنف متجذر وسياسة اختلطت بالأشلاء"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 15 سبتمبر 2020. على الرابط: https://marsad.ecss.com.eg/39936/
21. تم الاستعانة في هذا الجزء الخاص بقضية التمكين بالمصادر التالية: عبد الرحيم علي، "الملفات السرية للإخوان.. الحلقة الثالثة عشرة"، موقع عبد الرحيم علي، 2 يناير 2013. على الرابط: https://www.abdelrehimaly.com/375 عمر حسين توقة، "وثيقة التمكين عند الإخوان المسلمين"، موقع عمون، 3 أكتوبر 2019. على الرابط: https://www.ammonnews.net/article/488572 بدون مؤلف، "خُطة التمكين 1992.. الشاطر يخطط للهيمنة على مصر"، بوابة الحركات الإسلامية، 19 يناير 2015. على الرابط: https://www.islamist-movements.com/25716 خالد بن محمد مبارك القاسمي، الإخوان من التكوين إلى التمكين، دار الكتب والدراسات العربية، 2017. ص ص 254-263.
22. سيد قطب، معالم على الطريق، مرجع سابق، ص 90.
23. المرجع السابق، ص 9، ص 11.
24. سيد قطب، في ظلال القرآن، القاهرة: دار الشروق، 2013، ص 1816.
25. المرجع السابق، ص 1057.
26. علي بن نايف الشحود، القُرآنُ الكريمُ في مواجهةِ الجاهليَّة، مكتبة الفكر، 2010. على الرابط التالي: https://www.maktabatalfeker.com/book.php?id=7465
27. أحمد بان، "واعد الفكر الإخواني (9): تكفير يوجب الوصاية على المجتمعات"، موقع حفريات، 25 يناير 2018. على الرابط: https://2u.pw/oc4Sws
28. الموسوعة التاريخية للإخوان المسلمين، مرجع سابق.
29. عبد الحق الصنابيي، "«الوثيقة» الأخطر عند (الإخوان): خطة السيطرة والتمكين التنظيم الدولي للإخوان المسلمين من الارتباط الروحي إلى الانتماء التنظيمي (3 - 8)"، موقع الرياض، 22 أغسطس 2017. على الرابط: https://www.alriyadh.com/1618428
30. ماهر فرغلي، "كيف سيتكيف الإخوان مع الحصار الأوروبي؟"، موقع أشكرة، 13 يوليو 2021. على الرابط: https://2u.pw/TrcaGD
31. سيد قطب، نحو مجتمع إسلامي، القاهرة: دار الشروق، 1987، ص 63.
32. حسن البنا، مذكرات الداعي والداعية، مرجع سابق، ص 127.
33. محمد شوقي زكي، مرجع سابق، ص 53.
34. تم الاستعانة في هذا الجزء بالمصادر التالية: عبد الحميد الغزالي، الفكر الاقتصادي عند الإخوان المسلمين: فكر الإمام المؤسس وبعض من سار على دربه، القاهرة: دار النشر للجامعات، 2007. رسائل حسن البنا، مرجع سابق. مصطفى مشهور، "إلى كل من يسأل عن معنى شعار الإسلام هو الحل"، القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، د.ت. www.ikhwan-info.net بدون مؤلف، "الإمام البنّا والأبعاد الاقتصادية في فكر الإخوان المسلمين"، موقع إخوان أونلاين، 7 فبراير 2020. على الرابط: https://2u.pw/OP5c7g
35. سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، القاهرة: دار الشروق، 1989.
36. تم الاستعانة في هذا الجزء بعدة مصادر: - حسن البنا، مذكرات الداعي والداعية، مرجع سابق. - سيد قطب، العدالة الاجتماعية، مرجع سابق. - سيد قطب، مقومات التصور الإسلامي، القاهرة: دار الشروق، 1993. - سيد قطب، نحو مجتمع إسلامي، مرجع سابق. - أنور الجندي، الإخوان المسلمون في ميزان الحق، د.ن، 1946.

2

التنظيم الدولي وإدارة المجتمع المدني في فروع الإخوان:
ثبات التوجه وتنوع الأدوات

حسن محمد*

تمهيد

مَثل التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين منذ نشأته كيانًا ذا تأثير تفاوت عبر تاريخه على مسار العديد من فروع الإخوان المسلمين، وقد تأثر دوره بعوامل داخلية وخارجية، كما اختلفت أدواره وأدواته بحسب الظرف التاريخي والسياقات المحلية لأفرعه المختلفة، وتنوعت الكتابات عن التنظيم الدولي، لتتناول العديد من الاتجاهات حول طبيعة تكوينه، وحدود سيطرة المكتب الرئيس على الفروع بمعنى مدى الاستقلالية التي تتمتع بها الفروع خاصة في المراحل التي شهدت فيها الجماعة

* المدير التنفيذي لمركز سلام لدراسات التطرف

انتكاسات كبرى في المركز، وهناك كتابات اهتمت باستراتيجية عمل الإخوان كما تظهرها اجتماعات ووثائق التنظيم الدولي، وكتابات اهتمت بالتطور التنظيمي في بنية التنظيم الدولي بعد ثورة 30 يونيو 2013. وعلى الرغم من تعدد هذه الكتابات؛ ظلت هناك علامة استفهام حول مدى استيعاب التنظيم الدولي للاختلافات بين الفروع، وهل الالتزام العقائدي فقط يكفل صهر الاختلافات بين هذه الفروع التي تعكس خصوصية مجتمعاتها؟ وإذا كان التنظيم الدولي خاصة في العِقد الأخير يرسم الاستراتيجية الأشمل لحركة التنظيم ويترك مساحة للفروع لتنفيذ توجهاته، فهل هذا يعني أنه لا يفرق بين هذه الفروع رغم اختلاف قدراتها وأولوياتها والسياق الذي تعمل فيه، أم أن هذا يعني أن التنظيم الدولي يفقد القدرة على السيطرة على الفروع؟ أم كما يرى بعض المحللين أن الدور الجوهري للتنظيم الدولي يقتصر على كونه جسراً ممتداً بين فروع التنظيم المنتشرة في العالم، والتي لا يوجد حصر دقيق بعددها، وإن كانت الكتابات تتراوح ما بين 52 و70 فرعاً؟

ومن هذا المنطلق تطرح هذه الدراسة تساؤلا رئيساً، هو: كيف تعامل التنظيم الدولي مع الفوارق بين المجتمعات في الفروع المختلفة؟ ويندرج تحت هذا السؤال المركزي بعض التساؤلات التي ترتبط بالموضوع، وأبرزها: ما دور التنظيم الدولي بالنسبة للجماعة منذ البداية؟ وكيف تطور دور التنظيم الدولي في مراحل الانتكاسات الكبرى لتنظيم الإخوان؟ وإلى أي مدى كان للتنظيم الدولي دوراً في توجيه فروع الإخوان لكيفية توظيف المجتمع المدني في كل منها؟

وقد وظفت الدراسة مزيجًا من الأدوات مثل تحليل الخطاب لقيادات التنظيم وبياناته، وكذا مؤسسات المجتمع المدني الإخوانية في الخارج، ومجموعة القضايا والموضوعات التي ركزت عليها، وكيفية توظيفها في تحقيق أهداف الجماعة والنيل من خصومها.

وللإجابة عن تساؤلات الدراسة يمكن تقسيمها إلى أربعة محاور رئيسية، على النحو التالي:

أولًا: التنظيم الدولي لجماعة الإخوان.. النشأة والدور:

يعود تاريخ النشأة الفعلية لدور التنظيم الدولي للإخوان المسلمين إلى بداية الثمانينيات، وتحديدًا في 29 يوليو عام 1982م، وذلك عندما وقع المرشد الخامس مصطفي مشهور وثيقة ميلاد التنظيم الدولي، إلا أن البداية الحقيقية للتنظيم الدولي للإخوان كانت قبل ذلك التاريخ بعقود، وتحديدًا منذ الظهور الأول للجماعة عام 1928م، عندما أسس حسن البنا (1906– 1949) الجماعة ووضع توصيفًا دقيقًا لها يتعدى القطر المصري، ليصل لكونه البديل المطروح للخلافة التي سقطت قبل ظهور الجماعة بسنوات قليلة.

كان البنا حريصًا منذ الوهلة الأولى على الاتصال بالعالم الخارجي؛ حيث أسس «قسم الاتصال بالعالم الإسلامي» داخل الجماعة لتصدير مشروعها الأيديولوجي والفكري إلى الخارج. غير أن الاتصال الفعلي للجماعة بالخارج بغرض تأسيس فروع لها لم يبدأ إلا عام 1935، حين زار وفد من الإخوان فلسطين وسوريا لنشر أيديولوجيتهم بالخارج [1].

وقد بدأ يتشكل في الأفق ملامح التنظيم الدولي في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، وظهرت أسماء بارزة قادت هذا التوجه، أبرزهم مصطفى مشهور وكمال السنانيري وأحمد حسنين، ووضح أن العديد منهم كان من رجال التنظيم الخاص الذين تسيطر عليهم فكرة استعادة دولة الخلافة الإسلامية وإقامة الدولة الإسلامية، ومحاربة الحدود القطرية والوطنية.

وبدا واضحًا أن التنظيم يضطلع بأدوار تتعدى الحدود القطرية للدول العربية والإسلامية، وصولًا إلى المجتمعات والدول غير المسلمة، وكان التنظيم الدولي يسير وفق قواعد محددة في التعبئة والانتشار بين المجتمعات المتعددة التي استهدفها في فترات الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. كما بدا أنه يملك استراتيجية محكمة فيما يتعلق بالدول الغربية؛ حيث ارتكزت تلك الاستراتيجية على العامل الدعوي في المقام الأول، ثم العامل الاجتماعي ثانيًا، وهو الأمر الذي أسهم في تحقيق الانتشار للتنظيم، واستقطاب العديد من الأفراد والمنظمات للانضمام له.

وأنشأ التنظيم مؤسسات وثيقة الصلة به أيضًا، واضطلعت بدور بالغ الأهمية في دينامية المجتمعات الغربية المسلمة وإن كانت لا تحمل اسم «الإخوان المسلمين»، بل وفي الواقع راحت تفند تهمة صلتها بالحركة. وأحكمت تلك المؤسسات الإخوانية قبضتها على عدد كبير من المساجد، وباتت بحكم الواقع تمثل المسؤول عن مساجد المجتمعات الغربية المسلمة في أعين المؤسسات الغربية [2].

وتمكنت شبكات الإخوان من التواصل فيما بينها بحلول أواخر السبعينيات، وأنشأوا شبكات تابعة لهم في الولايات المتحدة وفي أوروبا. بل بدأ قيادات الإخوان أمثال فيصل مولوي ويوسف القرضاوي يرسمون طريقًا جديدًا للنظر إلى الغرب ليس باعتباره «دار حرب» كون الإسلام غير مطبق فيه، بل «دار دعوة» يعيش فيها المسلمون بحرية ويحظون بالاحترام، وعليهم العمل على الدعوة لدينهم فيها بطريقة سلمية [3].

من هذا المُنطلق يُمكن تحديد استراتيجية التغلغل الإخوانية في الدول الغربية عبر آليتين، هما: التكيف مع الواقع الغربي، وخلق مجتمع شعوري منعزل نسبيًّا، وهو ما يتم توضيحه فيما يلي:

1. العمل الدعوي والخيري أولوية التنظيم في الغرب:

حرصت قيادات التنظيم منذ الوصول إلى الدول الغربية وتأسيس الهيئات والمؤسسات الدعوية على أن يكون العمل الدعوي والخيري على رأس أولويات التنظيم هناك، وقد حقق العمل الدعوي والخيري مكاسب كبيرة للتنظيم مكنته من كسب العقول والقلوب بين الكثير من المسلمين هناك.

وفي هذا الاتجاه، صرح مسؤول بجماعة الإخوان -لم يتم الكشف عن هويته- بقوله: «إن الجماعة لها تواجد فعال في أمريكا حيث تنتمي جنسيات عربية مختلفة لأفكار الإخوان، تقوم بعملها في إطار دعوي وخيري لا يخرج عن ذلك» [4].

وإضافة إلى هذا القول، يؤكد محمد سودان، المسؤول البارز بجماعة الإخوان المسلمين، أن الجماعة تتواجد بين حركات ومؤسسات مرتبطة فقط بالفكرة أو التنظيم، وفق روابط تتبع الجماعة في تلك الدول، وأنهم حريصون على «الدور الدعوي والخيري» [5].

قد رأت الجماعة أن في الخضوع لقوانين الدول والتكيف مع ظروفها، الطريق الرئيسي لكسب ودهم واحترامهم أيضًا؛ إذ يقول الدكتور يوسف القرضاوي، أحد أبرز قيادات جماعة الإخوان وفقهائها: «إننا إذا أقنعنا قادة الغرب والمؤثرين في سياسته بحقنا في أن نعيش بإسلامنا، تُوجهنا عقيدته، وتحكمنا شريعته، وتقودنا قيمه وأخلاقه، دون أن نبغي عليهم، أو نضمر سوءًا لهم؛ نكون قد قطعنا شوطًا كبيرًا في سبيل الوصول إلى هدفنا في إقامة المجتمع المسلم الذي ننشده في أوطاننا» [6].

ولفهم هذا الجزئية بشكل أوضح، فلا بد من الوقوف على ما قاله هاني البنا – مؤسس الإغاثة الإسلامية الدولية – بأنهم حينما ذهبوا إلى البوسنة –جنوب أوروبا– ووجدوا انتشار الإسلام في أغلبها عبر طرق صوفية، كان عليهم احترام أفكار أهلها والعمل معهم بمعتقدهم حتى يلينوا لهم ويستجيبوا لأفكارهم [7]. ولعل ما قاله كل من «**القرضاوي**» و«**البنا**»، كان شارحًا لحد بعيد هذه النظرة التي حددها الإخوان المسلمون في التعامل مع المجتمعات الغربية لاختراقها والانتشار بين دولها ومدنها.

2. مجتمع موازٍ منفصل عن المجتمع الأم:

ترتبط فكرة إقامة المجتمعات الموازية ارتباطًا وثيقًا بفكر ومنهج جماعة الإخوان المسلمين منذ نشأتها، وهي فكرة متجذرة في مراحل الجماعة المختلفة؛ حيث تبدأ عبر السيطرة على الطلاب المسلمين هناك ودور العبادة، ونشر المجلات التي تحمل أفكار الجماعة بين هذا المجتمع الطلابي الصغير، واستغلال قضايا الأمة الكبرى كالقضية الفلسطينية لكسب العقول والقلوب. وتُعد رسائل البنا لعناصر الجماعة هي لبنة التأسيس الأول لفكرة تشكيل وإنشاء المجتمع الموازي، كبداية لازمة لتشكيل الطبقة المتأثرة بفكر الجماعة ووصولًا إلى أستاذية العالم.

أي أن تلك الاستراتيجية تقوم على خلق مجتمع منعزل خاص بالمسلمين، يتمتع بـ «عزلة شعورية»، وهو ما يفسره «القرضاوي» عندما يقول: «لا بد أن يكون للمسلمين تجمعاتهم الخاصة في ولايات ومدن معروفة، وأن تكون لهم مؤسساتهم الدينية والتعليمية بل والترويجية، وأن يكون لهم علماؤهم وشيوخهم الذين يجيبونهم إذا سألوا، ويرشدونهم إذا جهلوا، ويوفقون بينهم إذا اختلفوا» [8].

ثانيًا: إشكالية العلاقة بين التنظيم الدولي والفروع المحلية:

شكل التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين معضلة كبرى على مدى عقود طويلة، وأثير العديد من التساؤلات حول ماهية هذا التنظيم، ودوره، وعلاقاته بالتنظيمات الفرعية، وعناصر قوته، وأدوات تأثيره، وغير ذلك من التساؤلات التي صاحبت الجماعة منذ ظهورها، وخاصة أن العامل الخارجي كان حاضرًا بقوة منذ الوهلة الأولى لظهور الجماعة، وقد رسخ مؤسسها حسن البنا فكرة العمل العابر للحدود، واستخدم في هذا الإطار عددًا من المفاهيم الكبرى والمصطلحات الرنانة التي سوغت و«شرعت» لهذا الدور الخارجي، وأسهمت بشكل أو بآخر في انتشار الجماعة وقدرتها على التجنيد والاستقطاب. على رأس تلك المفاهيم الكبرى مفهوم «الخلافة الإسلامية» وهو مفهوم مركزي في فكر الجماعة، ظلت لعقود تستند في دعايتها ووجودها عليه، خاصة أن الجماعة كانت تعتمد في دعايتها على المزج بين الديني والسياسي، وبدا واضحًا كيف وظفت الجماعة رأس المال الديني في المعترك السياسي، أو ما يسمى خلط الديني بالسياسي، والذي أدى بنهاية المطاف إلى إهانة الديني، وإفساد السياسي.

طبيعة دور التنظيم الدولي:

ظلت إجابات قيادات التنظيمات المحلية الإخوانية عند سؤالهم عن التنظيم الدولي بأنه إطار للتنسيق فقط، لكن هناك دلائل على أن التنظيم الدولي للإخوان المسلمين كان حقيقة مهمة في مسيرة الجماعة، وأنه مؤسسة لها أنظمتها وعلى رأسها المرشد العام للجماعة الذي يأتي لهذا الموقع بناءً على شروط ومواصفات، منها أن يكون من أبناء مصر إضافة لشروط أخرى. وهذا التنظيم الدولي كان له أدوار مهمة في مراحل مفصلية في تاريخ الجماعة، وهو مرجعية للتنظيمات المحلية عندما ينشأ خلاف حول أي أمر، وإليه تتم الشكوى أحيانًا، فضلًا عن التنسيق والتعاون، وفي بعض المراحل كانت بعض قياداته تعتبره شكليًّا لأنه يريده قائدًا للعالم، لكنه كان يتأثر كثيرًا بأوضاع الجماعة في مصر حين تتعرض للسجن أو الحل أو الهجرة في فترات عبد الناصر وما بعده، لكن التنظيم الدولي أو الجماعة الأم هي التي زرعت التنظيم في دول العالم في الأربعينيات وما قبلها وبعدها [9].

واتجه البعض إلى اعتبار التنظيم الدولي كياناً يسيطر على الأفرع المختلفة ويتولى الإشراف والتوجيه لكل توجهات الأفرع وقراراتها، وهو أمر لا يبدو صحيحاً بشكل كامل. فالدراسة المتأنية للتنظيم الدولي تكشف عن أدوار متعددة للتنظيم الدولي، سواء في مراحل النشأة والانتشار، أو مراحل الانكماش والانحسار، وقد ارتبط هذا الدور بعدد من المتغيرات، منها السياق الدولي والمحلي للتنظيم الدولي والأفرع المحلية، كما ارتبط أيضًا بمتغير القيادة، أو من يتولى مقاليد السلطة داخل الجماعة. ففي حين نجد أن التنظيم الدولي كان في عهد المرشد مصطفى مشهور تنظيمًا نشطًا وفعالًا على مستويات عدة، ويقوم بعدة أدوار تسهم في تقوية الجماعة وتنظيم علاقاتها الداخلية والخارجية، نجد على النقيض أن التراجع كان هو السمة الغالبة للتنظيم الدولي إبان فترة تولي مأمون الهضيبي، فكان لشخصية المرشد وتصورها عن العلاقة مع الخارج دوراً في أهمية التنظيم وفعاليته على المستوى الدولي.

ويمكن القول إنه، ومنذ البيان التأسيسي لجماعة الإخوان، قد بدا أنها صاحبة مشروع سياسي، يطلب السلطة، حتى ولو سوَّق لها مؤسسها حسن البنا في البداية على أنها تمثل مسلكًا دينيًّا أو دعويًّا. فالبنا نفسه لم يلبث، بعد خمس سنوات من انطلاق جماعته في عام 1928، أن خاض غمار السياسة، وطلب من أتباعه الذين بايعوه أن يخوضوه معه، فخرج بعضهم، أما من بقي فقد فهم أنه ينتمي إلى مشروع سياسي يتوسل بالدين، أو يتخذ من الإسلام أيديولوجية له [10].

ثالثًا: مراحل تطور التنظيم الدولي للإخوان:

بدأ مشروع جماعة الإخوان المسلمين منذ عشرينيات القرن الماضي بوصفه مشروعًا دينيًّا إصلاحيًّا يهدف إلى مواجهة الاحتلال البريطاني والحفاظ على الهوية الدينية لمصر، وقام البنا باعتماد استراتيجيته في التعبئة والتجنيد على العامل الديني، وحققت الجماعة انتشارًا كبيرًا خلال تلك الفترة.

وبرزت الجماعة كقوة كبيرة صاعدة في مصر، ووصل الأمر إلى أن تجاوز عدد الفروع التابعة للجماعة ألف فرع، وذلك عام 1944م [11]. واتجهت الجماعة إلى العمل المسلح، ونفذت عددًا من العمليات الإرهابية؛ الأمر الذي أدى إلى وقوع الصدام المباشر مع السلطة الحاكمة، وانتهت بحظر الجماعة واغتيال حسن البنا مؤسس الجماعة.

وتولى المستشار حسن الهضيبي مقاليد الجماعة، وسعى لتهدئة الأجواء مع الحكومة المصرية، والنأي بالجماعة عن الصراعات والصدامات، وأعمال العنف التي نفذها التنظيم الخاص داخل الجماعة، وتعرضت الجماعة للحظر والمطاردة خلال فترة حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وتم إلقاء القبض على العديد من عناصرها، وتمكن البعض الآخر من الهرب إلى الخارج، وأنشأ الكثير منهم جمعيات ومراكز إسلامية، ووطدوا علاقاتهم بالعديد من الشخصيات، وكانت تلك الفترة بداية الوجود الحقيقي للإخوان في الخارج، وتشكيل مؤسسات دينية ودعوية واقتصادية في الخارج. وبالتوازي مع الخارج، كانت قيادات الجماعة في الداخل يتم تنشئتها على كتابات سيد قطب داخل السجون، حتى تولى الرئيس السادات مقاليد الحكم، وأصدر أحكامًا بالإفراج عن قيادات الجماعة، وأفسح لهم المجال للعمل العام، وبالفعل تمكنت الجماعة من السيطرة على العمل الإسلامي داخل مصر، واستطاعت تكوين تأييد واسع لها، حتى إنها استطاعت ضم العديد من التيارات والقيادات المحسوبة على الجماعة الإسلامية في ذلك الوقت.

المرحلة الأولى: الحشد والتعبئة (مرحلة الشعارات الكبرى):

ويمكن التأصيل لتلك المرحلة منذ الإعلان الرسمي عن ظهور التنظيم الدولي للجماعة عام 1982م، وحتى العام 1990م، تأثرت تلك المرحلة بما يمكن أن يسمى إرهاصات ما قبل الإعلان الرسمي عن ظهور التنظيم الدولي، وهي الفترة التي امتدت منذ إعلان الجماعة نشأتها عام 1928، وما سبقه من سقوط للخلافة العثمانية، وسقوط العديد من الأقطار العربية تحت الاحتلال الأجنبي، الأمر الذي مكن الجماعة من التدثر برداء الحركة المقاومة للاحتلال، والمدافعة عن حقوق الشعوب والأقطار المختلفة، وصاحبة الرسالة الدينية الإصلاحية الهادفة إلى تحقيق الغايات والقيم الإسلامية الكبرى، العابرة للحدود والأقطار.

وكان البنا قد حدد ثلاث مراحل أساسية للجماعة، هي: مرحلة الدعاية والتبليغ والتعريف بالفكرة، ثم مرحلة التكوين والإعداد والتعبئة ورص الصفوف، وأخيراً مرحلة التنفيذ والإنتاج [12].

وكانت الجماعة قد حققت العديد من المكاسب جراء الهروب الكبير لقياداتها إلى الدول العربية والغربية، فتوفرت لدى تلك العناصر علاقات قوية مع العديد من الأفراد والمؤسسات داخل تلك الدول، وحصلت على دعم وتمويل عدد من الدول والحكومات العربية؛ حيث أسهمت تنظيمات الإخوان في الخليج في وفورات مالية كبيرة منذ السبعينيات وحتى فترة التسعينيات. كما أفسحت الدول الغربية المجال أمام التنظيم للعمل والانتشار، الأمر الذي أدى إلى تأسيس العديد من المراكز البحثية والشركات الاقتصادية، وأصبح لدى التنظيم قوة دولية دون إطار تنظيمي ينظم عملها ويوجهه لتحقيق غايات وأهداف الجماعة، ومثلت جماعة الإخوان في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية ذراعًا إعلاميًّا للضغط على الأنظمة العربية المعارضة والمناهضة لوجود الجماعة وأيديولوجيتها.

وكانت الجماعة قد اعتمدت في استراتيجيتها للتغلغل داخل المجتمعات على العمل الاجتماعي الخدمي، والذي تطلب أن تستهدف الجماعة فئات الطبقات الوسطى من المتعلمين والمهنيين في عضويتها، وهو ما جرى على سبيل المثال في مصر؛ حيث ضمت داخلها عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في مصر، وشهد القطاع التعليمي ازديادًا واضحًا لقوة الإخوان بحيث انتشرت الجماعة في أوساط الطلبة الجامعيين، وسرعان ما سيطرت مع النصف الثاني من الثمانينيات على معظم الاتحادات الطلابية في عدد من الجامعات المصرية.

وفي أعقاب سيطرة الجماعة على النقابات داخل مصر، أعلن مرشد الجماعة وقتها محمد مهدي عاكف أن الإخوان «بصدد مرحلة جديدة، هي الانفتاح على المُجتمع» [13]، وهو ما اعتبر داخليًّا مؤشرًا حاسمًا على تقدم الجماعة في سلم الأولويات النظري الذي وضعه حسن البنا (الفرد – الأسرة – المجتمع – الدولة – أستاذية العالم)، وانعكس لاحقا في مشاركة سياسية تنافسية واسعة في العمل العام عمومًا [14].

وقد ساعدت عودة رأس المال المهاجر في دخول الاستثمارات الإخوانية مجال السياحة بعد ذلك، وتحديدًا الدينية (الحج والعمرة)، والإدارة والتطوير والإلكترونيات. ولعل من مظاهر ذلك المبادرات الأولية للمهندس خيرت الشاطر الذي كان أول رجال الأعمال دخولًا لمجال الإدارة (أسس مركز الأمة نهاية

الثمانينيات) ثم الحاسب الآلي (شركة أنظمة الحاسب الآلي: سلسبيل)، وكلها كانت متماشية في طابعها مع الاستهلاك العام والطلب الداخلي، تزامنًا مع تراجع الدولة من هذه المجالات [15].

وشهدت هذه الفترة ظواهر اقتصادية جديدة لم تعرفها الجماعة من قبل، مثل طبقة «رجال أعمال الإخوان»، فضلًا عن «توظيف الأموال»، والذي كانت شركة الريان 1982 الأبرز فيه، وظهور «البنوك الإسلامية» أواخر السبعينيات وتطورها بشكل لافت فترة الثمانينيات.

كان من ضمن الخطوات الاقتصادية الجديدة التي اعتمدتها الجماعة أيضًا في استراتيجيتها الاقتصادية، «تطوير الشراكة مع عناصر من خارج التنظيم» لمزيد من التمويه وخلط الأوراق [16]؛ حيث يدخل رجال أعمال الجماعة في شركات اقتصادية مع رجال أعمال غير منتسبين للجماعة، فضلًا عن اتباع سياسة «**الإنكار**»؛ حيث ينكر رجال أعمال الجماعة تبعيتهم تنظيميًّا للإخوان وانتماءهم لها، وهو ما فعله حسن مالك في التحقيقات معه في أموال الجماعة، كذلك فعل خيرت الشاطر في قضية سلسبيل عام 1992. وظهر دور التنظيم الدولي في هذه المرحلة من خلال:

1. توظيف القضايا الإقليمية الكبرى (حرب فلسطين والثورة الإيرانية):

إن الملمح الغالب لنشاط الإخوان طوال الفترة المُمتدة من عام 1928 وحتى اندلاع حرب فلسطين عام 1948، كان هو النشاط الدعوي ذا الطابع الاجتماعي والديني [17]، وقد وفرت حرب فلسطين جنبًا إلى جنب مع سقوط الخلافة العثمانية، مبررًا دعائيًّا كبيرًا لتنظيم الإخوان، تمكن من خلالها التنظيم من التسويق لنفسه ونشر دعايته وتبرير تحالفاته كونها تهدف إلى استعادة فلسطين عبر بوابة الخلافة الإسلامية المفقودة.

وفي عام 1979م قامت الثورة الإيرانية، والتي رأت فيها جماعة الإخوان المسلمين تجسيدًا لأفكار ومبادئ تنظيمه، ودعمها التنظيم بشكل كبير، وقد نشرت مجلة الدعوة المصرية (المنبر الرئيسي للإخوان في مصر) حين ذاك تصريحًا لأبي الأعلى المودودي ردًّا على سؤال وُجه له حول الموقف من الثورة الإيرانية، قائلًا: «ثورة الخميني ثورة إسلامية، والقائمون عليها هم جماعة إسلامية، وشباب تلقوا التربية في الحركات الإسلامية،

وعلى جميع المسلمين عامة والحركات الإسلامية خاصة أن تؤيد هذه الثورة، وتتعاون معها في جميع المجالات» [18].

وقد ذكر منوشهر محمدي، المسؤول في وزارة الخارجية الإيرانية في كتابه (تداعيات الثورة الإسلامية في العالم الإسلامي): «لقد استطاعت الثورة الإسلامية أن تترك تأثيرها في حركة الإخوان المسلمين بدرجة ما؛ بحيث إن الأمانة العامة للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين في مصر، بادرت إلى الاتصال بمسؤولي الثورة الإسلامية الإيرانية بمجرد انتصارها، هنأت إيران بانتصار الثورة»، مضيفًا: «إن جماعة الإخوان المسلمين قامت في عام 1979 بنشر كتاب يحمل عنوان: البديل الإسلامي، معتبرة أن أسلوب الخميني والجمهورية الإسلامية يمثل طريق الحل الإسلامي للخلاص من الأنظمة العميلة» [19].

وقد بدا أن الجماعة حاولت استنساخ التجربة الإيرانية على مستويين: الأول، هو القيام بالثورة المسلحة والاستيلاء على السلطة في الدول التي استطاع فيها الإخوان تحقيق مراحل البناء والتكوين. والمستوى الآخر، هو بناء شبكة من الهيئات والتنظيمات الموالية لها عبر الحدود، والمؤثرة في الأقطار والبلاد التي تستهدفها الجماعة وفق استراتيجيتها في التمكين.

2. التغلغل في المجتمعات الغربية:

تمكنت جماعة الإخوان بفضل مرونتها في الخارج واتباع أساليب اجتماعية ودعوية وخيرية -دون السياسية- أكثر تكيفًا مع الغرب، تمكنت من التمدد على نطاق واسع. ولا يُمكن إغفال دور المراكز الإسلامية الثقافية والتعليمية والروابط المهنية التي نسجها الإخوان في الغرب، فهي شرايين الحياة والاستمرار لهذه الجماعة وخلاياها المنتشرة في بلاد المهجر. ذلك أنه عبر هذه المراكز والروابط المهنية (روابط أطباء - روابط مهندسين... إلخ)، تقوم هذه الخلايا باختراق هذه المجتمعات الأوروبية والأمريكية، ومن خلالها تنجح في الاقتراب أكثر فأكثر من الأحزاب السياسية والكتل البرلمانية، ومراكز التفكير والبحوث، وهي قبل ذلك وبعده وسيلة للذوبان في الإطار الأوسع والمجتمع الأوسع [20].

وتمتلك الجماعة في الولايات المتحدة الأمريكية عددًا هائلًا من الكيانات التابعة لها، فتعتبر تنظيمًا عالميًّا وموجودًا في العديد من دول العالم، وعندما وصل الإخوان إلى

الولايات المتحدة في بداية الستينيات تمركزوا في عدد من الولايات مثل ولاية «شيكاغو» و«متشيجن» و«إلينوي». وشهدت الفترة الأولى لوجودهم تجمعات صغيرة من رجال التنظيم، لكن مع مرور الوقت توسعت دائرة تأثيرهم وبدأوا في بناء الهيكل التنظيمي لهم بالداخل الأمريكي، فدشنوا عددًا مأهولًا من المنظمات الإسلامية تحت شعار الدعوة للإسلام، وقد وصل عدد تلك الكيانات إلى أكثر من (2800) كيان تابع لهم.

وفي أوروبا، نشطت خلايا تنظيم الإخوان في ألمانيا، وقام سعيد رمضان بتأسيس المركز الإسلامي في جنيف بسويسرا، وترك قيادته بعد فترة لابنه (هاني)، ثم امتد النشاط من ألمانيا إلى بقية الدول الأوروبية. وتحت ستار النشاط الدعوي، نجح التنظيم الدولي للإخوان في تأسيس أكثر من 500 مؤسسة وجمعية ورابطة في 28 بلدًا أوروبيًّا [21].

المرحلة الثانية: القُطرية والمحلية بدلًا من العالمية:

منذ أوائل التسعينيات، تحول الحفاظ على التنظيم تدريجيًّا إلى هدف في حد ذاته باعتباره الأداة المقدسة التي مهمتها إنجاز وتحقيق وتطبيق الإسلام، وفق مفهوم الجماعة [22]. وبدأت تلك المرحلة منذ عام 1990م، وحتى ثورة الثلاثين من يونيو عام 2013م، واتسمت تلك المرحلة بكونها مرحلة الإجابات على تساؤلات إشكالية كبرى واجهت جسد الجماعة الفكري، ودفعتها للصدام مع شعاراتها الكبرى. ومثل التراجع عن «الخلافة» انتهاءً لمبرر وجود فكرة التنظيم الدولي للإخوان، الذي تشكل نهاية السبعينيات، ولم يعُد هناك مبرر لوجود سلطة له على التنظيمات القُطرية. وقد انتقلت جماعة الإخوان المسلمين من صورة الجماعة المفتوحة الشمولية، التي تقدم نفسها ممثلًا وحيدًا للأيديولوجية الإسلامية، إلى بروز صورة جديدة تحمل نوعًا من الخصوصية الإخوانية، ولعل السبب يرجع إلى الدخول البراجماتي للإخوان في السياسة، وتخليهم عن الرواية الكبرى «الدولة الإسلامية»، والالتزام بطرح برنامج سياسي لا يتضمن شعارات كبرى أسهمت بشكل كبير في ظهور الجماعة وبروزها على السطح كقوة فاعلة وعابرة للحدود. وظهر هذا من خلال:

1. التناقض والصدام مع الشعارات الكبرى:

كان من سمات تلك المرحلة الوقوع في التناقض بين العالمية والمحلية، والصدام مع المفاهيم الكبرى التي أسهمت في انتشار الجماعة واكتسابها قوتها وفاعليتها، فمثلًا

قضيـة الأقبـاط في مصر، كانـت إحدى القضايـا التي واجه فيهـا التنظيم صدامًا مباشـرًا مـع شـعاراته الكـبرى، ففـي حـوار شـهير للمرشـد الأسـبق مصطفـى مشـهور عـام 1996، أعلـن وقتهـا أن الأقبـاط أهل ذمة، يجـب أن يدفعـوا الجزية مقابـل الإعفاء مـن الخدمة العسـكرية. هذا التصريح أثار موجة اسـتياء، دفعت التنظيـم إلى التراجع عنه والقبول بفكـرة المواطنـة المتسـاوية تحت ضغـط وموجة اسـتياء كبيرة واجهـت الجماعة.

مـا يعـني أن مشـروع الجماعـة قد تحـول مـن مشـروع اسـتعادة «دولة الخلافـة» إلى مشـروع مسـتغرق كليـة في المحليـة أو القطريـة، ففيمـا مـضى كان الإخـوان المسـلمون يمثلون الواجهة الرسـمية للأيديولوجية الإسـلامية التي اجتاحت مصـر والعالم العربي بـدءًا مـن السـبعينيات، ووصلـت قمتهـا في نهايـة الثمانينيـات، والـتي كان شـعارها أو غايتهـا الكـبرى إقامـة الدولـة الإسـلامية، وهـو شـعار كان يسـتقطب بريقـه قطاعـات وشـرائح وأعمـارًا بالغة التنـوع والاختـلاف، ويخفـي وراءه تناقضات طبقيـة ومصلحية.

وكانـت هـذه الأيديولوجيـة الـتي اسـتطاع الإخـوان احتكارهـا حصـرًا، قـادرة علـى أن تلهم الطبقات الفقيرة لتجد فيها طريقًا للخلاص من كل ما تعانيه من فقر وتهميش، كما كانت تلهم في الوقـت نفسـه الطبقات الوسـطى والبرجوازية التي وجدت فيها اسـتجابة لمصالحها هي الأخرى، بدءًا من تلبية الاحتياجات الأخلاقية، وانتهاءً بمنحها فرصة للحراك الاجتماعي صعودًا في سـلم السـلطة، وكانت الأيديولوجية نفسـها تجذب إليها المتمردين ذوي النزعات الثوريـة، الراغبـين في المواجهـة العنيفة، مثلمـا ينضوي تحتها المندمجـون اجتماعيًّا مـن أبناء البرجوازية الـتي طالما أحكمت وأجـادت فن التفاوض والمسـاومة.

لقـد اضطـر الإخـوان بفعل الدخـول الكثيـف في العمـل السـياسي إلى أن يقولـوا كلامًا محـددًا بعيـدًا عـن العموميـات الفضفاضـة الـتي كانـوا يحرصـون عليهـا، وهـو مـا كان له أثـر بالـغ علـى مقدرتهـم السـابقة علـى الحشـد الواسـع لقطاعـات متعـددة ومتباينـة في المجتمـع، فـكان الصـدام العلـني مع شـعاراتهم هم أنفسـهم، ثـم تراجعاتهم، سـواء في التصريحـات أو الممارسـات.

في حـين كانـت شـعارات «الخلافـة» و«الدولـة الإسـلامية» هـي محـل شـعارات الجماعـة عـام 1987م، خلـت دعايـة الجماعـة منذ عـام 2000 مـن أي بعـد دولي أو خارجي، وتجاهلـت تمامًـا القضيتـين المحوريتـين في ذلـك الوقـت، وهمـا «التدخـل الأمريكـي في

العراق منذ عام 2003» و«الانتفاضة الفلسطينية الثانية وما تلاها من أحداث»، ثم خلت أيضًا الدعاية الانتخابية للجماعة في انتخابات 2005م من أي رمزية للخلافة الإسلامية أو الدولة الإسلامية.

2. فقدان سيطرة التنظيم الدولي على الأفرع:

أدى الغزو العراقي للكويت، واندلاع حرب الخليج الثانية التي عُرفت بحرب تحرير الكويت، إلى خلاف واسع بين أعضاء التنظيم الدولي للإخوان حول الموقف من الغزو ومشروعية الاستعانة بقوات أجنبية لتحرير الكويت، وهو ما أدى بالنهاية إلى إعلان تنظيم إخوان الكويت انفصاله عن التنظيم، كأول انشقاق بجسد الجماعة.

وشهدت تلك الفترة التي تزامنت مع تولي مأمون الهضيبي إرشاد الجماعة، تراجع العلاقات بين التنظيم الأم في مصر وقيادات التنظيم الدولي في الخارج؛ حيث كان الاختلاف معه على طريقة وأسلوب إدارته للجماعة، وتهميشه دور التنظيم الدولي وقياداته، ووصل الصدام ذروته مع إصراره على توحيد جهة الحديث باسم الجماعة وجعلها من اختصاصه فقط، وذلك بإلغاء منصب المتحدث الرسمي للإخوان في الغرب، والذي كان يحتله القطب الإخواني البارز كمال الهلباوي المقيم في لندن، والذي اضطر في النهاية إلى الاستقالة احتجاجًا على تهميش الهضيبي لقيادات الخارج.

وتلقى التنظيم الدولي أول الانتقادات من السودان؛ حيث اعترضت الحركة السودانية على تركيبة وصلاحيات التنظيم العالمي، واقترحت بدلًا منه جهاز تنسيق فضفاضًا يسمح لكل حركة باستقلالها الداخلي. وقد وصل التوتر قمته بعد أن أصبح الشيخ مصطفى مشهور الزعيم الأبرز في التنظيم منذ نهاية السبعينيات، ووجه حسن الترابي انتقادًا لاذعًا بتأكيده أنه لا يمكن للجماعة أن تدير العالم من القاهرة، في الوقت الذي توجد فيه مسائل وقضايا كبرى تختلف فيها هذه التنظيمات القطرية في نظرتها إزاء وجهة النظر المركزية، ومنها الموقف من العنف والإرهاب، خصوصًا في فلسطين والجزائر والسودان [23].

مثَّل قبول الحزب الإسلامي العراقي (الإخوان المسلمين) المشاركة في العملية السياسية تحت الرعاية الأمريكية إبان فترة الاحتلال الأمريكي للعراق، موقفاً مخالفًا لموقف الجماعة الرافض للتدخل الأمريكي في العراق، وكذلك دخول الإخوان

المسلمين السوريين في التحالف المعارض المدعوم أمريكيًّا لإسقاط النظام السوري، وعدم اعتراض قيادة التنظيم الدولي للإخوان أو تنظيماتهم القطرية على موقف الإخوان العراقيين ثم السوريين، ثم قبول جماعة الإخوان المصرية - وهي الجماعة الأم والأكبر- بعلاقات مباشرة كانت ترفضها من قبل مع الإدارة الأمريكية، وصدور تصريحات متفرقة تتعهد فيها بالالتزام مستقبلًا باتفاقيات السلام مع إسرائيل، وغير ذلك من المواقف والتصريحات والإشارات التي تسير في هذا الاتجاه. فضلًا عن التوجه العام للجماعة الذي لا يتجاوز الإعلان عن رفض السياسات الأمريكية بالعراق والمنطقة، دون أن يتحول إلى مقاومته على الأرض.

تكرار التململ ورفض الإذعان لسلطة التنظيم الدولي وقيادته بالقاهرة وصل إلى مراقب الجماعة بسوريا عصام العطار، والذي رفض تدخل التنظيم الدولي في الشأن الإخواني الداخلي السوري، إضافة إلى رفضه احتكار إخوان مصر لمنصب المرشد العام للإخوان المسلمين، وتبنيه لمبدأ المداورة على هذا المنصب، إضافة إلى رفضه لمنطق العنف والاغتيال الذي انفرد به إخوان حلب (عبد الفتاح أبو غدة - علي بيانوني)، وإخوان حماة وعلى رأسهم عدنان سعد الدين. وكان من تبعات مواقف عصام العطار أن تم استبعاده من طرف التنظيم الدولي وعدم الاعتراف به كمراقب عام للإخوان المسلمين في سوريا، مع تزكية جناح عبد الفتاح أبو غدة، والذي كان من أبرز دعاة التغيير بالقوة من خلال المساهمة في تأسيس وتمويل تنظيم الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين في سوريا على يد مروان حديد [24].

كل هذه التطورات وغيرها أدت إلى ضعف سيطرة التنظيم الدولي على مقاليد الأمور في الأفرع المختلفة، وبات التنظيم الدولي يتحمل جزءًا كبيرًا من المسؤولية عن حالة الحصار التي تعيشها الجماعة، كما أنه يُحمل الجماعة أعباء إدارية وكلفة سياسية بأكثر ممَّا يعود عليها، وخاصة أن التنظيم الدولي لا يمتلك سلطات قوية على التنظيمات القطرية رغم مشاركتها بممثلين عنها، ولا يستطيع التدخل في سياستها الداخلية مهما كان تأثيرها على صورة ووضع الجماعة عالميًّا، خاصة بعد التطورات الأخيرة والانشقاقات التي ضربت جسد التنظيم، وهو الأمر الذي مهد لبداية مرحلة جديدة مغايرة لما استقرت عليه الجماعة لأكثر من عقدين من الزمان،

وهي المرحلة التي كانت السمة الأبرز فيها التبرؤ من التنظيم، وقطع الصلة معه، والانتقال إلى معسكرات مغايرة وربما معادية للتنظيم.

3. ازدواجية الخطاب بين الداخل والخارج:

قدم الإخوان أنفسهم كفريق يؤمن بالديمقراطية والانتخابات، والحريات وحقوق الإنسان، ويمكنهم القيام بمهمة التحول الديمقراطي في العالم العربي، في حال وصولهم إلى السلطة في العالم العربي، وبأنهم سيكونون حلفاء يمكن للغرب الاعتماد عليهم. ويأتي راشد الغنوشي على رأس من طوروا هذه الفكرة، فالغنوشي روَّج لفكرة أن الديمقراطية في الأساس هي من الإسلام، وهي المعادل لفكرة الشورى، وأن الغرب قد استخدمها، وإعادة استخدام المسلمين لها أمر لا يوجد به أي مشكلة، وحتى لا يخسر جمهوره من الإسلاميين والمؤمنين بأفكارهم، روَّج لإمكانية استخدام الديمقراطية كوسيلة لتطبيق الشريعة عن طريق النضال الديمقراطي، أي عن طريق الانتخابات، ففي حال استحوذ الإسلاميون على الأغلبية، طبقًا لمبدأ الديمقراطية، سيتاح لهم السيطرة على الأمور، وعلى رأسها البنية التشريعية التي ستمكنهم في النهاية من تغيير نظام الدولة وتطبيق الشريعة [25].

وفي مصر يمكن تفسير سياسات النيو-ليبرالية لجماعة الإخوان بعد عام 2011 م، بسعيهم نحو القبول الغربي والتقرب لطبقة رجال الأعمال الكبار من عهد مبارك، برغم تقديمها نفسها باعتبارها راعية للفقراء في غياب الدولة، فالنيو-ليبرالية هي التي تربط الإخوان بالعالم الخارجي والاقتصاد العالمي، وأضيف أنها تربطهم أيضًا بنخب محلية يحرصون على التعامل معهم لنفوذهم الاقتصادي والسياسي [26].

فحسن البنا، المؤسس للجماعة في عام 1928، كان يرى في الحياة الحزبية والانتخابات، التي هي جوهر العملية الديمقراطية، شرًّا مطلقًا، فهي تعني المنافسة التي ستؤدي إلى تشرذم الأمة الإسلامية، وستفسد على الناس حياتهم. كما أنه يرى في فكرة الائتلاف بين أكثر من حزب فكرة غير مقبولة؛ لأنها ستؤدي إلى عدم الاستقرار، لأنه من وجهة نظره، الصراع ما بين الأحزاب داخل الائتلاف أمر حتمي لا مفر منه. ولذا يرى البنا ضرورة أن يكون هناك حزب واحد يتمتع بالإجماع [27]. ويتضح هنا براجماتية عقلية الإخوان المسلمين وازدواجيتها وانتهازيتها، فالبنا نفسه

الرافض لفكرة الديمقراطية والانتخابات قد ترشح للانتخابات مرتين، الأولى في عام 1942 وتراجع عن الترشح؛ بصفقة مع حكومة الوفد في ذلك الوقت، والثانية في عام 1944 ترشح ولكنه لم ينجح.

وهذا يوضح مرة أخرى حجم البراجماتية والانتهازية الإخوانية ومدى التلاعب بالقيم والمفاهيم، فعلى الرغم من التناقض الكبير في المضمون والتطبيق بين فكرة الشورى الإسلامية والديمقراطية بمنظورها الغربي، فإن الإخوان روَّجوا لها وصبغوها بصبغة إسلامية، في خطاب يعبر عن ازدواجيتهم المعروفة، باستخدام لغة مخاطبة للغرب، تختلف عن مخاطبة أتباعهم، الأمر الذي وصل بهم إلى اختراع مفهوم ومصطلح جديد، وهو «**الشورقراطية**» [28].

يأتي ذلك في الوقت الذي يستغرق فيه قيادات التنظيم في الأقطار العربية في التشدد ونشر الأفكار المتطرفة، وترويج أفكار قطب عن الجاهلية والحاكمية وتقسيم العالم إلى دار الحرب ودار الإسلام، وتعليم الشباب والنشء أفكار الولاء والبراء، وغيرها من المفاهيم والممارسات التي تتناقض بالكلية مع تلك التي يُسوق لها التنظيم في الخارج، وهو الأمر الذي يوضح أن مضمون الخطاب لدى التنظيم الدولي كان يخضع بشكل كبير لسياقات مصلحية براجماتية بحتة، تبحث عن مصالح التنظيم بالأساس بعيدًا عن اتساقه مع دعوة التنظيم أو أفكاره الكبرى، وإنما الغاية هي المصلحة المباشرة للتنظيم ولو تناقضت مع أفكاره الأساسية ومسوغ ظهوره وانتشاره.

المرحلة الثالثة: الهروب الكبير (تخلي الأفرع عن التنظيم وتفكك هياكله):

بدأت تلك المرحلة منذ ثورة 30 يونيو عام 2013م، وحتى الآن، ويمكن وصفها بأنها مرحلة «الهروب الكبير»، وهو الهروب الذي شهدته الجماعة على مستوى الجغرافيا (الهروب من الدول العربية المناهضة لوجود التنظيم)، والهروب إلى مستوى التنظيم الدولي (الاستقلال عن التنظيم الأم وإنكار التبعية له).

وقد مُنيت حركات الإسلام السياسي في المنطقة، بانتكاسات ضخمة سواء في مصر أو سوريا أو ليبيا، وحتى على المستوى الدولي، فقد شهدت التنظيمات الإخوانية والهيئات التابعة لها في الغرب ملاحقات ومراجعات أمنية لدورها وممارساتها

وأفكارها، وإغلاقًا أمام المجال العام أمامها، والذي ظل لسنوات عديدة متاحًا أمام الجماعة لممارسة أدوار لم يتسنَّ لها ممارستها في الأقطار العربية المختلفة. واتسمت حركة التنظيم الدولي في هذه المرحلة، بعدة خصائص، أبرزها:

1. التبرؤ من التنظيم الأم وفك الارتباط معه:

عقدت حركة النهضة مؤتمرها العام في 20 مايو عام 2016، وأعلنت فيه انفصال الحركة عن الإخوان من خلال تأكيدها فصل السياسي عن الدعوي في عمل الحركة، وتدشين حزب سياسي جديد يحمل اسم الحركة «حزب النهضة». وقد رحبت إخوان الأردن بالخطوة، في حين قوبلت بتجاهل وفتور من إخوان مصر والتنظيم الدولي للإخوان.

وفي الحالة الأردنية، أعلن الشيخ عبد المجيد ذنيبات (الذي شغل في السابق منصب المراقب العام للجماعة في الأردن) تأسيس جمعية باسم «جمعية الإخوان المسلمين» في مارس عام 2015، بعد إعلانه انشقاقه على الجماعة في الأردن، وعلى التنظيم الدولي الذي تسيطر عليه الجماعة الأم في مصر، إلا أن هذا الانفصال الصريح، والذي اعترفت به السلطات الأردنية عبر منحها الترخيص للشيخ ذنيبات لتأسيس «جمعية الإخوان المسلمين» – لم يقابله التزام فعلي من نفس السلطات بمنع أعضاء الجماعة الأصلية وذراعها السياسي (حزب جبهة العمل الإسلامية) من المشاركة في الحياة السياسية؛ حيث سُمح لهم بخوض الانتخابات المحلية والبرلمانية التي جرت عام 2016، أي بعد حوالي عام من تأسيس ذنيبات لجمعيته التي حجزت لنفسها اسم «الإخوان المسلمين». الأمر الذي يصعب معه القول بأن كل من يمثلون فكر الإخوان في الأردن قد أصبحوا في حالة انفصال إداري وقانوني وأيديولوجي عن الجماعة الأم، وأن توصيف ما جرى سيظل مجرد انشقاق وليس انفصالًا عن الجماعة، ما لم يتخلَّ حزب «جبهة العمل الإسلامي» -الممثل الفعلي للإخوان- عن ادعائه تمثيل الجماعة في الأردن، خاصة أن ذنيبات نفسه كان واضحًا عندما برر خروجه على التنظيم المحلي والجماعة الأم بقوله: «إن جماعة الإخوان في الأردن منذ تأسيسها بقيت فرعًا من فروع الجماعة الأم في مصر من الناحية القانونية. ولتفادي تصنيف الجماعة كتنظيم إرهابي، على نحو ما حدث في مصر ودول عربية أخرى، كان على إخوان الأردن النأي بأنفسهم عن هذا المأزق، لكن مع ذلك، فإن أيًّا من ذنيبات أو جمعيته لم يعتمد هذا التصنيف [29].

عبد الإله بن كيران زعيم حزب العدالة والتنمية، فكان قد صرَّح لموقع CNN بالعربية قبيل انتخابات 2016، أن حزبه ليس امتدادًا لحركة الإخوان المسلمين، مردفًا: «صحيح أننا كنا نملك في بداياتنا ثقافة هذه الحركة، لكن بعد 1981 أسسنا مسارًا خاصًّا قطع مع هذه الثقافة ورموزها، وهو المسار الذي أوصلنا إلى رئاسة الحكومة».

2. العنف كأداة العودة للتمكين.. مصر نموذجًا:

لم يكن أمام التنظيم الدولي للإخوان خيارات عديدة للتعامل مع خسارته للسلطة عقب الإطاحة بهم في ثورة الثلاثين من يونيو، وما تلاها من إجراءات أمنية بحق أفرادها، ثم تصنيف الجماعة في 25 ديسمبر 2013 تنظيمًا إرهابيًّا، فكان العنف هو الأداة الأهم في تلك المرحلة، وذلك بالتزامن مع الأدوات الإعلامية والحقوقية التي جرى توظيفها بشكل كبير لتشويه صورة الدولة المصرية، وشن حملات تعيق مواجهة السلطات المصرية للحركات الإرهابية التي انتشرت منذ عام 2014م.

وعلى رأس منظري كل هذه الحركات القيادي الإخواني «محمد كمال»، وهو الذي قاد استراتيجية العنف المنهج ضد الدولة؛ حيث وضع عددًا من الكتب تم الاعتماد عليها في تأصيل «العنف»، وطرح كمال كتاب «أبجديات العمل المقاوم»، والذي شرح فيه خطوات وطريقة وتشكيل الخلايا النوعية، فتم تشكيل العديد من الحركات الإرهابية التي نفذت العديد من الأعمال الإرهابية داخل مصر.

وينسب إلى كمال عدة كتب تؤصل للعنف والإرهاب ضد الدولة المصرية ومؤسساتها المختلفة، ومن بين تلك الكتب «دليل السائر ومرشد الحائر»، وكتاب «كشف الشبهات.. عمَّا وقع الناس فيه من اختلافات»، وكتاب «فقه المقاومة الشعبية»، وجميعها احتوت على تأصيل شرعي مزعوم يشرعن لأعمال تلك الحركات الإرهابية.

وكان من أشهر تلك الحركات الإرهابية التي تم تأسيسها، «العقاب الثوري»، و«المقاومة الشعبية»، و«كتائب حلوان»، وحركة «ولع»، وحركة «حسم»، وحركة لواء «الثورة».

لم يتوقف عنف الجماعة عند إنشاء مجموعات إرهابية صغيرة، بل تعداه ووصل إلى حد انضمام عدد من أفراد الإخوان إلى تنظيمات إرهابية كبيرة كتنظيم

داعش، مثلما هو الحال مع عمر إبراهيم الديب، نجل القيادي بجماعة الإخوان، إبراهيم الديب، والذي ظهر في فيديو لتنظيم «داعش»، ليكذب بذلك رواية ذويه التي ترعاها جماعة الإخوان باختفائه قسريًّا ثم تصفيته، وأعلن التنظيم في إصدار مصور باسم «حماة الشريعة»، أن عمر هو أحد جنود التنظيم في سيناء، وشارك معهم لفترة من الزمن، وبعدها تم إرساله إلى القاهرة لتشكيل خلية إرهابية، أو كما يطلق عليها التنظيم «خلية أمنية»، ولكنه قُتل في مواجهات مع الأمن[30].

الأمر نفسه تكرر مع السيدة آية حسن عبد السلام أبو السعود من محافظة بني سويف، تبلغ من العمر 26 عامًا، وكانت تدرس بكلية الآداب بجامعة بني سويف، وكانت جماعة الإخوان قد زعمت عبر منصاتها إلقاء السلطات المصرية القبض على الفتاة في أبريل من العام 2019 من أمام مبنى الكلية، واختفاءها قسريًّا منذ ذلك، ليثبت كذب هذا الادعاء بعد ذلك، وتظهر الفتاة ضمن خلية داعش في السودان، وضمن المتورطين في قتل ضباط المخابرات السودانية [31].

3. التكلفة الأمنية لارتباط الأفرع بالتنظيم الدولي:

ما زالت تتلقى جماعة الإخوان عددًا من الضربات القوية التي تهدد تماسك التنظيم، وتوجد حالة من التصدع والانقسام بين أفرادها المنتشرين في عدد من الدول الإسلامية والغربية والآسيوية. وأصبحت الجماعة تحت مجهر أجهزة الأمن والمؤسسات القضائية، في بلدان كانت تشعر فيها بالأمان وتوفر لها الحماية والدعم السياسي واللوجستي والقانوني، وأصبح عنوان «مراجعة أنشطة الجماعة» منتشرًا في كافة الدول الأوروبية وأمريكا، واضحت ملفاتها مفتوحة على طاولة صناع القرار في العديد من الدول.

في تلك المرحلة أصبح الانتماء للجماعة عبئًا أمنيًّا وسياسيًّا يطول كافة التنظيمات الفرعية. وبسبب هذا الانتماء، تلقت العديد من التنظيمات والأفرع ضربات أمنية؛ حيث وفرت اجتماعاتهم التي تعقد في ألمانيا أو بعض الدول الأوروبية الفرصة لأجهزة الاستخبارات العالمية التي استطاعت جمع أكبر معلومات ممكنة عن الجماعة لم تكُن لتتاح لها لولا اجتماعات التنظيم؛ حيث تدار الاجتماعات وكأنها سرية في حين أن كل ما يدور فيها يجد طريقه بسرعة إلى كل أجهزة الاستخبارات،

وهو ما أدى – على سبيل المثال – إلى ضرب تنظيم الإخوان في عمان، والذي حصلت أجهزة المخابرات العمانية على أدق المعلومات عنه من خلال لقاءات التنظيم الدولي، وكلها معلومات لم تكن تعرف بها من قبل، وعلى ضوئها وجهت أكبر ضربة للتنظيم الإخواني غير المعلن في عمان.

ففي ألمانيا قرر المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا عقب انتهاء انتخاباته في 17 سبتمبر 2022، طرد كافة الكيانات التابعة لجماعة الإخوان من عضوية المجلس، وفي مقدمتها المركز الإسلامي في ميونخ واتحاد الطلبة، وتجريد «**إبراهيم الزيات**» الذي يُعد بمثابة وزير مالية الجماعة في ألمانيا من كافة مناصبه التي يشغلها داخل المجلس؛ حيث تشير التطورات الأخيرة التي تشهدها جماعة الإخوان الإرهابية داخل ألمانيا، إلى تغير كبير في تعاطي الحكومة والمنظمات الإسلامية الألمانية مع الجماعة والحد من أنشطة واجهاتها التمويلية، انطلاقًا من انكشاف حقيقة أنشطتها التي نجحت في ترويجها خلال السنوات الماضية، وأنها أصبحت غير مرغوبة في ألمانيا سواء على المستوى الحكومي أو مستوى المنظمات الإسلامية. وجدير بالذكر أن المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا تأسس عام 1994 على يد «**نديم إلياس**»، ويهدف لمتابعة شؤون الجالية المسلمة، ويشارك في عضويته 10 آلاف شخص تقريبًا، ويضم 4 اتحادات إسلامية كبرى، ونحو 20 منظمة إسلامية متعددة الأهداف، يتبعها مئات المساجد في مختلف أنحاء ألمانيا [32].

رابعًا: توظيف المجتمع المدني بين التنظيم الدولي والفروع المحلية للإخوان:

يختلف تعريف المجتمع المدني في الأدبيات المختلفة وفي الثقافات المختلفة، ولكن تنظيم الإخوان بكافة فروعه يستخدم فهماً متقارباً للمجتمع المدني وتوظيفاً متشابهاً له بما يتسق مع توجيهات التنظيم الدولي، ولتوضيح ذلك يمكن تناول العناصر التالية:

1. المجتمع المدني: التعريف والسمات والمكونات:

يشير مفهوم المجتمع المدني إلى مجموعة المنظمات غير الحكومية التي تقوم عضويتها على أساس اختياري وطوعي ولا تهدف إلى الربح، والتي تمارس نشاطها في القضايا المتعلقة بالشأن العام، وذلك من خلال الدفاع عن مصالح أعضائها، أو القيام بأعمال الخير والإغاثة، أو بأنشطة تنموية وحقوقية ودفاعية، وتسعى أيضًا إلى

التأثير على السياسات العامة من خلال الترويج لأفكارها وقيمها، والدفاع عن حقوق الأفراد [33]. وأمام هذا التنوع في أبعاد المجتمع المدني، فإننا سنلقي الضوء على علاقات تنظيم الإخوان ببعض مكونات المجتمع المدني، وتحديدًا على مستويات النشاط الخيري، والإعلامي، والحقوقي، مع محاولة للتطرق لمحاولات التنظيم التشبيك مع المجتمع المدني العالمي، والتي يظهر من خلالها توجيه التنظيم الدولي للأفرع في كيفية توظيف المجتمع المدني لتحقيق غاياته وأهدافه.

2. **الإخوان والنشاط الخيري:** مستوى الحضور وأدوات المواجهة:

في إطار تأريخها لكيانها، نسبت جماعة الإخوان في مقال منشور بموقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت انتشار العمل الخيري والتطوعي في مصر إليها؛ **فيقول الكاتب:** «وضع حسن البنا بذرة الدعوة بالإسماعيلية عام 1928م، والتي سرعان ما انتشرت وانتشر معها العمل التطوعي والخيري والإغاثي... انتشرت الدعوة في القطر المصري وزادت عدد الشُعب، وانتشر معها العمل الخدمي والإغاثي، وربما يظن البعض أن العمل الخيري والتطوعي في جماعة الإخوان بدأ مع نشأة قسم البر والخدمة الاجتماعية، لكن هذا غير صحيح، فالعمل الخدمي والتطوعي سواء داخل الصف أو خارجه بدأ مع نشأة الجماعة» [34].

هذه الكلمات، وإن كانت توحي على خلاف الحقيقة أنه لم يكن هناك عمل خيري قبل نشأة جماعة الإخوان؛ فإنها تعكس أهمية العمل الأهلي والخيري الذي سعى الإخوان منذ السنوات الأولى لتأسيس الجماعة للتواجد فيه بكثافة؛ بغرض تجنيد عناصر جديدة في صفوفهم، ولكسب زخم شعبي يساعدهم في المنافسات والاستحقاقات الشعبية والانتخابية [35]؛ إذ تسعى التنظيمات والجماعات التي تتخذ من الدين دثارًا إلى التغلغل في المجتمع عبر ما يسميه البعض «التدين الاجتماعي»، أو التدابير الاجتماعية النابعة من الدين والتدين، والتي تبلغ ذروتها في شهر رمضان، والتي تستقطب غير المتدينين كذلك، وتتجلى في أعمال مثل الصدقة، وصلة الأرحام، وكفالة اليتيم [36].

إن تسييس العمل الخيري يجعل أعمال الخير هذه تتجاوز مجرد إشباع احتياجات الناس؛ طمعًا في الثواب إلى السعي لبناء شبكات اجتماعية يمكن تعبئتها في سبيل

حيازة السلطة، عبر الوسائل العلنية المشروعة مثل الانتخابات، أو عبر الطرق العنيفة ضد الأنظمة الحاكمة والمجتمع. وبالفعل، تمكنت الجماعات التي تنسب نفسها إلى الدين - ومنها الإخوان - من تكوين ظهير مجتمعي بمساعدة المحتاجين في وقت لم تصل إليهم يد الدولة في عقود ماضية، مع تراجع معدلات التوظيف وانخفاض معدل تقديم الخدمات في بعض المناطق، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والتموين، وخاصة بالمناطق الفقيرة في الأرياف والأحياء العشوائية في المدن؛ ففي هذه المناطق قام الإخوان وغيرهم بإنشاء عيادات صحية ومراكز لتعليم الطلاب وكثير من مشاريع التكافل الاجتماعي.

اعتمد الإخوان على التوسع في إنشاء العيادات الصحية ومراكز الدروس التعليمية والخدمات المصرفية غير الرسمية، مع استغلال المسجد لعقد الاجتماعات وجهًا لوجه مع الناس، مستفيدين في ذلك بالوفورات المالية الناتجة عن الأعطيات والهبات والمنح الخارجية من حكومات ورجال أعمال، على مدار عقود، فضلًا عن تحويلات العاملين بالخارج المنتمين إلى الجماعة، والاشتراكات الشهرية من الأعضاء، وأرباح المشروعات الداخلية التي امتلكوها سابقًا بمجالات التجارة والصيرفة والمدارس والمستوصفات وغيرها، وأموال الزكاة والصدقات من عموم المصريين التي يجمعونها لبناء المساجد ومراكز الخدمات أو كفالة اليتامى وإعانة الأرامل وإغاثة المنكوبين في بلدان إسلامية عدة.

3. أدوات اختراق المجتمع الأهلي المحلي:

في سبيل اختراق المجتمع الأهلي، ركزت جماعة الإخوان منذ تأسيسها على العديد من الأدوات والآليات، ومنها:

- **الجمعيات الأهلية.. و«الشرعية الخدمية»:**

لعبت جماعة الإخوان على تشكيل مئات الجمعيات الأهلية، وهو ما ساعدها في الاقتراب من كثير من فئات المجتمع آنذاك، مستغلة بعض أوجه العوز والاحتياج؛ فقد أسس الإخوان خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات شبكة واسعة من المؤسسات الخيرية، التي تقدم خدمات صحية وتربوية وثقافية ودينية ومساعدات اقتصادية لفئات واسعة من المواطنين، وبخاصة في الأحياء والمناطق الفقيرة، مما سمح بخلق ارتباطات مصلحية بين الجماعة وتلك الفئات؛ إذ قدمت تلك

المؤسسات خدماتها مجانًا، أو بمقابل رمزي لقطاعات من المواطنين، وخصوصًا في الأحياء المتوسطة والفقيرة بالمدن والقرى، أسهمت في توسيع قاعدة التأييد السياسي للجماعة، وفقًا لبعض رموز تنظيم الإخوان نفسه.

وفق مقالات منشورة بموقع تنظيم الإخوان على شبكة الإنترنت، فإن الجماعة استطاعت عبر هذه الجمعيات أن تحقق نمطًا من أنماط الشرعية، يمكن تسميتها بـ(الشرعية المجتمعية) أو (الشرعية الخدمية) أو (شرعية الإنجاز)، وهي شرعية مكتسبة من إنجاز خدمات صحية ونقابية وتعليمية وتكافلية لشرائح المجتمع المصري، لذلك اكتسبت شرعية غير رسمية، هذه الشرعية قامت على أكتاف البنى التحتية الخيرية [37].

قد لا يكون هناك تقدير دقيق لأعداد الجمعيات الأهلية التي تبعت جماعة الإخوان، ولكن يمكن أن تعطي أحكام القضاء بالتحفظ مجموعة من الجمعيات الأهلية وإغلاق أخرى، مؤشرًا على ذلك، وهو المؤشر الذي يشير إلى أهمية ومركزية الجمعيات الأهلية في استراتيجية جماعة الإخوان.

- **العمل الخدمي بالنقابات المهنية:**

احتل مدخل الخدمات الاقتصادية والاجتماعية أولوية عن طريقة تمكن الإخوان من دخول بوابة النقابات المهنية بوصفها من أهم مؤسسات المجتمع المدني في مصر على سبيل المثال، خاصة مع تزايد نسبة الشباب داخل هذه النقابات بما يمثل نحو 40% من العضوية. استغل الإخوان لاختراق هذه المؤسسات تزايد الضغوط على قدرات النقابات المهنية مع تراجع الدور الاجتماعي للدولة في بعض الأحيان؛ فراحوا يخاطبون الأعضاء بمشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية؛ فقدموا مشروعات خدمية كما في نقابات المهندسين والأطباء والبيطريين والمحامين والمعلمين، في مجالات الصحة والإسكان والمشروعات الصغيرة والمعاشات، وهو ما استمال أعضاء النقابات المهنية في كثير من لأحيان لصالحهم [38].

كما سعت جماعة الإخوان قبل 2011 لاختراق نوادي أعضاء هيئات التدريس بجامعات مصر، والهيمنة عليها بالاستجابة والتفاعل مع مشكلات الأعضاء المالية والخدمية والصحية والسكنية، والسعي من خلال هذه النوادي إلى التفاعل مع القضايا

العامة في التعليم وتنظيم الجامعات، فضلًا عن تعديل هياكل الأجور والتأمين الصحي. استغل الإخوان وجودهم داخل هذه النوادي لاختراق المجتمع عبر تخصيص جزء من ميزانياتها للتفاعل مع احتياجات وعوز بعض الفئات المجتمعية [39].

- **الصراع على المنابر:**

حاولت جماعة الإخوان السيطرة على المنابر لاختراق المجتمع عبر آلية الوعظ والإرشاد الديني داخل المساجد، وهو ما ترى الجماعة أنه ينسجم مع استراتيجية وصولها إلى أستاذية العالم؛ باعتبار أن المساجد جزء من مرحلة الدعوة والتبليغ التي تبدأ بها دعوة تنظيم الإخوان في المجتمع، بما ينسجم مع خلطه المتعمد والمقصود بين الطابع الديني ومختلف الأنشطة والفعاليات الاجتماعية والأهلية؛ بغرض اكتساب الشرعية في المجتمع عبر العزف على وتر غربة الإسلام وتغييبه عن المجتمع؛ وفق ما تزعم الجماعة [40]. ساعد ذلك تنظيم الإخوان في تجنيد أعضاء أكثر ضمن صفوفه، قبل 2011، وهو الرصيد الذي اعتمدت عليه الجماعة للوصول للسلطة بعد الأحداث التي وقعت آنذاك.

- **التمويل:**

بخصوص آليات التمويل الذاتي لهذا النشاط الخيري، فقد قُدرت الشركات التي يمتلكها الإخوان بنحو 93 شركة تتركز بشكل رئيسي في أوروبا ودول أخرى، ووصل إجمالي رأسمالها إلى نحو 6 مليارات دولار أمريكي، وتركزت أنشطتها الرئيسية في المقاولات والإنشاءات وتجارة الجملة والتوزيع وإدارة المال والبورصات والبنوك والمدارس والمشروعات الطبية والزراعية، وذلك حتى 2015 [41].

تستخدم الجماعة عائدات هذه الشركات وغيرها في تمويل أنشطتها الاجتماعية التي ترمي من خلالها إلى النفاذ في المجتمع؛ ففي عام 2012 على سبيل المثال، حصدت جماعة الإخوان من مصادر دخلها، بما في ذلك أرباح شركاتها، مبلغًا يصل إلى 7 مليارات جنيه مصري وفق بعض التقديرات، وهو نفس العام الذي شهد وصول الجماعة إلى مناصب قيادية في مصر، بينها منصب رئيس الجمهورية؛ معتمدة في ذلك على توظيف العمق الاجتماعي الذي بنته خلال عقود فائتة بالاعتماد على

هذه الأموال التي تصب حصيلة التبرعات والزكاة التي نشطت الجماعة والجمعيات التابعة لها في جمعها.

وفقًا لعبد الخالق فاروق، مؤلف كتاب «اقتصاديات جماعة الإخوان المسلمين في مصر والعالم»؛ أنفقت الجماعة عام 2012 نحو 1.7 مليار جنيه على الأنشطة الاجتماعية عبر الإعانات المالية المباشرة التي قدمتها لأسر فقيرة، وحصلت كوادر الجماعة التنظيمية على 360 مليون جنيه لإدارة مختلف الأنشطة. تم تخصيص أكثر من 113 مليونًا على تصريف الشؤون الإدارية واللوجستية، وبلغت النفقات على حملات الدعاية والإعلان، نحو 400 مليون جنيه، بما في ذلك حملة الانتخابات الرئاسية لعام 2012، وكذلك الانتخابات البرلمانية.

- **الإعلام:**

دأبت جماعة الإخوان على استخدام الأدوات الإعلامية المختلفة، منذ نشأة الجماعة وحتى الآن، فاستغلت جماعة الإخوان كافة الأدوات الإعلامية المتوفرة في كل حقبة زمنية، فقد استخدمت الصحف والمجلات الورقية منذ نشأتها، وأول من استخدم المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي كمنابر إعلامية قبل ثورة 25 يناير 2011 مقارنة بباقي القوى والأحزاب السياسية، وهي أيضًا أول جماعة سياسية تتمكن من إنشاء قناة تليفزيونية بعد هذه الثورة [42].

ويعود أول تعامل من قبل جماعة الإخوان المسلمين مع الإعلام الجديد إلى عام 1998 حينما أطلقت الجماعة موقعاً إلكترونياً لمجلتها المطبوعة «الدعوة». كما أطلقت بعد فترة وجيزة، مجموعة من المواقع الإلكترونية التي كانت بمثابة منظومة إعلامية إلكترونية متكاملة، مثل «إخوان أون لاين» عام 2003، و«إخوان ويب» عام 2005، و«إخوان تيوب» عام 2009، و«إخوان ويكي» عام 2009، و«إخوان بوك» عام 2010، بالإضافة إلى Ikhwan search وهو محرك بحث خاص بالإخوان، كما استخدمت الجماعة مواقع التواصل الاجتماعي بشكل مكثف، وأبرز هذه الوسائل فيسبوك، وتليجرام، وكلوب هاوس [43].

وقد حافظت المنابر الإعلامية للجماعة على توجه أساسي في فروعها المختلفة التزاماً بالتوجه الذي يحدده التنظيم الدولي. وكانت مرحلة ما بعد 2013 هي أبرز المراحل التي ظهر

فيها هذا الاتساق، فقد كان التوجه العام هو استدعاء «خطاب المظلومية»، وإظهار «مدنية وسلمية» التنظيم في كافة الفروع، ثم الانتقادات والإساءات المختلفة للدول والشعوب التي نبذت الإخوان وفي مقدمتها مصر، وبغض النظر عن الأهداف المتعددة التي قدمها التنظيم الدولي لهذه التوجهات، فإن دوره كان واضحاً في التنسيق بين هذه المنابر المختلفة وتوفير ملاذات آمنة لها في دول مختلفة.

وبتحليل محتوى صفحات الإخوان على مواقع التواصل الاجتماعي، يمكن تصنيفها إلى صفحات ذات محتوى إخباري بعضها ناطقة بلسان التنظيم، أو صفحات مستقلة قريبة من تنظيم الإخوان، وهي الصفحات الأكثر انتشارًا من حيث عدد المشتركين فيها (**مثل:** موقع شبكة رصد، شبكة خبر، شبكة أخبار الإخوان المسلمين، شبكة ناشرون الإخبارية، إخوان أون لاين). وكذلك الصفحات الرسمية المتحدثة بلسان التنظيم (**مثل:** التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب، والصفحة الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين، وغيرها). وصفحات ذات طبيعة اجتماعية تتضمن نقاشات، ومنشورات دعائية (**مثل:** رابطة محبي جماعة الإخوان المسلمين، افتكاسات إخوان). وصفحات متحدثة بلسان قيادات الجماعة وبعض الشخصيات البارزة يديرها بعض الشباب (**مثل:** صفحة محمد مرسي، وصفحة محمد بديع، وصفحة مهدي عاكف وغيرها). بالإضافة إلى الصفحات التحريضية، والصفحات الفردية التي يقوم بإنشائها أحد أعضاء الجماعة أو المتعاطفين معها، وهي شديدة الانتشار، ويتباين محتواها بتباين القائم عليها، فمنها صفحات تدعو للعنف، وصفحات للنقد السياسي [44].

كان نجاح التنظيم في استخدام المجال الافتراضي إعلامياً عاملا مؤثراً في امتداد تأثيره، وعنصراً محافظاً على التواصل بين فروعه المختلفة، لكن هذا النجاح شهد تراجعاً وبالأحرى انكشافاً أمام الرأي العام في أغلب الفروع بعد **2013**؛ إذ أن إعلام الإخوان اتسم بالأيديولوجية التي تركز على شعارات الجماعة ورمزيتها، وهو ما أفقدها المرونة والتكيف مع المتغيرات التي عصفت بها وكشفت الجمود الخطابي والفكري للتنظيم. يضاف إلى هذا أنه انعكست الصراعات والانقسامات الداخلية على أداء الإعلام الإخواني بشقيه التقليدي والرقمي، حيث تشتت خطاب هذا

الإعلام وبدا منقسماً على ذاته متأثراً بهذه الانقسامات والصراعات لاسيما أن كل طرف حاول توظيف جزء منه لصالحه في صراعه مع الطرف الآخر [45].

الخاتمة:

كشفت الدراسة أن التنظيم الدولي للإخوان قد مر بثلاث مراحل: **المرحلة الأولى** هي الحشد والتعبئة، ويمكن تسميتها بمرحلة (الشعارات الكبرى)، والتي مكنت التنظيم من الانتشار والحشد والتجنيد، وخاصة أن شعارات تطبيق الشريعة وإعادة الخلافة الإسلامية وتحقيق الوحدة بين الدول الإسلامية، كانت تلقى رواجًا كبيرًا لدى عموم الشعوب والمجتمعات. وقد مكنت تلك الشعارات مع تركيز الجماعة على العوامل الدينية والخدمة الاجتماعية، قد أسهمت في إنشاء فروع للتنظيم بعدد من الدول العربية، الأمر الذي مهد **للمرحلة الثانية** في عمر التنظيم الدولي.

ويمكن أن نطلق عليها مرحلة القطرية والمحلية بدلًا من العالمية؛ حيث اصطدم التنظيم بالواقع ووقع في الكثير من التناقضات التي أجبرته على التخلي عن الشعارات الكبرى، والحديث عن القضايا التفصيلية، وخاصة أن تلك المرحلة قد شهدت بروز إشكاليات كبرى تتعلق بالبرامج السياسية والموقف من الديمقراطية، وتقسيم العالم إلى دار حرب ودار سلام، والموقف من الأقباط، بالإضافة إلى الموقف من حرب الخليج والغزو الأمريكي للعراق، وما تبعها من أول عملية انشقاق عن التنظيم الدولي، وعدم التزام الأفرع بقرارات التنظيم الدولي، بل ومطالبة الأفرع بتغيير في طبيعة التنظيم وقياداته، وغيرها من القضايا والإشكاليات التي جعلت التنظيم يتخلى عن شعاراته الكبرى ويبحث عن مخرج لمعضلاته الداخلية.

بينما شهدت **المرحلة الثالثة**، (مرحلة الهروب الكبير) فرارًا جماعيًّا لقيادات التنظيم إلى خارج أقطارها، وتبرؤًا جماعيًّا للكثير من الأفرع عن الانتماء للتنظيم الأم، وتغيير بعض القيادات وقطع الصلة مع آخرين، بالإضافة إلى حملات تضييق ومراجعة لأنشطة الجماعة في عدد من الدول الغربية، وإصدار العديد من التشريعات التي تحد من نشاط التنظيم وتضعه موضع المساءلة والمراجعة الدائمة.

وقد كان لكل مرحلة أدوارها وأدواتها؛ ففي المرحلة الأولى كان التنظيم المموِّل، وقام بالدفاع الإعلامي خارجيًّا لتوفير نوع من الحماية لأفرع الإخوان. وفي المرحلة

الثانيـة أدى دور الضغـط على الحكومات في البلاد العربية، واسـتخدم أدوات تأسـيس الاتحـادات الطلابيـة والتأثـير في أنشـطتها، وإنشـاء روابـط الشـباب، وجمـع التبرعـات عـبر المجتمـع المـدني، والتحكـم في التمويـل واختـراق المؤسسـات الخيريـة. أمـا في المرحلة الثالثـة، فحضـرت الأدوات المسـلحة واسـتخدام العنـف والإرهـاب عـبر تنظيمـات عنقوديـة أنشـأها قيـادات تابعـة للتنظيـم.

وقـد وظـف التنظيم الـدولي لجماعـة الإخوان المسـلمين المجتمـع المدني بشـكل فعال في تحقيـق أهدافـه وتنفيذ اسـتراتيجياته، فجعـل من النشـاط الخيري والتنموي وسـيلة فعالـة للتنظيـم لاختراق العديد مـن الهيئات والمجتمعـات، فيما سـعى في مناطق أخرى للسـيطرة علـى النقابـات المهنيـة والجمعيـات الأهليـة، فيمـا أطلـق عليـه «الشـرعية الخدميـة»، وحـرص التنظيـم الدولي على الفـوز بمعركة المنابر، لما لها مـن رمزية ودور في توجيـه المجتمعات وتحسـين صـورة التنظيم.

ومـن المهـم التأكيد على أن شـخصية المرشـد كان لها بالـغ الأثر في تحديـد دور وأهمية التنظيـم الدولي، وإفسـاح المجـال أمامه، وتفعيله بشـكل يخدم الجماعـة وفروعها، وهو الأمـر الـذي بـدا جليًّـا في المفارقة بين شـخصية مأمـون الهضيبي وبين مصطفى مشـهور في إدارة العلاقـات والأدوار وتوجيـه الفروع والهيئـات التابعة للجماعة.

وفيمـا يخـص مسـتقبل التنظيـم، فمـن المرجـح أن تتعمـق أزمتـه، خصوصًـا مـع تشـديد المراقبـة علـى أنشـطة الجماعـة في دول مثـل ألمانيـا، ممـا ينعكـس علـى التنظيـم في بـاقي دول أوروبـا، مثل فرنسـا والنمسـا، كما أن هـذه القرارات سـتسـهم بلا شـك في الحد من نشـاط الجماعة على المسـتويين السـياسي والاجتماعـي، وكذا الحد مـن مصـادر التمويـل، ومراقبـة تحـركات الجماعـة الإلكترونيـة.

وفي مواجهـة ذلك، من المتوقع أن يلجأ التنظيم لحالة كمـون ويعود للظل، مع التركيز علـى العمـل الاجتماعـي، وربمـا يلجـأ التنظيم الـدولي للإعلان عن حل نفسـه أمـام تلك الضغـوط والملاحقات، مع الاسـتمرار في ممارسـة هذه الأعمـال الاجتماعية التي تضمن لـه البقاء في الظـل، والبعد عن الملاحقـات والتضييق.

المراجع:

1. Ben Morris Lindstorm-Ives, "The Muslim brotherhood: how its troubled History Suggests that it will not merely survive but Thrive in Twenty first century", Undergraduate Thesis (USA: university of Vermont, 2015), p.154.
2. لورينزو فيدينو، الدائرة المُخلقة للإخوان المسلمين في الغرب: الانضمام إلى الجماعة والانشقاق عنها (أبو ظبي: مركز تريندز للبحوث والاستشارات، 2020)، ص 11.
3. لورينزو فيدينو، المصدر السابق، ص 20.
4. «الإخوان المسلمون: حضور في 52 دولة»، الجزيرة. نت، 21 مارس 2016 (الاطلاع: 9 سبتمبر 2022)، على الرابط: https://bit.ly/2uqiC1K.
5. المرجع السابق.
6. يوسف القرضاوي، «أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة» (بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون، 2001)، ص 214.
7. هاني البنا، لقاء برنامج الشريعة والحياة، قناة الجزيرة، 3 سبتمبر 2000. على الرابط: https://bit.ly/2Fob4Ss.
8. يوسف القرضاوي، مرجع سبق ذكره، ص 171.
9. سميح المعايطة، ماذا بقي من التنظيم الدولي؟، عمون، 17 يونيو 2022، shorturl.at/gqs59.
10. عمار علي حسن، من التودد إلى العنف: المحددات الـ 11 الحاكمة لسلوك الإخوان في أزمات الإقليم، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 10 أغسطس 2021. متاح على الرابط: shorturl.at/ego78.
11. Brynjar Lia, The Society of the Muslim Brothers in Egypt: The Rise Of an Islamic Mass Movement, 1928-1942 (Ithaca Press, January 1998), p.153.
12. مركز تريندز للبحوث والاستشارات، «جماعة الإخوان المسلمين ما بين التمدد والانحسار: الحالة المصرية»، الدراسة السادسة، (أبو ظبي، مركز تريندز، 2021)، ص111.
13. محمد الدابولي: «النهضة التونسية» من التخفي إلى السلطة.. قراءة في تكتيكات الصعود السياسي، المرجع (9 يونيو 2018)، على الرابط: https://bit.ly/2pRyYya.
14. د. عمرو الشوبكي، مصدر سبق ذكره، ص 11.
15. حسام تمام، سنوات ما قبل الثورة...، مصدر سبق ذكره، ص 175.
16. المصدر السابق نفسه.
17. د. عمرو الشوبكي، «تحولات جماعة الإخوان المسلمين.. نظرة مستقبلية»، اتجاهات حول الإسلام السياسي (4) (أبو ظبي: مركز تريندز للبحوث والاستشارات، أغسطس 2021)، ص 9.
18. معتز ممدوح، التأثير المتبادل بين الثورة الإيرانية والإسلام السياسي السني، موقع إضاءات، تاريخ النشر 18 فبراير 2017، متاح على الرابط التالي shorturl.at/eix57.
19. حماد السلمي، إيران والإخوان.. (قِرآن الشيطان)..؟!، موقع العربية، تاريخ النشر: 28 مارس 2021، متاح على الرابط التالي: shorturl.at/BMO05.
20. د. عبد الخالق فاروق، «كيف كوَّن تنظيم الإخوان «المسلمين» إمبراطوريته التنظيمية والمالية؟»، مصراوي، 11 يناير 2018، (الاطلاع: 9 سبتمبر 2022)، عبر الرابط: https://bit.ly/2Uftazc.
21. المصدر السابق نفسه.
22. هشام جعفر: الإخوان المسلمون والمسألة الاجتماعية، الجزيرة، (23 يونيو 2020) متاح على الرابط: https://rb.gy/praous.
23. عبد الحق الصنايبي: التنظيم الدولي.. معالم التصدع ومظاهر الانشقاق (5-8)، الرياض، تاريخ المطالعة (-18 سبتمبر 2022م)، على الرابط التالي: shorturl.at/xY468.
24. المصدر السابق.
25. رامي عزيز: الإخوان المسلمون والغرب: لعبة الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز تريندز، (7 ديسمبر 2021)، على الرابط: https://rb.gy/ch5asy.
26. هشام جعفر: الإخوان المسلمون والمسألة الاجتماعية، الجزيرة، (23 يونيو 2020) متاح على الرابط: https://rb.gy/praous.
27. حسن البنا، مجموعة الرسائل: الإخوان والأحزاب، ص 100. على الرابط: https://rb.gy/ygbslg.
28. حيدر إبراهيم علي، الديمقراطية عند الإسلاميين بين الأيديولوجية والبراجماتية، في الإسلاميين والديمقراطية، مركز المسبار، دبي، 2015، ص 128.
29. سعيد عكاشة: نماذج الانتشار السياسي للإخوان المسلمين في المنطقة العربية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (2 مايو 2018)، مطالعة (19 سبتمبر 2022)، على الرابط: https://rb.gy/gmj05r.
30. محمود الطباخ، «مفاجأة.. داعش يكذب الإخوان: «عمر الديب» انضم لصفوف التنظيم بسيناء- صور»، موقع أمان- الدستور، 11 فبراير 2018: https://rb.gy/ylcahb.
31. زعم الإخوان اختفاءها.. قصة مصرية تورطت بقتل ضباط بالسودان، موقع قناة العربية، (30 سبتمبر 2021) على الرابط: https://rb.gy/ootlyy.
32. صلاح وهبة: "تشديد الحصار".. ملاحقة نشاط الإخوان في ألمانيا، المرصد المصري، (20 سبتمبر 2022)، على الرابط: https://rb.gy/gdsmd4.

33. علي الدين هلال، 2022 عام المجتمع المدني في مصـر، آفاق استراتيجية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد 5، مارس 2022، ص 1.
34. عبد الرحمن فهمي، الإخوان في مواجهة الأزمات والكوارث.. تاريخ من التكافل المجتمعي (2/ 3)، موقع إخوان أونلاين 25/10/2019، متاح على: https://rb.gy/t154qn.
35. طارق أبو السعد، دثار «العمل الخيري».. قناع الإخوان العابر للزمان والمكان، العين الإخبارية، 4/7/2022، متاح على: https://rb.gy/tqimh4.
36. عمار علي حسن، الشبكة الاجتماعية والاقتصادية للإخوان والسلفيين.. (دراسة)، المصري اليوم، 25/7/2015، متاح على: https://rb.gy/kxsq69.
37. عبد الرحمن فهمي: الإخوان في مواجهة الأزمات والكوارث.. تاريخ من التكافل المجتمعي (3/ 3)، (مقالة)، إخوان أونلاين، تاريخ الزيارة (18 سبتمبر:2022)، متاح على الرابط التالي: https://rb.gy/zqczmw.
38. أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني: دراسة في استراتيجية بناء النفوذ السياسي والاجتماعي والتغلغل الفكري، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 1421هـ/2000م، ص ص 212-214.
39. المصدر السابق.
40. المصدر السابق، ص ص -215 217.
41. عمار علي حسن، الشبكة الاجتماعية والاقتصادية للإخوان والسلفيين.. (دراسة)، المصري اليوم، 25/7/2015، متاح على: https://rb.gy/kxsq69.
42. أحمد كامل البحيري، « إعلام الإخوان بين الفاعلية والانهيار»، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 5 يوليو 2017. https://acpss.ahram.org.eg/News/16333.aspx
43. علياء العزي، «الإخوان والإعلام الرقمي.. الدور وحدود التأثير»، مركز تريندز، 19مايو 2022.-https://trendsresearch.org/ar/in-sight/19-05-2022/
44. أحمد البحيري، مرجع سابق.
45. علياء العزي، مرجع سابق.

الباب الثانى

الإخوان والمجتمع المدني في الدول العربية

3

الإخوان والمجتمع المدني في مصر

الحفاظ على البقاء

د. هاني نسيرة*[1]

اهتمت جماعة الإخوان المسلمين المحظورة منذ وقت مبكر بالعمل الأهلي والاجتماعي؛ حيث لم يكن مؤسسها الأستاذ حسن البنا بعيدًا عن فعالية المجتمع المصري والوعي بجمعياته وتكويناته، واعتبره الوسيلة الأولى نحو أهدافه السياسية العامة؛ فالبدء يكون من الاجتماع وليس من السياسة، ومن الأمة وليس من السلطة، ولكن الأخيرة هي الهدف دائمًا، فهو لا يتصور الإسلام إلا سياسة وسلطة، وإن اختلفت أولوية نوع العمل الذي يلتزمه الإخوان حسب الزمان والمكان، وحسب ظروف الجماعة وواقعها وعلاقاتها بالأنظمة في كل مرحلة.

* كاتب وأكاديمي مصري

وتنطلق هذه الدراسة من مفهومها للمجتمع المدني على أنه الفضاء الواسع من التكوينات والمنظمات والمؤسسات غير الحكومية، الذي يتشكل طوعيًّا وأهليًّا – في الإطار القانوني الذي تكفله الدولة وتحميه – مستقلًّا عن الحكومات والمؤسسات الرسمية التي تمثلها، ويضم الجمعيات والأحزاب والنقابات والمنظمات غير الحكومية، ويتميز بخصائصه التشاركية والتبادلية والفكرية التي تؤمن بالتعدد والمشاركة في المجال العام[2]. أي أنه يمثل كل المنظمات والحركات وجماعات الضغط ومجموعات المصالح ومراكز الفكر، وما إلى ذلك، ذات الطابع غير الحكومي وغير الربحي، التي تُعد شكلًا من أشكال التنظيم الذاتي للمجتمع، الذي يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة أو الجماعية في مختلف المجالات: الاجتماعية، والسياسية، والتضامنية، والإنسانية، والأخلاقية، والقانونية، والبيئية، والعلمية، والثقافية... إلخ[3].

وبعيدًا عن ذيوع تعبير «المجتمع المدني» منذ ثمانينيات القرن الماضي، فإن من المهم ملاحظة أنه مرتبط بالدولة الحديثة وبمفاهيم الحداثة، في التمكين للقوى المدنية، ورعاية التنوع وحق الاختلاف وعدم السرية، والشفافية، والتسامح واللا عنف وما شابه، وهي المبادئ الأساسية لفكرة المجتمع المدني التي تتعارض مع أيديولوجية وأفكار جماعة الإخوان المسلمين بالأساس.

إن المجتمع المدني بهذا المعنى أوسع من العمل الأهلي أو الخيري الأقدم، والذي عرفته الحضارة والثقافة الإسلامية فيما عُرف بنظام الأوقاف والصدقات، ويمكن حصر الأخير في الجمعيات الأهلية والخيرية فقط، وهو ما كانت جماعة الإخوان واعية به وبأهميته منذ تأسيسها، فاستغلت الأجواء الليبرالية قبل عام **1952** لتأسيس جمعياتها وتنشيط شُعبها وقواعدها في مختلف أنحاء مصر، كما سيتضح لاحقاً. وكانت دائمة الاستثمار والتوظيف للعمل الأهلي والخيري في تجنيد وجذب قواعدها والعناصر إليها بشكل مباشر أو غير مباشر، حسب مساحات الحرية الممكنة لها.

وقد حاولت جماعة الإخوان المسلمين، في مراحلها المختلفة، التوظيف والاندماج مع هذا الفضاء الواسع المسمى المجتمع المدني، بدءًا من العمل الأهلي والخيري في فترة التأسيس الأولى – منذ عام **1928** حتى ثورة سنة **–1952** إلى فترة التأسيس الثانية، من السبعينيات إلى التسعينيات، التي بدأت بعد عودتها إلى العمل العام والمصالحة التي

تمت بينها وبين نظام السادات في أوائل السبعينيات، عبر العمل الخيري والإغاثي في الداخل والخارج. وظلت حتى سقوط نظام حسني مبارك عام 2011؛ حيث اخترقت باقي فضاء المجتمع المدني، من بدء السيطرة على النقابات المهنية، وكذا الانضمام والتحالف مع الأحزاب السياسية الأخرى، كالتحالف مع حزب الوفد في انتخابات البرلمان سنة 1984 والتحالف مع حزبي العمل والأحرار في انتخابات سنة 1987. ولكن بعد عام 2011 كونت مؤسساتها وأحزابها الخاصة كحزب الحرية والعدالة الذي أسسته الجماعة في 6 يونيو عام 2011، الذي تم حله بحكم قضائي في 9 أغسطس عام 2014. لتأتي المرحلة الأخيرة بعد سقوط حكم الجماعة في 30 يونيو سنة 2013، في التركيز على المهجر والمنفي عبر دعم وتنشيط مؤسساتها القائمة في الغرب، واختراق مؤسسات مدنية أخرى، وتأسيس مؤسسات أخرى جديدة تتغير فيه لغة خطابها.

وهكذا، أدركت جماعة الإخوان المسلمين، خاصة في فترة التأسيس الثاني في السبعينيات والثمانينيات، وقبل وبعد ثورة يناير سنة 2011، أهمية تصاعد دور منظمات المجتمع المدني، كأداة ضغط وتحشيد وتشبيك وصناعة للصورة المدنية والمظلومية السياسية، وتفاعلت مع كل تنوعاته في مصر وغيرها، فنجحت في تأكيد حضورها في النقابات المهنية، على اختلافها خاصة النقابات التي تضم قطاعات مهنية وتضم أعداداً كبيرة من الأعضاء، كما اخترقت الجمعيات الخيرية والأهلية الأخرى. وأسست أيضاً منظمات حقوقية خاصة بها وتتبعها في الداخل والخارج وتستخدمها كمنابر للتنديد ومعارضة الأنظمة، وكذلك للدفاع عن عناصرها والطعن على مؤسسات الدولة، وهو ما نشطت فيه، خاصة بعد سقوط نظام حكمها بحراك وثورة 30 يونيو سنة 2013.

وسنحاول في هذه الدراسة التركيز على هذه المراحل المختلفة، من مكانة العمل الأهلي والمدني في فكر المؤسس حسن البنا (توفي سنة 1949)، إلى مراحل ممارسات الجماعة من التأسيس إلى التأسيس الثاني للصعود، ومرحلة وصول الجماعة للحكم ثم سقوطها، ثم مرحلة المهجر بعد عام 2013، والتي نشطت فيها الجماعة دوليًّا، في اختراق المؤسسات الحقوقية والإعلامية بالخصوص.

أولًا: العمل الأهلي والجمعيات في فكر المؤسس حسن البنا (1906–1949):

تُعد الجمعيات الأهلية، من أقدم فصائل المجتمع المدني في مصر؛ حيث نشأت أول جمعية أهلية عام 1821م، وهي الجمعية اليونانية بالإسكندرية. وبعد ذلك بحوالي أربعة عقود توالى إنشاء الجمعيات، مثل: جمعية معهد مصر للبحث في تاريخ الحضارة المصرية عام 1859م، وجمعية المعارف عام 1868م، والجمعية الجغرافية عام 1875م، ثم بدأ تأسيس الجمعيات الدينية الإسلامية والمسيحية، مثل الجمعية الخيرية الإسلامية عام 1878، وجمعية المساعي الخيرية القبطية عام 1881م [4].

وعليه لم يكن العمل الأهلي غريبًا عن مصر، فضلًا عن أن الطبيعة المتدينة للمصريين – مسلمين ومسيحيين – كانت حافزًا فاعلًا لتنشيط العمل الخيري وتأسيس الجمعيات المرتبطة به، من أعمال البر والصدقة ومساعدة الفقراء والمعوزين.

في هذا السياق الاجتماعي النشط والمفتوح، تأسست جماعة الإخوان المسلمين في 22 مارس عام 1928 في مجتمع مدني وأهلي ناشط في مصر، عرف قُبيل الحرب العالمية الأولى، تأسيس نحو (20) جمعية إسلامية، و(11) جمعية مسيحية، وكانت لجنة إعانة فقراء المسلمين هي أول جمعية أهلية ذات صبغة إسلامية؛ حيث ظهرت في العام 1878، قبل أن يتغير اسمها ليصبح الجمعية الخيرية الإسلامية، بعد أن باتت تحت الرعاية الخديوية، وكان من أبرز رموزها: الإمام محمد عبده، والزعيم مصطفى كامل وعبد الله النديم، وعدد آخر من رواد الإصلاح والتنوير في القرنين التاسع عشر والعشرين [5].

كما منح دستور 1923، تكوين الجمعيات الأهلية في مصر دفعة كبيرة، ما أحدث طفرة هائلة، مع إطلاق حرية تكوين الجمعيات، وهو الأمر الذي استغلته التيارات ذات الصبغة الدينية، فتأسست جمعية الشبان المسلمين، والتي كان لحسن البنا وبعض المحافظين الإسلاميين، مثل محب الدين الخطيب وصالح حرب ورشيد رضا وغيرهم، دوراً في تأسيسها في العام 1927م. ولكن لم يقنع حسن البنا بجمعية الشباب المسلمين لتحقيق هدفه، فقرر تأسيس جمعية الإخوان المسلمين في عام 1928م، التي مثلت دعوته فيما بعد، تحت غطاء ديني ودعوي محض، بداعي

«مواجهة التغريب والأخلاق الغربية، التي انتشرت في المجتمع المصري حينئذ، أو في مواجهة حملات التنصير، فضلًا عن مواجهة الاستعمار سياسيًّا واقتصاديًّا» [6].

كان حسن البنا، منذ بداياته، يطمح لتأسيس جماعته، واعيًا بأهمية العمل الأهلي وفرص تكوين الجمعيات، وأهمية التنظيم الاجتماعي الفاعل في توصيل رسالته، مقدمًا التمكين الاجتماعي كوسيلة للتمكين السياسي، وإلى الأمة كوسيلة أساسية وأولية قبل ونحو السلطة، وضرورة توفير الموارد المالية والبشرية من أجل ذلك.

كما كان حسن البنا مؤمنًا وواعيًا بالمرحلية، بعدم إعلان توجهاته السياسية والسلطوية الطموحة منذ البداية، فقد أسس جماعته على أساس ديني دعوي في البداية ولم يعلن أهدافها السياسية ولم يخاصم من أجلها أحدًا، بل كان يؤكد بإصرار أنها جمعية خيرية ولا تتعرض للعمل أو الشؤون السياسية، ولكنه ما اختلف فيما بعد.

ففي المرحلة الأولى، عند تأسيس جماعة الإخوان المسلمين عام **1928**، كان تركيز البنا الرئيسي فقط على الأوضاع الاجتماعية، وتجنب تمامًا أي مشاركة سياسية، ووفقا للائحة الداخلية لجمعية الإخوان المسلمين، الصادرة في الإسماعيلية عام **1930**، فإن الجمعية لا شأن لها بالعمل السياسي؛ حيث ذكرت المادة الثانية: «هذه الجمعية لا تتعرض للشؤون السياسية أيًّا كانت». وشددت المادة **15** على عدم التعرض للشؤون السياسية أثناء اجتماعات الجمعية. والأغرب أن المادة **42** التي تحدد آلية تعديل اللائحة، تمنع نهائيًّا تغيير بعض المواد من بينها المادة الثانية التي أشرنا إليها، والتي تمنع على الجمعية المشاركة في العمل السياسي [7].

لكن الأولويات اختلفت فيما بعد، وتحول هذا التوجه بعد أن صعدت قوة الجماعة واستقوت وصارت رقمًا مؤثرًا؛ حيث صارت المخاصمة السياسية ممكنة بل ضرورية عند حسن البنا، وتحول لموالاة أحزاب الأقلية والقصر الملكي في مواجهة حزب الوفد، الذي كان يمثل الأغلبية. وتحولت لغة الدعوة والتأليف والاحتواء إلى لغة الولاء والعداء والبراء، وهو ما أتاحته له الثلاثينيات والزخم العاطفي والديني بعد الثورة الفلسطينية سنة **1935**، وهو ما يعبر عنه حسن البنا في افتتاحية العدد الأول من «مجلة النذير» في مايو عام **1938**؛ حيث قال صراحة: «إلى الآن أيها الإخوان لم تخاصموا حزبًا ولا هيئة، كما أنكم لم تنضموا إليهم كذلك. أما اليوم، فستخاصمون

هؤلاء جميعًا في الحكم وخارجه خصومة شديدة إن لم يستجيبوا لكم ويتخذوا مقاليد الإسلام منهاجًا يسيرون عليه ويعملون له، فإما ولاء وإما عداء» [8].

كما طالب مؤتمر الإخوان بمراقبة المدارس الأجنبية وسحب تمويلها وتسليمه للإخوان المسلمين أو ما أسماهم «الجمعيات الإسلامية»، حماية مما توهم أنه حملات تبشيرية. وهكذا كانوا يجمعون الأموال من الميسورين لتقديمها كمساعدات للفقراء دون المساس بأموال الجمعية نفسها [9].

اهتم حسن البنا بالعمل الأهلي وتأسيس الجمعيات منذ وقت مبكر، فقد أسس مع زملائه بالمدرسة الإعدادية بالمحمودية «جمعية الأخلاق الأدبية» ثم «جمعية منع المحرمات»، وتعرف على الطريقة الحصافية، مما مثل في نفسه معاني الزهد والصفاء والتجرد، وأبرز تركيزه على الرابطة الروحية بين عناصر وأعضاء جماعته.

منطلقات حسن البنا في العمل الأهلي:

يمكن تحديد عدد من المنطلقات الفكرية والتكتيكية التي استخدمها حسن البنا تجاه العمل الأهلي والخيري، والمجتمع المدني بشكل عام، فقد كان قادرًا على المراوغة الفكرية، فهو يريد تسييس العمل الأهلي، ولكن يلتف حول الإطار القانوني بعدم تسييسه. وهو يرفض الحزبية وينظر للأحزاب نظرة سلبية، ولكن لا يمانع من استخدامها والتحالف معها حسب المصلحة وما يتحقق له من فوائد. وسنحاول فيما يلي توضيح هذه المنطلقات:

1. توظيف قوة المجتمع: تجنيدًا وتحشيدًا:

ركز حسن البنا على العمل الخيري والأهلي من تقديمه الاجتماع والمجتمع وتوظيف قوته على السلطة والنخب والدولة، فهو كان يبحث عن أرضية تنبت فيها أفكاره وتقوم، فهذه كانت وسيلته المتاحة والمختلفة عن غيره من الأصوات والألوان الدينية للعمل العام، وهو ما يعبر عنه بقوله:

«الكلام عن الوسيلة العامة للإخوان المسلمين يقف بنا أمام هذه الدعوة كجمعية من الجمعيات التي تقوم بالخدمة العامة، ثم يقف بنا كذلك أمامها كدعوة من الدعوات التجديدية لحياة الأمم والشعوب التي ترسم لها منهاجًا جديدًا تؤمن به وتسير عليه».

2. مراوغة وإصرار على التسييس حسب المرحلة:

ولكنه على عكس بدايته أصر على تسييس جمعيته وجماعته في مؤتمر رؤساء المناطق عام1945، ورفض الاشتراط القانوني ببعد الجمعيات الأهلية عن العمل السياسي، ورأى أنه لا يمكن أن يكون الإسلام إلا سياسيًّا، **فقال في رسالة:** «قلما تجد إنسانًا يتحدث إليك عن السياسة والإسلام إلا وجدته يفصل بينهما فصلًا، ويضع كل واحد من المعنيين في جانب، فهما عند الناس لا يلتقيان ولا يجتمعان، ومن هنا سُميت هذه جمعية إسلامية لا سياسية، وذلك اجتماع ديني لا سياسة فيه، ورأيت في صدر قوانين الجمعيات الإسلامية ومناهجها (لا تتعرض الجمعية للشؤون السياسية)».

وعلق قائلًا بأمرين: «أولهما: أن الفارق بعيد بين الحزبية والسياسة، وقد يجتمعان وقد يفترقان، فقد يكون الرجل سياسيًّا بكل ما في الكلمة من معانٍ وهو لا يتصل بحزب ولا يمت إليه، وقد يكون حزبيًّا ولا يدري من أمر السياسة شيئًا، وقد يجمع بينهما فيكون سياسيًّا حزبيًّا أو حزبيًّا سياسيًّا على حد سواء، وأنا حين أتكلم عن السياسة في هذه الكلمة فإنما أريد السياسة المطلقة، وهي النظر في شؤون الأمة الداخلية والخارجية غير مقيدة بالحزبية بحال. والأمر الثاني: أن غير المسلمين حينما جهلوا هذا الإسلام، أو حينما أعياهم أمره وثباته في نفوس أتباعه، ورسوخه في قلوب المؤمنين به، واستعداد كل مسلم لتفديته بالنفس والمال، لم يحاولوا أن يجرحوا في نفوس المسلمين اسم الإسلام ولا مظاهره وشكلياته، ولكنهم حاولوا أن يحصروا معناه في دائرة ضيقة تذهب بكل ما فيه من نواحٍ قوية عملية، لأن تركت للمسلمين بعد ذلك قشورًا من الألقاب والأشكال والمظهريات لا تسمن ولا تغني من جوع... فأفهموا المسلمين أن الإسلام شيء والاجتماع شيء آخر. وأن الإسلام شيء والقانون شيء غيره، وأن الإسلام شيء ومسائل الاقتصاد لا تتصل به، وأن الإسلام شيء والثقافة العامة سواه، وأن الإسلام شيء يجب أن يكون بعيدًا عن السياسة» [10].

وهكذا اتضحت جرهرية مسألة السياسة لدى جماعة الإخوان المسلمين، وتمكنت مع الوقت كغاية وهدف رئيسي، تجاوز كل ما سواها من عمل أهلي أو تضامني أو خيري أو تحالفي وسيلة لها.

3. تجسيد الإخوان الإسلام واحتكار فهمه السياسي:

في هذا السياق يبرر حسن البنا رؤيته بأن هذا الإسلام الذي يراه ويصوره، لا يكون إلا سياسيًّا وشاملًا لكل مناحي الحياة، وهو ما يعبر عنه بقوله: «بعد هذا التحديد العام لمعنى الإسلام الشامل ولمعنى السياسة المجردة عن الحزبية، أستطيع أن أجهر في صراحة بأن المسلم لن يتم إسلامه إلا إذا كان سياسيًّا، يعيد النظر في شؤون أمته، مهتمًّا بها غيورًا عليها. وأستطيع كذلك أن أقول إن هذا التحديد والتجريد أمر لا يقره الإسلام، وإن على كل جمعية إسلامية أن تضع في رأس برنامجها الاهتمام بشؤون أمتها السياسية وإلا كانت تحتاج هي نفسها إلى أن تفهم معنى الإسلام» [11].

عبر هذا الخطاب المصمت يقنع حسن البنا عناصره بهذه الصحة والشمول والاقتدار، فهو أوسع من أي تصنيف، وهو الإسلام الشامل، ويؤكد البنا أن دعوة الإخوان المسلمين أوسع من كونها جمعية تخضع وتنضبط بالقوانين، بل يراها أوسع من ذلك؛ حيث إنها دعوة الإسلام والقرآن نفسه التي لا تتوهم أن تكون في عرف القانون وفي منطق الأوضاع، بل أوسع وأعلى من ذلك بكثير عند حسن البنا، كما يقول في رسالة المؤتمر الخامس:

«هل يتوهم إنسان أن دعوة الإخوان وجماعتهم تكون في عرف القانون ومنطق الأوضاع السليمة الصحيحة -وهي الهيئة التي تعمل لتنشر في الدنيا دعوة القرآن وتحمي أمته وتقيم دولته وتواجه الدنيا كلها بتعاليمه لينعم الناس في ظله بما يحلمون به من سعادة وسلام، «قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ (15) يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ (16)» [المائدة: 15 – 16]، هذه الهيئة أيها الإخوان وهذا مقصدها- هل يتوهم أحد أن تكون في عرف القانون وفي منطق الأوضاع كجماعة لتكفين موتى الفقراء، وجماعة قطرة الحليب، وجماعة أنصار الإحسان؟، وعلم الله أننا لا نستصغر ناحية من نواحي البر ولا ننتقص عملًا من أعمال الخير مهما كان، ولكن لكل مقام مقال...». وهكذا كان حسن البنا قادرًا على التعالي وعلى الاحتواء في آن، وعلى صنع الأزمة وامتصاصها، وهو في كل الأمور يدرك أهمية العمل الاجتماعي في التجنيد والتمويل وتوسع الجماعة وأنشطتها وقدرتها على الفعل والتأثير.

4. الاتساع الفضفاض ورفض التصنيف:

دعوة لدمج كل الأوصاف والمتباعدات والمتناقضات، يصر حسن البنا على اعتبار الإخوان المسلمين ممثلة لكل شيء، بما فيها الإسلام الذي تلح الجماعة على أنها تحتكر فهمه وصحته، وتعبر عنه التعبير الصحيح دون غيرها. فهو يخاطب الإخوان المسلمين، مؤكدًا على هذه الشمولية الواسعة في فهم الإسلام، بأنهم يمثلون كل شيء؛ حيث يقول في خطبته بمؤتمر رؤساء المناطق عام **1945** للإخوان وشبابهم:

«**سيقول الناس:** ما معنى هذا؟ وما أنتم أيها الإخوان؟ إننا لم نفهمكم بعد، فأفهمونا أنفسكم وضعوا لأنفسكم عنوانًا نعرفكم به كما تُعرف الهيئات بالعناوين. هل أنتم طريقة صوفية؟ أم جمعية خيرية؟ أم مؤسسة اجتماعية؟ أم حزب سياسي؟ كونوا واحدًا من هذه الأسماء والمسميات لنعرفكم بأسمائكم وصفتكم، فقولوا لهؤلاء المتسائلين: نحن دعوة القرآن – الحق الشاملة الجامعة: طريقة صوفية نقية، لإصلاح النفوس وتطهير الأرواح وجمع القلوب على الله العلي الكبير. وجمعية خيرية نافعة، تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتواسي المكروب، وتبر بالسائل والمحروم وتصلح بين المتخاصمين. ومؤسسة اجتماعية قائمة، تحارب الجهل والفقر والمرض والرذيلة في أية صورة من الصور. وحزب سياسي نظيف، يجمع الكلمة ويبرأ من الغرض ويحدد الغاية ويحسن القيادة والتوجيه. وقد يقولون بعد هذا كله: ما زلتم غامضين. فأجيبوهم: لأنه ليس في يدكم مفتاح النور الذي تبصروننا على ضوئه... نحن الإسلام أيها الناس، فمن فهمه على وجهه الصحيح فقد عرفنا كما يعرف نفسه، فافهموا الإسلام أو قولوا عنا بعد ذلك ما تريدون!» [12].

5. مجاراة السياق المحيط:

في عام **1942** أدرك حسن البنا أن سنوات الحرب العالمية الثانية مربكة وكاشفة، ولم يشأ أن يكشف توجهه وانحيازه السياسي، فأسر إلى أتباعه -كما تقول المصادر- بالتوقف عن الحديث في السياسة علنًا، ومهادنة الملك -الذي وصفه بالفاروق يومًا- والحكومة والمستعمر، والتركيز على إنشاء مكاتب للمساعدات الاجتماعية، تجمع زكاة

الفطر، ولحوم الأضاحي وجلودها كمصادر مالية للتنظيم. وتجيد جماعة الإخوان وفكر مؤسسها المرونة، فهم يصطدمون ولكن يمتصون الأزمات، ويستطيعون التكيف معها، فبعد أن أبدى البنا تحفظه على قانون الجمعيات الصادر عام **1945**، رفض البنا انطباق القانون على جمعيته، **بقوله:**

«واستمرت صلتنا بوزارة الشؤون على هذا النحو من التفاهم والتعاون، إلى الآن، حتى صدر القانون رقم **49** لسنة **1945**، الخاص بتنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية والتبرع للوجوه الخيرية وفيه تحديد لمعنى الجمعية والمؤسسة. وبتطبيق هذا التحديد على هيئة الإخوان المسلمين، نراه لا ينطبق عليها بحال؛ فلا هي جمعية خيرية، ولا هي مؤسسة اجتماعية، وإن كانت تعمل الخير وتخدم المجتمع، فإنها تعتمد في ذلك أولًا على مال أعضائها، وعلى ميزانيتها الخاصة، لا على ما يُجمع من الجمهور» [13].

فقد كان هذا النشاط المريب، الذي انتبهت له السلطات حينها وكذلك الأحزاب، والدور المشبوه الذي تشي به تحركات الإخوان، مما جعله يصطدم بقانون الجمعيات الذي صدر عام **1945**، ما جعل الإخوان في مأزق؛ إذ عليهم أن يوضحوا طبيعة عمل جمعيتهم، وفصل السياسي عن الخيري. ولذا قرر البنا أن ينشئ كيانًا من داخل الإخوان يكون متوافقًا مع قانون الجمعيات وليس له وجود واقعي، واستطاع الإخوان التكيف مع هذا الوضع فيما أطلق عليه حينها: «المركز العام لجمعيات البر والخدمة الاجتماعية للإخوان المسلمين»، ووضع لافتة بذلك داخل المركز العام، وتولى رئاسته أحد المقربين من البنا، بينما أصبحت بقية أنشطة الجماعة التي تشتبك مع السياسة مستندة إلى «هيئة الإخوان المسلمين العامة». ولكن، خلال الخمسينيات والستينيات انكشفت حقيقة الإخوان، وانهار ما يسمى «مكاتب الخدمة وأقسام البر»؛ إذ توقفت النشاطات الخيرية على إثر الخلاف مع القيادة السياسية في هذه المرحلة [14].

6. توظيف القضايا الدينية والقومية والهوية: قضية فلسطين نموذجًا:

نجح حسن البنا دائمًا في توظيف قضية فلسطين، مع الثورة الفلسطينية عام 1935، وبدء تعرف المجتمع المصري عليها، عاطفيًّا وماديًّا وإسلاميًّا، لدى جمهور المسلمين الواسع، كما مثلت له وللجماعة مصدرًا مدرًّا للدخل، وحجة مقنعة يمكن استغلالها لتتدفق أموال المتبرعين إلى خزينة الإخوان، كما يؤكد مؤرخ الجماعة، محمود عبد الحليم، مؤرخ الإخوان، في كتابه «الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ»؛ حيث يقول: «إن عمل الإخوان استمر أكثر من عامين بالمرور على المساجد وجمع التبرعات»، ويعترف أن «النقود التي كنا نجمعها لفلسطين من المساجد والمقاهي والبارات لم تكن تذهب إلى فلسطين، فلم يكن القصد من جمعها إعانة إخواننا الفلسطينيين... وإنما كان جمعنا لهذه التبرعات أسلوبًا من أساليب التأثير في الناس... وكانت هذه المبالغ تصرف على أنشطة الإخوان، بل إن «اللجنة العربية العليا» كانت ترسل أموالًا طائلة للإنفاق على أنشطة الإخوان بهذا الخصوص» [15].

7. التناقض الإخواني بين رفض الحزبية والتحالفات الممكنة:

أكد حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين على شجب الحزبية ورفض الأحزاب في زمنه، من منظور ديني أحيانًا، ومن منظور سياسي حينًا آخر، فهو يقول في رسالة المؤتمر الخامس سنة 1936 معبرًا عن ذلك: «والإخوان المسلمون يعتقدون أن الأحزاب المصرية جميعًا قد وُجدت في ظروف خاصة، ولدواعٍ أكثرها شخصي لا مصلحي، وشرح ذلك تعلمونه حضراتكم جميعًا» [16]. ثم يضيف شجبًا للحزبية في الرسالة نفسها: «ويعتقد الإخوان كذلك أن هذه الحزبية قد أفسدت على الناس كل مرافق حياتهم، وعطَّلت مصالحهم، وأتلفت أخلاقهم، ومَزَّقت روابطهم، وكان لها في حياتهم العامة والخاصة أسوأ الأثر. ويعتقدون كذلك أن النظام النيابي، بل حتى البرلماني، في غنى عن نظام الأحزاب بصورتها الحاضرة في مصر، وإلا لما قامت الحكومات الائتلافية في البلاد الديمقراطية، فالحجة القائلة بأن النظام البرلماني لا

يتصور إلا بوجود الأحزاب حجة واهية، وكثير من البلاد الدستورية البرلمانية تسير على نظام الحزب الواحد، وذلك في الإمكان» [17]. ووصف حسن البنا الأحزاب في زمانه بأنها صنيعة الاستعمار، وأنه يدعم تدابرها واختلافها، وأن النظام الحزبي بغيض لا يناسب حال الأمم الناشئة في رأيه.

ونتيجة موقف حسن البنا الملتبس من الديمقراطية، التي لم يذكرها ولم يناقشها يومًا، مكتفيًا بتعبيرات الحكومة والنظام النيابي وغير ذلك، وخاصة أنه يرى الشورى معلمة وليست ملزمة، مما يختلف مع جوهر الديمقراطية، فقد كان موقف البنا سلبياً تجاه التعددية الحزبية، والذي وصل إلى الدعوة لحل الأحزاب؛ حيث يقول في رسالته «نظام الحكم»: «لم يعد الأمر يحتمل أنصاف الحلول، ولا مناص بعد الآن من أن تُحلَّ هذه الأحزاب جميعًا، وتُجمع قوى الأمة في حزب واحد يعمل لاستكمال استقلالها وحريتها، ويضع أصول الإصلاح الداخلي العام، ثم ترسم الحوادث بعد ذلك للناس طرائق في التنظيم في ظل الوَحدة التي يفرضها الإسلام» [18].

وقد طلب حسن البنا والإخوان ذلك رسميًّا من الملك؛ حيث طالبوه بحل الأحزاب القائمة، داعين لما يرونه هيئة شعبية واحدة، يُشترط في قيامها أن تقوم لصالح الأمة على قواعد الإسلام. لكن على الجانب الآخر والمناقض لما سبق، نجد الإخوان منذ وقت مبكر يرحبون بالتحالفات التكتيكية وبتقديم مصلحتهم البراجماتية على سواها، على أن يكون الإسلام الذي يحتكر الإخوان فهمه المنطلق والهدف، كما كان في رسالة حسن البنا للأحزاب السياسية سنة **1938** [19].

وهكذا نجد عمر التلمساني، المرشد الثالث للإخوان، يكرر أفكار حسن البنا وينقل عنه قوله الرافض لتوظيف الإخوان لغير فكرتهم الإسلامية، حين يقول البنا نقلًا عن التلمساني: «أحب أن أقول لإخواننا دعاة الأحزاب ورجالها: إن اليوم الذي يُستخدم فيه الإخوان المسلمون لغير فكرتهم الإسلامية البحتة لم يجئ بعد ولن يجيء أبدًا، وإن الإخوان المسلمين لا يُضمرون لحزبٍ من الأحزاب أيًّا كان خصومة خاصة به، ولكنهم يعتقدون من قرارة نفوسهم أن مصر لا يُصلحها ولا ينقذها إلا أن تُحَلَّ هذه الأحزاب كلها، وتتألف هيئة وطنية عاملة تقود الأمة إلى الفوز وفق تعاليم القرآن» [20].

وبهذه المناسبة أقول: «إن الإخوان المسلمين يعتقدون عقم فكرة الائتلاف بين الأحزاب، ويعتقدون أنها مُسكِّنٌ لا علاج، وسرعان ما ينقض المؤتلفون بعضهم على بعض، فتعود الحرب بينهم جذعة على أشد ما كانت عليه قبل الائتلاف، والعلاج الحاسم الناجح أن تزول هذه الأحزاب مشكورة، فقد أدت مهمتها، وانتهت الظروف التي أوجدتها، ولكل زمان دولة ورجال كما يقولون» [21].

ولكن على العكس من ذلك دأب تاريخ الإخوان منذ المؤسس حتى عام 2013 على عقد التحالفات، وتوظيف الأحزاب الأخرى لأهدافها؛ فقد شارك الإخوان بقائمة مرشحين (حوالي 17 مرشحًا) عام 1984م مع حزب الوفد، باتفاق بين الراحلين مرشد الجماعة حينها الأستاذ عمر التلمساني ورئيس الوفد حينها فؤاد باشا سراج الدين [22].

كما أقام الإخوان تحالفًا انتخابيًّا مع حزبي العمل والأحرار عام 1987، قسم مثالثة بينهم، 40٪ للإخوان، و40٪ للعمل، و20٪ للوفد، واستطاع من خلاله الحصول على 37 مقعدًا برلمانيًّا بعدها، وتشكلت كتلة برلمانية إخوانية برئاسة المأمون الهضيبي نائب المرشد حينها.

وهكذا عاش الإخوان تناقضًا بين موقفهم النظري من الأحزاب وبين تحالفاتهم، وهو ما استمر في مراحل تاريخهم دائمًا، فحين يمكن الاستغناء والغلبة يكون الرفض، وحين تتطلب الحاجة الانضمام للآخرين والتحالف معهم، لتحقيق أهداف مشتركة، يكون التحالف، وهو ما يمكن تلمس شبيه به في موقف الإخوان من القوى والأحزاب المدنية بعد عام 2011؛ حيث مارست إقصاءً وتغالبًا، وكالت لهم الاتهامات والانتقادات، وموقفهم منها بعد عام 2013.

ثانيًا: التأسيس الثاني للإخوان والتمدد في المجتمع المدني:

كان حسن البنا ومؤسسوا الجماعة في تأسيسها الأول يؤسسون جمعياتهم الخاصة، ولكن بعد حلها وتعقبهم، عقب الصدام مع عبد الناصر عام1954، فلجأت الجماعة بعد عودتها بالتصالح مع السادات، للتخفي بالأقنعة واختراق المجال العام سواء من خلال النقابات أو من خلال الجمعيات وغيرهما.

اختراق النقابات:

مثل عمل الإخوان من خلال النقابات أبرز ملامح هذه المرحلة في علاقتهم بالمجتمع المدني، والذي بدأ منذ منتصف الثمانينيات، بعد نجاح مرشد الجماعة حينها عمر التلمساني في استيعاب شباب الجماعة الإسلامية في السبعينيات، وتقديمهم للمجتمع، فزج بهم في مجلس الشعب عام **1984**، وكان عصام العريان أصغر أعضاء هذا البرلمان حينها، ثم خاض بهم معركة النقابات التي نجحوا في كشف عوار القائمين عليها حينها، والسيطرة عليها بعد ذلك تمامًا، أو ترك منصب النقيب ظاهرياً لغيرهم، والعمل على استغلال تناقضات القوى الأخرى حكومية أو غير حكومية.

يقول أبو العلا ماضي، المنشق عن جماعة الإخوان، في ذلك: «حتى عام **1985** كان معظم المهندسين ممن يحكمون النقابة أناسًا روتينيين ولا يهتمون بمشاكل أعضاء النقابة. ولقد كان هناك انفصالاً تاماً بين القادة والأعضاء، ولم يعرف القادة السالفون معنى المعاناة من البطالة والبحث عن سكن وركوب الحافلات، أما نحن مثل المهندسين العاديين، فنحن نعيش في نفس مستوى المعيشة وأقل منه. فالمهندسون الشبان يرون أننا نستطيع تفهم مشاكلهم والتحدث عنها؛ لذا فهم يشعرون بتضاؤل الفجوة بينهم وبين قادتهم» [23].

ومن هنا شارك الإخوان في انتخابات نقابة الأطباء عام **1984**، وخلال عامين أصبح لهم قوائم في انتخابات نقابات المهندسين وأطباء الأسنان والزراعيين والصيادلة والصحفيين والتجاريين والمحامين. وقد حصل الإخوان في نقابة الأطباء على سبعة مقاعد من ضمن **25** مقعدًا يشكلون مجلس النقابة عام **1984**. بعدها توسع نفوذهم في نقابة الأطباء خلال السنوات الست التالية بصورة مذهلة؛ حيث وصل عددهم في مجلس النقابة عام **1990** إلى **20** مقعدًا [24]. ويوضح الجدول التالي تطور وضع الإخوان في نقابة الأطباء بين عامي **1984** و**1990**.

العام	العضوية	المسجلة	إجمالي أصوات التيار الإسلامي
1984	60.000	12.600	5000 (40%)
1986	70.000	11.800	6000 (51%)
1988	80.000	19.100	12000 (63%)
1991	90.000	21.000	15000 (71%)

وقد شارك الإخوان في نقابة المهندسين منذ عام 1985، وفي عام 1987 فاز الإخوان بـ45 مقعدًا من ضمن 61 مقعدًا في مجلس النقابة. وقد سيطر الإخوان على واحدة تلو الأخرى من النقابات المهنية حتى توجت تلك الانتصارات في انتخابات نقابة المحامين، معقل النشاط السياسي الوطني عام 1992 حيث حققوا فوزًا ساحقًا [25]، وهو ما استمر حتى سقوط حكمهم في عام 2013، مدًّا وجزرًا، ومنافسة شرسة بين الجماعة وبين بعض التيارات الحكومية التي كانت تدعم منافسي الجماعة. وبعبارة موجزة، فقد نجح الإخوان طوال هذه الفترة في توظيف العمل النقابي دعويًّا وفكريًّا وعمليًّا، عبر المشاركة في حوادث السيول وزلزال مصر عام 1992، مما زاد شعبيتهم وحضورهم.

الجمعيات الأهلية:

سعت جماعة الإخوان المسلمين لاختراق جمعيات كبرى، مثل الجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة، وجمعية أنصار السنة، وغيرها، كما سيتم توضيحه لاحقا. وقد استخدم الإخوان استراتيجيات توظيف الجمعيات، عبر ثلاثية «الاختراق، والتطويع، والتأسيس»، وذلك من خلال اختراق الجمعيات المعروفة، بدس عناصر خفية، تتسلل حتى تصل إلى مجلس الإدارة، ومن ثم تطوع نشاط الجمعية لصالح الإخوان، كما كان الحال في الجمعية الشرعية بالخصوص كبرى الجمعيات الأهلية الإسلامية، التي تملك 12 ألف فرع في مختلف أنحاء مصر [26].

إن قراءة واقع التمدد الإخواني داخل منظومة العمل الأهلي والمدني في مصر، تتطلب بالضرورة تتبع مسارات هذا الاختراق الناعم، الذي جرى عن طريق استغلال تراجع دور الدولة، خاصة في القطاعات الخدمية والخيرية، وقدرة الجمعيات الدينية على جمع التبرعات، وتدويرها وإقامة عدد من المشروعات التي تُعني الفقراء، مثل: مشروع كفالة اليتيم، ومشروع اللحوم الحلال، وغيرهما، وخلال أزمات عميقة وعنيفة كأزمة الزلازل عام1992، وأزمة السيول في مناطق البحر الأحمر وسيناء في التسعينيات وعام 2012، فقد نجحت جماعة الإخوان المسلمين وغيرها من الجمعيات الإسلامية في ملء الفراغ الناتج عن تراجع وضعف دور الحكومة، في مجال الخدمات الاجتماعية والصحية وغيرها.

يضاف إلى ذلك أنه في فترة التأسيس الثاني لجماعة الإخوان المسلمين، كان دور المساجد متاحاً، ولم يتم تنظيم بنائه كما كان بعد ذلك في سنوات، وكذلك تنظيم دوره وعدم استغلاله. وقد أجادت جماعة الإخوان المسلمين المحظورة وغيرها من الجماعات الإسلامية، توظيف دور المساجد والسيطرة عليها، سواء في جمع التبرعات أو في ترويجها الأيديولوجي والدعوي، خاصة في عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات، الذي فتح المجال من جديد للإخوان وغيرهم من الإسلاميين، في مواجهة الناصرية واليسار، وتزايدت نسبة الجمعيات الأهلية الإسلامية حتى وصلت إلى **31,02** %، واستمرت الزيادة في حقبة الثمانينيات، حتى وصلت إلى نحو **33,93** %.

تجلى انسحاب الدولة من القطاع الخدمي في هذه المرحلة من خلال تراجع النهج الاشتراكي نفسه، وسياسات الانفتاح الاقتصادي، وخفض الدعم، مما تقلصت معه أنشطة وزارة الشؤون الاجتماعية، في السبعينيات والثمانينيات، نتيجة لتحول السياسات الاقتصادية، وهو ما جاء متزامنًا مع صعود ما عُرف بالصحوة الإسلامية؛ الأمر الذي استفادت منه جماعة الإخوان المسلمين، ونجحت من خلاله في توفير الموارد المالية والبشرية لها، واستثمرته فيما بعد في منافساتها الانتخابية والنقابية.

كذلك تدفقت أموال التبرعات بشكل هائل في هذه المرحلة، تحت غطاء دعم القضية الفلسطينية، ونصرة المجاهدين الأفغان. وعليه تكونت شبكة من العلاقات التبادلية، بين هذه الجمعيات وفئات المجتمع؛ حيث تنوعت أنشطة الجمعيات التابعة للإخوان المسلمين، ما بين القطاع الصحي، وقطاعات التعليم والعمل الخيري، فظهرت المستوصفات ودور الحضانة والمدارس، قبل أن يتطور الأمر، وتتأسس بنية اقتصادية واسعة تحت مظلة العمل المدني والخيري، استفاد منها الإخوان في الاستحقاقات الانتخابية، سواء التشريعية أو المحلية أو النقابية.

لذا يمكننا القول إنه خلال التأسيس الثاني مع بداية السبعينيات، وضعت الجماعة نصب أعينها السيطرة على الجمعيات الأهلية، وقطاع الخدمة المدنية، مع تفعيل استراتيجية التجنيد من خلال تقديم المساعدات المالية والعينية للطلاب غير القادرين، وطباعة الملازم والكتب الجامعية بأسعار زهيدة، وتوفير سكن للطلبة المغتربين وتقديم مساعدات مالية للمحتاجين منهم.

كما دعَّمت الأسر الفقيرة، عبر توزيع الملابس بأسعار رمزية أو بالمجان، فضلًا عن السلع الغذائية واللحوم التي ارتفعت أسعارها، وفي القطاع الصحي، نشطت الجمعيات الإخوانية في مجال تقديم الدواء للمرضى، لكن نستدرك هنا أن التمدد والصعود الحقيقي كان في الصعيد، الذي أهملته الدولة، وأسقطته من حساباتها في كل خطط التنمية، ما ساعد على انتشار الإخوان، والذين لقوا منافسة من الجماعة الإسلامية، التي عُرفت بمجموعة «قبلي» ونشطت في المنيا وأسيوط وبني سويف بالخصوص.

كان الاختراق والهدف الأكبر لنشاط وتمدد الإخوان هو «الجمعية الشرعية»، كبرى الجمعيات الإسلامية في مصر. فقد نجح الإخوان في السيطرة على الجمعية الشرعية، عبر اجتذاب العديد من شيوخها وفاعليها، ودفع التابعين لها إلى صدارتها وقيادتها، مثل الشيخ عبد اللطيف مشتهري، والشيخ محمود عبد الوهاب فايد، وآخرين مثل الشيخ سيد سابق، عضو مكتب الإرشاد السابق، الذي استقال من الإخوان عقب أزمة الصدام مع عبد الناصر عام **1954**؛ ففي عهد عبد الناصر، كانت فروع ومساجد الجمعية الشرعية الملاذ الذي احتضن الجماعة آنذاك، ما أثر على خطاب الجمعية التي باشرت الانخراط في العمل السياسي [27]. ولكن في عصر السادات، ومع التأسيس الثاني وعودة الجماعة، تحولت مجلة الاعتصام، التي تصدرها الجمعية، إلى منبر دعائي إخواني بامتياز، مع وصول الكادر الإخواني، محمد أحمد عاشور، إلى منصب رئيس التحرير، كما هيمنت الوجوه الإخوانية على معاهد إعداد الدعاة، التابعة للجمعية الشرعية، والتي تستمر الدراسة بها لمدة ثلاث سنوات، ومع الوقت أصبح المحاضرون كلهم من كوادر الجماعة.

المشروعات الاجتماعية:

سيطر الإخوان على المشروعات الخاصة بالجمعية الشرعية، وأبرزها مشروع كفالة اليتيم، الذي كان يديره القيادي الإخواني، رضا الطيب [28]. كانت فكرة مشروع كفالة اليتيم، تقوم على توظيف التمدد الاجتماعي الواسع لنوعية الفكرة واسعة الاحتياج إليها، وسهولة الحشد العاطفي والديني لها وجمع تبرعاتها، وقد بدأت عملية التمدد والانتشار من الأحياء الفقيرة، ثم الأقسام والمراكز فالمحافظات،

من خلال خلايا إخوانية عنقودية، نجحت في الهيمنة والانتشار. ومع مطلع التسعينيات، كان المشروع يغطي نحو (18) محافظة مصرية، وبالتالي تواصلت عمليات الاستقطاب والتجنيد، على هذا النحو المنظم، من خلال تنظيم وتعبئة الجهود، عبر توظيف الغطاء الخدمي والتوسع فيه. وفي ظل العراقيل البيروقراطية، التي وضعتها المؤسسات الاجتماعية التابعة للدولة؛ أمام الساعين إلى الحصول على المساعدة، اتجه الفقراء صوب هذه الجمعيات، التي مارست نوعًا من المساومة والدعاية السياسية، ما أسهم في تزايد شعبيتها، نظرًا لقدرتها على تلبية الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للفقراء.

كان تردي الأوضاع الاقتصادية، هو بوابة عبور الإخوان إلى قطاعات عريضة في المجتمع المصري، فكان العمل الخيري، حصان طروادة، الذي اقتحمت بواسطته الجماعة حصون البنى الاجتماعية، بالتزامن مع مفهوم الصحوة الإسلامية، وآليات إسلام السوق، فانتشرت أذرع الإخوان بشكل رأسي عبر كل محافظات مصر، حتى المناطق الأكثر تحضراً، مثل: القاهرة والإسكندرية، كما تمددت الشبكة الاجتماعية للتنظيم، بشكل أفقي لتصل إلى طبقات جديدة في المجتمع، فتجاوزت الطبقى الوسطى بشرائحها، حيث كانت تنشط، صعودًا وهبوطًا إلى حيث عمق البنية الاجتماعية، وأفادت كذلك من شرائح اللومنبروليتاريا[29]، وتجاوزت عن طابعها الانتهازي، بعقد صفقات انتخابية، وتأمين الحماية الاجتماعية، مقابل الملابس والسلع الغذائية واللحوم، والإعانات المادية وأدوية للمرضى وغيرها.

جدير بالذكر أن الحراك الاجتماعي للإخوان، عبر الغطاء الخيري، لاقى منافسة من التيارات الإسلامية الأخرى؛ حيث قررت الدعوة السلفية في الإسكندرية في أوائل الثمانينيات، تجاوز الدور الدعوي، وممارسة أنشطة اجتماعية؛ عن طريق تأسيس اللجان الاجتماعية بالمساجد التي تسيطر عليها، ونشطت تلك اللجان في جمع الصدقات وأموال الزكاة، واستخدامها في رعاية الأرامل والأيتام ومساعدة المرضى، ومع الوقت تمددت هذه الخلايا، وظهرت الجمعيات السلفية، ونجحت في اجتذاب المتبرعين سواء بالمال أو بتقديم الرعاية. وكانت «جمعية الدعاة» من أبرز تلك

الجمعيات؛ حيث نجحت في وقت وجيز في تأسيس 23 فرعًا في عدة محافظات، وكان عملها أشبه بعمل قسم البر والخدمة الاجتماعية، في جماعة الإخوان المسلمين[30].

انطلقت تلك الجمعيات من مبدأ الترويج لنظام المعاملات الإسلامية، وسعت إلى التأكيد على موقفها الرافض للاقتصاد الربوي الذي تعتمده البنوك. وهو الأمر نفسه الذي روج له الإخوان، الذين كانت تعاملاتهم الاقتصادية أكثر اتساعًا؛ ارتكازًا على مفاهيم الأصول الاقتصادية التي جاء بها الإسلام[31].

قد نجحت جماعة الإخوان المسلمين، أن تشكل بمساجدها وفروعها والجمعيات التابعة لها، إطارًا وقاعدة مركزية لنشطاء الإسلام السياسي، بما في ذلك التيارات التي تبنت نهج العنف، والأفكار الجهادية، ومن أمثلة ذلك انحياز الشيخ الإخواني عبد العزيز صدقي، إمام مسجد التوحيد بدمياط للتيار الجهادي، كما أنه سيطر بشكل مطلق على عملية توزيع أموال التبرعات، التي كانت تصل إلى الجماعة عبر المسجد، ما دفع الأجهزة الأمنية إلى اعتقاله. ونفس الأمر حدث في مسجد التوحيد برمسيس، الذي هيمنت عليه جماعة الإخوان، وحوله إمامه الشيخ الإخواني فوزي السعيد، إلى مؤسسة إخوانية من سبعة طوابق، يحتشد فيها كل جمعة نحو 15 ألف مُصلٍّ، لكن أبرز الأمثلة على هيمنة الإخوان على المساجد والجمعيات الملحقة بها، هو ما قام به الشيخ الإخواني أحمد مصطفى في مسجد التوحيد بالزيتون، والذي يتبع فرع الجمعية؛ حيث استقل به الشيخ وأشهر جمعية مستقلة في وزارة الشؤون، وكذلك قامت أفرع الجماعة في الشرقية باتخاذ المقر كستار لتحركات واجتماعات الجماعة الإسلامية، وهو ما كشفته أجهزة الأمن، وقامت على إثره باعتقال 18 شخصًا من أعضاء الإخوان[32].

أعد الإخوان بنيتهم في عمق العمل الخيري في مصر، وتجلى ذلك عبر هذا العدد الضخم من الجمعيات والأفرع والمساجد التابعة لهم، ونجحت الجماعة في تقديم خدماتها لقطاعات عريضة، ضمنت من خلالها تعاطفهم وتأييدهم، حتى إذا ما قامت ثورة 25 يناير عام 2011، وخاضت الاستحقاقات السياسية والانتخابية بعدها، تكون الجماعة على موعد مع الحصاد. ويمكن للباحث – كما يذكر الباحث المتخصص في الحركات الإسلامية الدكتور أحمد الشوربجي – أن يلاحظ أن جملة

التحولات الاقتصادية التي جرت في المجتمع المصري، نتيجة لتوجهات النظام السياسي في السبعينيات، ربما أدت إلى نفض الدولة يدها تدريجيًّا من قطاع الخدمات، بعد تحولها عن النظام الاشتراكي، وإفساح المجال أمام المبادرات الخاصة، الأمر الذي استغله الإخوان المسلمون جيدًا، ولعبوا على كافة تناقضاته.

النشاط المصرفي:

يعتبر المصرفي المصري الإخواني أحمد النجار أحد أهم المؤسسين للنظام المصرفي الإسلامي منذ عام **1963**، وقد تعلم العمل المصرفي في ألمانيا، ثم أسس بنك «ميت غمر» في مصر، وهو بنك أسسه الإخوان قبل أن يتم غلقه، ثم عاد النجار إلى ألمانيا، ومن بعدها إلى السعودية ثم ماليزيا ليروج لما يسمى بـ «العقيدة المصرفية الإخوانية»، وقد نجح بالفعل في المشاركة في تأسيس العديد من البنوك ومنها «بنك التنمية الإسلامي» في جدة عام **1975**، وبيت المال الكويتي **1977**، والبنك الإسلامي السوداني **1977**، والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار **1978**، وبنك البحرين الإسلامي **1978**، واستطاعت هذه البنوك خلال فترة السبعينيات والثمانينات من القرن العشرين تشكيل تحالفات قوية مع مراكز المال الدولية في لندن ونيويورك وهونج كونج وسويسرا وغيرها، كما لعبت مؤسسة «برايس ووتر هاوس» دورا مهما في تعزيز الوجود المصرفي الإسلامي في جنيف، وذلك بعد أن تم تكليفها بشرح الصرافة الإسلامية للمفوضية البنكية السويسرية [33].

وقد كتب الصحفي الأمريكي، فرح دوجلاس، الذي عمل في السابق مديراً لمكتب صحيفة «واشنطن بوست»، غرب أفريقيا، كما شغل منصب مدير مركز «إي بي إي»، تحت عنوان «اكتشاف جزء صغير من إمبراطورية شركات «الأوف شور» لجماعة الإخوان المسلمين الدولية». قدم دوغلاس تقريراً يعدّ من أوائل التقارير التي كشفت مصادر تمويل الإخوان المسلمين، وفيها أوضح أنّ الإخوان نجحوا مع بدايات ظهور البنوك الإسلامية، التي ظهرت في الثمانينيات في بناء هيكل متين من شركات «الأوف شور»، التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من قدرتها على إخفاء ونقل الأموال حول العالم. هي شركات يتم تأسيسها في دولة أخرى غير الدولة، التي تمارس فيها نشاطها، وتتمتع هذه الشركات بغموض كبير، يجعلها بعيدة عن الرقابة، في لفت

أنظار أجهزة المخابرات والمنظمات القانونية، التي تطارد هياكل تمويل الإرهاب في كلّ أنحاء العالم [34].

ثالثًا: الإخوان والعمل الأهلي بعد ثورة 25 يناير عام 2011:

تفجرت ظاهرة الجمعيات الأهلية في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011، وتوسعت في أنشطتها بشكل ملحوظ، فبلغ عدد الجمعيات الأهلية المشهرة خلال عامين فقط، نحو 16 ألف جمعية تغطي مختلف المحافظات؛ ليصبح العدد النهائي بذلك حوالي 45 ألف جمعية. تزامن ذلك مع الصعود السياسي لجماعة الإخوان المسلمين؛ الأمر الذي ساعد على ظهور الجمعيات ذات الطابع الإسلامي، مثل جمعية «الباقيات الصالحات»، التي نشطت في مجال تقديم الخدمات المالية والرعاية الصحية للعمالة الموسمية والعمالة بالشركات الخاصة. كما نشطت جمعية «رابعة العدوية»، في مجال تقديم الحقائب التموينية لسكان الدويقة ومنشأة ناصر وعزبة الزبالين وسكان مقابر الإمام الشافعي، وغيرها. وشهدت تلك الفترة ارتفاع أعداد الجمعيات الأهلية الإسلامية، وتزايد نفوذها، في مقابل تراجع عدد الجمعيات التي تقوم على دعم الدولة؛ حيث بلغ عدد الجمعيات الأهلية المعلنة 3036 جمعية في العام 2012، وبلغ عدد الأعضاء المشتركين فيها 558,4 ألف مشترك [35].

وكان اتساع جماعات الإخوان بالخصوص في هذه الفترة، اتساعًا غير مسبوق، فقد بلغ عدد الأسر المشمولة برعاية قسم البر التابع للجماعة في محافظة الإسكندرية فقط، ما يقرب من 35 ألف أسرة، قوامها نحو 140 ألف فرد، يوفر لهم قسم البر احتياجاتهم، مقابل أصواتهم في كل الاستحقاقات الانتخابية، وتتوزع خدمات القسم على شريحتين كالتالي:

الشريحة الأولى: وهي شريحة شهرية، يقوم القسم بتوفير احتياجاتها الأساسية بصفة شهرية، وتتنوع هذه الاحتياجات ما بين الأموال والملابس والغذاء، وكل ما يلزم الأسر المكفولة من إعانات.

والشريحة الثانية: موسمية، توزع في الأعياد والمواسم وشهر رمضان، وتجري عملية التوزيع بطريقة منظمة؛ حيث تقوم الكوادر الإدارية داخل الجماعة بدراسة جميع الحالات بشكل مدروس وشديد الدقة؛ وصولًا للأسر الأكثر احتياجًا بقدر الإمكان.

وضم قسم البر التابع للإخوان المسلمين، في محافظة الإسكندرية وحدها، بعد ثورة يناير، أكثر من 75 جمعية خيرية، بعد أن كان يضم قبل الثورة 28 جمعية فقط، وذلك بسبب الضغط الأمني والرقابة المتواصلة قبل 2011. والمتغير هنا هو أنه بعد الثورة، تم إشهار هذه الجمعيات بصورة قانونية، كما ضم قسم البر العديد من اللجان، منها: لجنة التنمية والمشروعات، والتي تقوم على منح قروض صغيرة لصغار الحرفيين؛ من أجل بناء مشروعات خاصة، بدون أي نسب ربحية، كما أن اللجنة كانت تقوم بدراسة مشروع أطفال الشوارع؛ لبناء ملجأ لهم على مساحة 2000 متر مربع؛ لإيواء الأطفال وتعليمهم حِرفًا مهنية، بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي ونقابة المهندسين.

وفي إطار الأنشطة الخيرية، ابتكرت الجماعة فكرة الأسواق الخيرية، والتي كانت ترعاها جماعة الإخوان عبر جمعياتها ومجالس النقابات التي تتبعها؛ ومساعدة المواطنين والمعوزين، ومن ثم تجنيدهم لصالح أجندة الجماعة، وظهرت هذه الأسواق في مختلف محافظات مصر، كما كان هناك مشروع تبنته الجماعة لجمع جلود الأضاحي، قبل تراجع صناعة وتجارة الجلود في مصر في السنوات الأخيرة، ينظمه القسم كل عام، بتجميع جلود الأضحية، وبيعها وصرف أموال بيعها على العمل الخيري، فعلى سبيل المثال، قام قسم البر بتوزيع لحوم على الفقراء والمحتاجين، بما يقدر بحوالي 14 مليون جنيه، خلال عيد الأضحى في العام 2012 [36].

وفي المجال الصحي، قدمت مؤسسات جماعة الإخوان الطبية، في العام 2010/ 2011، الرعاية الطبية لنحو 1.5 مليون حالة، وفي العام التالي، سيرت الجماعة قوافل طبية، قدمت خدماتها لقرابة 1.75 مليون حالة آخرين، فيما عُرف بحملة معًا نبني مصر [37].

أما الجمعية الشرعية، التي سيطر عليها الإخوان، فقد طوَّرت نشاطها خلال تلك الفترة في اتجاهين، **الاتجاه الأول:** هو الاتجاه الدعوي والوعظي، الذي كان يتم من خلال معاهد إعداد الدعاة، التي يصل عددها إلى 62 معهدًا، يشرف عليها رجال دين أزهريون، والمساجد التي تتبعها وخطبائها. **أمّا الاتجاه الثاني:** فهو شق اجتماعي، يتعلق بالعمل الخيري؛ من خلال تقديم خدمات طبية للمواطنين، بأسعار رمزية عبر المراكز

الطبية، مثل: مستشفى الأطفال المبتسرين، وتوفير الحضانات، ومركز غسيل الكلى، الذي يعالج فيه المريض مجانًا، مع تقديم عون مادي له بقيمة 10 جنيهات بعد الكشف، بالإضافة إلى الأنشطة الخارجية، المتمثلة في تقديم العون والإغاثة للمسلمين المنكوبين في الخارج، عن طريق عضوية الجمعية في «المجلس الإسلامي العالمي للعون والإغاثة»، وكذلك مساهمة الجمعية في حل مشكلة «رغيف الخبز»؛ من خلال إنشاء المخابز وتوصيل الخبز للمنازل، وامتلكت الجمعية 15 ألف «مقبرة شرعية»، وهي تلك المقابر التي تم بناؤها بعيدًا عن الطوب الأحمر «الذي دخل النار»، بداعي أنه غير شرعي [38].

وبالتزامن مع توسع تلك الجمعيات في تقديم أنشطتها الخيرية، فإنها مارست دورًا سياسيًّا وتعبويًّا كبيرًا لصالح الإخوان ومرشحيهم، أثناء الانتخابات؛ ففي الوقت الذي تخلت فيه الدعوة السلفية عن تحفظاتها الخاصة بالمشاركة في العمل السياسي، تحركت الجمعية الشرعية وجمعية أنصار السنة لأداء أدوار مشابهة؛ حيث أعلنت الجمعية الشرعية دعمها للمرشح الإخواني محمد مرسي، في الانتخابات الرئاسية سنة 2012. وكان تمركز الجمعيات ذات التوجه الديني في القرى، يمنح الإخوان قوة دفع هائلة، وظهر ذلك بوضوح في الاستحقاقات الانتخابية؛ حيث حصلت تلك الجمعيات على حق المشاركة في مراقبة الانتخابات، وقامت بتوجيه الناخبين، وحشدهم لصالح مرشحي الإخوان المسلمين، ما دفع رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان السابق المرحوم حافظ أبو سعدة، إلى التأكيد على أن «معظم هذه الجمعيات أنشئت لغرض انتخابي، وأن انتشارها، وخريطة توزيعها، جاء لهذا الهدف»، مطالبًا وزارة الشؤون الاجتماعية بتكثيف رقابتها على تلك الجمعيات، خلال الانتخابات. كما أكد القائمون على مركز القاهرة للدراسات القانونية، أن المركز خلال مراقبته عملية الاستفتاء على الدستور، والانتخابات البرلمانية الأولى بعد ثورة يناير، سجل عدة تجاوزات من الجمعيات المحسوبة على التيار الإسلامي، بشكل مباشر وغير مباشر، للتأثير على أصوات الناخبين [39].

وعليه، ظهر الدور الكبير الذي لعبته تلك الجمعيات، في تجنيد وحشد وتوجيه الأصوات، عبر كافة المراحل الانتخابية؛ حيث يتم ابتزاز الفقراء عن طريق

المساعدات، بكل ما يترتب عليه من تكوين مجموعات داعمة، وفقًا لمبدأ الصوت مقابل الغذاء، ثم تبدأ عمليات مراقبة هؤلاء والتأكد من تصويتهم لصالح الإخوان، عبر وسائل شتى، منها الرقابة الصارمة من قبل إدارات تلك الجمعيات، وتوجيه الناخبين، ومكافأتهم بعد تحقيق النتائج المرجوة.

كان المشهد الانتخابي عبثيًّا وحزينًا، وقد لعبت الجماعة على وتر الفقر والعوز، غير مرة، بداية من الاستفتاء على الدستور، وصولًا لحشد الفقراء في ميادين رابعة والنهضة، بعد إزاحة الجماعة من الحكم، واتضحت أثناء الاستحقاقات الانتخابية بعد 2011 أهمية القاعدة البشرية التي صنعتها ولاءات الجماعة واستراتيجياتها في العمل الخيري.

الإخوان واختراق منظمات حقوق الإنسان:

كما تنوعت نشاطات الجماعة وتمثلاتها في العمل الخيري في التأسيس الأول والثاني، غير أن نشاطها في النقابات والعمل المدني وصنع منظمات مرتبطة بها في الداخل والخارج في مجالات حقوق الإنسان ومجالات الفكر والمعرفة والأدب وعدم قصرها على الدين الإسلامي، زاد من حضور الجماعة، فظهرت مراكز حقوقية تعمل في مجال حقوق الإنسان، ذي المرجعية الغربية، تعبر عن جماعة الإخوان المسلمين وتدافع عن توجهاتها وعناصرها، وبعضها ممول من دول خارجية، خاصة بعد سقوط حكم الجماعة سنة 2013.

يعتبر عام 2004 هو عام المنظمات الإخوانية؛ إذ أسست الجماعة (سواسية لحقوق الإنسان) بجنيف، وكان الرئيس الإخواني المعزول محمد مرسي عضوًا في مجلس إدارتها، كما أسسوا منظمة (الكرامة) بجنيف أيضًا، وكانت الأخيرة مدعومة من بعض الدول، وتمول من عبد الرحمن النعيمي المدرج على قوائم الإرهاب العالمي. كما أسست الجماعة مؤسسة (كوميتي فور جيستس) بسويسرا، وهي منظمة يديرها الإخواني أحمد مفرح[40]. كما نشط الإخوان الخليجيون في تأسيس منظمات حقوقية في الغرب، مثل مؤسسة «الكرامة» و«مؤسسة القسط»، وانضم لهم الإخوان المسلمون الذين نشطوا في المجتمع المدني الغربي، ونشطت منظماتهم في الغرب تنديدًا وإساءة لمصر والدول الحلفاء معها بعد 2013.

وقد كشفت بعض الدراسات عن وجود ست تكتيكات تستخدمها جماعة الإخوان في اختراق مجتمع حقوق الإنسان وتطويق الحركة الحقوقية، وهي: تأسيس منظمات تخضع لها ولا تتبعها تنظيميًّا. واختراق المؤسسات الحقوقية الدولية عبر عنصر من عناصرها. وابتزاز تلك المنظمات بمظلوميتها التاريخية. وكذلك نسج العلاقات مع مؤسسيها ومديريها، بما يسمح بتمرير المعلومات التي يرغبون في إيصالها للرأي العام. ومشاركة عناصرها بشكل مكثف في الاجتماعات الحقوقية الدولية، سواء في المجلس الدولي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أو تنظيم اللقاءات مع أعضاء الكونجرس الأمريكي أو البرلمان الأوروبي. وأخيراً، توفير التمويل لأنشطة بعض تلك المنظمات، بهدف السيطرة على أجندة عملها[41].

وقد أشارت بعض المصادر إلى اثنتي عشرة منظمة حقوقية دولية تعمل في الغرب، تديرها عناصر إخوانية مرتبطة بالغرب، منها «المنبر المصري» الذي يديره الناشط الإخواني محمد سلطان، ومنها «مؤسسة الكرامة» التي يديرها القطري عبد الرحمن النعيمي، ومنها «مؤسسة عدالة» لحقوق الإنسان في تركيا، والتي يديرها الناشط الإخواني محمود جابر، وغيرها، وكذلك العديد من المنظمات المرتبطة بها[42].

وبالتزامن مع هذا الاختراق للملف الحقوقي، تنشط المنصات الإعلامية الإخوانية من القنوات الفضائية والمواقع والمواقع التواصلية، في الترويج لمواقفها ومظلوميتها المدعاة، ومواقفها، تنديدًا وإساءة وتشويهًا للنظام المصري والأنظمة المعادية للجماعة المحظورة في المنطقة. وهو ما يعني إدراك الإخوان لاختلاف اللحظة ونشاط الجماعة في الخارج بشكل مناسب لوضعها، والدول الغربية التي تؤويها، واستخدام لغة أكثر مدنية بعيدة عن مواقفها الأيديولوجية المصمتة والحادة كما كان في مراحل سابقة.

الجمعيات الأهلية وأزمة التمويلات الأجنبية

سرعان ما تفجرت أزمة التمويلات الخارجية، فيما يخص العمل الأهلي في مصر؛ حيث أعلنت السيدة آن باترسون، المرشحة آنذاك سفيرة للولايات المتحدة في القاهرة، أمام الكونجرس، أن بلادها أنفقت نحو 40 مليون دولار، على دعم مؤسسات أهلية في مصر منذ 25 يناير عام 2011؛ بهدف دعم الديمقراطية. وفي أعقاب ذلك، فتحت السلطات المصرية تحقيقات موسعة مع عدد من الأحزاب والمنظمات الأهلية، بتهمة

تلقي أموال خارج إطار القانون، وبالفعل قُدم للمحاكمة 43 من العاملين في منظمات غير حكومية، اتهموا بتلقي تمويلات خارجية غير مشروعة.

فتحت القضية ملف التمويل الأجنبي على مصراعيه، وأكدت تقارير أن إجمالي الأموال الخارجية بلغ نحو 797.3 مليون جنيه، من 233 جهة أجنبية مختلفة، تنوعت ما بين منظمات أمريكية وأوروبية ودولية وعربية، إلى جانب اليابان وأستراليا وكندا، مولت 235 جمعية أهلية مصرية.

من جانبها، نفت جمعية «جماعة أنصار السنة المحمدية»، الحصول على تمويلات؛ حيث اتهمت الجمعية بالحصول على 296 مليون جنيه، مما أثار حملة ضدها. وفي رده على تلك الاتهامات كشف رئيس الإدارة المركزية للمشروعات بالجمعية، عن مصادر تمويل أنشطة الجماعة؛ حيث قال: إنها تبرعات سنوية، من جمعية «إحياء التراث» في الكويت، وجمعية «عبيد بن محمد» من قطر، ويدخل لحسابها حوالي من 2 إلى 3 مليون جنيه سنويًا، وهي ليست تبرعات ثابتة، بل متغيرة؛ حسب ما تقتضيه الحاجة، ويتم صرفها على إقامة المساجد والمستشفيات وكفالة الأيتام وحفر آبار ومساعدة المعاقين.

كذلك نفى المسؤولون في «الجمعية الشرعية»، أن يكون للجمعية أي علاقة بالتمويل الخارجي، أو بأي تنظيمات سياسية خارج مصر أو داخلها، موضحين أن تمويل الجمعية هو من مال مصري خالص، يقوم على التبرعات المادية لرجال الأعمال، وأن أي كلام غير ذلك، فإنه مغرض وهدفه الإضرار بأي عمل ناجح، وأن انتشار الجمعية يزداد يومًا بعد يوم. وقال المسؤولون إن الجمعية لا تحصل على الأموال اعتباطًا من رجال الأعمال، ولكنها تحصل عليها بعد تحديد المشروعات التنموية، التي تود تنفيذها وتعرضها عليهم، شريطة أن يشارك رجال الأعمال بأنفسهم في مراحل التنفيذ.

كما نفت جمعية أنصار السنة المحمدية بالمطرية، تبعية جمعية أنصار السنة لأي تنظيمات خارجية، أو تبعيتها لأي مخططات سياسية أو تنظيمية، وأكد مسؤولوها على أنه رغم انتماء الجمعية لجماعة أنصار السنة المحمدية، فإن الجماعة لا تتدخل من قريب أو بعيد في سياسات الجمعية؛ من أجل تطبيق ممارسات معينة، وأن

تمويل الجمعية قائم بذاته، وأنهم لا يتلقون أي إعانات خارجية، باستثناء كفالة اليتيم، في حدود 60 حالة، يصل لهم التمويل عن طريق المركز العام من جمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت.

وبدوره، أنكر السكرتير العام للجمعية الجعفرية للرعاية الاجتماعية، لأبناء الشيخ صالح الجعفري، ذات الطابع الصوفي، وجود أي علاقة للجمعية بمتصوفي الخارج والداخل، إلا في إطار اللقاءات الاجتماعية كالموالد، ومجالس الذكر في الاحتفالات الدينية. وأشار إلى أن علاقة الجمعية بالمجلس الأعلى للطرق الصوفية، فيها نوع من الوفاق، في إطار تبادل المراسلات في المناسبات، لا أكثر ولا أقل. وأن الجمعية لا تقبل أي تبرعات من غير الأعضاء، لا من رجال أعمال ولا من غيرهم، موضحًا أن نشاط الجمعية ينحصر في المسجد والمستشفى ومركز تحفيظ القرآن الكريم والمستوصف بأسعار رمزية، وإحياء المناسبات وبناء المقابر للفقراء من أبناء الجمعية وغيرها، وذلك من خلال التمويل الذاتي من أعضاء وأبناء الجمعية، حتى إن الجمعية لا تتلقى أي شيء من الوزارة، ولا تقدم لها أي طلبات مالية [43].

ومن الواضح هنا إقدام عدد من الجمعيات الأهلية، ذات التوجه الديني، على الحصول على أموال من الخارج، لكن الإخوان بفضل قدم بنيتهم الاقتصادية، وتمرسهم في توجيه حركة الأوعية المالية والتحكم في مساراتها في الداخل والخارج، أفلتوا من قضية تمويل الجمعيات، رغم ضخامة تلك الأوعية المالية التابعة لهم، وحصولهم على تبرعات في الداخل والخارج، لكنهم امتلكوا خبرة كبيرة في تمريرها، وتوظيفها لصالح أجندة التنظيم، ومع تفجر القضية، حاولت الجماعة بسط سيطرتها على العمل الأهلي في مصر، وتوجيه ضربة لمعارضيها، عبر طرح مشروع قانون جديد، أثار حالة من الغضب في الشارع السياسي.

الإخوان المسلمون يستغلون الأزمة للهيمنة على الجمعيات:

في أعقاب أزمة التمويلات، سعت جماعة الإخوان كعادتها إلى الاستثمار فيها، وحاول نواب حزب العدالة والتنمية، الذراع السياسي للجماعة، استغلال الموقف؛ للإطاحة بحكومة الجنزوري، وتغيير القوانين من أجل السيطرة على عمل منظمات المجتمع المدني. وبناءً على ذلك أعلن حزب العدالة والتنمية عن نيته التقدم بمشروع

قانون للبرلمان؛ لتنظيم عمل منظمات المجتمع المدني، ووضع ضوابط فعالة على التمويل الخارجي للجمعيات. لكن قرار المحكمة الدستورية العليا بحل البرلمان، عطل المشروع لبعض الوقت، قبل أن يعيد مجلس الشورى طرحه من جديد.

في 29 مايو عام2013، أرسلت رئاسة الجمهورية نص مشروع قانون الجمعيات الأهلية إلى مجلس الشورى؛ تمهيدًا لمناقشته، مشيرة إلى أن ذلك يأتي تنفيذًا للمادة «51» من الدستور، والتي تنص على ضمان الحرية الكاملة، والسعي لتمكين مؤسسات المجتمع المدني. وعليه فقد تقدم عدد من أعضاء لجنة تنمية القوى البشرية والإدارة المحلية بمجلس الشورى، بمشروع قانون منظمات العمل الأهلي. وينص مشروع القانون على تشكيل لجنة برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية، مخول لها حق الموافقة أو الاعتراض على أي تمويل أجنبي، إذا ارتأت أنه مخالف للقانون؛ كأن يكون الهدف منه على سبيل المثال تمويل نشاط سياسي. وحددت الرئاسة أهداف مشروع القانون فيما يلي:

- تمكين المجتمع الأهلي من ممارسة نشاطه وحماية حقوقه وتشجيعه ودعمه.
- توفير المناخ الملائم الذي يسمح للمجتمع الأهلي بالعمل في إطار من الشفافية والمسؤولية.
- احترام الدستور والقانون المصري بحيث يمثلان الإطار الحاكم والمرجعية التي يقوم عليها تنظيم العلاقة بين كيانات العمل الأهلي وبين المجتمع والدولة.
- تحقيق التوازن المطلوب بين سياسة مصر ما بعد الثورة في الانفتاح على العالم، وبين تحقيق السيادة الوطنية واستقلالية القرار المصري.
- إتاحة دور فاعل للمصريين في الخارج في الاشتراك في العمل الأهلي.
- دعم دور المجتمع الأهلي بوصفه إحدى أدوات القوة الناعمة لمصر[44].

أثار مشروع القانون حالة من السخط بين كافة القوى السياسية والحزبية والحقوقيين واتحاد الجمعيات الأهلية، نتيجة إلغاء المادة الخاصة بحظر إنشاء الجمعيات الأهلية، التي تهدف لتكوين سرايا عسكرية أو ميليشيات عسكرية، كما أظهر المشروع انحيازًا واضحًا لمصالح الإخوان، وتعنتًا ضد الجمعيات، بفرض جملة من القيود الصارمة عليها.

كان أبرز النقاط التي أثارت سخط الجميع، محاولة الجماعة، في إطار سن القانون الجديد، استثناء نفسها من الخضوع للرقابة المالية؛ حيث قال القيادي الإخواني الدكتور عمرو دراج، عضو الهيئة العليا لحزب العدالة والتنمية حينها، إن قانون الجمعيات الأهلية الذي تقدمت به الرئاسة لمجلس الشورى، يقضي بعدم خضوع الإخوان لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، ذلك أن القانون ينص على رقابة المركزي للمحاسبات للجمعيات التي تتلقى دعمًا خارجيًّا أو حكوميًّا، وهو ما لا ينطبق على الإخوان؛ لأن الجماعة - بحسب مزاعمه - تمول نفسها من تبرعات أعضائها، وقانونيًّا لا يملك الجهاز المركزي للمحاسبات حق الرقابة على الأموال الخاصة؛ حيث إن أي جمعية لا تتلقى دعمًا أو تمويلًا خارجيًّا لا يجوز مراقبتها، واعترف أنه تم طرح هذا القانون؛ لتقنين الحركات السياسية والثورية [45].

واجه المشروع رفضًا كبيرًا، وتم تصعيد الأمر لجهات دولية، واعتبر الجميع أن هذا المشروع يكشف عن وجود خطة ممنهجة، تدبرها جماعة الإخوان المسلمين، من أجل تحقيق التمكين، والهيمنة على مفاصل الدولة والمجتمع معه؛ باستغلال وجود ممثلهم على مقعد الرئاسة، وهيمنتهم على الغرفة البرلمانية الثانية (مجلس الشورى).

كان القانون الجديد يمثل انتهاكًا صريحًا لآليات وأدوات العمل الأهلي، وخاصة أن الجماعة سارعت إلى تقنين نفسها كجمعية أثناء إعداد القانون؛ بهدف جعل جماعة الإخوان المسلمين هيئة جامعة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وتمنح نفسها حق مراقبة أموالها، بحيث لا تكون خاضعة لمراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات ولا حتى للحكومة؛ حيث ينظم مقترح المشروع حق الحصول على إذن بالتمويل من الوزير المختص. بالإضافة إلى أن أحد بنود هذا القانون المعيب، كان يتضمن اعتبار الائتلافات والتحالفات ذات النشاط السياسي، ضمن الجمعيات الأهلية، على الرغم من أن هذا يخالف القانون السابق، والقوانين الحاكمة والمنظمة للمجتمع المدني وأعماله على مستوى العالم، والتي تحظر على الجمعيات الأهلية ممارسة العمل السياسي.

وفي الوقت ذاته، حاولت جماعة الإخوان المسلمين تمرير القانون بأي شكل، وزعمت الدكتورة باكينام الشرقاوي، مساعدة الرئيس محمد مرسي، للشؤون

السياسية، في مؤتمر صحفي جرت وقائعه في قصر الاتحادية، يوم الثلاثاء الموافق 28 مايو عام2013م، أن قانون تنظيم منظمات المجتمع الأهلي الذي تطرحه الجماعة «يعكس روح الثورة، المنادية بإنهاء سيطرة الثروة على المجتمع». كما ادعت أن هناك «تدشينًا لشراكة بين الدولة والمجتمع، وتفعيل الضلع الثالث في مثلث التنمية، وهو المجتمع المدني، إضافة إلى الدولة والقطاع الخاص» [46].

بدوره شن حلمي الجزار، القيادي بحزب الحرية والعدالة، هجومًا حادًّا على منتقدي القانون، وقال في نبرة تنم عن التراجع، إثر الهجوم الحاد، إنه مجرد مشروع قانون ليس أكثر، وهذا يعنى أنه قابل للحذف والتعديل، ويمكن الإضافة إليه أو الحذف منه. كما زعم أن الحزب في النهاية يريد الصالح العام، وقال إن الحرية والعدالة ليس وحده مَن أعد مشروع القانون الخاص بالجمعيات الأهلية، بل يقوم عديد من الأحزاب والحركات السياسية بإعداد مشروع في هذا الشأن، بالإضافة إلى أن هذا المشروع الهدف منه مراقبة عمل هذه الجمعيات والحركات السياسية، التي تعمل على تخريب البلاد وإحداث الفوضى والبلبلة، وأيضًا تقنين وضع الجمعيات والحركات غير المعروفة، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين. هذا بالإضافة إلى أنه إذا قامت أية جهة من الجهات بتنظيم مظاهرة، وتم فيها أحداث عنف، يستطيع القانون معرفة الجهة التي نظمت هذه المظاهرة، وبالتالي محاسبتها أمام القانون، وأنه يلزم الجمعيات والحركات بالحصول على ترخيص من الجهات الحكومية؛ لمزاولة أي نشاط جماهيري [47].

وفي 31 مايو عام 2013، أصدرت الجمعيات الأهلية في مصر بيانًا، أعربت فيه عن قلقها العميق إزاء المساعي الرامية لتقييد عمل مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام، وخاصة منظمات حقوق الإنسان، وذلك لإصرار جماعة الإخوان المسلمين، وحزبها الحرية والعدالة، على فرض مزيد من القيود على الحق في حرية تكوين الجمعيات. ووفقًا للبيان، فإن أبرز توجهات جماعة الإخوان المسلمين في تكريس الهيمنة والوصاية الإدارية الكاملة على كافة مناحي العمل الأهلي، تتمثل في: تقنين مسودة القانون الجديد للمرة الأولى، واستحداث جهة رقابية جديدة، ممثلة فيما

يسمى باللجنة التنسيقية، والتي مُنحت سلطات واسعة للتدخل البوليسي في جدول أعمال وبرامج وأنشطة منظمات المجتمع المدني.

ولفت البيان إلى أنه نظرًا للحملة التي شنتها المنظمات الحقوقية، ضد تقنين التدخل الأمني في تشريعات العمل الأهلي، عمدت المسودة الأخيرة للقانون إلى عدم الإفصاح عن طبيعة تشكيل هذه اللجنة، واكتفت بالإشارة إلى تفويض رئيس الوزراء بإصدار قرار تشكيلها. ولذا، وبحسب الموقعين، فإنه من المؤكد أن تضم هذه اللجنة في عضويتها ممثلين لعدة أجهزة أمنية، بما يتسق مع طبيعة المهام الأمنية التي يسندها القانون لها، وتحقيق رغبة حزب الحرية والعدالة الواضحة في المسودات السابقة [48].

كان طرح القانون محاولة يائسة من الإخوان للسيطرة على المجال العام، والحد من الحراك الثوري المتنامي في الشارع المصري، لكن محاولة الالتفاف على الثورة التي ظهرت معالمها في الأفق فشلت، وسقطت الجماعة برئيسها وقوانينها المزعومة.

رابعًا: توجهات الإخوان والمجتمع المدني بعد السقوط في 30 يونيو:

أطاحت ثورة 30 يونيو عام 2013 بحكم الإخوان، وأسدلت الستار على تجربة الجماعة القصيرة في الحكم، لتتفجر أحداث عنف دموية، كشفت النقاب عن استراتيجية الجماعة في تحويل جمعياتهم إلى بؤر للحشد، ومراكز للتخطيط للعنف والإرهاب، وعليه اتخذت الدولة قرارات صارمة، تهدف إلى تقويض البنية الاقتصادية للجماعة، وقطع ذراعها الاجتماعي؛ عبر تصفية القوة الاقتصادية للجماعة.

وبناءً عليه، أصدرت محكمة الأمور المستعجلة قرارًا بالتحفظ على أموال جماعة الإخوان، وذلك في جلستها المنعقدة يوم 23 سبتمبر من نفس العام، وذلك في أعقاب صدور قرار إعلان جماعة الإخوان المسلمين «**تنظيمًا إرهابيًّا**»، وانسحب قرار محكمة الأمور المستعجلة على كل ما يتبع الجماعة، بما فيه حزب الحرية والعدالة؛ باعتباره الذراع السياسي لها. وقد لاقى هذا القرار تأييدًا من إحدى محاكم الاستئناف المصرية، التي أقرت حظر جمعية الإخوان المسلمين وكافة أنشطتها، والتحفظ على أموالها.

وضمت قائمة الجمعيات الصادر بحقها القرار (1055 جمعية)، في القاهرة ومحافظات الجمهورية، ولكن قرار التجميد لم يتطرق إلى تجميد أموال «جمعية الدعاة الخيرية»، التي أنشأتها الدعوة السلفية، وذلك بسبب الموقف السياسي للسلفيين الداعم لسياسات الدولة، وموقفها المناقض لجماعة الإخوان المسلمين، ولا الجمعيات القريبة منها مثل «دعوة الحق»، وكذلك لم يتطرق القرار لأموال الجمعيات والطرق الصوفية؛ لموقفها الواضح المؤيد لمرحلة ما بعد الثالث من يوليو، واستثنى القرار أيضًا جمعية «أنصار السنة المحمدية»، وهي من الجمعيات التي لا تتدخل في السياسة [49].

وحمل الإخوان حملتهم الإعلامية والحقوقية على رفض هذه القرارات والتنديد بها، واعتبرتها حربًا على الجمعيات وليس حربًا على جماعة الإخوان [50]، وتحول التركيز الإخواني على الخارج وعلى المنظمات الإخوانية في الغرب، من مراكز إسلامية ومن منظمات حقوقية وقنوات إعلامية وتواصلية، تنديدًا وشجبًا وحربًا على الحكومة والدولة المصرية واستقرارها، ولا يزال.

وكان للقدرة المالية للتنظيم دوراً هاماً في الحفاظ على بقائه وانتشاره والترابط بين فروعه في هذه المرحلة، وظهر الدور الرئيسي للشبكة المصرفية التي بناها التنظيم في العقود السابقة. فقد تزايدت أدوار بعض شركات الصرافة المحلية في عدد من دول الشرق الأوسط، خلال السنوات القليلة الماضية، في دعم عدم الاستقرار الداخلي في مصر واليمن ولبنان وسوريا والعراق والأراضي الفلسطينية وغيرها، سواء بالإضرار بهياكل الاقتصاديات الوطنية، أو التورط في تمويل التنظيمات الإرهابية، وتموين فروع التيارات السياسية المتشددة، أو دعم الميلشيات المسلحة، أو ترسيخ اقتصاديات الصراعات الداخلية، أو كساحة للمواجهة بين القوى السياسية المتنافسة، أو بروز شركات صرافة وهمية، أو رفض تغيير بعض العملات العربية، إلى درجة يمكن معها اعتبار شركات أو مكاتب الصرافة، في حالات محددة، بمثابة «نقاط أو خزانات تمويل» لأنشطة مالية واقتصادية تُسهم في إحداث قلاقل داخلية، لا سيما مع تعثر الأجهزة الأمنية والاستخبارات المالية في وضع منظومة رقابية مالية توقف هذا التمدد.

فتشير تقارير عديدة إلى أن شركات الصرافة التابعة لجماعة الإخوان المسلمين في عدة دول عربية تقوم بشراء الدولارات من بعض المصريين العاملين في الخارج بأسعار مرتفعة، لمنعهم من تحويلها إلى بلادهم عن طريق البنوك، ويتم ذلك بواسطة موظفين تنتدبهم تلك الشركات لتبديل الدولارات بالجنيهات التي تسلمها لاحقًا لذويهم في مصر، مقابل فوارق مهمة في سعر الصرف مقارنة بالبنوك المصرية. وتهدف تلك السياسة إلى تدفق السيولة النقدية لجماعة الإخوان بعيدًا عن رقابة البنوك والحكومات من ناحية، وتخفيف مصادر دخل العملة الصعبة للبلاد من ناحية أخرى. ووفقًا لتصور الحكومة المصرية، تعد شركات الصرافة العاملة في السوق السوداء هى السبب الرئيسي في تفاقم أزمة سعر الصرف، حيث أعلنت وزارة الداخلية، في بيان بتاريخ 22 أكتوبر 2015، إلقاء القبض على رجل الأعمال في جماعة الإخوان حسن مالك وبعض القيادات في الجماعة بتهمة «تورطهم في عمليات تجميع وتهريب للدولار خارج البلاد ضمن مخطط لضرب الاقتصاد الوطني»، وأوضح البيان أن «كلا من حسن مالك وعبد الرحمن سعودي متهمان باستغلال بعض شركات الصرافة التابعة لجماعة الإخوان في تهريب الأموال خارج البلاد» [51].

وأشار بيان الداخلية المصرية إلى أن «التحفظ على شركات الصرافة جاء بعدما تبين أنها الباب الخلفي للتمويل والتحويل للداخل والخارج دون أي رقابة لذلك قررت اللجنة التحفظ على شركات الصرافة حتى تحكم السيطرة على عملية التمويل».

وفي فلسطين، باتت مكاتب الصرافة ساحة جديدة للمواجهة بين حركة «حماس» والسلطة الفلسطينية. إذ أن قطاعًا ليس بقليل من الفلسطينيين يعتمدون على البنوك ومكاتب الصرافة في استلام مستحقاتهم وحوالاتهم الشخصية، فيما تفرض السلطة الفلسطينية سياسات متشددة على مكاتب الصرافة لتخوفها من وصول الأموال إلى بعض الشخصيات والمؤسسات التي تتسم بتأييدها أو تبعيتها لحركة «حماس». ووفقًا لما ذكره موقع «ستراتفور»، فقد شهد عام 2016 إحباط تحويلات مالية لحسابات شخصية ومؤسسات فلسطينية، لتنفيذ أنشطة مناهضة للسلطة الفلسطينية، على نحو ما تعكسه الأزمة الناشئة بين الجمعيات الخيرية الفلسطينية من جهة والسلطة الفلسطينية من جهة أخرى، الأمر الذي أثر سلبًا

على تقديم تلك الجمعيات الأهلية خدماتها المعتادة لدعم الأيتام والفقراء والمرضى، والمعاقين، والطلاب الجامعيين، وغيرهم.

أما في اليمن وفي محافظة مأرب تحديدا (مركز سلطة الإخوان المسلمين في البلاد) تنتشر العشرات من محلات الصرافة والتحويلات المالية تعود معظمها لشخصيات كبيرة ونافذة في التجمع اليمني للإصلاح (الإخواني) وقيادات بارزة في الجيش الحكومي وسلطة مأرب المحلية. لا يقتصر الحديث حول انتشار هذه المحلات والشركات بهذه الكثافة في هذه المحافظة إلا ويرافقه الحديث حول اتخاذ حزب الإصلاح هذه المحلات شركات لعمليات المضاربة بالعملة المحلية وخلق أزمات مالية متواصلة لتستفيد بذلك أموالاً طائلة في عملية غسل وتبييض الأموال، إضافة إلى بناء امبراطورية كبيرة من الثراء لقيادتها الإخوانية التي تنهب كافة إيرادات المحافظة واستثمارها في هذه المحلات. وتفيد إحصائيات وتقديرات سابقة غير رسمية أن مليشيا الحوثي والإصلاح، فتحت خلال السنوات الماضية أكثر من **1150** مكتباً وشركة صرافة في عموم المحافظات التي يسيطرون عليها بدون تراخيص، يصعب معها على البنك المركزي اليمني مراقبتها [52].

ختاما،،

تغلغل الإخوان في المجتمع المدني المصري بقوة، وساعدهم هذا على التأثير بعد ثورة يناير **2011**، ولكن بعد انكشاف أهدافهم وما قاموا به من أعمال عنف ضد الدولة والمجتمع على السواء، استطاع المجتمع المصري، بقواه وأحزابه، أن يعمل على إعادة هيكلة الأنشطة التي اخترقها الإخوان من قبل، خاصة في الجمعيات الأهلية، وازدادت الجهود الحكومية وغير الحكومية لتقديم مبادرات تثري الخدمات الإنسانية والاجتماعية للعديد من الفئات، مثل مبادرة تكافل وكرامة، التي تقدم عونًا شهريًّا للمحتاجين، عبر وزارة التضامن الاجتماعي المصرية، وكذلك عبر تقييد توظيف العمل الخيري والمساجد لأي أعمال سياسية، وتنشيط وتفعيل الحرب الفكرية على التطرف والأفكار المؤدية له، وتظل المهمة الأولى هي رفع الوعي المجتمعي بما يعزز من عدم الاستجابة لأهداف ومخططات التنظيم.

المراجع:

1. يتقدم الباحث بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ أحمد الشوربجي الخبير في الحركات الإسلامية، الذي قدم له الكثير من الأفكار والمعلومات والمصادر لإنجاز هذه الدراسة ومراجعتها والإضافة اليها.
2. انظر حول ذلك: سريست نبي، المجتمع المدني السيرة الفلسفية للمفهوم، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، العراق، 2006، ص 195.
3. انظر للمزيد حول المفهوم: ناهد عز الدين، المجتمع المدني، سلسلة موسوعة الشباب السياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، سنة 2000.
4. الحالة الدينية المعاصرة في مصر (2010–2014)، دراسة تحليلية وميدانية، ج3، مؤمنون بلا حدود، بيروت، 2016، ص 44–45.
5. حسنين كشك: الجمعيات الأهلية الإسلامية في الدراسات السابقة: عرض نقدي، في كتاب: الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر، مركز البحوث العربية، القاهرة 2000، ص 20.
6. الحالة الدينية المعاصرة في مصر، ج3، مرجع سابق، ص48.
7. الموسوعة الرسمية لتاريخ الإخوان المسلمين ويكيبيديا جماعة الإخوان، قانون جمعية الإخوان المسلمين بالإسماعيلية الأول: http://goo.gl/Dla0Oj.
8. حسن البنا، مجلة النذير العدد 1، 30 مايو/أيار 1938: https://2u.pw/tIyQL2
9. طارق أبو السعد، دثار «العمل الخيري».. قناع الإخوان العابر للزمان والمكان، بوابة العين بتاريخ 2022/7/4 يمكن مطالعتها على هذا الرابط. دثار «العمل الخيري».. قناع الإخوان العابر للزمان والمكان (al-ain.com)
10. من رسالة مؤتمر طلبة الإخوان المسلمين ص 158، 159.
11. المصدر السابق.
12. يمكن الاطلاع على رسالة المؤتمر الخامس على هذا الرابط https://cutt.us/KGUtR .
13. المصدر السابق نفسه.
14. طارق أبو السعد، مصدر سابق مذكور.
15. طارق أبو السعد، مصدر سابق مذكور.
16. حسن البنا، رسالة المؤتمر الخامس، مجموعة الرسائل، ص 146 و147 نقلًا عن التربية السياسية عند جماعة الإخوان المسلمين، منشورة على موقع موسوعة الإخوان على هذا الرابط https://cutt.us/Eq40I .
17. التربية السياسية عند الإخوان المسلمين، المصدر السابق نفسه.
18. التربية السياسية عند الإخوان المسلمين، المصدر السابق نفسه.
19. جريدة النذير، العدد (3)، السنة الأولى، 14 ربيع آخر 1357 / 13 يونيه 1938.
20. الإخوان والتحالفات السياسية، موقع موسوعة الإخوان المسلمين، الإخوان ويكي، يمكن مطالعتها على هذا الرابط https://cutt.us/v8Fy5 .
21. الإخوان والتحالفات السياسية، المصدر السابق نفسه.
22. الإخوان والتحالفات السياسية، المصدر السابق نفسه.
23. نقلًا عن الإخوان والنقابات في عهد مبارك، موسوعة الإخوان المسلمين، مركز الدراسات التاريخية على هذا الرابط https://cutt.us/Y98mb .
24. كيف أعادت ثورة 30 يونيو النقابات المهنية لمسارها الصحيح وأزالت سيطرة الإخوان على مجالس إدارتها؟، الأهرام، 27 يونيو 2020. https://gate.ahram.org.eg/News/2429593.aspx
25. الإخوان والنقابات في عهد مبارك، المصدر السابق نفسه.
26. انظر في ذلك هاني نسيرة، الجمعيات الخيرية والإنسانية في مصر: دراسة نظرية وميدانية، ورقة مقدمة لمؤتمر باريس للجمعيات الخيرية والإنسانية في 9–10 مارس سنة 2003.
27. عماد صيام «محرر»: الحركة الإسلامية والجمعيات الأهلية في مصر، في كتاب: الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر، مركز البحوث العربية، القاهرة، 2000، ص 129–130.
28. أماني قنديل: الجمعيات الأهلية والثقافية والتنشئة السياسية في مصر، في كتاب الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر، المرجع السابق، ص 21. 131–132.
29. اللومبنبروليتريا (بالإنجليزية: Lumpenproletariat) أي ما دون أو تحت البروليتاريا، وهو مصطلح أطلقه كارل ماركس في بيان الحزب الشيوعي لوصف تلك الطبقة التي تكون في مرتبة دون الطبقة العاملة والذين لا يحظون بنوع من الوعي وغير مفيدين في العملية الإنتاجية أو اجتماعيا، ولا فائدة ممنهم في النضال الثوري، وربما يمثلون عائقا أمام تحقيق مجتمع لا طبقي. عُرف اللومبنبروليتريا على أنهم حثالة الفئات الدنيا من المجتمع القديم، حيث أن هذه الطبقة قد تنجرف هنا وهناك في الحركة بفعل ثورة بروليتارية، لكنها بحكم وضعها الحياتي كله تصبح أكثر استعدادا للبيع نفسها لمكائد الرجعية.
30. الحالة الدينية المعاصرة في مصر (2010–2014)، دراسة تحليلية وميدانية، ج3، مرجع سابق، ص 57.
31. محمد شوقي الفنجري، الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، دار الشروق، القاهرة، 1994، ص54.
32. عماد صيام: المرجع المذكور، ص 135–136.
33. البناء الاقتصادي لجماعة الإخوان المسلمين: شبكات المال والأعمال والتمويل، مركز ترينداز للبحوث والاستشارات، ص52، على الرابط التالي: https://cutt.us/gUFwN
34. صلاح الدين حسن، شبكات التمويل الإخوانية: من الطرق البدائية إلى «أوف شور»، مقال على موقع حفريات بتاريخ 29 سبتمبر 2019، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/6cUpO
35. الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الخدمات، العام 2012.
36. أحمد زغلول: الإسلاميون والعمل الخيري في مصر، نون بوست، ع27/12/2013.
37. الحالة الدينية المعاصرة في مصر (2010–2014)، دراسة تحليلية وميدانية، ج3، مرجع سابق، ص88.
38. نفسه: ص 86–87.
39. نفسه: ص 91.
40. انظر في ذلك ماهر فرغلي، هكذا اخترق الإخوان ملف حقوق الإنسان، موقع حفريات في 27 ديسمبر سنة 2020، تمكن مطالعته على هذا الرابط https://cutt.us/XyLn6 .
41. انظر محمود قاسم، الإخوان ومنظمات حقوق الإنسان، من يسيطر على من؟، المرصد المصري، المركز المصري للفكر والدراسات في 30 يوليو سنة 2020، تمكن مطالعتها على هذا الرابط https://marsad.ecss.com.eg/36137/ .
42. محمود قاسم، الإخوان ومنظمات حقوق الإنسان، المصدر السابق نفسه.
43. نفسه ص 97–98.
44. همام سرحان: مشروع قانون الجمعيات الأهلية بين المخاوف والآمال، 23 يونيو 2013. https://2u.pw/xbmiS.

45. الحالة الدينية المعاصرة في مصر (2010-2014)، دراسة تحليلية وميدانية، ج3، مرجع سابق، ص104.
46. المصري اليوم: باكينام الشرقاوي: الرئاسة تقدم قانون الجمعيات الأهلية للشورى الأربعاء. 28 مايو 2013. https://www.almasryalyoum.com/news/details/209844.
47. الأهرام الرقمي: الشورى يهاجم أمريكا لانتقادها قانون العمل الأهلي، ع16 يونيو، 2013.
48. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، جماعة الإخوان المسلمين تضع حجر الأساس لدولة بوليسية جديدة، وتطور آليات نظام مبارك في قمع العمل الأهلي - بيان مشترك بين 40 منظمة حقوقية وتنموية. 31 مايو 2013. https://cutt.ly/vKTkHtE.
49. أحمد زغلول: الإسلاميون والعمل الخيري، الإسلاميون والعمل الخيري في مصر، نون بوست، ع27/12/2013.
50. جريدة الشروق: الإخوان: إغلاق الجمعيات يدعم التبشير.. ونشطاء: البيان طائفي ويعتمد على معلومات كاذبة، ع27 ديسمبر 2013. https://2u.pw/7EQ9P.
51. كيف ارتبط دور شركات الصرافة بعدم الاستقرار الإقليمي، تقرير لمركز المستقبل للدراسات المتقدمة والبحوث بتاريخ 31 مارس 2017 على الرابط التالي: https://cutt.us/EiUez
52. محلات وشركات الصرافة.. مصدر حيوي للثراء غير المشروع لقيادات الإخوان في مأرب، تقرير لموقع مدى برس بتاريخ 20 فبراير 2020 على الرابط التالي: https://www.mda-press.net/news/5340

4

الإخوان والمجتمع المدني في الأردن..
التنظيم والأدوار والأهداف

أحمد سلطان*

تمهيد:

في يونيو 2022، تعرضت وزارة الأوقاف الأردنية لهجوم شرس من جماعة الإخوان المسلمين، بسبب فرض الوزارة لشروط تنظيمية على جمعية المحافظة على القرآن الكريم، والتي تعد إحدى أبرز الجمعيات المرتبطة، بشكل غير رسمي، بجماعة الإخوان المسلمين في المملكة[1].

واعتبرت جماعة الإخوان المسلمين وأنصارها أن الوزارة تسعى لإغلاق الجمعية التي تدير 1050 مركزًا قرآنيًّا في عموم المملكة، رغم نفي وزير الأوقاف محمد الخلايلة وجود أي اتجاه للتضييق أو إغلاق الجمعية، وحينها وصف المتحدث الإعلامي

*باحث في الحركات الإسلامية والإرهاب

للجماعة «معاذ الخوالدة» التحرك الحكومي الرامي لتقنين أوضاع الجمعية بأنه استمرار للنهج التأزيمي الذي تتبعه الحكومة الأردنية، واصفًا إياها بأنها تستقوي على القوى الحية في المجتمع[2].

ومع أن أزمة جمعية المحافظة على القرآن الكريم عُدَّت واحدة من الأزمات العابرة بين جماعة الإخوان والسلطات الأردنية، فإنها أعادت فتح ملف التغلغل الإخواني في مؤسسات المجتمع المدني الأردني، والذي يعد وجودًا قديمًا بقدم وجود الجماعة في المملكة.

بداية الإخوان في الأردن:

ففي الحقيقة، تأسست جماعة الإخوان في الأردن، أواخر عام **1945**، وفقًا لقانون الجمعيات وتحت اسم «جمعية الإخوان المسلمين»، وهو ما يعني أنها نشأت بالأساس كجمعية أهلية على أيدي مجموعة من التجار والوجهاء الأردنيين، أبرزهم «عبد اللطيف أبو قورة»، المراقب العام الأول للجماعة (**1945 – 1953**)، وظلت تمارس هذا الدور برعاية وتوجيه وتنسيق مع الملك الأردني الأسبق عبد الله الأول[3]، بيد أنها تحولت للعمل السياسي في السنوات التالية، أي في خمسينيات القرن الماضي، بفعل عدة عوامل من بينها التغيرات التي حصلت في إطار النخبة القيادية بها وتولي مجموعة أكثر تسييسًا مقاليد الأمور داخل الجماعة، وأيضًا بسبب الظروف التي أعقبت حرب عام **1948** وضم الضفة الغربية للأردن، وبروز القضية الفلسطينية على الساحة الإقليمية والدولية، ثم صعود التيارات القومية واليسارية والناصرية في السنوات التالية[4].

وعملت جمعية الإخوان بصورة علنية كجمعية أهلية، وتلقت دعمًا من السلطات الأردنية في بداياتها، وركزت في كل تحركاتها على طلب الإذن الرسمي قبل الإقدام على أي خطوة، وحرصت على إبراز نفسها كداعم وحليف للنظام الملكي الحاكم، قبل أن تُفرق رياح السياسة بينهما بسبب انتقاد الإخوان لمواقف القصر الملكي والحكومة الأردنية منذ الخمسينيات، كما حاولت، في أوائل الخمسينيات، أن تحصل على ترخيص يقنن وضعها القانوني كـ «هيئة إسلامية عامة شاملة» بديلًا عن ترخيصها كجمعية وفقًا لقانون الجمعيات[5].

ورُفض طلب الإخوان بالتحول إلى «هيئة شاملة»، لكن رئيس الوزراء (الأسبق) توفيق أبو الهدى سمح لها بنشر دعوتها في المساجد، والأماكن العامة، ودور الجماعة، وفتح وإدارة فروع لها في أنحاء المملكة دون تدخل الجهات الأمنية، إلا في حالات محدودة جدًّا تقتصر على حدوث مخالفات قانونية[6].

وبفضل تصنيفها كجمعية، نجت جماعة الإخوان من قرارات الحظر التي حُلت بموجبها الأحزاب الأردنية بين عامي 1957 و1989، وتمكنت في تلك الفترة من تعزيز حضورها في الاتحادات والجمعيات الطلابية والمهنية، وشاركوا في الحكومة والانتخابات البلدية، وأسسوا حزبًا سياسيًّا هو حزب جبهة العمل الإسلامي، عام 1992، والذي انفصل عن الجماعة ظاهريًّا عام 1994.

وبقيت الجماعة تعمل بنفس الطريقة حتى عام 2020، حينما قضت محكمة التمييز الأردنية بحل الجماعة لعدم قيامها بتصويب أوضاعها القانونية وفق قانون الجمعيات الصادر عام 2014، وذلك بعد دعوى قضائية رفعها منشقون عن الجماعة لنقل الأصول والأموال التي تملكها إلى جمعية أسسوها تسمى أيضًا باسم جمعية الإخوان، لكن الجمعية الأخيرة لا تتبنى نهجًا معارضًا وتسير في ركاب السلطات الأردنية[7].

وتسعى هذه الدراسة إلى استعراض خصائص جماعة الإخوان في الأردن وطبيعة الأدوار التي تلعبها، وعلاقتها بالقوى السياسية الأخرى، كما تُركز على تبيان كيفية انخراط الجماعة في المجتمع المدني، وإبراز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها بناءً على ذلك، ويجب الأخذ في الاعتبار أن الدراسة ستُركز على حالة جمعية «جماعة الإخوان المسلمين» المنحلة، وهي الجماعة القديمة والمعروفة، بمعنى أنها لا تتناول بشكل تفصيلي جمعية «جماعة الإخوان» في الأردن والمُشَكَّلة عام 2015 من قِبل منشقين عن الجماعة القديمة.

أولا: الإخوان المسلمون في الأردن.. الخصائص والسمات:

يمكن وصف جماعة الإخوان المسلمين في الأردن بالجماعة الهجينة متعددة التيارات والمرجعيات، ورغم أن كل هذه التيارات والمرجعيات لا تخرج عن الإطار التقليدي لفكر جماعة الإخوان الأم (إخوان مصر)، والأفرع التي تولدت عنها في

الدول العربية المجاورة ولا سيما في المغرب العربي، فإن البنية التنظيمية للفرع الأردني تجعله عبارة عن خليط غير متجانس من الناحية الأيديولوجية والمنهجية وحتى الديموغرافية، وهو ما لا يظهر إلا عند التدقيق في سياقات وتدافعات الجماعة الداخلية.

وارتبطت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، منذ تأسيسها، بجماعة الإخوان في مصر، وجاء التأسيس استجابة لتوجه مؤسس الجماعة «حسن البنا»، لنقل دعوته إلى الأقطار العربية، وترجع جذور هذه العلاقة إلى ثلاثينيات القرن العشرين، فعبد اللطيف أبو قورة، مؤسس إخوان الأردن والمراقب العام الأول لها، بادر بالاتصال بحسن البنا وبايعه عام 1934، وجرى اختياره عضوًا في الهيئة التأسيسية للإخوان المسلمين في مصر (أعلى سلطة رقابية وتشريعية بالجماعة، وتُسمى حاليًّا بمجلس الشورى العام)[8].

أوفد حسن البنا مجموعة من كوادر الإخوان المصريين للعمل على تأسيس الفرع الأردني، وعلى رأسهم صهراه وكاتما سره «سعيد رمضان»، و«عبد الحكيم عابدين»، وعمل الإخوان المصريون مع المراقب العام لإخوان الأردن على استقطاب أعضاء جدد للجماعة وإنشاء شعب ومقرات لها في المملكة[9].

واسترشدت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن تنظيميًّا ومرجعيًّا بـ«إخوان مصر»، فأعلنت منذ عام 1945 أنها فرع من تنظيم الجماعة في مصر وتشترك معها في مرجعيتها الفكرية والمبدئية، ونصت على ذلك في نظامها الأساسي، والذي استُمد أيضًا من النظام الأساسي لجماعة الإخوان بمصر. واضطر إخوان الأردن في عام 2016، لإجراء تعديل لائحي فُك بموجبه الارتباط العضوي بين الجماعتين، وإن بقيت الجماعة في الأردن تسير على نفس النهج والأيديولوجيا التي تتبعها جماعة الإخوان المصرية، وتنسق معها أيضًا[10].

ولعل الدافع الحقيقي لفك الارتباط بين الجماعتين، كان الإطاحة بحكم الإخوان في مصر صيف العام 2013، فحينها أبدت الجماعة في الأردن دعمًا واضحًا لنظيرتها في مصر، ونظمت مظاهرات واحتجاجات أمام السفارة المصرية في عمان والقنصلية المصرية في الأردن، وهو ما اعتبره القصر الملكي تدخلًا غير مقبول في الشؤون الداخلية

لدولة عربية شقيقة، وتعاملت الدوائر الرسمية الأردنية بطريقة حاسمة مع هذا التدخل، وجرى القبض على ثلة من كوادر الإخوان، أبرزهم نائب المراقب العام، وقتها، زكي بن أرشيد[11].

ومن الملاحظ أن الارتباط بين جماعة الإخوان المسلمين في مصر والأردن، أدى إلى صبغ المجموعة الأردنية بنفس الصبغة التنظيمية التي تُسيطر على «إخوان مصر»، وأصبحت الجماعة في الأردن والتي بدأت عملها كجمعية أهلية مهتمة بالعمل الخيري جماعة سياسية من حيث الهدف والتوجه، يغلب عليها الطابع الدعوي التقليدي من حيث الأسلوب والممارسة، فضلًا عن أن الجماعة تنتهج نهجًا براجماتيًّا يجعلها تركز على تحقيق الممكن وتعظيم مكاسبها دون التمسك الجامد باختياراتها الأيديولوجية ومواقفها السياسية المعلنة.

وأثبتت الوقائع التاريخية أن جماعة الإخوان المسلمين في الأردن كانت حساسة بشكل واضح للتغيرات الفكرية والتنظيمية التي حدثت داخل نظيرتها المصرية، في أطوارها المختلفة، وكذلك تأثرت بالأطروحات الأيديولوجية التي أتت من قلب الحالة الإخوانية خارج مصر وخصوصًا في تونس والسودان والمغرب، وحتى بالشعارات الرمزية التي رفعها الإخوان خارج الأردن كشعار «الإسلام هو الحل» الذي استقته الجماعة الأردنية من إخوان مصر في التسعينيات.

وعلى سبيل المثال تمسكت الجماعة في الأردن بالفكر القطبي (نسبةً لسيد قطب) طوال الخمسينيات والستينيات، وعزز من سيطرة التيار القطبي - والذي يُعرف إعلاميًّا بـ«تيار الصقور» - عليها عاملان، أولهما عودة أفراد وقيادات الإخوان الذين درسوا بمصر والسعودية والتقوا بأعضاء الإخوان المصريين وتأثروا بهم، ثانيهما تشكل تنظيم سري داخل إخوان الأردن من المجموعة التي درست بمصر في الخمسينيات وتأثروا بفكر سيد قطب وتنظيراته عن الجاهلية والحاكمية والعزلة الشعورية، ومن أبرز أعضاء هذا التنظيم «همام سعيد»، المراقب العام (السابق)، و«محمد أبو فارس» وغيرهما[12].

وساهم نشاط الإخوان السوريين الذين هربوا إلى الأردن، بعد أحداث حماة عام 1982، في تعزيز الحضور الإخواني داخل المجتمع الأردني وزيادة رصيد الجماعة التنظيمي

والاجتماعي على حد سواء، وسمحت حالة تلاقي المصالح بين الإخوان والنظام الملكي في زيادة هذا النشاط، لا سيما وأن نظام الملك حسين احتضن الإخوان الهاربين ورعاهم لسنوات، بسبب خلافه مع نظام الرئيس السوري، آنذاك، حافظ الأسد[13].

وأتيحت لجماعة الإخوان في الأردن فرصة ذهبية لبناء قواعدها الحركية واستقطاب أعضاء جدد، في تلك الفترة، ففي ظل حظر الأحزاب السياسية شاركت في الحكومات المتعاقبة بصورة رسمية، كما أن عشرات القادة الإخوانيين عملوا في مؤسسات الدولة الأردنية ووصلوا إلى مراكز عليا في الوزارات والدوائر الرسمية[14].

واستثمرت جماعة الإخوان وجودها في المؤسسات الرسمية، فمُنح أعداد كبيرة من أعضاء الإخوان وظائف في السلك التعليمي، وداخل وزارة الأوقاف الأردنية، وحصلوا على منح وبعثات للدراسة في الخارج، ووظفت الجماعة إمكانياتها السابقة في استقطاب الشباب والطلاب بشكل خاص[15].

وتوضح النقطة السابقة واحدًا من الأسباب الرئيسية لسيطرة الإخوان المسلمين في الأردن على السلك التعليمي ونقابة المعلمين، والاتحادات والجمعيات الطلابية... إلخ، مع الأخذ بالاعتبار أن الجماعة تتعامل مع النقابات المهنية والاتحادات الطلابية كواجهات سياسية، وتوظف الأعداد الكبيرة الموجودة بهذه النقابات للعب دور سياسي.

وفي خضم النشاط الكبير للإخوان في المجال العام داخل الأردن في السبعينيات، والذي تزامن مع رغبة رسمية أردنية في احتواء والحد من نشاط التيارات القومية واليسارية والناصرية، تشكل تيار جديد داخل الجماعة، وهو تيار «البراجماتية الديمقراطية» أو ما يُعرف إعلاميًّا بتيار الحمائم. وتأثر هذا التيار بأطروحات السوداني «حسن الترابي»، والتونسي «راشد الغنوشي»، وغيرهما. ومن أبرز رموز هذا التيار «عبد المجيد الذنيبات» الذي شغل منصب المراقب العام الثالث للإخوان، وانشق عنها في عام **2015** وأسس جمعية «جماعة الإخوان» الجديدة، والتي تختلف من حيث النهج والأداء عن الجماعة القديمة.

وبرز هذا التيار بشكل كبير في التسعينيات، وتبنى نظرة أقرب لمدرسة الواقعية السياسية، واعتمد على ممارسات أكثر براجماتية، في مقابل تيار الصقور صاحب الفكر والتوجه القطبي المتشدد. وجراء هذا التمايز والانقسام أصبح إطلاق وصف أو

ثنائية «الصقور والحمائم»، أو «البراجماتيون والأصوليون»[16]، شائعًا لدى الدوائر الرسمية والبحثية المعنية بدراسة ملف الإخوان في الأردن، غير أن وصف الجماعة عبر هذه الثنائية يعد قصورًا في النظر لها، وإغفالًا للعديد من التقسيمات الهامة الموجودة بالفعل داخلها.

ظهور تيار الوسط داخل إخوان الأردن:

وشغلت مسألة الموقف من الديمقراطية وآلية الشورى من المنظور الإخواني مساحة كبيرة من النقاش والسجال بين تياري الصقور والحمائم، وأفرزت تلك المناقشات وغيرها من السياقات التنظيمية تيارًا ثالثًا داخل الإخوان هو «تيار الوسط»، الذي يعد القيادي الإخواني والنائب البرلماني السابق «أحمد قطيش الأزايدة» أبرز رموزه. وتيار الوسط أقرب من ناحية المواقف لتيار الحمائم، لكن تيار الوسط كان لديه ملاحظات على كلا التيارين، فرأى أن تيار الصقور يقدم خطابًا ناريًّا بلا مضمون فعلي ولا، يؤدي إلا إلى شحن أعضاء الجماعة عاطفيًّا، ثم يقف في النهاية على حدود معينة جرى التوافق عليها مع السلطات الأردنية، بينما اعتبر تيار الوسط أن رموز تيار الحمائم يقدمون مصالحهم الشخصية في علاقتهم بالنظام الأردني على مصلحة الجماعة، ولا يراعون الخيارات الواقعية المتاحة للتعاطي مع الحكومة، وفي نهاية المطاف انشق العديد من كوادر تيار الوسط، وأسسوا حزب الوسط الإسلامي[17].

وأدت تلك الخلافات الداخلية إلى حصول تمرد داخلي في جماعة الإخوان المسلمين بالأردن. وتمت مواجهة هذه الحالة بصرامة شديدة من قبل قادة الجماعة الكبار (التيار القطبي)، الذي اتبع تكتيك تجميد العضوية والفصل لإسكات المخالفين، كما يفعل مجموعة التنظيم القطبي في إخوان مصر، وأفضت تلك الحملة لفصل قيادات بارزة بإخوان الأردن، مثل «عبد الرحيم العكور» (نائب المراقب العام سابقًا)، و«عبد الله العكايلة» (الوزير والنائب البرلماني سابقًا)، كما حدثت انشقاقات في داخل الجماعة بسبب نفس الأسباب، أواخر التسعينيات.

ومن اللافت أن الانقسام السابق يكاد يتطابق مع الانقسام الذي حصل داخل الإخوان في مصر، والذين انقسموا إلى 3 تيارات، **أحدها:** تيار قطبي تقليدي يُعرف

بـ«الحرس القديم»، ويمثله مرشد الجماعة «محمد بديع» ونائبه «محمود عزت» وغيرهما، **وثانيها:** تيار براجماتي يُعرف بتيار العمل العام أو تيار الحركة الطلابية، ومثله «عبد المنعم أبو الفتوح» و«حلمي الجزار»، **وأخيرًا:** تيار أو جيل الوسط، الذي من رموزه «أبو العلا ماضي» و«عصام سلطان»، والذي انشق عن الجماعة في التسعينيات، بعد صراع مع قادة الجماعة الممسكين بتلابيب التنظيم الداخلي لها[18].

وفي سياق متصل، أدت حرب الخليج الثانية أو الغزو العراقي للكويت عام **1990**، وما أعقبها من عودة الأردنيين العاملين في الخليج إلى المملكة، إلى حدوث «انزياح ديموغرافي» في جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، لصالح ما يُعرف بـ«تيار الظل» أو تنظيم حماس داخل إخوان الأردن، والذي يُعنى به الأردنيون من ذوي الأصول الفلسطينية، والذين يتبنون موقفًا داعمًا لنظرائهم من تنظيم الإخوان في فلسطين (حركة حماس)، على حساب تيار الشرق أردنيين المعروف بـ«تيار الأردنة» والذي يميل للتهدئة مع السلطات الأردنية والعمل في إطار توجه وطني (قُطري) يركز على القضايا الأردنية أكثر من غيرها.

وأتت حالة الانزياح الديموغرافي داخل البنية التنظيمية لإخوان الأردن، بينما كان تيارا الحمائم والصقور يتحالفان ويسيطران على المكاتب التنفيذية لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، ولذراعها السياسي «حزب جبهة العمل الإسلامي» الذي تشكل عام **1992**، وانفصل من الناحية الصورية عن الجماعة عام **1994**، بيد أن تغيير البنية الديموغرافية أدى إلى تأثير على التماسك التنظيمي الداخلي للجماعة؛ إذ انشق العديد من كوادر تيار الوسط، أواخر تسعينيات القرن الماضي، كما انقسم التيار نفسه إلى فريقين، في تلك الفترة خصوصًا بعد إخراج الأردن لقيادة حركة المقاومة الإسلامية «**حماس**» من أراضيه عام **1999**، واتهام قيادات بتيار الوسط بأنهم كانوا على علم بالتوجه الرسمي الرامي لإبعاد حماس[19].

وتبنى الفريق الأول من تيار الوسط موقفًا داعمًا لحركة حماس الفلسطينية، وظهر ذلك في عملية التعبئة والحشد وكذلك في الخطاب التنظيمي، وتحالف هذا الفريق مع تيار الصقور داخل الإخوان في الأردن، ومن أبرز رموز هذا الفريق: زكي بن أرشيد، نائب المراقب العام سابقًا، ومحمد العطار، أمين سر مجلس شورى

جماعة الإخوان بالأردن (سابقًا)، أما الفريق الثاني فضم قيادات بارزة مثل عماد أبو دية، نائب المراقب العام (سابقًا)، وسالم الفلاحات، المراقب العام لإخوان الأردن (سابقًا)، وتبنى الفريق الأخير موقفًا أقل تشددًا وتحالف مع تيار الحمائم في الجماعة، ورأى ضرورة الفصل بين تنظيم الإخوان في الأردن، وفلسطين، وضرورة التركيز على القضايا ذات الطابع المحلي الأردني، وعدم ربط مواقف الجماعة من الحكومة الأردنية بالموقف من حركة حماس أو القضية الفلسطينية، وجاء تبني هذه المواقف بعد سلسلة من الصدامات بين الإخوان والسلطات الأردنية على خلفية توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل (اتفاقية وادي عربة – عام **1994**)، وإخراج قيادة حماس من الأردن والذي حدث عام **1999**، كما أسلفنا[20].

ودلل هذا الانقسام على حدوث حالة من التحول داخل جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، فبعد أن ظل السجال الرئيس داخلها لعقود طويلة بين تياري الصقور والحمائم هو الموقف من الديمقراطية والتعددية السياسية، أصبح الموقف من القضية الفلسطينية وحركة المقاومة الإسلامية حماس، والذي يُعرف أيضًا بازدواجية التنظيم (أي ازدواجية تنظيم الإخوان بين الأردن وفلسطين)، هو محور ومحك الخلاف الأساسي بجانب الموقف من النظام الملكي في الأردن، وإن خضعت النقطة الأخيرة لاعتبارات أخرى منها طبيعة النخبة القيادية المسيطرة على المكاتب التنفيذية لجماعة الإخوان وحزب جبهة العمل الإسلامي، بمعنى أن الموقف من التشدد أو التعامل ببراجماتية، تم تحديده بناءً على وجود قادة بعينهم في المواقع التنفيذية داخل الجماعة بغض النظر عن التيارات التنظيمية التي انحدر منها هؤلاء القادة[21].

ويشير التحول السابق إلى نقطة مفصلية في فهم إخوان الأردن، وهي نقطة يتشابهون فيها مع إخوان مصر للمفارقة، وهي أن المتحكم الرئيس في الجماعة هو التنظيم لا الأيديولوجيا، بمعنى أن القرار التنظيمي هو المحدد الأهم للجماعة وليس الإطار الفكري، فاعتناق كوادر الإخوان لآراء مخالفة لرؤية القيادة في ما يتعلق بالديمقراطية والتعددية السياسية قد يكون مقبولًا – مع ملاحظة أن المفكرين أو المنظرين داخل إخوان الأردن قلة قليلة، وغالب الكوادر والقادة من الأشخاص التنظيميين التقليديين

الذين ليسوا على مستوى عالٍ من المعرفة والعلم الذي يرقى بهم للتحول إلى درجة مفكر أو منظر- لكن تحويل تلك القناعات إلى عمل على أرض الواقع أمر مرفوض تمامًا، وكذلك الحال بالنسبة للموقف من حركة حماس والقضية الفلسطينية والموقف من النظام الملكي الأردني، فيمكن أن تتسامح قيادة الجماعة مع من يتبنون موقفًا مغايرًا لرؤيتها في القضايا السابقة، وهذا ما حصل في الأزمة المعروفة بـ«أزمة الملكية الدستورية»[22]، والتي طُرحت من قبل قيادات بارزة بالجماعة كنبيل الكوفحي، والقيادي البارز بالجماعة (سابقًا)، ورحيل غرايبة رئيس المكتب السياسي للإخوان (سابقًا)، والذين دعوا لتغيير جذري في طبيعة النظام الحاكم في المملكة وتحويله إلى ملكية دستورية يملك فيها الملك ولا يحكم، واضطرت قيادة الجماعة بما فيها تيار الصقور الأكثر تشددًا إلى الابتعاد عن هذين القياديين والنأي عنهما.

وتؤكد تلك الوقائع حساسية جماعة الإخوان المسلمين في الأردن إلى المؤثرات الخارجية والداخلية معًا، فالأزمات والتحولات التي مرت بها كانت ذات أثر كبير للغاية في تكوين قناعات وتوجهات جديدة ساهمت في تغيير نسبي على طريقة العمل التنظيمي، فمثلًا أزمة الملكية الدستورية قادت في النهاية إلى تكوين قناعة مفادها أن نموذج الدولة الإسلامية المتخيل لدى الإخوان تنقصه الدستورية، ومن ثم نحا إخوان الأردن، إلى حد ما، نحو تقديم تصور الدولة الدستورية على نموذج دولة الخلافة العالمية، ويمكن أن نعتبر أن هذه القناعة من الأسباب التي قادت في النهاية إلى اتخاذ قرار الانفصال التنظيمي عن إخوان مصر، والذي ظل مطروحًا دون حسم على طاولة المكتب التنفيذي لإخوان الأردن مدة 3 سنوات، منذ عام 2013 إلى 2016.

وبنظرة تحليلية للأزمات التي مرت بها جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، يتبين أن سمات وخصائص التنظيم هناك تعد من أهم العوامل المثيرة للخلافات والشقاقات بين كوادر الجماعة؛ لأن المجموعة المسيطرة عليه يتبنون أعرافًا تنظيمية صارمة، ويعتبرون التنظيم ضمانةً لاستمرار الدعوة، وهذه قناعة استمدوها من تيار الحرس القديم أو التنظيم القطبي في إخوان مصر، وبموجب هذه الصرامة التنظيمية عمدت قيادة الجماعة إلى رفض أي مقترح أو أطروحة مغايرة لرؤيتها التقليدية، وتذرعت بحجج عديدة منها وجوب السمع والطاعة لتقييد الأعضاء، ورفض المقترحات

التغيرية بدعوى أنها لم تأتِ عبر المسار التنظيمي القانوني... إلخ، وهذه التكتيكات التنظيمية هي نفس التكتيكات التي تعتمدها الجماعة الأم في مصر.

ويتبع الفرع الأردني للإخوان المسلمين نفس مبدأ الجماعة في مصر، القائم على فكرة «علانية الدعوة وسرية التنظيم»، فترفض الجماعة إعطاء معلومات أو تفاصيل عن طبيعة أنشطتها أو الجمعيات والمراكز المرتبطة بها، وتفرض هالة من السرية حول أنشطتها التنظيمية، رغم أنه يُفترض أنها تعمل في المجال العام ولا تعمل كتنظيم سري أو تحت الطاولة بالتعبير الدارج[23].

ويتسم تنظيم الإخوان في الأردن بغلبة الطابع التقليدي الدعوي عليه، وغياب الحدود الفاصلة بين الدعوي والسياسي حتى في العلاقة بين الجماعة وحزب جبهة العمل الإسلامي، الذي يُفترض أنه مستقل ومنفصل من الناحية القانونية والإدارية والتنظيمية عن إخوان الأردن، لكن على أرض الواقع ما زال مرتبطًا بها.

كما حاولت قيادة الإخوان المسلمين في الأردن سحب التنظيم من المجال العام بصورة تدريجية، عن طريق العديد من الممارسات، منها زيادة الواجبات التنظيمية وإبقاء الأعضاء مشغولين ومستهلكين في الواجبات الروتينية، وكل هذا يهدف في النهاية للحفاظ على «النقاء الأيديولوجي» المتخيل لدى القيادة، وفكرة النقاء الأيديولوجي هي تجسيد للفكرة القطبية القائمة على العزلة الشعورية مع المجتمع الجاهلي.

غير أن الصرامة التنظيمية وضيق الأفق التغييري داخل الجماعة في الأردن، أفضى إلى تبعات سلبية على الجماعة، من بينها زيادة حدة الخلافات الداخلية التي أدت لحصول انشقاق لمجموعة المبادرة الأردنية للبناء الشهيرة بـ«زمزم»، والتي تمخض عنها حزب المؤتمر الوطني (زمزم)، فضلًا عن حدوث حالة من التناقض والتيه الهوياتي، خصوصًا لدى أجيال الشباب الإخواني الذين شعروا بالحيرة والارتباك بشأن هوية الجماعة ومشروعها السياسي وطبيعة أدوارها وعلاقتها بالمجتمع الأردني[24].

شباب إخوان الأردن:

وحاول شباب الإخوان في الأردن الحصول على دور أكبر، فطرحوا خلال عام **2014** رؤيتهم لتطوير الجماعة، والتي قامت على **3** تصورات رئيسية جرى تلخيصها في أوراق

عمل، هي: «الشباب والتنظيم»، و«الشباب والدولة والمجتمع»، و«الاستراتيجية والمشاريع». ونصت الرؤية على ضرورة إعادة النظر في القانون الأساسي والبيئة التنظيمية، وبناء الثقافة التنظيمية، والابتعاد عن الرؤية القطبية التقليدية المنعزلة عن المجتمع، وتنقيح الموروث التنظيمي بطريقة أكثر عصرية تراعي خصوصية الحالة الإخوانية وتسمح لها بالانفتاح أكثر على المجتمع، كما دعوا إلى إعادة النظر في المناهج الحركية التي تُدرس لأعضاء الإخوان، وتأسيس جهة مستقلة تتولى عملية التربية كمركز أو معهد للتأهيل التربوي الإخواني، وتحجيم دور النقيب (المسؤول عن الوحدات والأسر التنظيمية الإخوانية، ويكلف بتكوين وتربية الأعضاء والكوادر)، وتعزيز الثقافة الإخوانية وتطعيمها بمواد تثقيفية عن العمل السياسي العام، والثقافة الوطنية الأردنية، وتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان، والقراءة النقدية للتاريخ، مع الاهتمام بالإعلام والفن والحضارة، والاستفادة من تجارب الحركات الإسلامية والتغييرية الأخرى[25].

ودعا شباب الإخوان في الأردن للفصل بين المستويين الاستراتيجي والتنفيذي في الجماعة، وإنشاء مؤسسة جديدة تُسمى بالأمانة العامة، واستحداث سلطة رقابية منتخبة ومستقلة تكون مهمتها الرقابة على جميع مستويات العمل التنظيمي، بالإضافة لتعديل نظام الاشتراكات المالي في الجماعة، وتخفيف العبء عن ذوي الدخل المحدود، والعمل على تحقيق استقرار مالي للجماعة، وإلغاء شرط دفع الاشتراكات للانتخاب، وخفض سن الترشح والانتخاب لضمان تمثيل فئة الشباب، مع السماح بإتاحة الفرصة وفتح الأبواب أمام المبادرات الشبابية وعدم إجهاضها[26].

وبالنسبة لعلاقة الإخوان بالقوى السياسية والاجتماعية الأخرى، طالب شباب الجماعة بدراسة واقع مؤسسات المجتمع المدني والقوى الاجتماعية الصاعدة، وبناء تحالفات واسعة معها، وإيجاد صيغة تنظيمية لاستيعاب الشباب في المؤسسات المجتمعية الإخوانية، وتأسيس مكتب تشغيل ومؤسسة تدريب لتأهيل الشباب، وتوفير بيئة تناسب النشاطات الطلابية الموسمية وتلبي الحاجة التنظيمية وتدعم العمل الطلابي المدرسي، مع تطوير آليات ووسائل الدعوة الإخوانية على شبكة

الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وتفعيل دور المكاتب الإعلامية ومكاتب العلاقات العامة بالإخوان.

ومن المثير للاهتمام أن الدعوات الشبابية لما يُطلق عليه «إصلاح جماعة الإخوان» في الأردن، تتشابه إلى حد كبير جدًّا مع الدعوات والمطالبات الشبابية التي أطلقها شباب الإخوان في مصر، في مرحلة ما قبل وبعد الخامس والعشرين من يناير 2011، وتحمل تلك الدعوات في طياتها تمردًا على الإطار والأعراف التنظيمية التقليدية داخل الجماعة، ودعوة للانفتاح بشكل أكبر على المجال العام والقوى السياسية والاجتماعية الأخرى، بدلًا من حالة الانغلاق والعزلة الشعورية التي تعيشها الجماعة، والتي تستمدها من الأفكار والتنظيرات القطبية[27].

ثانيا: الإخوان.. طبيعة ومحددات الدور:

تمثل جماعة الإخوان المسلمين في الأردن أبرز القوى المعارضة للنظام الأردني الحالي، فمنذ وصول العاهل الأردني عبد الله بن الحسين إلى سدة الحكم، عام 1999، زادت الفجوة التي نشأت في أواخر عهد والده الراحل الملك حسين بين القصر الملكي والجماعة، خاصةً بعد إقدام الأردن على طرد قادة حركة حماس من البلاد وتصنيف دائرة المخابرات العامة الأردنية، التي تتولى مراقبة التنظيمات الإسلامية وغيرها في الأردن، للإخوان في موقع العداء[28].

واتسم التعامل الرسمي مع جماعة الإخوان المسلمين في الأردن بنوع من الازدواجية، ففي حين اتبعت الحكومات الأردنية المتعاقبة أسلوب «الاحتواء الناعم» معها، حتى عام 2010 على الأقل، وعملت على استرضائها وعقد الاجتماعات واللقاءات معها، لجأت المخابرات الأردنية إلى اتباع استراتيجية الضغط وإثارة الخلافات الداخلية داخل الجماعة؛ لأنها تنظر بعين الريبة والحذر لها، ونجحت تلك الاستراتيجية في إثارة العديد من الانقسامات وزيادة حالات الانشقاق الهيكلي عن الإخوان، والتي أدت لإفراز جمعيات وأحزاب جديدة، منها جمعية الإخوان المسلمين الجديدة، وحزب المؤتمر الوطني «زمزم»، وحزب الشراكة والإنقاذ... إلخ[29].

وبدورها، احتفظت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن بنهجها البراجماتي مع ممارستها لأدوار المعارضة السياسية داخل المملكة، وحافظت على هذا الخط مع

انخراطها ومشاركتها في الانتخابات البرلمانية وانتخابات البلدية، ونفذوا بشكل تدريجي مُخطط إلى المؤسسات النقابية وعلى رأسها نقابة المعلمين، كبرى النقابات المهنية في الأردن، والاتحادات والجمعيات الطلابية في الجامعات وغيرها.

ومن الجدير بالذكر أن الحدود الفاصلة بين العمل المجتمعي والدعوي والسياسي لدى إخوان الأردن، غير واضحة، ففي حين يُفترض أن تمارس جمعية جماعة الإخوان دورًا اجتماعيًّا خيريًّا، ويضطلع حزب جبهة العمل الإسلامي (الذراع السياسي) بالعمل السياسي، ظلت الجمعية تمارس عملًا سياسيًّا وغلب عليها هذا الطابع، بالتوازي مع العمل السياسي الذي يقوم به الحزب، وذلك رغم إعلان الجمعية في العلن وإقرارها بفصل الدعوي عن السياسي.

ولم يقتصر نطاق نشاط الإخوان على العمل داخل الأردن فقط، بل لعبت دورًا إقليميًّا في دعم شبكات وتنظيمات الإخوان المسلمين في سوريا وفلسطين، ودعموا أفرع الجماعة في البلدين في مواجهة أنظمة الحكم السياسية فيهما، ووصل الأمر إلى إصدار مجلس شورى الإخوان في الأردن، عام **1975**، فتوى بفرضية الجهاد ضد نظام الرئيس السوري (السابق) حافظ الأسد[30]. كما دعم الفرع الأردني حركة حماس وشارك عدد من أفراده في تخزين سلاح الحركة داخل أراضي المملكة، فيما عُرف إعلاميًّا بقضية «أسلحة حماس»[31].

وترى الدوائر الأردنية الرسمية أن هناك علاقة بين طبيعة الدور السياسي الذي تلعبه جماعة الإخوان وبين استراتيجيتها العابرة للحدود الوطنية، فكلما زاد انخراط الجماعة في السياسة المحلية وزاد تواجدها في البرلمان، والنقابات، ومؤسسات المجتمع المدني، والجامعات، والمؤسسات الدينية (كوزارة الأوقاف وغيرها)؛ زاد مستوى ونبرة النقد الذي توجهه الجماعة للحكومة والنظام الأردني الحاكم، وتراكم لدى الدوائر الرسمية، وخصوصًا المخابرات العامة الأردنية، إحساس بعدم الثقة في الجماعة أو نهجها، وصارت النظرة الرسمية لها ترى أنها تتحرك بدافع أيديولوجي يرتبط بأجندة غير وطنية، كما أنها تمارس تقية سياسية لخداع صناع القرار في الأردن، وهو ما مهد لحدوث تغير في المقاربة الرسمية المتبعة تجاه الإخوان[32].

واتسع الخرق بين الدوائر الرسمية الأردنية وجماعة الإخوان، منذ عام 2006، لأسباب بعضها محلي وبعضها إقليمي، فعلى الصعيد الإقليمي سيطرت حركة حماس على قطاع غزة وأظهرت تحالفها مع محور الممانعة الذي يضم إيران وسوريا وحزب الله اللبناني وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وكان هذا التحالف سببًا لتقوم الدوائر الأمنية والاستخبارية الأردنية بربط فرع الجماعة في الأردن بهذا المحور الذي يقف في مواجهة محور الاعتدال العربي الذي يضم مصر والأردن ودول الخليج العربي، وعلى الصعيد المحلي انسحب الإخوان من الانتخابات البلدية، عام 2007، واتهموا الحكومة بتزويرها لإقصاء الجماعة من المشهد[33]. وخلال تلك الفترة انتزعت الحكومة الأردنية جمعية المركز الإسلامي من الإخوان، وصُنفت تلك الخطوة باعتبارها خطوة تصعيدية كبيرة لأن الجمعية المذكورة تمثل الثقل الاقتصادي للجماعة بما لها من شبكات وارتباطات متشعبة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في الأردن[34].

وبحلول عام 2010، رفضت جماعة الإخوان المشاركة في الانتخابات البرلمانية متعللة بعدم موافقتها على إجرائها على قانون الانتخابات القديم (المعروف بقانون انتخابات الصوت الواحد)[35]، وباءت المحاولات الحكومية التي قادها رئيس الوزراء الأردني، وقتها، سمير الرفاعي لإثناء الجماعة عن مقاطعة الانتخابات بالفشل، وأصرت الجماعة وذراعها السياسي حزب جبهة العمل الإسلامي على موقفها، الذي جاء في وقت حرج بالنسبة للسلطات الأردنية في ظل تنامي الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح في المملكة[36].

وجاءت رياح ما عُرف بـ«الربيع العربي» لتفاقم الأزمة بين الجماعة والنظام الأردني؛ إذ انخرطت الجماعة في الحراك الشعبي ضد الحكومة الأردنية، ورفضت المشاركة في لجنة الحوار الوطني المعنية ببحث قضايا الإصلاح السياسي في المملكة والتعديلات التشريعية المقترحة بما فيها تعديلات الدستور، وتعديلات قانون الانتخابات (قانون الصوت الواحد)، الذي لطالما دعت الجماعة لتعديله، كما شاركت الجماعة في الاعتصام الذي أُقيم أمام مقر وزارة الداخلية الأردنية بميدان جمال عبد الناصر، في مارس 2011، والذي فضته قوات الأمن الأردنية في النهاية[37].

ومع أن الجماعة لم ترفع شعار إسقاط النظام الملكي القائم في الأردن، فإن ممارستها والنبرة الخطابية الصدامية التي جهرت بها في تلك الفترة، تسببت في مزيد من الريبة وعدم الثقة بينها وبين الدوائر الرسمية في البلاد، والتي وصفت ما قامت به الإخوان بأنه «محاولة انقلاب ناعم»، ومن ثم تمسكت الحكومة الأردنية، لاحقًا، بإجراء الانتخابات البرلمانية على أساس قانون الصوت الواحد مع إدخال تعديل طفيف عليه ينص على إدخال قائمة وطنية في الانتخابات، مع أن الحكومة تعهدت إبان الاحتجاجات في 2011، بالنظر في تعديل هذا القانون، وبالطبع قاطعت جماعة الإخوان هذه الانتخابات أيضًا[38].

ويعزى التغير في خطاب وممارسة الإخوان المسلمين في الأردن، خلال 2011 وما بعدها، إلى حالة الزخم التي اكتسبتها الجماعة نتيجة تصدرها المشهد السياسي في مصر، وتونس، والمغرب وغيرها من الدول التي شهدت حراكًا احتجاجيًّا في تلك الفترة، وقناعة الجماعة ككل (الجماعة الأم وأفرعها في الأردن وخارجها)، بأنها أصبحت تقف أمام مرحلة التمكين التي ستثأر فيها من أعدائها وستقوم بعدها بإنشاء خلافة عالمية موحدة، أو ما تُعبر عنه أدبياتها بـ «الوصول إلى أستاذية العالم»، على حد تعبيرها[39].

على أن جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، تلقت صدمة استراتيجية عندما جرت الإطاحة بحكم نظيرتها المصرية، عام 2013؛ إذ انحازت الأردن إلى ما يُعرف اصطلاحيًّا بـ«محور الاعتدال العربي» (يضم مصر والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة البحرينية، والأردن) الرافض لتيار الإسلام السياسي وفي مقدمته جماعة الإخوان. وجراء الموقف الأردني الرسمي، تأزمت العلاقة بشكل أكبر بين النظام الأردني والإخوان، وطالبت الدوائر الرسمية الجماعة بتوفيق أوضاعها القانونية وفقًا لقانون الجمعيات الصادر عام 2014، لكن قيادة الإخوان رفضت هذا الطلب وردت على لسان المراقب العام، وقتها، همام سعيد بأنها لا تحتاج إلى ترخيص وأنها ستبقى تعمل بنفس الطريقة[40].

وأمام رفض جماعة الإخوان تصويب أوضاعها، تقدم مجموعة من المنشقين عنها يرأسهم «عبد المجيد الذنيبات»، المراقب العام الثالث للجماعة، بطلب للحصول على ترخيص باسم جمعية «جماعة الإخوان»، وبالفعل حصلت الجمعية الجديدة

على الترخيص، ومن ثم بدأت في ضم ممتلكات الجماعة القديمة لها باعتبار أن الجماعة القديمة صارت محظورة من الناحية القانونية، وأن الجمعية الجديدة أصبحت الممثل الرسمي للإخوان، كما تم إغلاق المقر الرئيس للجماعة القديمة، بينما بقي حزب جبهة العمل الإسلامي يعمل بصورة تقليدية لأن وضعه سليم من الناحية القانونية؛ إذ أن ترخيصه صدر بالأساس كحزب سياسي.

ويبدو أن ترخيص جمعية الإخوان الجديدة، تم برعاية من الدوائر الرسمية الأردنية، التي اعتبرت أن أفضل طريق للتعامل مع جماعة الإخوان القديمة هو إذكاء الخلافات الداخلية فيها، وتفتيتها إلى كيانات أصغر وأقل تشددًا، بحيث يمكن التفاهم معها على أساس الثوابت الوطنية للدولة.

وعلى الجهة الأخرى، عمدت جماعة الإخوان إلى اختيار مكتب تنفيذي ومراقب عام جديد بصورة سرية، هو «عبد الحميد الذنيبات»[41] الذي شغل المنصب خلفًا لهمام سعيد، المحسوب على تيار الصقور الإخواني[42]، وحاولت الجماعة التهدئة مع الحكومة الأردنية في المرحلة التالية، فدخل حزب جبهة العمل الإسلامي في التحالف الوطني للإصلاح مع قوى سياسية أخرى، وشارك في انتخابات عام 2016، وحصل على 15 مقعدًا، كما شاركوا في الانتخابات النيابية في العام التالي وحصلوا 76 مقعدًا من بينهم رئاسة بلدية الزرقاء، أحد أكبر معاقل الإخوان في المملكة، و5 مقاعد في بلدية العاصمة عمان[43].

وفشلت جماعة الإخوان وذراعها السياسي حزب جبهة العمل الإسلامي، في الحفاظ على المقاعد التي فازت بها في الانتخابات الأخيرة، عام 2020؛ إذ خسر التحالف الوطني للإصلاح نصف المقاعد التي كانت له، وحصل على 8 مقاعد فقط[44]، ودفعت تلك الانتكاسات الجماعة لإعادة التفكير بشأن علاقتها بالسلطة في الأردن، واضطرت الجماعة لأن تقبل المشاركة في اللجنة الملكية الأردنية للتحديث السياسي، التي ترأسها سمير الرفاعي، رئيس الوزراء الأسبق والشهير بمهندس الاتفاقات مع الإخوان[45].

ولعل مشاركة الجماعة في اللجنة الملكية جاءت سعيًا للحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب الذاتية وضمان وجود اتفاق أو صياغة ملائمة تتيح للجماعة التواجد

المستقبلي الفعال في البرلمان والحكومة الأردنية، لكن نظرة الدوائر الرسمية الأردنية للجماعة بقيت على حالتها القديمة من الشك والريبة رغم مشاركة الجماعة في أعمال اللجنة، وربما كان السبب الأخير وراء تعليق حزب جبهة العمل الإسلامي مشاركته في الانتخابات البلدية الأخيرة، متذرعًا بأن الحكومة لم تهيئ الفرصة لمشاركة حقيقية بالانتخابات، وأن هناك تدخلات أمنية بمستويات مختلفة فيها[46].

ومن العرض السابق، يُلاحظ أن دور جماعة الإخوان المسلمين في الأردن تحول من كونه ذا طابع خيري اجتماعي إلى طابع سياسي براجماتي يستند إلى أيديولوجيا عبر وطنية تُعلي مصالح الجماعة الأم وأفرعها الإقليمية على حساب ثوابت الدولة الأردنية، وأدى هذا التحول إلى شرخ في العلاقة مع النظام الملكي ومؤسساته الرسمية، والتي عملت بدورها على إثارة الانقسامات داخل الإخوان لإضعافها وتحييد تأثيرها، وهو ما نجح بصورة واضحة، بينما عمدت الجماعة إلى التحالف مع القوى السياسية القريبة منها لتظل في المشهد، بعد الانتكاسات المتكررة التي تعرضت لها.

ثالثا: العلاقات بين الإخوان والقوى السياسية الأردنية:

مرت علاقات جماعة الإخوان المسلمين في الأردن بالقوى السياسية والجماهيرية الأخرى بمنحنيات صعود وهبوط، وأخذت هذه العلاقة طابعًا استعلائيًّا في كثير من الأحيان؛ لأن الجماعة اعتبرت أن لها ظهيرًا شعبيًّا يفوق غيرها من القوى والتيارات السياسية الأردنية، كما اتسمت هذه العلاقات بالبراجماتية التي تُحدد على أساس مصالح الجماعة، فالجماعة التي ركزت طوال عقود على العداء مع القوى اليسارية والقومية، لجأت إلى التحالف التكتيكي معهم في مرات متفرقة، أبرزها عام **1994** حينما شارك حزب جبهة العمل الإسلامي الذراع السياسي للجماعة في لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الوطنية الأردنية، والتي ضمت نحو **15** حزبًا، وكان دافع الإخوان للانخراط في هذا التحالف هو السعي لتعظيم مكاسبها وتحقيق مصالحها الخاصة[47].

ونسجت جماعة الإخوان، منذ **1994**، تحالفات مع قوى سياسية مختلفة، كما شاركت في تأسيس جبهة الإصلاح والتي ضمت أحزابًا ورموزًا سياسية، ونقابات

مهنيـة وغيرهـا، لكـن هذه الجبهـة التنسـيقية لم تـدُم طويـلًا وتفككت بعد أن فشـلت في تحقيـق أهدافهـا[48].

وحاولـت جماعة الإخوان المسـلمين في الأردن خلال السـنوات الأخيرة، والتي تمر فيها بالعديـد مـن الأزمـات أدت لضعـف نفوذها السـياسي وتـآكل قاعدتها الشـعبية، كسـر حالـة العزلـة غـير الاختيارية الـتي فُرضـت عليها بالاتجـاه إلى قـوى سياسـية واجتماعية أخـرى، ومنهـا القـوى المسـيحية، وجـرى عقـد لقـاءات حواريـة إخوانيـة- مسـيحية، شـارك فيها قادة بـارزون بالإخوان، منهم زكي بن أرشـيد، نائب المراقب العام (سـابقًا)، وسـالم الفلاحـات، المراقب العـام الرابع للإخـوان[49].

ولعل المشـترك بين كل العلاقات المذكورة أن الجماعة كانت تُنشئها مع قوى أو تيارات مختلفـة عنهـا جذريًّا مـن حيـث الهويـة أو العقيـدة والأيديولوجيا، لكـن هنـاك نوعًا آخر مـن العلاقـات الـتي يتوجـب الإشـارة إليهـا، وهـي العلاقـات بـين الجماعـة والكيانـات أو الأحزاب التي انشـقت عنها، باعتبار أن هذه الأحزاب أو الكيانات جاءت من بيئة إخوانية تقليديـة، وأن مؤسـسـيها كانوا قادة بارزيـن في الجماعة وفي حزب جبهة العمل الإسـلامي أو في أحدهمـا فقط، وسـيتم التطـرق في هـذه الجزئية إلى العلاقـات بين جماعـة الإخوان، وحزب المؤتمر الوطني «زمزم»، وجمعية الإخوان الجديدة (المرخصة)، وحزب الشـراكة والإنقـاذ، آخر الأحـزاب المتكونة من رحم إخـوان الأردن.

وقبـل الولـوج إلى دائرة العلاقـة بين الإخـوان المسـلمين في الأردن والكيانات المنشـقة عنهـا، ينبغـي ذكـر الأسـباب الرئيسـية الـتي أدت لحـدوث حـالات الانشـقاق الهيكليـة المذكورة (انشـقاق مجموعة حـزب المؤتمر الوطـني، وجمعية الإخـوان الجديدة، وحزب الشـراكة والإنقاذ)، وهذه يجملها الباحثان محمد أبو رمان، ونيفين بندقجي في 3 أسـباب رئيسـية -بالنسـبة لحالـة حـزب المؤتمـر الوطـني، لكـن هـذه الأسـباب تصلـح للتعميم علـى الحالتين الأخريـين-، وهي[50]:

- التجربـة الشـخصية للكـوادر الـتي انشـقت عـن الإخـوان، وتتميز تلـك التجـارب بـأن أصحابهـا عاشـوا في أتـون الاسـتقطاب التنظيـمي داخـل الجماعـة لفـترة طويلـة وخاضـوا الصراعـات الداخليـة بـين تياراتهـا المتعـددة.

- الأزمات التنظيمية، وترتبط هذه الأزمات التنظيمية بتصاعد الانقسام والاستقطاب داخل جماعة الإخوان في الأردن، وفشل محاولات الإصلاح الداخلي والتي بلغ عددها نحو 20 محاولة كان آخرها مبادرة الشراكة والإنقاذ، نهاية عام 2015، حسب ما يقول المراقب العام الرابع للإخوان سالم الفلاحات، وتركزت تلك الخلافات حول المسألة الوطنية الأردنية، وحول الموقف والعلاقة مع حركة المقاومة الإسلامية حماس[51].
- فشل تجربة الإخوان في مصر، ويرتبط السبب الثالث بالنتائج التي وصلت لها جماعة الإخوان في الدول التي شهدت ما عُرف بـ«ثورات الربيع العربي»، وخصوصًا الحالة المصرية التي ساهمت في بلورة تصور لدى العديد من الكوادر الإخوانية الذين انشقوا لاحقًا، بضرورة المشاركة والشراكة الوطنية وتجنب الخلافات الأيديولوجية والسياسية، وعدم الاستعلاء على القوى السياسية الأخرى أو السعي للانفراد بالسلطة والحكم.

وبناءً على الأسباب سالفة الذكر، أعلنت مجموعة حزب المؤتمر الوطني «زمزم» انفصالها عن إخوان الأردن، في عام 2013، بيد أن الحزب لم يحصل على الموافقة الرسمية حتى أواخر عام 2016، وشارك «زمزم» في انتخابات العام 2016، وحصل على 5 مقاعد لكن لم يُشكل كتلة برلمانية[52].

وتعتبر العلاقة بين جماعة الإخوان الأردنية وحزب المؤتمر الوطني «زمزم»، علاقة عدائية صامتة، فالحزب أقرب لجمعية الإخوان الجديدة (المرخصة)، ويُحدد مواقفه بناءً على الأسس والهوية الوطنية التي تتناقض مع أفكار واستراتيجية جماعة الإخوان، والتي تتخطى حدود الهوية والمصالح الوطنية إلى هوية عابرة للحدود (معولمة) مستمدة من الجماعة الأم (إخوان مصر)، كما تجاوز حزب المؤتمر الوطني شعار «الإسلام هو الحل»، وتطبيق الشريعة، وركز على مبادئ ديمقراطية أخرى كبناء الدولة الأردنية الحديثة على أساس المواطنة، والتداول السلمي للسلطة، ومكافحة الفساد المالي والإداري، بمعنى أن نظرتهم إلى الدين والأيديولوجيا لا تعدو كونها مسألة شخصية قيمية لا يتحدد على أساسها أي موقف أو قرار حزبي أو سياسي[53].

وينطبق الأمر نفسه على جمعية جماعة الإخوان الجديدة (المرخصة)، والتي تعادي الجماعة القديمة وتسعى لابتلاع قواعدها التنظيمية وامتلاك أصولها المادية، ولم يتم تشكيل الجمعية المرخصة بين عشية وضحاها، بل أتى الإعلان عنها والتقدم بالطلب الرسمي لترخيصها بعد سلسلة من السجالات الداخلية بين مجموعة الجمعية الجديدة وعلى رأسهم رئيسها عبد المجيد الذنيبات من جهة، وتيار الصقور داخل الجماعة القديمة من جهة أخرى.

ووفقًا لعبد المجيد الذنيبات، فإن تشكيل الجمعية الجديدة (المرخصة)، تم بإشعار ملكي من العاهل الأردني شخصيًّا، والذي طلب منه تصحيح أوضاع الجماعة القانونية، لا سيما بعد تصنيفها على قوائم الإرهاب في مصر ودول الخليج العربي، وهذا يعني أن الجمعية المرخصة تسير على أسس الثوابت الوطنية الأردنية هي الأخرى، ولا تتبع نهج الجماعة القديمة العابر للحدود الوطنية[54].

وحصلت جمعية الإخوان الجديدة على حكم قضائي بالحصول على عقارات وممتلكات جماعة الإخوان الأردنية (القديمة)، كما أصدر القضاء الأردني حكمًا يقضي باعتبار الجماعة الأخيرة منحلة حكمًا وفاقدة للشخصية الاعتبارية والقانونية لعدم تصويب أوضاعها[55]، وأعلنت أنها ترفض الخلط بين الجانبين الدعوي والسياسي، وتتبنى الفكر المعتدل القائم على التعاون والمشاركة السياسية، والحفاظ على علاقات طيبة مع مؤسسات الدولة الأردنية، كما تتبنى مبدأ «علانية الدعوة وعلانية التنظيم»، وهو ما يشكل انقلابًا على الأعراف التنظيمية التقليدية للجماعة القديمة[56].

أما حزب الشراكة والإنقاذ، والذي تشكل أيضًا من داخل الحالة الإخوانية، فتربطه بالجماعة علاقة غير واضحة المعالم إلى حد كبير، فالجماعة رفضت تأسيس الحزب واعتبرت المشاركة فيه نوعًا من الخروج على المؤسسية التنظيمية والشورية[57]، غير أنها لم تقُم بفصل المشاركين فيه أو أعضائه، كما أن مؤسسي الحزب وعلى رأسهم المراقب العام الرابع (الأسبق) سالم الفلاحات أعلنوا أنه لن يكون انشقاقًا عن الجماعة[58].

ويمكن القول إن حزب الشراكة والإنقاذ هو نوع من الانشقاق لصالح الجماعة وليس ضد الجماعة، بمعنى أن هدفه احتواء الكوادر الساخطة على أداء قيادة الإخوان التقليدية والمنتمية لتيار الصقور، حتى لا تنسل هذه الكوادر من بين صفوف الجماعة وتخرج منها إلى غير رجعة، كما حصل مرارًا، ولذا يُقدم الحزب نفسه على أنه صاحب فكر وخطاب جديد قائم على التعددية والشورية.

وتكشف الممارسة الأدائية لحزب الشراكة والإنقاذ تماهيه مع جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، واتخاذه منحى معارضة تصاعديًّا، وبقاءه في حالة عزلة تحول بينه وبين الانخراط الحقيقي في العملية السياسية، خاصة أنه قاطع الانتخابات البرلمانية الأخيرة (2020). وقد تكون حالة التماهي تلك، السبب الحقيقي وراء سعي الحكومة الأردنية لحله ووقف أنشطته، عام 2021، بدعوى وجود مخالفات مالية وإدارية داخله، قبل أن يتمكن الحزب من النجاة من قرار الحل بعد حصوله على حكم قضائي نهائي من محكمة استئناف عمان رد بموجبها قرار الحل[59].

رابعا: الانخراط الإخواني في المجتمع المدني الأردني:

أولت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن تركيزًا واهتمامًا استثنائيًّا للعمل الخيري والمجتمعي في المملكة، ولعل ذلك يرجع إلى عوامل منها طبيعة نشأة الإخوان والتي ارتبطت بالعمل الخيري والتطوعي أكثر من العمل السياسي، واعتماد الجماعة على جانب النشاط الاجتماعي والخيري لتحقيق نفوذ داخل المجتمع الأردني، وتعويض حالة الضعف والوهن التي تعتري الجانب السياسي لها.

وراكمت الإخوان خبرات طويلة في العمل الخيري والاجتماعي، واستطاعت تكوين شبكة واسعة ومعقدة من المؤسسات والجمعيات والمراكز الخيرية والتطوعية التي تمتلك موارد تُقدر بملايين الدولارات، مما يجعلها منافسًا شرسًا للمؤسسات الاجتماعية الكبرى بما فيها الاتحاد العام للجمعيات الخيرية بالأردن، وصندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الأردني[60].

وبالرغم من أهمية الانخراط الإخواني في مؤسسات المجتمع المدني بالمملكة الأردنية، فإن هذا الانخراط لم يخضع لدراسة حقيقية جادة بسبب صعوبة الحصول على معلومات تفصيلية عنها، لأنها تسير على المبدأ الإخواني الذي

ينص على «علانية الدعوة وسرية التنظيم»، علاوة على أن إثبات العلاقة بين الإخوان ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة يوصف بالأمر المعقد، حتى في الحالات التي يكون بها دلائل قوية على وجود ارتباط بين المؤسسة والجماعة، لأن الأخيرة تلجأ لحيلة ذكية تقوم على زرع كوادرها في المؤسسات الخيرية والأهلية بصفاتهم الشخصية، بمعنى أنهم يستوفون شروط العضوية القانونية وينخرطون في تلك المؤسسات كأفراد عاديين حتى يصلوا إلى مواقع إدارية وقيادية بها.

وتركز جماعة الإخوان على العمل في مؤسسات المجتمع المدني المعنية بجوانب التعليم والصحة ومساعدة الأيتام والفقراء، وأيضًا في المؤسسات والجمعيات العاملة في التوعية الاجتماعية... إلخ، وزادت أهمية التواجد في هذه المؤسسات مع ضعف نفوذ الإخوان السياسي وتعرضها لانشقاقات هيكلية عديدة منذ عام 2015، وحينها وجه المراقب العام (السابق) همام سعيد بالعمل على السيطرة على مؤسسات المجتمع المدني والنقابات المهنية والمؤسسات التعليمية والإعلامية[61].

ووفقًا لإحصاءات غير رسمية، فإن الإخوان نشطت في أكثر من 30 جمعية خيرية، وأسست 4 هيئات ولجان، وناديًا رياضيًّا، وشاركت أيضًا في تأسيس 4 مراكز ومعاهد إسلامية، مع العلم أن الوصول إلى إحصاء رسمي دقيق للجمعيات المرتبطة بالإخوان أو المحسوبة عليهم، أمر متعسر للغاية[62].

وتُعد جمعية المركز الإسلامي التي تأسست في عام 1963، أهم المؤسسات الخيرية التي أنشأتها الجماعة وظلت تُديرها لعقود[63]، قبل أن تنتزع الحكومة الأردنية السيطرة عليها من الإخوان، في 2006، لتحجيم نشاطها وحرمانها من الأذرع الاقتصادية والاجتماعية التي استغلتها في التغلغل داخل المجتمع[64]، وبلغ حجم ممتلكاتها، عام 2014، حوالي نصف مليار دينار أردني (705 مليون دولار أمريكي)، وأنشأت الجمعية مستشفيات ومستوصفات صحية أهمها المستشفى الإسلامي، وفتحت مراكز لرعاية الأيتام، وقدمت مساعدات للأسر الفقيرة والمرضى عبر صندوق «الفقير المريض» الذي أنشأته خصيصًا لهذا الغرض، كما أنشأت مدارس ورياض أطفال تحت رعايتها، وتمول الجمعية عن طريق الوقف الإسلامي والتبرعات والمنح وغيرها[65].

ويحاول أعضاء الإخوان الالتفاف على القرارات الحكومية وقرارات الهيئة الإدارية المؤقتة برئاسة جميل الدهيسات (المعينة من الحكومة) بتجميد وإسقاط عضويتهم بجمعية المركز الإسلامي، والعودة للعمل والتواجد بالجمعية، لكن خططهم فشلت حتى الآن، في ظل وجود إصرار حكومي على إبعادهم عن الجمعية[66].

ومن بين أبرز الجمعيات المرتبطة بالإخوان في الأردن، جمعية الهلال الأخضر الخيرية التي يترأسها حمزة منصور، رئيس الكتلة البرلمانية لحزب جبهة العمل الإسلامي والرئيس الخامس لمجلس شورى الحزب، وأنشئت الجمعية بالأساس، في 1991، لتقديم المساعدة للاجئين الذين فروا من الكويت بعد الغزو العراقي لها، وتحولت لاحقًا لتقديم الخدمات للمواطنين الأردنيين، ولها 9 أفرع حاليًا أبرزها فرع عمان، والزرقاء وجرش، وإربد[67].

وفي ما يتعلق بالتوعية المجتمعية، أسست جماعة الإخوان جمعية العفاف الخيرية وترأسها، سابقًا، القيادي البارز بالجماعة ورئيس البرلمان الأردني (الأسبق) عبد اللطيف عربيات، ويترأسها، حاليًا، رجل الأعمال حمدي الطباع الذي تربطه بجماعة الإخوان علاقات قديمة، وتهدف الجمعية للعمل على تيسير الزواج للمقبلين عليه، والتوعية بقيم الأسرة وسبل تكوينها والحفاظ عليها، وتقوم الجماعة بتنظيم حفلات الزفاف الجماعية، والتي بلغ عددها نحو 30 حفلًا، حسب إحصائها، كما تُقدم الجمعية قروضًا حسنة للمقبلين على الزواج بالتعاون مع البنك الإسلامي الأردني، وتُصدر مطبوعات متخصصة في قضايا الأسرة والزواج، وتنفذ برامج التوعية والتثقيف والإعداد والإرشاد الأسري[68].

وتروج جماعة الإخوان، عبر منصاتها الدعائية الرسمية، لأنشطة الجمعيات الخيرية التابعة لها، كجمعية العفاف وغيرها، وتحث على تقديم الدعم المالي لها والتبرع لها بزكاة الأموال والصدقات، وتمثل التبرعات الجزء الرئيس من تمويل جمعيات الإخوان في الأردن، وفق ما توضحه التقارير السنوية التي تصدرها هذه الجمعيات[69].

وعلى صعيد العمل الدعوي، أسس الإخوان جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية، عام 1977، والتي تحولت لأكبر ملتقى تطوعي يتمتع باستقلال علمي وتمويلي بعيدًا عن المؤسسات الحكومية والرسمية، وتكونت داخل أروقة الجمعية

روابط وثيقة بين المتخصصين والباحثين، وتوصف هذه الجمعية بأنها من أغنى الجمعيات الخيرية الأردنية، ويترأسها أيضًا رجل الأعمال حمدي الطباع، بعد وفاة رئيسها السابق إسحق فرحان، أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي ووزير التعليم الأردني (سابقًا).

أما جمعية المحافظة على القرآن الكريم، والتي أسسها نحو 35 شخصًا جلهم من قادة جماعة الإخوان بالأردن، في عام 1991، فتركز على تعليم القرآن في الفروع التابعة لها والبالغ عددها 42 فرعًا، كما تدير حوالي 1050 مركزًا آخر[70]، وتتبع الجمعية وزارة الثقافة من الناحية الإدارية التنظيمية، وحاولت وزارة الأوقاف الأردنية، مؤخرًا، الحد من وجود الإخوان داخل الجمعية، ففرضت عليها مجموعة من الاشتراطات تتعلق بأدوار ووظائف العاملين فيها، وكانت هذه الشروط وراء الأزمة بين الإخوان ووزير الأوقاف الأردني، كما أسلفنا.

وبنظرة تحليلية إلى الانخراط الإخواني في مؤسسات المجتمع المدني الأردني، نلاحظ أن نشاط الإخوان في هذه المؤسسات يلقى قبولًا أكبر من نشاطها السياسي، مع مراعاة أن هذا القبول منشأه نجاح الجمعيات المرتبطة بالإخوان في توفير خدمات ومساعدات، لا تغطيها الحكومة الأردنية، بشكل كامل، وتضيف الأعمال التي تقوم بها الجمعيات إلى الرصيد الاجتماعي لجماعة الإخوان.

وتقوم الجمعيات المرتبطة بالإخوان بممارسة دور دعوي ودعائي لصالح الجماعة، ويحاولون به تعويض تراجع النفوذ والحضور الإخواني في المجال السياسي، وتعزيز حضور الجماعة في المجال الاجتماعي.

ختاما،،

بدأت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن عملها بصفتها جمعية أهلية تركز على العمل الخيري والمجتمعي، وارتبطت منذ بدايتها بتنظيم الإخوان في مصر، وظلت على هذا الارتباط حتى عام 2016 حين أعلنت تعديل نظامها الأساسي وفك الارتباط مع الجماعة الأم (إخوان مصر).

وفي بدايتها المبكرة، كانت العلاقة بين الجماعة والنظام الملكي في أحسن أحوالها، لكن التحولات التي تمت داخل الإخوان وتحولها إلى جماعة سياسية أكثر منها جمعية

خيرية أو أهلية، ساهمت في تحول هذه العلاقة إلى علاقة صراعية تتسم بطابع عدائي، ولجأت السلطات الأردنية لاتباع استراتيجية مزدوجة في التعامل مع هذا التحول، فقامت الحكومة بمحاولة الاحتواء الناعم للجماعة، فيما عمدت دوائر الأمن والاستخبارات الأردنية إلى تفتيت الجماعة عبر إثارة الخلافات داخلها، ونجحت الاستراتيجية الأخيرة في إضعاف نفوذ الإخوان إلى حد كبير.

ونجحت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن في الالتفاف على قرار حلها، الصادر في عام 2015، عبر سلسلة من الميكانيزمات التنظيمية والحركية المراوغة، ومن ثم حاولت العودة إلى قواعدها التقليدية لتقوية نفوذها، وعمدت للتركيز على العمل الخيري الاجتماعي من جديد، ودفعت في اتجاه إعادة السيطرة على مؤسسات المجتمع المدني والنقابات المهنية والاتحادات والجمعيات الطلابية، والتي توظفها الجماعة في تحقيق غرض سياسي.

ومن الجدير بالذكر أن جماعة الإخوان راكمت خبرات طويلة في العمل الخيري والاجتماعي، واستطاعت تكوين شبكة واسعة ومعقدة من المؤسسات والجمعيات والمراكز الخيرية والتطوعية التي تمتلك موارد تُقدر بملايين الدولارات، وتعمل تلك المؤسسات والجمعيات بمبدأ «علانية الدعوة وسرية التنظيم» بمعنى أنها لا تكشف عن حقيقة وطبيعة ارتباطها بالجماعة، لكنها تخدم أهدافها وتعمل على تعزيز وجودها في المجتمع الأردني.

وفي حين يتآكل نفوذ الإخوان السياسي ويضعف بنيانها التنظيمي بفعل حركة الانشقاقات المتتالية، يُبقي الانخراط الإخواني في مؤسسات المجتمع المدني بالمملكة، على الجماعة حيةً، ويمنحها طوق النجاة لتنجو من الحملة الرسمية الهادفة لتفتيتها والقضاء عليها، وهو ما يثبت أن التغلغل الإخواني في مؤسسات المجتمع المدني لا يقل خطورة عن تمددها في الفضاء السياسي العام في البلاد.

المراجع:

1. وزير الأوقاف الأردني يشكو هجمة شرسة من جماعة الإخوان، ميدل إيست أون لاين، 20-6-2022، تمت مطالعته بتاريخ 8-9-2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3BmE3nO.
2. الخوالدة: اتهامات وزير الأوقاف بحق "الإخوان" باطلة ولن ننجر لأي صراع مع أحد (شاهد)، موقع البوصلة، 20-6-2022، تمت مطالعته بتاريخ 8-9-2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3AZETp1.
3. علي عبد الكاظم، السيرة التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين ومرجعيتها الفكرية، في: حسين أبو رمان (محرر) الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن، (عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات ودار سندباد للنشر، 1997)، ص 17: 18.
4. محمد أبو رمان ونيفين بندقجي، من الخلافة الإسلامية إلى الدولة الإسلامية: الإسلاميون الشباب في الأردن وتحولات الربيع العربي (عمان، مؤسسة فريدريش إيبرت، 2018)، ص 52.
5. علي عبد الكاظم، مرجع سبق ذكره، ص 18: 19.
6. المصدر السابق نفسه.
7. عهد الكلاس، القضاء الأردني يقرر حل جماعة «الإخوان المسلمون» بسبب «عدم قيامها بتصويب أوضاعها القانونية»، 16-7-2020، تمت مطالعته في 8-9-2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3QskrD1.
8. عوني جدوع العبيدي، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وفلسطين 1945م-1970م: صفحات تاريخية (عمان، د. ن، 1991)، ص 34: 37.
9. المرجع السابق نفسه.
10. حمزة العكايلة، «إخوان الأردن» يفكون ارتباطهم التنظيمي بـ«الجماعة» في مصر، وكالة الأناضول للأنباء، 14-2-2016، تمت مطالعته في 9-9-2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3x7AAGX.
11. إيمان أحمد، مستقبل علاقة الإخوان بالنظام في الأردن في ظل التحولات الراهنة (إسطنبول، المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية 15 يناير 2015)، ص 4: 5.
12. محمد أبو رمان ونيفين بندقجي، مصدر سبق ذكره، ص 54: 56.
13. المصدر السابق نفسه، ص 28: 30.
14. هاني الحوراني، مستقبل الحركة الإسلامية في الأردن، في: حسين أبو رمان (محرر) الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن، (عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات ودار سندباد للنشر، 1997)، ص 277: 278.
15. المرجع السابق نفسه.
16. هاني الحوراني، مرجع سبق ذكره، ص 281.
17. محمد أبو رمان وحسن أبو هنية، الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن، (عمان، مؤسسة فريدريش إيبرت ومركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، ط 2، 2014)، ص 86: 93.
18. محمود صادق، الإخوان المسلمون.. الأزمة والتشتت، (القاهرة، بدون ناشر، 2002) ص 186: 191.
19. محمد أبو رمان وحسن أبو هنية، ص 91: 93.
20. المصدر السابق نفسه.
21. المصدر السابق نفسه، ص 94: 96.
22. محمد أبو رمان ونيفين بندقجي، مصدر سبق ذكره، ص 74: 76.
23. حامد الدباس، المراكز والمؤسسات والجمعيات والهيئات واللجان العاملة في الحقل الإسلامي في الأردن، في: حسين أبو رمان (محرر) الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن، (عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات ودار سندباد للنشر، 1997)، ص 195: 196.
24. طارق النعيمات، زمزم والإخوان المسلمون في الأردن، مركز مالكوم إتش كيركارنيغي للشرق الأوسط، 4-2-2014، تمت مطالعته في 10-9-2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3qqqbCE.
25. شباب «الإخوان» في الأردن يطالبون بتطوير فكر التنظيم، الخليج أونلاين، 14-10-2014، تمت مطالعته في 10-9-2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3BvYKh4.
26. المصدر السابق نفسه.
27. معًا نغير جماعتنا.. إعلان مبادئ المؤتمر السابع للإخوان، فبراير 2011، في: هيثم أبو خليل، إخوان إصلاحيون، شهادات موثقة تُنشر لأول مرة عن محاولات الإصلاح الممنوعة داخل الجماعة، (القاهرة، دار داون، 2013، ط 3) ص 125: 142.
28. Saud Al-Sharafat, How the Jordanian Government is Shaping the Country's Muslim Brotherhood, Washington Institute for Near East Policy, 19-9-2019, available at: https://bit.ly/3DjbvNh.
29. سعود الشرفات، مقاربة الأردن الرسمية تجاه جماعة الإخوان المسلمين، مركز ستراتيجكس للدراسات، 30-6-2022، تمت مطالعته في 10-6-2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3QzT2z9.
30. سعود الشرفات، الإخوان المسلمون في الأردن: الدور الإقليمي والأيديولوجيا العابرة للحدود، 20-2-2022، تمت مطالعته في 10-9-2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3RzbwkF.
31. محمد النجار، الأردن يطوي ملف أسلحة حماس والإخوان يرحبون، موقع الجزيرة، 20-10-2006، تمت مطالعته في 10-9-2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3QC4xG6.
32. سعود الشرفات، مقاربة الأردن الرسمية تجاه جماعة الإخوان المسلمين، مصدر سبق ذكره.

33. محمد أبو رمان ونيفين بندقجي، مصدر سبق ذكره، ص 35: 39.
34. محمد أبو رمان وحسن أبو هنية، ص 65: 114.
35. في الواقع، يحرم قانون الصوت الواحد الإخوان من فرص للحصول على عدد مقاعد أكبر في البرلمان، خصوصًا في الدوائر التي تسيطر عليها العشائر الأردنية لأنه يفرض على الناخب أن يصوت لمرة واحدة فقط، أما في حال إلغائه فيمكن أن تفوز الإخوان بعدد أكبر من المقاعد، وذلك لأن الناخب العشائري وقتها يمكن أن يختار قائمة أو مرشحًا للإخوان، بعدما يكون انتخب مرشحه.
36. إخوان الأردن يرفضون عرض الحكومة للمشاركة في الانتخابات، صحيفة الأيام البحرينية، 20– 9– 2010، تمت مطالعته في 10– 9– 2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3Qyxfrm.
37. محمد أبو رمان ونيفين بندقجي، مصدر سبق ذكره، ص 38: 39.
38. المصدر السابق نفسه.
39. ياسر فتحي، الإخوان المسلمون وثورة يناير. الجزء الأول: قراءة في تحولات الدور من الصدارة إلى المجهول، المعهد المصري للدراسات، 10– 9– 2019، تمت مطالعته في 10– 9– 2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2lNyvys.
40. إخوان الأردن يرفضون إجراءات «تصويب» أوضاع الجماعة، موقع الجزيرة، 3– 3– 2015، تمت مطالعته في 10– 9– 2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3U0f6W1.
41. فضيلة المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين المهندس عبد الحميد الذنيبات ضمن: تشكيل المكتب التنفيذي، موقع جماعة الإخوان المسلمين– الأردن، 29– 8– 2020، تمت مطالعته في 10– 9– 2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3qqSiSj.
42. هديل غبون، همام سعيد يدعو إخوان الأردن إلى «رص الصفوف».. ويعتبر إغلاق مقر الجماعة «هجمة منكرة»، موقع سي إن إن، 13– 4– 2016، تمت مطالعته في 10– 9– 2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://cnn.it/3eIQT77.
43. التحالف الوطني الذي يضم إسلاميين يفوز بـ15 مقعدًا في البرلمان الأردني، موقع مصراوي، 23– 9– 2016، تمت مطالعته في 10– 9– 2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3U2jx2Y.
44. إخوان الأردن يخسرون نصف مقاعدهم في البرلمان الجديد، موقع ميدل إيست أون لاين، 12– 11– 2020، تمت مطالعته في 10– 9– 2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3B860ya.
45. 7 إسلاميين في لجنة تحديث المنظومة السياسية، عمون نيوز، 10– 6– 2021، تمت مطالعته في 10– 9– 2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3qMkjUF.
46. عمر الرداد، الإخوان في الأردن: تعليق المشاركة في الانتخابات البلدية ما بين الاستراتيجي والتكتيكي، صحيفة حفريات الإلكترونية، 3– 2– 2022، تمت مطالعته في 10– 9– 2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3qua1bj.
47. هاني الحوراني وآخرون، حزب جبهة العمل الإسلامي، (عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات، 1993) ص 79: 80.
48. محمد شريف الجيوسي، لِمَ وكيف ارتكب إخوانيو الأردن الحماقات؟ وما تأثيراتها على موقعهم ومستقبلهم السياسي؟، موقع الأردن العربي، 6– 5– 2015، تمت مطالعته في 10– 9– 2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3L3X29L.
49. محمد أبو رمان ونيفين بندقجي، مصدر سبق ذكره، ص 220: 222.
50. محمد أبو رمان ونيفين بندقجي، مصدر سبق ذكره، ص 83– 88.
51. هديل غبون، القيادي في «الشراكة والإنقاذ» الفلاحات: اليأس من تصويب «الواقع الإخواني» وراء تأسيس «الإنقاذ» ويؤكد أن الحزب المرتقب برامجي لا أيديولوجي، موقع رصين، 8– 11– 2016، تمت مطالعته في 11– 9– 2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3L1LuUJ.
52. محمد أبو رمان ونيفين بندقجي، مصدر سبق ذكره، ص 84: 85.
53. المصدر السابق نفسه، ص 90: 91.
54. محمد أبو رمان ونيفين بندقجي، مصدر سبق ذكره، ص 97: 99.
55. القضاء الأردني يقرر حل جماعة الإخوان المسلمين، موقع swissinfo، 16– 7– 2020، تمت مطالعته في 11– 9– 2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3B4SpHV.
56. محمد أبو رمان ونيفين بندقجي، مصدر سبق ذكره، ص 100: 102.
57. الإخوان يصدرون بيانًا حول «الشراكة والإنقاذ»، موقع المدينة الإخبارية، 23– 10– 2016، تمت مطالعته في 11– 9– 2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3TZ4qY8.
58. سالم الفلاحات: الشراكة والإنقاذ تغيير لا انشقاق، صحيفة الشاهد الأردنية، 17– 1– 2018، تمت مطالعته في 11– 9– 2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3AYqFVu.
59. هديل غبون، "الشراكة والإنقاذ" ينتخب هيئاته القيادية ويستقطب منتسبين جددًا، جريدة الغد، 8– 1– 2022، تمت مطالعته في 11– 9– 2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3BwWHJE.
60. وليد حماد، الإسلاميون والعمل الخيري في الأردن (الإخوان المسلمون نموذجًا)، في: حسين أبو رمان (محرر) الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن، (عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات ودار سندباد للنشر، 1997)، ص 169: 170.
61. ماهر الشوابكة، إخوان الأردن يخططون لإعادة السيطرة على مؤسسات المجتمع المدني، موقع 24 الإماراتي، 29– 3– 2015، تمت مطالعته في 11– 9– 2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3UcZZcz.
62. حامد الدباس، المراكز والمؤسسات والجمعيات والهيئات واللجان العاملة في الحقل الإسلامي في الأردن، في: حسين أبو رمان (محرر) الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن، (عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات ودار سندباد للنشر، 1997)، ص 194: 196.
63. وليد حماد، مصدر سبق ذكره، ص 170: 171.

64. راكان السعايدة، مسارات أزمة الحكومة والإخوان المسلمين مفتوحة، صحيفة الرأي الأردنية، 10- 7- 2006، تمت مطالعته في 11-9-2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3euRXuY.
65. صلاح العبادي، نصف مليار دينار أصول ممتلكات جمعية المركز الإسلامي، صحيفة الرأي الأردنية، 6- 4- 2014، تمت مطالعته في 11-9-2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3d20FR4.
66. هديل غبون، "المركز الإسلامي" تعقد هيئتها العامة وسط احتجاج أعضاء على إسقاط عضويتهم، جريدة الغد، 26- 10- 2019، تمت مطالعته في 11-9-2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3U1jiFh.
67. جمعية الهلال الأخضر: النشأة والتأسيس، موقع جمعية الهلال الأخضر الخيرية، بدون تاريخ، تمت مطالعته في 11-9-2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3RQZbb8.
68. جمال البواريد، عربيات: جمعية العفاف تسعى إلى تيسير سبل الزواج، 30- 1- 2010، تمت مطالعته في 11-9-2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3quGqi6.
69. جمعية العفاف تستقبل أموال الزكاة لمساعدة الشباب على الزواج، موقع جماعة الإخوان المسلمين- الأردن، 11- 4- 2022، تمت مطالعته في 11-9-2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3ez0zRf.
70. تعريف بالجمعية، موقع جمعية المحافظة على القرآن الكريم، بدون تاريخ، تمت مطالعته في 11-9-2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3BvkJVm.

5

الإخوان والمجتمع المدني في الخليج..

آليات الاختراق وطرق المواجهة

منير أديب*

تمهيد:

توغلت حركة الإخوان المسلمين في المجتمع الخليجي ما قبل استقلال بعض بلدانه، وكان المجتمع المدني مدخلها لذلك، وتدرجت في توغلها حتى باتت رقمًا في المشهد السياسي في تلك البلدان وبدأت تطرح نفسها بديلًا لأنظمة الحكم فيها.

المجتمع المدني هو كلمة السر لحركة الإخوان المسلمين، فإذا أرادوا أن يدخلوا قرية بحثوا عن المجتمع المدني فيها، فهو وسيلة التسلل الأكثر أمانًا دون أن يزعجوا السلطات في البلد المستهدف، كما أنها الوسيلة الأسرع في امتلاك هذه المجتمعات،

* باحث متخصص في شؤون الحركات المتطرفة والإرهاب الدولي

فالمجتمع المدني يحشد الناس مع الإخوان في مواجهة السلطة حتى تحين ساعة الصفر في الانقلاب عليها.

الهدف الرئيسي من وراء اختباء الإخوان وراء المجتمع المدني هو تعزيز رصيدها الشعبي والسياسي معًا، من خلال الوصول إلى الناس عبر قنوات لا يختلف عليها أحد، بل عبر قنوات ربما تساعد الحركة على الانتشار؛ فالدول تحث أبناءها دائمًا على العمل، خاصة إذا كان منظمًا من خلال العمل المدني مثلًا، وتسهل إجراءات هذا العمل.

وهذا ما استفاد منه الإخوان في كثير من البلدان؛ حيث شاركت حكومات بعض البلدان في تقديم الدعم المادي واللوجستي للحركة، معتقدة أنها سوف تكون رصيدًا للعمل الخيري فقط، دون أي تطلع آخر ودون ولاءات أيديولوجية للخارج.

الإخوان كانوا أكثر دهاءً وصبرًا في التعامل مع المجتمع المدني، ولم يستعجلوا النتائج، فالتنظيم عمل بدأب شديد وحرص في نفس الوقت، كان يسير سير السلحفاة نحو طريق كان يراه الأقرب إلى اختراق المجتمع دون إثارة أي ضجيج أو بلبلة.

كان الإخوان المسلمون في بعض البلدان يسيرون في هذا الفضاء بمفردهم دون أن ينافسهم فيه أحد، ولعل هذا سر بقاء التنظيم وقوته في نفس الوقت، وسر نجاحه المؤقت في اختراق بعض المجتمعات، حيث وجه نظرته نحو المجتمع، ليس خدمة لهذا المجتمع وإنما بهدف كسب ثقة هذا المجتمع بادعاء خدمته!

أولا: بدايات الإخوان في الخليج:

نجح الإخوان في الوصول إلى الخليج في وقت مبكر قبل ستين عامًا، ولعل هذا التاريخ لم يشهد استقلال بعض بلدانه، وهنا استفاد التنظيم من مناخ النهضة والتنمية التي كانت تسير فيه هذه البلدان في بدايات نشأتها، وكانت تحتاج فيه إلى إسهامات أبنائها من خلال المجتمع المدني، وهنا قدم الإخوان أنفسهم وقبلتهم الحكومات عبر المجتمع المدني.

لا نستطيع أن ننكر نجاح الإخوان في توجههم في بعض البلدان الخليجية، ولكن هناك بلدان أخرى ربما تكشف لها حجم المؤامرة، وهنا وقفت هذه البلدان أمام تحرك التنظيم من خلال المجتمع المدني بأقسامه الخيري والدعوي والإغاثي، وعبر دور التنظيم في المؤسسة التعليمية.

اختراق الإخوان للمجتمع المدني في الخليج لم تكن صورته واحدة؛ فتجربة الإخوان في الكويت كمثال تختلف عن تجربتهم في السعودية، والتجربتان تختلفان عن الإمارات وقطر وغيرهما، وردود فعل هذه البلدان على نشاط التنظيم تختلف عن البحرين، وخاصة أن ثمة تحديات تمر بها دول الخليج ربما دفعت بعض حكوماتها لإطلاق العنان للإخوان أو على الأقل عدم الوقوف أمام توغلهم، وخاصة أن هذه المجتمعات تُعاني من تواجد شيعي قوي، وبالتالي ارتأت هذه البلدان الإبقاء على حركة سنية قوية كمقاوم للحركة الشيعية داخل هذه الحكومات.

هذه الدراسة تسلط الضوء على بدايات اختراق الإخوان المسلمين للمجتمع المدني في الخليج، وسوف تستعرض تجربة كل دولة على حدة، بخاصة البلدان الكبيرة في الخليج، والتي ترك الإخوان فيها بصمة كبيرة، وسوف يتناول الجزء التاريخي في هذا الاختراق، مع شمول ذلك بمواجهة بعض الحكومات لهذا الاختراق أو الوقوف أمامها، مستعرضة آليات الاختراق والمواجهة معًا.

الدراسة تُحذر من خطر اقتراب الإخوان من المجتمع المدني، كمحاولة لفهم التنظيم وتحركاته وآليات عمله، فربما تُساعد طريقة الفهم هذه في برامج تفكيك التنظيمات المتطرفة، فالاطلاع على طريقة عملها يساعد كثيرًا في مواجهتها، وخاصة أن هذه الطريقة تبدو مختلفة من دولة إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى أيضًا.

تُسلط الدراسة أيضًا الضوء على استغلال الإخوان المسلمين للواقع الخليجي المحافظ، ثم الحضور في العمل الاجتماعي والخيري والتربوي والإغاثي، والذي لم يمانعها فيه أحد وهي التي كانت تقدم نفسها شريكًا في العمل الاجتماعي بلا مقابل، حتى إذا تمكنت من المجتمع بدأت تعلن عن وجهها الحقيقي ونيتها في السيطرة والاستحواذ والتمكين، وهو ما حدث.

طريقة الإخوان في اختراق المجتمع المدني في الخليج لم تكن جديدة؛ فالمجتمع المدني هو بوابة التنظيمات الدينية نحو الاختراق، دائمًا تأتي لهذه المجتمعات عبر البوابة الأكثر شعبية، والتي تلقى قبولًا لدى قطاعات الناس المختلفة؛ حيث تقترب منهم وتترك أثرًا فيهم سواء عبر التجنيد الفردي أو نحو عمليات الاستقطاب الجماعية، ويتبع ذلك تعزيز حضورها السياسي. لا يتبنى الإخوان في بدايتها بالعمل السياسي،

ولا يدخلون في أي خصومة مهما كانت، بل تجد الحركة تهرب من أي خصومات مهما كانت صغيرة أو محدودة ومهما فعل صاحبها، خشية أن يؤثر ذلك على انتشار الحركة، ولذلك تختار دائمًا العمل المدني والاجتماعي والخيري كأدوات لها، حتى إذا ما استتب لها الأمر انتقلت من هذه المساحة إلى مساحات أخرى، وهنا تبدو أهمية عملها من أن يكون لها جمعية تعمل تحت لافتتها.

وتارة تدخل في مساومات مع بعض الحكومات بألا تشارك بعمل سياسي أو تدخل مضمار السياسة وأن تكتفي فقط بالعمل الاجتماعي، وتعتبر ذلك مرحلة مؤقتة في حياة التنظيم تنطلق من بعدها لأي نشاط سياسي بعد أن تنجح في جذب قطاعات كبيرة من الناس إليها وبعد أن تزيل رهبة البعض من التنظيم، وهنا يبدو سد منافذ العمل المدني أمامها أحد مراحل المواجهة الفاعلة.

ثانيا: لماذا استهدف الإخوان المجتمع المدني؟

العمل المدني مجرد وسيلة وليس هدفًا في حد ذاته، ولكنه طريقة ذكية نحو اختراق المجتمع، فالتنظيم أدرك حساسية بعض الحكومات فاختار أن يكون مدخل العمل الخيري والإغاثي كمثال في هذه البلدان، كما أدرك متطلبات الشعوب التي تميل أكثر لمن يقدم الخدمات لها أو يعمل لصالحها، فقصرت عملها على العمل الخيري والدعوي كمثال دون غيره.

نجح الإخوان المسلمون في إيصال رسالة إلى المجتمعات التي عاشوا فيها، أنهم لا يعملون في السياسة ولا يرغبون في خوض غمارها، وجعلوا كل هدفهم حسب ما هو معلن للمجتمع المدني، وركزوا على أنشطة العمل الخيري والدعوي والتعليمي والتربوي والإغاثي، وربما للقضاء أيضًا، وعندما يمتلكون زمام الأمور في هذه البلدان يعلنون عن نياتهم نحو التوجه السياسي والوصول إلى مشروعهم.

وهنا نجد أن أغلب أنشطة الإخوان في الخليج بدأت بجمعيات سواء دعوية أو خيرية؛ عندما تطلع على أنشطة هذه الجمعيات أو لائحتها الداخلية تتفاجأ أنها تركز على العمل المدني في شقه الخيري والإغاثي والدعوي، ولكن الإخوان في هذه البلدان ينتقلون بعد وقت طال أو قصر إلى إنشاء أذرع سياسية، مع الإبقاء على الدور الخيري والإغاثي عبر الجمعيات التي تعبر عنهم كواجهة للتنظيم.

وتبدأ الجماعة تتحرك رويدًا رويدًا نحو اختراق المجتمع بتقديم نفسها كفصيل سياسي، ثم تنتقل لمساحة جديدة من الخروج على السلطة، ولكن قبل الشروع في المرحلة الأخيرة تقدم نفسها كقائم بالعمل الخيري والإغاثي بصوره المختلفة المشار إليها، بعدها تنتقل إلى مربع السياسة عبر ذراع لها، وهنا تنتهز الفرصة للانقضاض على السلطة واختيار التوقيت المناسب في ذلك، وقد كانت أحداث يناير عام **2011** ملهمة لأفرع التنظيم في عدد من البلدان ومنها الخليجية.

المجتمع المدني واجهة الإخوان وفي نفس الوقت بوابة الاختراق الأولى، لا يستغني عنها التنظيم بعد أن تمتد أذرعه إلى السياسة، فهو يقدم نفسه كمكون اجتماعي يمكن قبوله عبر هذه البوابة، يحافظ عليها ومنها ينتقل إلى تنفيذ أهدافه التي يتعمد إخفاءها في بدايات الاختراق.

والوقوف هنا أمام أي دور يلعبه الإخوان في العمل الخيري، لا يعني الوقوف أمام العمل الخيري في حد ذاته، وإنما الوقوف أمام أهداف الإخوان في استخدام واستغلال العمل الخيري والدعوي في تنفيذ أهدافه؛ لأن أهداف التنظيم لا تقتصر على تقديم العمل الخيري في حد ذاته، وإنما استغلاله واستخدامه، فهو مجرد وسيلة، والهدف هو الوصول إلى السلطة في هذا البلد.

طرق الإخوان تبدو مختلفة في اختراق المجتمع المدني، فالتنظيم يتعامل وفق آليات ليست متشابهة ولكنها متقاربة، وهنا تلعب المرونة دورها؛ فما يناسب دولة الكويت لا يناسب بطبيعة الحال دولة الإمارات، وما يناسب دولة قطر قد يكون مناسبًا لدولة البحرين، اختلاف في الشكل ولكنه اتفاق في المضمون نحو الاختراق وآلياته، ولذلك بدت النتائج متقاربة بين كل هذه البلدان، الفارق الوحيد هو رد فعل السلطات في هذه البلدان على التنظيم، فهناك بلدان اكتشفت تآمر التنظيم وتعاملت معه، وهناك بلدان أخرى تماهت مع هذا الاختراق ولم تعارضه ولكنها سمحت به، بغض النظر عن مبررها لذلك.

سياسة الإخوان تتركز في الوصول إلى المجتمع، حتى ولو كان ذلك بدون رفع لافتة التنظيم، وتأتي مرحلة رفع اللافتة فيما بعد، وهذا ما يدفع التنظيم إلى الإسراع في إنشاء وتدشين الجمعيات الخيرية، أو القيام بالعمل الخيري بشكل مستقل بدون

لافتة، فالهدف هو الوصول إلى الناس سواء عبر مجتمع مدني «رسمي» أو «متخيل»، الوصول إلى الناس هدف قد يتبعه رفع لافتة التنظيم، وهذا لا يمنع حرصه على رفع اللافتة منذ اللحظة الأولى.

وهنا يتعامل التنظيم بمرونة شديدة مع هذه النقطة، بخاصة في دول الخليج، وهذا يُعبر عن قدرة التنظيم في التعامل مع أي ظروف وتحت أي ظروف، فهدف التنظيم الأهم والأسمى هو الوصول إلى القاعدة الشعبية، بغض النظر عن الوسيلة وتوقيت رفع لافتة التنظيم.

يلاحظ أن الإخوان حققوا مكاسب كبيرة في اختراق المجتمع المدني في البلدان الخليجية، فكلما نجحوا في اختراق بلد انتقلوا إلى بلد آخر، واستثمروا ما حققوه من نجاح في البلد الآخر، ولذلك كانوا يعملون بالتوازي في هذه البلدان، وهو ما جعلهم ينجحون في اختراق المنطقة بأكملها عبر بوابة واحدة وهي المجتمع المدني، وهو ما يسلط الضوء على خطورة هذا المجتمع من ناحية، وأهمية مواجهة التنظيم من هذا الباب، والانتباه إلى أثره في الوصول إلى الهدف الأسمى والمتمثل في الانقلاب على السلطة.

الكويت كانت الدولة الخليجية الأولى التي نجح الإخوان المسلمون في الوصول إليها من خلال الطلاب الذين كانوا يدرسون في مصر، وقد تأثروا بالحركة أو أثرت الحركة فيهم، ثم بدأوا فيما بعد بنقل هذا التأثر إلى واقعهم، ثم انتقلوا بهذا التأثر إلى بقية المجتمع الخليجي.

وقد حاول التنظيم أن يصنع توافقات مع أنظمة الحكم مع بعض الحكومات الخليجية، وبدأوا يمارسون نشاطهم تحت مظلة قانونية من خلال الجمعيات الخيرية المشهرة مثل جمعية الإصلاح الاجتماعي في الكويت وغيرها في بقية الدول الخليجية، وهو ما انعكس بعد ذلك على حضور سياسي وإعلامي واعد، حتى أصبحت الجماعة إحدى أدوات الضغط في المجتمع الكويتي وبعض البلدان الأخرى.

فالجماعة بات لها جمعيات خيرية إغاثية، ومن قبل كانوا يقودون اتحادات الطلاب في المدارس والجامعات والروابط المنتشرة في بعض التجمعات المهنية، وربما

هذه القوة نجحت فيما بعد أن تصبح قوة داخل البرلمان الكويتي بعد إشهار جمعية الإصلاح، وهو ما دفع إلى حضورهم أكثر من مرة في مناسبات رسمية.

وإذا كان هذا هو حال الكويت، فإن المملكة العربية السعودية مثلت -ولفترة طويلة- الملاذ الآمن للإخوان المسلمين على مدار عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، عندما حاكمهم الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وقد نجحوا في التوغل داخل المجتمع السعودي عبر الأنشطة الاجتماعية والدعوية، مثلهم مثل إخوان الكويت وبقية إخوان المجتمع الخليجي.

وقد كان ذلك ظاهرًا عبر الندوة العالمية للشباب المسلم ورابطة العالم الإسلامي، غير أن نشاطهم لم يصل لنفس نشاط الإخوان المسلمين في الكويت، ونلاحظ أن نشاطهم في السعودية تركز على العمل الدعوي ممزوجًا بالعمل الخيري، بينما أنصب دورهم في الكويت على العمل الخيري والإغاثي، وربما يعود هذا لطبيعة المملكة التي كانت تحتاج إلى نوع النشاط الذي انفرد الإخوان به نظرًا لطبيعة الدولة التي تحوي الحرمين.

وهذا يُعبر عن ذكاء الإخوان المسلمين في التعامل مع المجتمع المدني ليس كأدوات صماء، ولكن وفق مرونة تناسب طبيعة كل بلد خليجي، فالتنظيم يُقدم نفسه للدولة التي يسعى إلى نشاط فيها حسب ما يرى هذه الدولة، وحسب اتجاهات أبنائها والمقيمين فيها، بهدف السيطرة عليها.

هذه المرونة بدت واضحة بعد استعراض طرق اختراق الإخوان للمجتمع المدني في البلدان الخليجية، فالتنظيم تعامل بشكل مختلف مع كل دولة وفق طبيعة الدولة وطبيعة أبنائها أيضًا، حتى يبلغ نتائجه المرجوة في الوصول إلى السلطة بعد أن ينجح في تغيير أنماط التفكير في هذه البلدان.

كانت بداية الإخوان المسلمين في قطر، كمثال، في ستينيات القرن الماضي، عندما استقبلت يوسف القرضاوي، القطب الإخواني، والذي عُين مديرًا للمعهد الديني الثانوي، قبل أن يرأس كلية الشريعة الإسلامية بجامعة قطر، واقتصر نشاط التنظيم في هذا الوقت على الجانب الإغاثي والدعوي، وبدا ذلك واضحًا من استقبال أحد قيادات

الإخوان المسلمين وإعطائه فرصة للعمل الدعوي دون أي معوق، ليس هذا فحسب وإنما بإعطائه منصبًا تعليميًّا مرموقًا ساعده في تأدية مهمته.

وهنا يبدو اختراق الإخوان المسلمين للمجتمع القطري في صورة مختلفة بعض الشيء، ولكنه ركز على العمل الدعوي والإغاثي، وهما عين النشاط المدني والأكثر تأثيرًا في الناس، وربما باتت قطر فيما بعد من مراكز انتشار الحركة ومصدر قوتها، رغم أن التنظيم حل نفسه وآثر الاندماج وسط مؤسسات المجتمع، ولكن بقي أثر اختراق المجتمع المدني قائمًا حتى بعد مرور كل هذه السنوات.

مثل حضور الإخوان المسلمين في البحرين مفارقة لافتة؛ حيث باتوا مع السلطة التي تواجه معارضة شرسة من القوى الشيعية، وهنا لم تتخذ السلطة في البحرين أي مواقف ضد الإخوان على أراضيها، لأنها تشارك السلطة مواجهة المد الشيعي على أراضيها.

وضع الحركة في الإمارات العربية المتحدة كان مختلفًا؛ حيث سُمح لهم بالنشاط الاجتماعي وسط دعم من الحكومات المتعاقبة، ليس هذا فحسب ولكن شارك بعضهم في الحكومة، وكانت تتعامل معها الإمارات كجزء من النسيج المجتمعي حتى ثبت لها خلاف ذلك فبدأت تواجههم.

فقط شارك الإخوان بأول وزير لهم في حكومة الإمارات الاتحادية عام **1971** بواسطة الوزير سعيد عبد الله سلمان، وهو عضو مؤسس في جمعية الإصلاح، وكان لهم حضور كبير في القطاع التعليمي التربوي والقضائي في البلاد، كمثال على اختراق المجتمع المدني.

إجمالًا يمكن القول إن الإخوان نجحوا في اختراق المجتمع الخليجي عبر الجمعيات الخيرية والدعوية والإغاثية، وعبر التعليم والإعلام، ولعل نشاطهم في الدوائر التربوية كان كبيرًا، فكان هدفهم التأثير في الأجيال الصاعدة، وهو ما نجحوا فيه على مدار عقود طويلة، وهو ما أمَّن وجودهم في هذه البلدان، قبل أن تنكشف نواياهم وتتم مواجهتهم في بعضها.

نستعرض من خلال هذه الدراسة طريقة اختراق الإخوان المسلمين لكل دولة خليجية - وبخاصة الأشهر فيها- على حدة، كما نستعرض آليات هذا الاختراق

ومواجهته في نفس الوقت بالنسبة للحكومات التي واجهت التنظيم، كما نشير إلى الحكومات التي تركت حالة الاختراق هذه دون مواجهة، مع الإشارة لمبررات عدم الاقتراب من نشاط الإخوان في المجتمع المدني.

نهتم عبر هذه الدراسة بالجزء التاريخي الذي جاء في سياقه هذا الاختراق، وطريقة الإخوان في التسلل نحو المجتمع المدني، كما نبحث في عقل التنظيم وأسباب لجوئه إلى وسائل الاختراق عبر المجتمع المدني المفتوح، ونهتم أكثر بآليات المواجهة بعد أن نسلط الضوء بشكل مركز على طريقة الإخوان في اختراق المجتمعات، مثال المجتمع الخليجي، على اعتبار أن الإخوان لجأوا لهذا الاختراق منذ فترة طويلة اقتربت من مرحلة تأسيس بعض هذه البلدان، وهو ما ساعدهم في تحقيق مهامهم.

ثالثا: الكويت.. بدايات اختراق الإخوان للمجتمع المدني في الخليج:

الكويت من أهم الدول الخليجية التي نجح الإخوان في طرق أبوابها وفي اختراق المجتمع المدني فيها، ليس هذا فحسب، بل تُعد من أهم البلدان التي ما زال يحتفظ الإخوان فيها حتى الآن بوجود من خلال العمل المدني، بل ما زالت تمثل الكويت مرتكزاً لتحرك الإخوان في بعض الدول الأخرى، وهنا نشير إلى أن دور الإخوان في الكويت تجاوز العمل الاجتماعي إلى غيره.

تمكن الشيخ عبد العزيز العلي المطوع في العام **1947** من تأسيس أول بناء للإخوان المسلمين في الكويت على شكل شعبة، وفي البداية تخوف الكويتيون من تسمية الإخوان المسلمين؛ لما تثيره هذه الكلمة في نفوسهم من الذكريات المؤلمة[1]. وفي نفس الوقت لم يرُق لأبناء الكويت استخدام لفظة «حزب» الغريبة عن طبيعة المجتمع القبلي، فمع هذين السببين اضطر الشيخ المطوع إلى إنشاء جمعية الرشاد الإسلامية، وقد كان الهدف الرئيسي منها هو الدخول إلى المجتمع الكويتي عبر بوابة العمل الاجتماعي، وهو ما كانت تسمح به الكويت في ذلك الوقت.

في أول ردة فعل على حصول الكويت على استقلاله من المحتل البريطاني، شهد المجتمع الكويتي نوعًا من الانفراج السياسي، والعودة إلى السياسة الليبرالية التي اعتمدها الشيخ عبد الله السالم الصباح بعد تنصيبه حاكمًا للكويت في العام **1950**؛

حيث اتسم المناخ الديمقراطي بعودة النشاط السياسي، فعادت الأندية الرياضية والثقافية والهيئات الشعبية إلى مزاولة نشاطها[2].

وهنا استفاد الإخوان المسلمون من هذا المناخ المنفتح، وهو ما سمح للإخوان بالعمل والتمركز داخل الكويت والتجذر بالصورة التي ما زالوا عليها حتى الآن، أنهم بدأوا نشاطهم قبل خروج المحتل من البلاد، ولذلك استفادوا من الأجواء التي صاحبت هذا الخروج، وغالبًا ما تحتاج المجتمعات في هذه المرحلة إلى نشاط مؤسسات المجتمع المدني، ولا يكون لديها مشكلة في هذا النوع من الممارسة، بل تدفع أبناءها إليه.

لم يكتفِ الإخوان في الكويت بوجود جمعية الرشاد الإسلامية التي تأسست عام 1947، بل اتجهوا في العام 1989 إلى تأسيس «الحركة الدستورية» - «حدس»، ليكون ذراعها السياسي في الكويت، وفي 1991، بعد تحرير الكويت من الغزو العراقي، تم إعلان تأسيس «الحركة الدستورية» لتكون واجهة سياسية لجماعة الإخوان المسلمين في الكويت، وتتبنى الخط الإسلامي السياسي، وتؤمن حدس بمنهج الإسلام كنظام شامل لجميع جوانب الحياة، باعتباره أساس الأمن وقاعدة البناء، وتناصر عقيدته، وتدعو لتطبيق شريعته، وتنادي للتمسك بقيمه ونظمه، وتعمل لإرشاد المجتمع لأخلاقه، ونبذ الحزبية البغيضة التي تقوم على التنابذ والتقاطع والضرر بمصلحة الأمة لمصالح ضيقة[3].

ويمكن فهم طريقة اختراق الإخوان المسلمين للمجتمع الخليجي من خلال التواريخ الثلاثة التالية: إعلان جمعية الرشاد عام 1947، بينما بعد أكثر من أربعين عامًا يتم إعلان الحركة الدستورية، الذراع السياسية للجماعة، وهو ما يعني أنها لم تستعجل الوصول إلى أهدافها ولكنها تملكت الصبر ثلاثين عامًا حتى تدخل عالم السياسة، ثم استغلت الغزو العراقي للكويت حتى أعلنت الحركة الدستورية حتى تكون واجهة للتنظيم، وهنا يكون الظرف السياسي والاجتماعي مناسبة لا تغيب عن الجماعة وتساعد في اختراق المجتمع.

ويمكن ملاحظة صبر الجماعة على الدخول في عالم السياسة من خلال إنشاء حركة «حدس»؛ حيث تم الإعلان عنها بعد أربعين عامًا، وانتظرت الظرف السياسي

لإعلان الحركة الدستورية، الذراع القوي للإخوان المسلمين داخل الكويت، ولم يتم ذلك إلا بعد الغزو العراقي للكويت، وهنا تم استغلال هذا الحدث المزلزل للكويت والمنطقة في الإعلان عن دخول السياسة والمنافسة على تشكيل الحكومة.

مرت جماعة الإخوان في الكويت بعدة هزات، ولكنها نجحت في إعادة ترتيب صفوفها مرة ثانية معتمدة بصورة أساسية على توغلها داخل المجتمع، عندما قرروا إنشاء جمعية الإصلاح الاجتماعي على خلفية حل جمعية الإرشاد.

بعد استقلال الكويت، اجتمع ثلاثون شخصًا من أعضاء ‹جماعة الإخوان المسلمين› في الكويت و‹جمعية الإرشاد الإسلامي› التي تم حلها، ومناصريهم في ديوانية فهد الخالد، وهو من العائلات التجارية المعروفة في الكويت، وقرروا تأسيس ‹جمعية الإصلاح الاجتماعي›. وتُعد هذه الجمعية استمرارًا لـ‹جمعية الإرشاد الإسلامي›، وقد تولى رئاسة الجمعية السيد يوسف النفيسي، وبعد ذلك أصبح السيد يوسف الحجي وزير الأوقاف السابق، ورئيس الهيئة الخيرية العالمية حاليًّا، رئيسًا لها. ثم تولى رئاسة الجمعية السيد عبد الله العلي المطوع الذي لا يزال رئيسًا لها[4].

فنشأة «جمعية الإصلاح الاجتماعي» تم بعد الغزو العراقي للكويت، وهنا يبدو الحدث السياسي واستغلال الظرف السياسي والاجتماعي مهمًّا لإعلان التنظيم عن نفسه أو خوضه غمار العمل العام، وخاصة أن التنظيم لديه أدوات يقيس من خلالها الوقت الملائم لإعلان النشاط أو التوسع فيه؛ يبدأ نشاطه في العمل الاجتماعي ثم ينتقل منه إلى مساحات أخرى.

زلزال حل التنظيم في الكويت:

أحدث الإخوان المسلمون في الكويت زلزالًا مدويًا من خلال أطروحات البعض بضرورة حل تنظيم الإخوان في البلدان الخليجية، فلم يكن طرح عبد الله النفيسي مجرد طرح، وخاصة أن عبد الله النفيسي مفكر مرموق، ربما هداه تفكيره إلى أن هذا الحل سوف يكون مفيدًا أكثر لكل مَن يعمل في الحقل الإسلامي وللبلدان التي يعيش فيها الإخوان.

فرغم أن الكويت دولة ذات ثقل في وجود التنظيم، ولعلها من أوائل الدول الخليجية، ومنها انطلق الإخوان إلى بقية دول الخليج؛ فإن دعوة حل التنظيم بدأت

منها. صحيح أن هذه الدعوة أحدثت دويًّا في المنطقة، وما زالت هذه الأطروحات حية حتى الآن، وربما كانت أحد أسباب حل التنظيم في الإمارات كمثال، إلا أن التنظيم ما زال يحتفظ بوجوده في الكويت، وربما يعود ذلك إلى أن التنظيم أحاط نفسه بعمل اجتماعي قوي، ساعد على بقائه وعدم ذوبانه.

كان الدكتور عبد الله النفيسي، الأستاذ السابق للعلوم السياسية بجامعة الكويت، قد نشر مقالًا في يناير **2007**، دعا فيه الإخوان المسلمين في الخليج إلى حل تنظيمهم، تأسِّيًا بما فعله نظراؤهم في قطر نهاية **1999**. وذكر النفيسي، وهو صاحب تجربة سابقة مع إخوان الكويت، أنه اعتمد فيما ذكره من معلومات على ما أفضى به إليه أحد القيادات الشابة لجماعة الإخوان المسلمين القطرية، وبرر دعوته تلك بالطبيعة الخاصة للأنظمة السياسية الخليجية، التي تتوجس من أي تنظيم، وبما يُعاني منه التنظيم الأم نفسه في مصر من انقسام داخلي، وجمود وتجميد للطاقات، موصيًا في الوقت نفسه بتحويل الجماعة إلى تيار متعدد الأطياف، تجمعه أهداف واحدة من دون أي تنسيق حزبي، مؤكدًا أن هذا سيكون مصدر قوة للجماعة بدلًا من بقائها تنظيمًا أو تحويلها إلى حزب سياسي [5].

هذه الدعوة بدأت تأخذ شكلًا ربما أكثر وضوحًا من خلال الدعوات التي أطلقها البعض أو توقعها بعض الباحثين، وهي تحول التنظيم إلى تيار فكري بعد أن يتخلى عن إطاره التنظيمي، وربط الباحثون ذلك بشيخوخة الفكرة التي يدعو لها التنظيم الذي لم يعُد قادرًا على حمل الفكرة، فبدلًا من تحلل الفكرة يتم الاستغناء عن التنظيم.

أصبح تنظيم «الإخوان المسلمين» غير قادر على التحليق، فجسد التنظيم بات أكثر ثقلًا مما كان عليه في السابق، وباتت أفكار التنظيم نفسها متكلسة خاملة، ولكنها قد تنشط في أي وقت، وهنا تبدو أهمية الاستمرار في المواجهة من دون الانتباه إلى خطر التيار الفكري [6]. ولعل ما تعرض له التنظيم أو إخفاقاته أحد الأسباب التي تصنع منه تيارًا فكريًّا، فالتنظيم بات عبئًا بعد أن شاخ وبلغ من العمر عتيًّا، ولعل ما يُطرح في ساحات البحث بهذا الخصوص هو امتداد لدعوة عبد الله النفيسي في الكويت قبل سنوات.

تعيش الجماعة حالة من السيولة نظرًا إلى الضربات التي تلقتها، سواء الخارجية أو التي تعرضت لها من داخلها وما زالت، الضربات الأمنية هذه خلقت حالة من عدم الوعي للتنظيم، وأدت إلى سيولة لا يُدرك معها التنظيم طبيعته، ولكن لم تتحول هذه السيولة إلى تيار فكري بعد [7].

دعوة النفيسي تلك جديرة بالاهتمام من شخص مخضرم مر خلال الأربعين عامًا الماضية بتجارب عديدة، من التعاطف مع الثوار اليساريين في ظفار إلى تأثره بالإخوان المسلمين في بداية الثمانينيات، وقربه من السلفية المحتسبة وجماعة جهيمان العتيبي، التي احتلت المسجد الحرام في 1979، ثم خلافه مع الإخوان منتصف الثمانينيات، إلى تعاطفه مع القاعدة منذ نهاية التسعينيات وحتى اليوم [8].

دعوة النفيسي ربما أعطت الإخوان قوة في الخليج؛ فرغم إدراك خطر التنظيم فإن بعض البلدان الخليجية كانت ترى وجودهم مهمًّا كتيار سُني قوي أمام وجود تيارات شيعية أخرى منظمة وتحاول أن تعمل في نفس المساحة، طرح النفيسي تصورًا ممكنًا للتعامل مع الإخوان في أي وقت، سواء من خلال تفكيكهم خارجيًّا أو من خلال تفعيل آليات التفكيك الداخلي التي أشار إليها النفيسي نفسه.

وهنا أدرك الإخوان المسلمون هذا الخطر، ولذلك ركزوا نشاطهم فقط على المجتمع المدني، كل ما يفيد المجتمع ولا يخيف الحكومات وأجهزة الأمن، ثم انتقلوا من هذه المساحة إلى مساحات أخرى من العمل السياسي، تارة يقتربون من السلطة وتارة يحاولون الانقضاض عليها، ويبقى هنا للإخوان المسلمين في كل دولة ظروفها ووسيلة تعامل ربما تختلف عن غيرها، وبالتالي وجود الإخوان في دول الخليج غير متشابه من حيث القوة أو الظروف.

هذا التنوع بين وجود الإخوان في دول الخليج طرح مساحة عمل اختيارية، بمعنى أنه فتح لهم المجال العام الاجتماعي والسياسي أيضًا، فدعوة النفيسي وصلت إلى مسامع الحكومات وأجهزة الاستخبارات، وفهم منها إمكانية التوظيف الآمن لهذا التنظيم، صحيح أن هذا التصور غير صحيح وغير منضبط، ولكنه وصل بهذه الصورة التي أتاحت لهم حركة أكبر، ولعل الإخوان عززوا هذه الفكرة حتى يستفيدوا أكثر من فتح المجال العام.

رابعا: التعليم ... خطة الإخوان للسيطرة في الإمارات:

أدرك الإخوان المسلمون في بداية بناء الدولة في الإمارات حاجتها الماسة إلى التعليم، ولذلك اختارت أن يكون لها يد في وضع قواعده؛ فقد اعتقدت أنها من خلال التعليم سوف تنجح في تشكيل عقل الإمارات كلها، وبالتالي سوف تتحكم في الدولة بأكملها، وهنا كان التعليم بوابتها الحقيقية في اختراق المجتمع المدني في الإمارات والتسلل إليه بشكل خفي.

نجحت حركة الإخوان المسلمين في الإمارات في التسلل إلى دولة الإمارات العربية المتحدة سريعًا، بعد أن انتشر أعضائها في قطاع التعليم، كمدخل لاختراق الدولة، وهنا سيطرت الجماعة على التعليم بمراحله المختلفة: الأساسي والأولي والجامعي، بل كانت متحكمة في ترشيحات الابتعاث الخارجي وحتى التعيينات في الجامعة.

فكانت الجماعة تضع أتباعها في كل المناصب التي تشكل عقل النشء أو الطلاب في المراحل الجامعية، فنجحت على مدار عقود قليلة في اختطاف عقل الإمارات وعقل أبنائها بعد تعيين أتباعهم في التدريس، فهؤلاء الذين كانوا يشكلون عقل هؤلاء الطلاب سواء في مراحل التعليم الأساسي أو الجامعي، فتحولت دور التعليم إلى منابر للتجنيد بعد أن خرجت عن مهامها الأساسية.

مهمة الإخوان لم تكن ثقيلة فيما يخص الإمارات، لأنها نجحت في السيطرة على التعليم في الكويت، وكانت الإمارات في ذلك التوقيت تعتمد على دولة الكويت في العملية التعليمية بصورة واضحة، سواء من خلال المعلمين أو من خلال المناهج، ومن هنا كانت مهمة الإخوان سهلة رغم ثقلها؛ من خلال اعتماد الإمارات نفسها على المناهج التعليمية في دولة الكويت التي عمل الإخوان على تصميمها من قبل، فضلًا على أن أغلب المعلمين فيها من الإخوان أو المتعاطفين معهم.

في نهاية الخمسينيات وعقد الستينيات من القرن الماضي، انتقل عدد كبير من جماعة الإخوان المسلمين من مصر وسوريا والأردن إلى دول الخليج العربية، وبالتحديد إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وزاد تأثير جماعة الإخوان المسلمين هناك في التعليم في عقدي السبعينيات والثمانينيات، وبعد ذلك سيطرت على وزارة التربية والتعليم وجامعة الإمارات العربية المتحدة وبعض المناطق التعليمية [9].

يركز الإخوان المسلمون دائمًا على القطاعات الخدمية والتعليمية المعنية بتربية النشء، لأنها تدرك أنها لن تستطيع أن تصل للناس إلا من خلالها، كما أنها طريق سهل لتغيير المجتمع بسرعة هائلة، وهو ما حدث بالفعل؛ حيث اتجهت الجماعة إلى اختراق المجتمع الخليجي من خلال التعليم، والإمارات ليست استثناءً من هذا الاتجاه.

في عام **1971**م، في أول تشكيل وزاري لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة الوليدة، تولى سعيد عبد الله سلمان [10] وزارة الإسكان، وفي عام **1979** تولى عبد الرحمن البكر وزارة العدل والشؤون الإسلامية، وفي العام نفسه انتقل سعيد عبد الله سلمان ليصبح وزيرًا للتربية والتعليم والشباب، ورئيسًا أعلى لجامعة الإمارات العربية المتحدة، ويُعد تولي سعيد عبد الله سلمان وزارة التربية والتعليم، أكبر انتصار لجماعة الإخوان المسلمين في دولة الإمارات، وخلال السنوات الأربع التي تولى فيها سلمان الوزارة استطاع «أخونة التعليم»، وهذه تُعد أعظم غنيمة لجماعة الإخوان المسلمين في دولة الإمارات، التي حاولت السيطرة على التعليم في أكثر من عقدين من الزمان. وسيطر سعيد سلمان على وزارة التربية والتعليم من عام **1979** إلى عام **1983**، وأهم قراراته الأولى دعم الشيخ سلطان بن كايد القاسمي في سيطرته الشاملة على إدارة المناهج التعليمية، ودعم الدكتور عز الدين إبراهيم في إدارة جامعة الإمارات العربية المتحدة؛ إذ سيطر عليها من عام **1981** إلى عام **1984** وفي عام **1983** لم يتم التجديد لوزراء الإخوان [11].

نجحت خطة الإخوان المسلمين في السيطرة على العملية التعليمية عبر خطة محكمة، من خلال تعيين وزير ينتمي للتنظيم، فضلًا عن تغيير مناهج التعليم بما يتوافق مع أفكار ومناهج الجماعة، مثل إلغاء تدريس تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة، وإلغاء تحية العلم، ومنع اختلاط الجنسين من الصف الرابع الابتدائي، مع منع تدريس الموسيقى والتمثيل، وغيرها من القرارات التي حاول الإخوان من خلالها تغيير هوية الإمارات، وطبع الدولة بالهوية الأيديولوجية للتنظيم.

إن حجم التغيرات التي أحدثها الإخوان المسلمون في التعليم بالإمارات ربما يفوق ما أحدثه التنظيم في بقية الدول الخليجية، وربما يكون أخطره أيضًا، وخاصة أنهم تولوا

شأن التعليم في الإمارات بصورة رسمية، ولولا الإدارة الحكيمة في التعامل مع حجم الخطر الذي يهدد الدولة جراء ذلك، لسقطت الإمارات في يد التنظيم، ولعلها كانت الدولة الأقرب لذلك بين نظرائها في الخليج.

تمكن الإخوان المسلمون في الإمارات من المشاركة بوزير واحد، في أول تشكيل حكومي في العام 1971؛ حيث جرى تعيين سعيد عبد الله سلمان، وهو من الإخوان المؤسسين لجمعية الإصلاح، وزيرًا للإسكان بترشيح من نائب رئيس الدولة الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم. وفي عام 1977، أصبح محمد عبد الرحمن البكر وزيرًا للعدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، بترشيح من الشيخ راشد بن سعيد أيضًا، والبكر هو ثاني وزير من جمعية الإصلاح يتولى وزارة حكومية. وفي التشكيل الحكومي الثالث في يوليو عام 1979 تولى سلمان وزارة التربية والتعليم، ومنصب رئيس جامعة الإمارات بعد تأسيسها بسنتين. ومع التشكيل الوزاري اللاحق في يوليو عام 1983 لم يجدَّد للوزيرين [12].

وبهذا بدأ الإخوان المسلمون يتواجدون بقوة في تشكيل للحكومة، على اعتبارهم الأكثر تأهيلًا لهذه المهمة، وهذا بمثابة انتقال للتنظيم من مربع العمل الاجتماعي والمدني وتولي وزارة التعليم إلى فضاءات أخرى ذات مغزى، صحيح أنه تم ترشيح الإخوان لعدد من الوزارات في بداية تشكيل أول حكومة، ولعل ذلك ثمرة لعمل الإخوان السابق واختراقهم للمجتمع المدني، وهو ما أهلهم لهذه المهمة حتى ولو كانوا مختارين لهذه الحكومة وبترشيحات.

بعد العام 1977 هيمن الإخوان المسلمون على إدارة المناهج في وزارة التربية والتعليم، وتولى رئيس جمعية الإصلاح برأس الخيمة، الشيخ سلطان بن كايد القاسمي، إدارة المناهج في الدولة لسبع سنوات حتى نهاية عام 1983، وهي السنة التي أقيل فيها سعيد سلمان من منصبه. في هذه الفترة تمكن الإخوان المسلمون من السيطرة على لجنة المناهج، عبر إصدار 120 مقررًا دراسيًّا، واعتبرها الإخوان أحد أكبر إنجازاتهم[13].

تعاملت الدولة سريعًا بإجراءات تحد من خلالها من انتشار التنظيم ومن تغيير هوية الدولة والتأثير على عقول الطلاب والنشء، كما أنها وقفت أمام عمليات

الاختراق، وصدرت قرارات تصحيحية هدفها الأساسي إصلاح ما أفسده الإخوان في العملية التعليمية.

الحكومة الاتحادية كانت قد عرضت ثلاث خيارات على كوادر الجماعة من موظفي التعليم، منذ بدأت بإجراءاتها الإصلاحية داخل مؤسسة التعليم، وهي:

1. إعادة تأهيلهم وإبقاؤهم في وظائفهم التعليمية، بعد إعلان تخليهم عن الجماعة، والتبرؤ من بيعة المرشد، والمساهمة في بناء فكر إسلامي إصلاحي معتدل ومتسامح وبعيد عن الأحزاب والتنظيمات، ومضاد لأفكار الجماعة. وتتكفل الحكومة بكل الدعم اللازم الذي يحتاجه المحوَّلون.
2. التخلي عن الجماعة تنظيميًّا، واحتفاظ كل شخص بأفكاره الخاصة، بشرط ألا يقوم بترويجها أو الدعوة إليها. وهنا يتم إبقاؤه داخل مؤسسات التعليم، ولكن بعيدًا عن التدريس والتواصل مع الطلاب.
3. توفير فرصة وظيفية خارج المؤسسة التعليمية لكل مَن اختار البقاء على انتمائه الحزبي رافضًا عرض الحكومة، كما تقوم الحكومة أيضًا بإحالة من قاربت فترته على الانتهاء إلى التقاعد [14].

كان الهدف من هذه القرارات هو الوقوف أمام توغل الإخوان واختراقهم للتعليم، وهنا تعاملت الدولة بذكاء مع هذه المحاولات حتى تم القضاء على مشروع التنظيم الفكري الذي كان يهدف إلى تغيير هوية الدولة والتأثير على النشء الصغير، عبر قرارات تالية استبعدت من خلالها التنظيم من كل المواقع التعليمية، سواء المرتبطة بالمناهج التعليمية أو المرتبطة بالمعلمين.

ولعل الإخوان نجحوا في ترك آثاراً لدى البعض، تعمل الدولة على إزالته عبر برامج التفكيك وبرامج تعليمية مضادة. صحيح لم يعُد للإخوان وجود في الإمارات إذا كنا نتحدث عن التنظيم، ولكن أثر التنظيم لا يمكن إنهاؤه في يوم وليلة أو طمسه، فأنت تتحدث عن أفكار لاصقت عقول النشء في سنواتهم الأولى، وهذا أخطر ما قام به الإخوان في اختراقهم للمجتمع المدني في الإمارات.

بدايات توغل الإخوان داخل المؤسسة التعليمية:

إن مناهج التعليم في الإمارات كانت مرتبطة بدولة الكويت التي كانت بمثابة حلقة الاختراق؛ حيث نجح إخوان الكويت في تغيير المناهج في الإمارات بما يتوافق مع أفكار ونهج التنظيم، ووفق ما أقرته الجماعة، ولكن دبي كان لها دوراً محورياً. بدأ نشاط الإخوان المسلمين في الإمارات من دبي، وانطلق هذا النشاط من مقر البعثة التعليمية القطرية التي جاءت من مساعدات قطر للإمارات في العام 1962، وكان للشيخ «عبد البديع صقر» ضلع في تأسيس هذا المكتب واختيار المدرسين والقائمين على شؤون المكتب، وكان الشيخ عبد البديع يتردد بانتظام على الإمارات، وأسس فيها مدرسة تابعة له اسمها مدرسة الإيمان في منطقة الراشدية في دبي، وكان مديرو المدرسة من أقرباء الشيخ عبد البديع والمتصلين به، وكان معظم المبعوثين القطريين من المدرسين والإداريين من الإخوان المسلمين، وجلهم من جنسيات فلسطينية وسورية مرتبطة بشكل أو بآخر بالجماعة ومناهجها السياسية. وجاءت مديرية مكتب البعثة القطرية لتثبت أن الإخوان عازمون على أن يكون لهم موضع قدم في الإمارات؛ إذ تولى أمر الإدارة إخواني شديد التعصب للإخوان، هو «عدنان سعد الدين السوري»، وكان خطيبًا مفوهًا ومجادلًا شديد المراس، وكان حاد الخطاب جريئًا في الدعوة إلى نهج الإخوان والتحامل على مخالفيهم، بعكس صاحبه الشيخ «عبد البديع صقر» الذي كان أكثر دبلوماسية وتحفظًا في مهاجمة مناوئي الإخوان وخاصة في العلن، وكان الشيخ عبد البديع يعمل في السر أكثر مما يعمل في العلن [15].

تحكمت قطر كثيرًا في دخول الإخوان المسلمين للإمارات في بداية الستينيات، من خلال البعثة التعليمية التي كانت تقدم خدماتها للإمارات دون أي مقابل، وكان عبد البديع صقر المتحكم في اختيار المدرسين والقائمين على شؤون المكتب، وهنا بات تأثير الإخوان قويًّا منذ اللحظة الأولى لمحاولات اختراق الإمارات لسببين: أحدهما أنهم دخلوا من بوابة التعليم، والثاني أن الخدمات التي كانت تقدم لهم كانت من خلال مساعدات كانت تقدمها قطر للإمارات في ذاك التوقيت.

خطة الإخوان المسلمين استهدفت التعليم، استغلوا أن دول الخليج تسعى لنهضة تعليمية، وخاصة أن كثيرًا من هذه البلدان كانت في طور التأسيس والنشأة، فقدموا

أنفسهم لها في هذه المساحة، ولكنهم قصروا العمل داخل المدارس التي أنشأوها على أيدي مدرسين ينتمون للإخوان سواء من مصر أو أقارب الشيخ عبد البديع صقر نفسه أو من القطريين أو الجنسيات الأخرى، فضلًا عن المناهج التعليمية التي وضعوها بأنفسهم واستهدفوا منها أدلجة الشخصية الإماراتية بحيث تُصبح شخصية «إخوانية».

عند قيام دولة الإمارات عام 1971، ظهر بشكل ملحوظ أن هناك فئة قليلة من السكان تشبعت بدعوة جماعة الإخوان من أبناء الإمارات، ولا سيما أولئك الطلبة الذين أتيحت لهم فرصة الدراسة في قطر أو الذين بُعثوا للخارج للدراسة ضمن البعثة القطرية، وأصبح هؤلاء من بين الطبقة (المتعلمة) التي استعانت بها الدولة في بناء هياكلها الإدارية من وزارات وغيرها. وأهم المؤسسات التي قُدر لها بعض الوقت أن تخضع للتوجيهات الأيديولوجية في الإمارات، هي مؤسسات التعليم التي آل أمرها إلى التدني في أداء رسائلها بسبب هيمنة الفئوية وخضوعها للأدلجة وتضييق فضاء التعليم العصري الليبرالي الواسع، وبدأت يد الإصلاح في الدولة منذ ما يقارب ربع قرن تقريبًا تحاول إصلاح الأضرار التي أعاقت تقدم المعارف في مراحلها المختلفة، وقلع جذور هذه الأضرار من إهمال للتربية الوطنية وحب الوطن والولاء له، إلى جانب الخضوع للأدلجة الضيقة، وما ينتج عنه من موالاة للتوجيه الخارجي، وعدم الاعتراف بالتعددية المطلوبة في المجتمع المدني المعاصر الذي يشكل فيه مبدأ قبول الآخر ركنًا أساسيًّا في استكمال مبادئ حقوق الإنسان، وتوفير العيش الآمن والكريم لهذا الإنسان، بعيدًا عن شرور الفتن التي تخلقها الفئوية أية فئوية، وتعزل الإنسان عن أخيه الإنسان بسبب الاختلاف في العقيدة والانتماء العرقي والطائفي [16].

أدركت الإمارات سريعًا توغل الإخوان المسلمين داخل المجتمع الإماراتي عبر التعليم ووزارة الشؤون الإسلامية، ليس ذلك فقط، وإنما ذهبت للأنشطة الاجتماعية والثقافية، والعمل الخيري، فهدفها كان متركزًا على العمل الشعبي بهدف تعبئة الناس، فتكون قريبة منهم وهم أقرباء منها، ثم تأتي مرحلة التأثير الأخرى عبر مناهج التعليم والخطاب الديني.

وهنا توغل الإخوان داخل بنية المجتمع الإماراتي، وربما كان ذلك دافعًا لاختيار وزراء من الإخوان في بدايات إنشاء أول حكومة للإمارات في العام 1971 وما تلاها، لكن الاختيار قد يكون له علاقة بالطبيعة القبلية؛ حيث بات للإخوان وجود وسط العوائل والقبائل داخل الإمارات، وهنا نجح التنظيم في اختراق البيئة الاجتماعية، وهي التي نقلت إلى التأثير الأكبر بعد أن تم اختيار وزراء من التنظيم، سواء للتعليم أو للشؤون الإسلامية والأوقاف أو حتى لوزارة الإسكان، وقد كانت تحتاج الإمارات لهذه الوزارة بشكل خاصة في بدايات النشأة والتحول الذي سارت عليه النهضة المعمارية في الإمارات.

الإمارات نجحت بصورة كبيرة في التحرر من خطر الإخوان ومن توغلهم داخل المجتمع المدني، من خلال إغلاق بوابات العمل الخيري والإغاثي التي دخلوا من خلالها، ليس هذا فحسب، بل قدمت البديل من خلال تعزيز دور المجتمع المدني، وهنا نجحت في سد الفراغ بعد إخراج الإخوان منها، بل قامت الدولة بدورها في ملء الفراغ؛ حيث أنشئت وزارة للسعادة، ولعلها بذلك قامت بدورها ودور المجتمع المدني، فلم يقتصر دورها على مساعدة المواطنين وتأدية خدماتهم، ولكن تجاوز إلى إسعادهم أيضًا.

وإذا كنا نتحدث عن آليات مواجهة توغل الإخوان داخل المجتمع الخليجي، فإنها بدأت من الإمارات، ومنها انتقل التأثير إلى بقية المجتمع الخليجي، ولكن كل دولة خليجية لها رؤيتها وتصوراتها في مواجهة الإخوان، فهناك دول خليجية رحبت بوجود الإخوان وما زالت تفعل ذلك ولم تقف أمام توغلهم، ولعل هذه الدول نجح التنظيم في التأثير فيها لدرجة أنها باتت أضعف من أن تواجهه، وبات الإخوان أصحاب قرار داخل هذه الدول، وصل الإخوان في هذه الدول إلى دائرة صنع القرار، ولم يقتصر دورهم على المجتمع المدني أو المؤسسات التعليمية والتربوية والقضائية أو وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية فقط، ولكن تعداه للتأثير الذي ذكرناه.

أدركت الإمارات خطر الإخوان في وقت مبكر، كما أدركت مخططهم نحو اختراق المجتمعات وتسخيرهم العمل المدني والخيري والإغاثي في ذلك، فوقفت أمام الحلال لمنع الحرام، وخاصة أن التنظيم يحاول أن يشتغل بما هو متاح قانونًا ليصل إلى ما هو

ممنوع عنه قانونًا، وهذا ربما يُضاف إلى الإدراكات التي ساعدت الإمارات في مواجهة التنظيم والقضاء على خطره على أرض الإمارات.

فعندما أدركت الإمارات خطر التنظيم واجهته، ولكنها قبل أن تواجهه تعرفت على أدواته نحو اختراق المجتمعات، وعملت على إبطال تأثيره من خلال ضرب وجوده، وهنا وقفت أمام أي نشاط للتنظيم في المنظومة الخيرية والإغاثية، لإدراكها أن هذا النشاط الهدف منه هو الانقلاب على الحكومة أو على الأقل الوصول إلى السياسة، عبر سياسة مخفية هدفها الرئيسي والأساسي التسلل إلى المجتمعات ثم الانقلاب عليها.

خامسا: اختراق إخوان قطر للمجتمع المدني.. من النشأة إلى التفكك:

من المفارقات العجيبة أن قطر صاحبة التأثير الأكبر في نظرائها بالخليج، وربما كانت بمثابة باب الاختراق الأول للإمارات، من خلال البعثة التعليمية التي ساعدت بها قطر دولة الإمارات في العام 1962، وكان يسيطر عليها الإخوان الذين نجحوا على مدار سنوات قليلة في السيطرة على أغلب مؤسسات الدولة، وكذا السيطرة على عقل الدولة من خلال مناهج التعليم والمعلمين الذين كانوا ينتمون للتنظيم أو قريبين من أفكاره.

رغم دور قطر في هذه المساحة، فإن تنظيم الإخوان المسلمين بداخلها أعلن حل نفسه نهائيًا، وما زال التنظيم بلا وجود في قطر، وهذا لا يمنع أن أثر التنظيم باقٍ ولعله أكبر من وجوده في أكبر دولة خليجية، ليس ذلك فقط، بل سمحت قطر باستقطاب كل الإخوان من كل الجنسيات الأخرى، وباتت الدوحة هي ملاذ لكل الإخوان من كل الأقطار وهم يعملون في أطر تنظيمية.

الدكتور «جاسم بن سلطان»، الذي أُطلقت دعوته لحل التنظيم، طل على قطر من القاهرة التي تُعد بلد المنشأ للتنظيم، ونجحت دعوته التي أطلقها، بينما تركت أثرًا كبيرًا على بقية الدول الخليجية، وما زالت أفكاره تناقش في أروقة كثيرة، فالدعوة خرجت من قطر وصاحب الدعوة تشكل عقله في القاهرة.

من أبرز الشخصيات المؤسسة لتنظيم الإخوان المسلمين في قطر، طالب كان يدرس الطب في القاهرة منتصف السبعينيات، وهو جاسم سلطان، وقد كان

على خلاف التكوين التقليدي للكوادر الإخوانية بمزيج من الثقافة الإسلامية والاطلاع على العلوم الإنسانية، فبالإضافة لقراءته الكتب الإخوانية التقليدية لسيد قطب وسعيد حوى وفتحي يكن وغيرهم من كُتاب «**الإخوان**»، فإنه «حين كان يدرس الطب، كان اهتمامه كبيرًا بالعلوم الإنسانية والأدب، وربما هذه الاهتمامات الإنسانية كانت أكبر من اهتمامه بالطب»، كما يقول عن نفسه. وأيضًا ساهم اطلاعه على الأفكار السياسية المختلفة في الساحة العربية، في وعيه بأهمية دراسة التراث الإنساني من الشرق والغرب، «بدأنا أكثر وعيًا بالاتجاه إلى قراءة توينبي وهيغل ومفكري عصر النهضة والتنوير، وتراثهم المتعلق بالنهضة والحراك الاجتماعي، ومع امتداد التحولات الكبرى باتجاه الصين وآسيا بدأت أيضًا بدراسة هذه التجارب»، كما يذكر [17].

سمحت قطر للإخوان بالعمل في النشاط الاجتماعي وأن يؤسسوا منظومة تعليمية، هذه المنظومة تركت أثرها على دول خليجية أخرى، ولم تقف الدولة أمام نشاط التنظيم بأي صورة، بل استعانت بهم في دوائر الحكم وفي التخطيط، ورغم ذلك لم يترك الإخوان العمل الاجتماعي أو المجتمع المدني، معتبرين أن نشاطهم في هذه المنطقة سوف يجعلهم يصلون إلى الناس بسهولة شديدة، ونفهم من هنا أن اختراق الإخوان للمجتمع المدني مرتبط باستراتيجيتهم نحو اختراق المجتمعات، وأن الأمر ليس مرتبطًا بمساحة حريتهم داخل الدولة فقط، ولكن بآليات هذا الاختراق التي تستهدف أبناء الدولة، ولذلك دائمًا تضع عينها على المجتمع لأنه يمثل لها ركيزة شعبية هائلة وحماية في نفس الوقت.

فرغم ما توافر للإخوان في قطر، ورغم أنها الدولة الأكبر في عدد الإخوان، والدولة الأكثر تنظيمًا والأكثر حرية للتنظيم في نفس الوقت، فإن كل هذا لم يمنع التنظيم من إعلان تفككه؛ فللمفارقة العجيبة ارتبطت مبررات الإعلان بأن التنظيم بدأ يرى نفسه عبئًا على الدولة وعلى الإسلام، وأنه يمكن أن يخدم الإسلام بصورة أكبر لو أنه بات تيارًا عامًا دون أطر تنظيمية أو حزبية. وهو ما حدث؛ حيث أعلن التنظيم تفككه وباتت الجماعة بلا تنظيم داخل قطر، فقط فكرة تتحرك وتحرك باقي التنظيمات الأخرى في باقي

الدولة، وهذه مفارقة أخرى تشير إليها بعض الكتابات تفيد بأن بقايا التنظيم في قطر تُحرك التنظيمات الأكثر تأثيرًا في دول أخرى.

استمر الجدل الداخلي في الجماعة القطرية، وانتهى في عام 1999م إلى قرار حاسم اتخذه مجلس شورى الجماعة بحل الجماعة لنفسها، واندماج أفرادها في مؤسسات المجتمع المدني القائمة، وتكوين تيار إسلامي نهضوي بدل البقاء في هرمية تنظيمية. هذا القرار الذي أحدث جدلًا كبيرًا، اتخذ -بحسب الرواية السائدة- عبر قرار حر داخلي للجماعة، وتتويجًا لمراجعات طويلة ونقد ذاتي عميق، إلا أن هناك مَن يسرد رواية أخرى، فيشير عبد العزيز آل محمود إلى أن بعض القيادات تخوفت مما يحصل في المنطقة من ملاحقة لجماعات الإخوان، ورأى أن الأفضل هو تجنب المواجهة [18].

وأيا كان المبرر، فإن إخوان قطر أخذوا قرارًا كانوا مدركين أنهم من خلاله سوف يصبحون أكثر قوة، وأن هذا القرار سوف يخدم الجماعة والفكرة والإسلام، من وجهة نظرهم، ولذلك ظلوا على ولائهم لأفكار التنظيم ولكن بعد حل التنظيم نفسه، وهنا قام الإخوان في قطر بحل التنظيم حتى تبقى أفكار الجماعة، وربما تصورهم كان صحيحًا بعد مرور أكثر من 23 عامًا على صدور قرار الحل.

التنظيم الذي تم حله في قطر ما زال مؤثرًا بصورة كبيرة في وضع التنظيم الذي سقط في دول كثيرة، فما زال يقدم خدماته لباقي أفرع التنظيم في دول كثيرة، وما زال يمثل رقمًا مهمًا وتأثيرًا هاماً في التنظيم الدولي للإخوان، وهذا جزء من ذكاء وكياسة الجماعة في قطر التي آثرت أن تكون بلا تنظيم حتى تحمي التنظيم في دول أخرى.

سادسا: البحرين بوابة اختراق الإخوان الأولى في الخليج:

كانت البحرين الانطلاقة الأولى للإخوان في الخليج، فقد تم إنشاء جمعية الإصلاح بها في العام 1941، ثم تأسست جمعية الإصلاح في الكويت بعد هذا التاريخ بست سنوات كاملة. التقارب بين دول الخليج في ملف الإخوان المسلمين، وصل إلى مرحلة أن الجماعة اختارت اسمًا واحدًا أو أسماء متشابهة لها في منطقة الخليج في بدايات النشأة؛ ففي البحرين والكويت أطلق التنظيم على نفسه جمعية الإصلاح.

على الرغم من الحضور الطاغي والمؤثر لجماعة الإخوان المسلمين في الكويت على جيرانهم من أعضاء الجماعة في دول الخليج العربي، فإن البحرين كانت تشكل أول

انطلاقة فعلية لتنظيم هيكلي حركي لجماعة الإخوان المسلمين في الخليج، بحسب ما تؤكده الروايات والمصادر من أبناء الجماعة أنفسهم، أو المراقبين والمحللين، ففي شهر مايو 1941م تأسست جمعية الإصلاح -أول جمعية تحمل فكر الإخوان المسلمين- في حين كان أول تأسيس لجماعة الإخوان المسلمين في الكويت بعد هذا التاريخ بست سنوات. في البحرين قام عدد من طلبة مدرسة الهداية الخليفية بالمحرق بتأسيس هذه الجمعية، وكانت تتخذ الآية القرآنية (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت) شعارًا لها، وفي البداية نشأت تحت اسم مستعار وهو: «نادي الطلبة»، وعندما تطورت الأهداف واتسعت مجالات العمل أمامهم تم تغيير الاسم إلى (نادي الإصلاح) عام 1948م، وظل محتفظًا بهذا الاسم يمارس مختلف الأنشطة الثقافية والاجتماعية حتى عام 1980م، حيث تحول النادي إلى (جمعية الإصلاح)، لتصف نفسها بأنها «جمعية إسلامية أهلية تلتزم بالمنهج الإسلامي المستمد من الكتاب والسنة والقائم على الشمول والوسطية»[19].

الإخوان كانوا متواجدين في البحرين قبل إعلان جمعية الإصلاح في بداية الأربعينيات من القرن الماضي، فيعود وجود التنظيم في البحرين إلى الثلاثينيات من القرن الماضي، ولكن اختار أن يكون التسلل إلى أول دولة خليجية من خلال المجتمع المدني، فأعلن عن نفسه من خلال إشهار جمعية الإصلاح، ثم سارت الكويت على درب التنظيم هناك بإشهار جمعية أخرى حملت نفس الاسم، وسار الإخوان بنفس الطريقة في اختراق المجتمع من خلال المجتمع المدني، الذي كان مفتوحًا أمام التنظيم بصورة كبيرة.

دخلت دعوة الإخوان المسلمين البحرين، في ثلاثينيات القرن الماضي في عهد حسن البنا، عن طريق شخصيات إسلامية أُطلق عليهم «البدريين»، «للتعبير عن الأوائل الذين انضموا للجماعة في الخليج، ونشروا الدعوة الإخوانية بها»، ويُعد عبد الرحمن الجودر أول طالب بحريني يلتقي مؤسس تنظيم الإخوان المسلمين الشيخ حسن البنا في مصر، عندما كان أحد أعضاء البعثة الدراسية البحرينية عام 1946، وقد أبدى إعجابه بشخصية البنا وفهمه الدعوي، والذي بايع البنا في القاهرة، عندما كان في بعثة دراسية إلى مصر[20].

إن الاتصال ما بين الإخوان في البحرين والإخوان في مصر تم عن طريق المؤسس الأول للجماعة، من خلال أحد المبتعثين في البحرين للقاهرة، هذا الاتصال ساعد بصورة كبيرة في نمو التنظيم في هذا البلد الخليجي وفي انتقال الجماعة منه إلى بقية البلدان الخليجية الأخرى بسرعة كبيرة، فيما بقت البحرين من أهم الدول الخليجية على اعتبارها الدولة التي نجح التنظيم في الوصول إليها منذ المؤسس الأول للتنظيم، فزخم هذه العلاقة ساعدها كثيرًا في اختراق المجتمع المدني فيها.

هناك مجموعة من العوامل ساعدت على انتشار الإخوان في البحرين، وكان أهمها:

1. زيادة اهتمام أهل البحرين عمومًا بالتدين بعد انحسار التيار القومي العروبي.
2. انتشار الأشرطة المسموعة والكتب الدينية الرخيصة الثمن، والمجانية أحيانًا، والتي تأتي تباعًا من الخارج.
3. أثرت الوفرة المالية التي نتجت عن ارتفاع أسعار النفط نتيجة للحظر على التصدير في حرب أكتوبر عام 1973، فقد قلبت هذه الوفرة الحياة في المنطقة رأسًا على عقب، ووفرت رفاهة للشعوب لم تعرفها المنطقة من قبل، وهذا ما خفف، نسبيًّا، انجذاب الجماهير للجوانب السياسية والحركية عما كان عليه قبلًا.
4. تدفق أموال هائلة للجمعيات الإسلامية للأعمال الخيرية والإغاثية، ما زاد من قدرتها على الوصول إلى شرائح واسعة من المجتمع البحريني، مما ساعد على انتشار أفكار الجماعة وزيادة أعضائها.
5. ساعدت الاتفاقات التي وُقعت بين الدول النفطية الخليجية لفتح أبواب أوسع لتوظيف المعلمين في هذه الدول، للإيفاء بحاجاتها التي تنامت مع تنامي مداخيلها النفطية ونهضتها لإنشاء المدارس والمعاهد وغيرها، فجاء من ضمن مَن جاء إلى المنطقة مَن يحملون فكرًا دينيًّا إخوانيًّا، فتعززت قوة التيار وتنظيمه.
6. دخول عدد من وجوه المجتمع وتجاره في جمعية الإخوان، مما ساعد على انتشارها بين عدد كبير من الأسر ذات النفوذ المالي والمجتمعي.
7. تعزز تماسك الجماعة بالمصاهرة التي شدت من أواصر ولحمة التنظيم.

8. استطاع عدد من المدرسين المصريين والسوريين والفلسطينيين، المنتمين إلى تنظيم الإخوان، نشر فكر الإخوان ومبادئهم في أوساط الشباب البحريني.
9. انتساب عدد من أبناء العائلات الكبرى إلى تنظيم الإخوان المسلمين، وأصبحوا أعضاء بارزين في نادي الإصلاح. ولعل انتساب بعض من أبناء عائلة الأسرة الحاكمة، ساعد في انتشار التنظيم أو على الأقل أتاح فرصة أمام عمل التنظيم وانتشاره بصورة كبيرة، وربما يكون ذلك السبب وراء وجود التنظيم في البحرين، مع أسباب أخرى لها علاقة بمحاولات تشيع البحرين من قبل الشيعة بداخله، وهنا تعتبر السلطات في البلاد أن الإخوان قوة سنية وجودها مهم لمواجهة التمدد الشيعي، واختفاءها خصم من مواجهة التيار الذي يسعى للانقلاب على سلطة البلاد [21].
10. حافظت البحرين على وجود الإخوان ولم تقضِ عليه، ولم تترك له المجال في نفس الوقت، ولكن الإخوان استفادوا من هذه الحالة، فهم يعرفون أن قوة بقاؤهم مرتبط ببقاء القوة الشيعية المتمردة في البلاد، ولعل هذا تكرر في عدد من البلدان، منها الكويت على سبيل المثال، وهنا لا يمكن أن تفرق بين خطر الإخوان وخطر القوة الشيعية سواء في البحرين أو الكويت، وللمفارقة أن كلًّا منهما سعى إلى اختراق الدول التي تواجد فيها من خلال المجتمع المدني، ولعل كلًّا منهما مستفيد من الحالة التي تستدعي وجوده.

ولعل أبرز الأسباب وراء انتشار الإخوان في البحرين هو تدفق الأموال في الأعمال الخيرية والإغاثية، فهذا الإنفاق نجح في الوصول إلى قطاعات عريضة من المجتمع وشرائح مختلفة، وساعد على انتشار التنظيم، فضلًا على أنه قدم التنظيم إلى المجتمع بصورة أحبها المجتمع وهو العمل الخيري والإغاثي.

سابعا: مساعي الإخوان لاختراق المجتمع المدني السعودي:

في كتابه «سر المعبد»، ينقل ثروت الخرباوي، عن القيادي الإخواني أحمد أبو غالي، قوله: «كانت دولة آل سعود شاخصة في ذهن حسن البنا، وكان يعدها الدولة «البروفة» لدولة الخلافة الإسلامية، التي كان يرى نفسه من خلالها خليفة للمسلمين».

ومنذ اللحظة الأولى لاتصال البنا بالمملكة العربية السعودية، وهو يسعى لتحقيق ذلك الحلم، وبدأ مساعي التنفيذ من خلال زياراته السنوية لإقامة شعائر الحج، التي بدأها بحجته الأولى عام 1936، ورغم رفض الملك عبد العزيز طلب البنا بإقامة تجمعات للإخوان بالمملكة فإنه عمل على تنفيذها سرًّا [22].

كان يضع المؤسس الأول حسن البنا المملكة العربية السعودية في مصاف الدول المستهدفة، بما يراه من تعلق أفئدة العرب والمسلمين حولها، فأراد أن يخلق من هذا التعلق تعلقًا آخر ولكن بدعوة الإخوان المسلمين، ولذلك حاول نصب شباكه حول المملكة من خلال إقامة تجمعات إسلامية تنشر فكر الإخوان في موسم الحج.

ثم قام التنظيم بإنشاء جمعيات خيرية، أي لم يقتصر على الدور الدعوي، وإن كان ذلك جزءًا من المجتمع المدني، ولكنهم ذهبوا سريعًا إلى الدور الاجتماعي والخدمي؛ لأنهم يدركون أن هذا الطريق سوق يصل بهم إلى الدولة والحكم أو ابتلاع الدولة. هذه التجربة لم تحدث في المملكة، ولكنها حدثت في عدد من الدول الخليجية الأخرى، بل أغلبها.

من أهداف الإخوان المسلمين في السعودية بعد نشر دعوتهم، التأثير في العملية التربوية والجمعيات الخيرية، والسيطرة على المؤسسات ذات الطابع الشمولي، كالمؤسسات الإسلامية الكبرى ذات الأدوار السياسية، والتغلغل في كل أعصاب المجتمع بشتى السبل [23].

سعى لإخوان في السعودية لتحقيق أهدافهم ولكن ببطء شديد، دون إثارة الدولة التي استضافتهم على أراضيها، وأرادت ألا تظهر أمامها وكأنه منافس لها في حقل الدعوة أو العمل الاجتماعي والمدني، ولكن اختيارها كان منحصرًا في العمل بهدوء.

المتتبع لنشاط «الإخوان» داخل المملكة في التعليم منذ النشأة، يجد أنهم استخدموا عدة طرق وأساليب لنشر أفكارهم، من بينها استقطاب المعلمين المنتمين للجماعة، ونشر أفكارهم بين المعلمين السعوديين والطلاب، وتغذية المناهج التعليمية بأفكار الجماعة ومنهجها المبني على السمع والطاعة العمياء، إضافة إلى توزيع كتب رموز الجماعة في مكتبات المدارس والجامعات [24].

فكان الإخوان المسلمون ينظرون للمؤسسة التعليمية داخل المملكة على أنها الأقرب لتحقيق أهدافها، ليس ذلك فقط، فالجماعة كانت ترى أن اختراق التعليم سوف يدفع بها إلى ابتلاع الدولة بمفهومه الشامل، وخاصة أن المملكة ذات طابع إسلامي محافظ، وهنا كان يرى التنظيم تقاربًا مع النهج العام المحافظ داخل السعودية، وأنها لن تبذل مجهودًا إلا في سياق تعريف نفسها، وخاصة أن أبناء المملكة لديهم الالتزام الديني الذي يمكن أن يدفعهم للإيمان التنظيمي.

وعلى الرغم من الانتشار السريع لجماعة الإخوان في إدارات وزارة المعارف والتعليم العالي، وفي مجال التدريس في مؤسسات التعليم السعودية بكافة درجاتها، لم تدرس كتب سيد قطب وحسن البنا فعليًّا في المدارس الرسمية السعودية، ولم تطبعها وزارة المعارف السعودية إلا حين تولى الدكتور كمال الهلباوي -القيادي الإخواني السابق والمتحدث باسم التنظيم الدولي- منصب رئيس لجنة مستشاري بناء المناهج المدرسية في وزارة المعارف السعودية، على مدى خمس سنوات ما بين عام 1982 وحتى عام 1987[25].

وهنا لم تجد جماعة الإخوان المسلمين مشكلة في تدريس كتب الإخوان المسلمين أو مناهجهم التربوية التي تشبع منها النشء في المدارس، ولم تكن هناك معارضة عندما تم اتخاذ قرار تدريس كتب حسن البنا ونظيره في التنظيم سيد قطب. وخلال تلك الفترة تم إدخال هذه الكتب بشكل رسمي للمدارس السعودية، ومن بينها «العقيدة الإسلامية» و«الوصايا العشر» لحسن البنا، و«معالم في الطريق» لسيد قطب، و«الإنسان بين المادية والإسلام» لمحمد قطب، وكتاب «الجهاد في سبيل الله» لأبي الأعلى المودودي وحسن البنا وسيد قطب، و«قبسات من الرسول» لمحمد قطب [26].

أثر الإخوان المسلمون في مناهج التعليم، وبات المعلمون من الإخوان والمتعاطفين معها أو الداعين إلى مناهجهم، وزاد حضور المنتمين للإخوان على المناحي التعليمية في الجامعات، تحديدًا في عقدي السبعينيات والثمانينيات، وكذلك على المنابر الإعلامية خاصة في فترة حكم الملك فيصل [27].

وفي تلك المرحلة قامت المملكة العربية السعودية بدور في مساندة الإخوان المسلمين في الأقطار الأخرى؛ حيث آوت الإخوان على أراضيها، بخاصة الذين واجهتهم سلطات بلادهم مثل إخوان مصر في عهد الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر، الذي واجه التنظيم بكل قوة بعد أن ثبت له تآمره على البلاد، فضلًا عن دور المملكة في استضافة اجتماعات التنظيم الدولي، فهي الدولة الأقرب وقتها للإخوان والتنظيم فيها يتمتع بقوة. وعن التنظيم الدولي واستخدامه الأراضي السعودية، يقول يوسف القرضاوي: التنظيم الدولي للإخوان كان يعقد اجتماعات في مكة المكرمة والمدينة المنورة أثناء مواسم العمرة والحج [28].

لقد آوت المملكة العربية السعودية الإخوان المسلمين في أقسى الظروف التي تعرضوا لها، ولم تكتفِ بهذا، بل منحتهم الفرصة في الحصول على الحياة الكريمة عبر الوظائف والمناصب التي أتاحتها لهم، وترى السعودية أنهم أنكروا الجميل وعضوا اليد التي مُدت لهم، ومن هذا تصريح شديد الأهمية للأمير نايف بن عبد العزيز، وزير الداخلية السعودي، لصحيفة السياسة الكويتية، **قال فيه:** «جماعة الإخوان المسلمين أصل البلاء، كل مشاكلنا جاءت منها، فهم الذين خلقوا هذه التيارات وأشاعوا هذه الأفكار، ويضيف بمرارة عندما اضطُهد الإخوان وعُلقت لهم المشانق لجأوا إلى السعودية، فتحملتهم وحفظت محارمهم وجعلتهم آمنين، ويضيف، أحد الإخوان البارزين أقام **40** سنة عندنا وتجنس بالجنسية السعودية، وعندما سئل عن مثله الأعلى قال حسن البنا، ويكمل الأمير نايف تعليقًا على الغزو العراقي للكويت: جاءنا عبد الرحمن خليفة والغنوشي والزنداني، فسألناهم هل تقبلون بغزو دولة لدولة واقتلاع شعبها؟ فقالوا نحن أتينا للاستماع وأخذ الآراء، ويضيف بعد وصول الوفد الإسلامي إلى العراق فاجأنا ببيان يؤيد الغزو» [29].

مرحلة الصدام مع المملكة كانت مرهونة بشعور الإخوان المسلمين بقوتهم؛ عندما شعروا بهذه القوة بدأوا يعبروا عن أنفسهم سواء بميلهم القلبي والعقلي للتنظيم وليس للدولة التي آوتهم، كما المثال الذي ضربه الأمير نايف بن عبد العزيز أو موقف الإخوان من تأييد الغزو العراقي للكويت.

وفي النهاية يمكن القول، إن الإخوان دخلوا المملكة العربية من خلال نفس البوابة التي دخلوا من خلالها لمنطقة الخليج، وهي بوابة المجتمع المدني، وصدامهم بالسلطات في المملكة عندما أرادوا أن ينتقلوا إلى مرحلة التمكن من الدولة، وهنا يبدو التشابه والتقارب بين وسيلة وطريقة الإخوان في كل دول الخليج العربي.

ثامنا: خطر الإخوان المسلمين على الخليج:

هل ما زال الإخوان المسلمون يمثلون خطرًا على أمن الخليج العربي؟ صحيح أن دولًا خليجية واجهت هذا الخطر بمواجهة التنظيم وأفكاره، ولكن ما زالت هناك بعض الدول تقع أسيرة أمام تأثير الإخوان أو إن شئنا أن نقول: إن الإخوان ما زالوا يمارسون أنشطتهم داخل بعض البلدان الخليجية سواء بصورة علانية أو من وراء ستار.

فلول جماعة «الإخوان المسلمين» في دول الخليج العربي ما زالت تعمل تحت لواء القيادة المركزية، وإن هناك تنسيقًا بين بعضها البعض، وإنها ما زالت قادرة على تحريك الشارع وما زال لديها إمكانية التنظيم والإدارة، والأخطر أن ولاءها للقيادة المركزية مطلق حتى لو اضطرها ذلك لاتخاذ مواقف معاكسة لسياسة الدولة التي ينتمون لها، كما حصل في علاقتهم بالفصائل المدعومة من إيران، حيث التنسيق أصبح واردًا بحجة توحيد الصفوف الإسلامية تجاه العدو المشترك وهو إسرائيل، اقتداءً بنهج القيادات المركزية، وفي ظل بقاء النهج الأوبامي وأثره على الإدارة الأميركية، فإن التحالف وتشجيع الجماعات الدينية في المنطقة، كان بحجة دعم الديمقراطية وتمكين الأقلية، ولا تزال الفلول الإخوانية الخليجية تشكل خطرًا على أمن المنطقة واستقرارها [30].

أي مواجهة للإخوان في الخليج لا بد ألا تقتصر فقط على تفكيك تنظيماتهم، ولكن على تفكيك الجمعيات والروابط التي يعملون من خلالها، فهي مصدر الانتشار الأكبر وربما التأثير على شرائح كبيرة داخل المجتمع؛ فإذا كانت الجماعة نجحت في اختراق المجتمع الخليجي عبر بوابة المجتمع المدني، فلا بد من مواجهته عبر نفس البوابة، وأن تقتصر الأدوار الخيرية والإغاثية على الدولة أو المجتمع المدني الذي لا يمارس السياسة ولا ينتمي إلى تنظيمات مؤدلجة.

ولذلك لا بد من غلق بوابة المجتمع المدني أمام التنظيمات المؤدلجة حتى لا تتسرب إلى داخل المجتمع، فلا يسمح للإخوان باختراقها أو العمل عبر بوابتها. غلق هذه البوابة لا بد أن يكون أمام نشاط الإخوان المباشر وغير المباشر، فلا خير في عمل خير ما دام صاحبه يهدف إلى الحصول على مكسب سياسي؛ هذه التنظيمات تهدف إلى الصعود والتمكين من وراء عمل المفترض فيه أنه خيري وإغاثي وهو مستوى متقدم من الخداع.

الخاتمة:

لا شك أن مجتمع الإخوان المسلمين استهدف الوصول للدولة والمجتمع معًا، ولكنه استخدم المجتمع سلمًا للوصول إلى الدولة والانقلاب عليها، إذًا فالمجتمع مجرد وسيلة؛ الجماعة تدرك تمامًا أنها غير قادرة على حكم الدولة إلا بطاعة المجتمع، ولا يمكن تحقيق هذه المعادلة إلا من خلال البحث عن متطلبات واحتياجات هذا المجتمع.

وهنا قدم الإخوان أنفسهم للمجتمع من خلال المجتمع المدني ممثلًا في العمل الخيري والدعوي والتربوي والتعليمي والإغاثي، والعمل في إطار متطلبات المجتمع المدني نحو عقود طويلة، ثم طالبوا بعد ذلك بإنشاء أذرع سياسية، حينما شعروا أن المجتمع بات في يديهم أو تخيلوا أنه لن يستطيع أن يستغني عنهم، ثم جاءت لحظة الانقضاض على الدولة مستغلين في ذلك ما مر به المنطقة من أزمات خلال العقد الأخير.

المجتمع المدني هو باب الإخوان للتغلب السهل على الدولة وطريقة التسلل العلانية للتنظيم للسيطرة، وهي طريقة قديمة جديدة، وأتت بنتائج ملموسة لصالح التنظيم، فالوصول إلى المجتمع أو الدولة دائمًا يكون من خلال المجتمع المدني، والتنظيم يعتبر ذلك كإحدى استراتيجياته المهمة، واستخدم هذه الوسيلة في بلد المنشأ مصر، وفي منطقة الخليج، كما أنها طريقته حتى في الدول الأوروبية التي ما زال ينشط فيها من خلال المراكز الإسلامية والأنشطة الدعوية والإغاثية، سواء في هذه الدول أو في الدول الأفريقية.

سواء آليات الإخوان بدت مختلفة بين الدول العربية والأوروبية، فقد اعتمد في الدول الأوروبية على الأنشطة الاقتصادية التي ساندتها في اختراق المجتمع المدني في المنطقة العربية والخليجية، وربما للمساحة التي تعطيها لهم هذه المجتمعات جعلوها محفظة للإنفاق على نشاطهم في المجتمع الخليجي الذي يحتاج إلى أموال كثيرة، صحيح أن مجتمعات الخليج غنية، وهم قادرون على الإنفاق على أنشطتهم بداخلها، ولكنهم استفادوا أيضًا من المجتمعات الأوروبية التي سيطروا على القرار فيها من خلال اقتحام النشاط الاقتصادي، فقاموا بشراء قنوات فضائية وصحف على سبيل المثال، كما أنهم دعموا نوابًا للوصول إلى البرلمان في هذه الدول فباتوا صوتًا لهم.

أدرك الإخوان أن منظمات المجتمع المدني الباب السهل لاختراق المجتمع الخليجي، ففتحوا الباب ورسخوا وجودهم في هذا المجتمع وفي هذا الباب من العمل الخيري والإغاثي، وخاصة أن المجتمع الخليجي كان في مرحلة تكوين الدولة، فما زالت هذه الدول في هذا التوقيت في مرحلة النشأة، فرحبت بهذا الارتياد، ليس هذا فحسب، بل قامت الحكومات بتشجيع ودعم أصحابه كما حدث في أغلب البلدان الخليجية.

أدركت أغلب دول الخليج خطر تنظيم الإخوان، كما أدركت هذه الدول وسيلة التنظيم وطرق اختراقه التي كشفتها أجهزة الاستخبارات والإعلام، ولكن ما زالت بعض الدول تقع أسيرة هذا الاختراق وغير قادرة على التخفف منه أو مواجهته لاعتبارات ربما تخص هذه الدول، بينما دول أخرى واجهت التنظيم، بينما ما زالت تسمح له بممارسة العمل وفق المجتمع المدني ولا تسمح بغيره، وهذه الحكومات تظن أن هذه الوسيلة أخف ضررًا من وجود التنظيم في المشهد السياسي.

وبعض الدول الخليجية ما زالت لا تدرك خطر استمرار عمل الإخوان في المجتمع المدني، وأن هذا يعطيهم مساحة للانتشار داخل المجتمع، كما يؤهلهم للدخول إلى عالم السياسة والتجذر داخل المجتمع ثم مباغتة المجتمع بقوتهم، ويمكن القول هنا، إذا كانت الدول الخليجية عازمة على مواجهة تنظيم الإخوان وأن يكون ذلك عبر نشاطهم وتوغلهم داخل المجتمع المدني، فمواجهة التنظيم لا بد أن تبدأ من القاعدة التي كونها داخل المجتمع حتى تنتهي إلى مواجهة القمة التي تشكلت من خلال هذه القاعدة.

المراجع:

1. كان هناك حركة تُسمى إخوان الوهابيين في العام 1921 قد هاجمت الكويت، وهنا باتت لفظة «إخوان» مثار ذكرى مؤلمة كان يهرب منها أي كويتي.
2. موقع بوابة الحركات الإسلامية، الإخوان المسلمون في الكويت.. رحلة التفاهم والصدام مع السلطة، نُشر بتاريخ 8 سبتمبر 2019، يمكن مراجعته على شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت» على الرابط: http://www.islamist-movements.com/2800.
3. موقع بوابة الحركات الإسلامية، الإخوان المسلمون في الكويت.. رحلة التفاهم والصدام مع السلطة، مرجع سابق.
4. صلاح عبد الله المديريس، صحيفة القبس، الكويت، نُشر بتاريخ 4 يونيو 2006، يمكن مراجعته على شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت» على الرابط: https://cutt.us/NmjnK
5. منصور النقيدان، الإخوان المسلمون في الإمارات التمدد والانحسار، مركز المسبار للدراسات والبحوث، منشور بتاريخ 16 سبتمبر 2013، يمكن مراجعته على الرابط: https://cutt.us/plNq3
6. منير أديب، هل يتحول «الإخوان المسلمون» إلى تيار فكري؟، النهار العربي، نُشر في 23 يوليو 3022، يمكن مراجعته على شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت» على الرابط: https://www.annaharar.com/arabic/makalat/annahar-alarabi-authors/2207202211084519
7. هل يتحول «الإخوان المسلمون» إلى تيار فكري؟، مرجع سابق.
8. منصور النقيدان، الإخوان المسلمون في الإمارات التمدد والانحسار، مرجع سابق.
9. جمال سند السويدي، جماعة الإخوان المسلمين في دولة الإمارات العربية المتحدة.. الحسابات الخاطئة، الإمارات، الطبعة الأولى 2021.
10. سعيد عبد الله سلمان، يُعد واحدًا من قيادات جماعة الإخوان المسلمين.
11. جماعة الإخوان المسلمين في دولة الإمارات العربية المتحدة.. الحسابات الخاطئة، مرجع سابق.
12. منصور النقيدان، الإخوان المسلمون في الإمارات التمدد والانحسار، مرجع سابق.
13. لقاء خاص وصريح مع الشيخ الدكتور سلطان بن كايد القاسمي، مركز الإمارات للدراسات والإعلام، 27 ديسمبر 2005، يمكن مراجعته على شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت» على الرابط: http://www.emasc.com/content.asp contentid=43.
14. منصور النقيدان، مصدر سابق.
15. عبد الغفار حسين، الإخوان المسلمون في الإمارات، جريدة الخليج، منشور بتاريخ 1 أغسطس 2012، يمكن مراجعته على شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت» على الرابط: https://cutt.us/vvWlg
16. عبد الغفار حسين، جريدة الخليج، مرجع سابق.
17. مركز الخليج لسياسات التنمية، الإخوان المسلمون في قطر والبحرين، 11 يونيو 2013، نقلًا عن مجلة المجلة، يمكن مراجعته على شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت» على الرابط: https://gulfpolicies.org/2019-05-18-07-24-06/162/1/424-2019-06-25-05-31-48
18. مركز الخليج لسياسات التنمية، الإخوان المسلمون في قطر والبحرين، مرجع سابق.
19. المرجع السابق.
20. الإخوان المسلمون في البحرين.. الريادة في الخليج.. التوافق مع السلطة، بوابة الحركات الإسلامية، نشر بتاريخ 25 يونيو 2014، يمكن مراجعته على شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت» على الرابط: http://www.islamist-movements.com/2881.
21. الإخوان المسلمون في البحرين.. الريادة في الخليج.. التوافق مع السلطة، بوابة الحركات الإسلامية، مرجع سابق.
22. سامح فايز، كيف سعى الإخوان المسلمون لاختراق منظومة التعليم في السعودية؟، موقع حفريات، نشر بتاريخ 7 مارس 2019، يمكن مراجعته على شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت» على الرابط: https://cutt.us/aewVZ
23. عبد الله بن بجاد العتيبي، الإخوان المسلمون في الخليج «مجموعة باحثين»، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الطبعة الخامسة، ص35.
24. كيف اخترقت أيديولوجيا «الإخوان» السعودية لتخريب التعليم؟، موقع SKY NEWS ARABIA، نُشر بتاريخ 24 ديسمبر 2018، يمكن مراجعته على شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت» على الرابط: https://cutt.us/JPvkB
25. كيف اخترقت أيديولوجيا «الإخوان» السعودية لتخريب التعليم؟، موقع SKY NEWS ARABIA، مرجع سابق.
26. المرجع السابق.
27. عبد الله بن بجاد العتيبي، الإخوان المسلمون في الخليج «مجموعة باحثين»، مركز المسبار للدراسات والبحوث، مصدر سابق، ص44.
28. عبد الله بن بجاد العتيبي، الإخوان المسلمون في الخليج «مجموعة باحثين»، مركز المسبار للدراسات والبحوث، مصدر سابق، ص46.
29. صحيفة السياسة الكويتية، لقاء رئيس التحرير أحمد الجار الله مع الأمير نايف، وزير الداخلية، العدد 12213 بتاريخ نوفمبر 2002.
30. سوسن الشاعر، «الإخوان» في الخليج، جريدة الشرق الأوسط، تاريخ النشر 6 يونيو 2021، يمكن مراجعته على شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت» على الرابط: https://cutt.us/ojIJX

6 الإخوان المسلمون والتوظيف السياسي
للمجتمع المدني في شمال أفريقيا

عبد المنعم علي*

تمهيد:

إن حالة الضعف العام التي تتسم بها مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات المختلفة في مجتمعات شمال أفريقيا، عززت بصورة كبيرة من مساحة الاختراق لجماعات الإسلام السياسي، وعلى رأسها الإخوان المسلمين، من سد هذا الفراغ وإحكام السيطرة على المساجد والمراكز الدينية والجمعيات الخيرية المختلفة، وهو ما أوجد لهم أرضية تفاعلية مع المواطنين داخل تلك البلدان، خاصة الفئات الأكثر تهميشًا ووعيًا داخل تلك المجتمعات، عبر اللجوء إلى المخزون الإسلامي وتوظيف

* باحث بوحدة الدراسات الأفريقية – المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الدين الإسلامي واستخدامه كورقة لإحداث اختراق في القطاعات الحيوية تحت مظلة المجتمع المدني بكافة صوره وأهدافه، والتي تتباين ما بين النقابات المهنية والعمالية والحركات الاجتماعية والجمعيات الأهلية ومراكز الشباب والاتحادات الطلابية والغرف التجارية والصناعية، علاوة على المنظمات التنموية المختلفة.

لقد استخدمت جماعة الإخوان المسلمين مقاربة تدريجية تتمثل في أن العنف يُعد وسيلة مقبولة اجتماعيًّا لتحقيق أهدافها، إلى جانب تكتيك الأسلمة التدريجية من خلال نظام التعليم والمسجد ووسائل الإعلام، أي توظيف المجتمع المدني لخدمة مصالحها وأجندتها [1]. وتعتمد استراتيجية جماعة الإخوان منذ نشأتها على مسار عمل رئيسي يتركز على القاعدة والمجتمع المدني، عبر الأنشطة المتباينة على مستوى الأنشطة الاقتصادية والخدمية، وتنشط بصورة كبيرة على كافة مستويات المجتمع تحقيقًا لاستراتيجية التوطين لقواعدهم، وذلك بالدفع في مسار بناء المدارس والحضانات وتقديم الدعم للتنظيمات الخيرية والجامعية، ثم الانتقال للأنشطة الاقتصادية والمؤسسات المالية والقطاعات الخدمية فضلًا عن الجانب الأكاديمي، وذلك لتثبت تواجدها داخل المجتمعات التي تستهدفها من المشرق إلى دول شمال أفريقيا، فأسلمة المجتمع في أطروحات جماعة الإخوان تستند إلى القاعدة السكانية، كاستراتيجية داعمة لمساعيها للسيطرة على المشهد السياسي داخل الدول التي تتواجد بها، خاصة أن الكثير من الأنظمة السياسية الحاكمة في دول شمال أفريقيا كانت تتوجس من العمل السياسي الخاص بجماعة الإخوان، وبديلًا عن ذلك فقد عززت جماعة الإخوان من وجودها الاجتماعي عبر منظمات المجتمع المدني، وذلك بالتوازي مع اختراقهم للمؤسسات المختلفة داخل تلك الدول، وعلى رأسها المنظومة التربوية والقطاعات الخدمية المتباينة.[2]

أولًا: النشأة والتواجد وطبيعة الانخراط في المجتمع المغاربي:

إن جماعة الإخوان المسلمين تنخرط في العمل السياسي بشكلين: **الأول** بصورة راديكالية أيديولوجيًّا عبر العمل المسلح ضد دولهم، مثلما كان الحال بالنسبة للجزائر في حقبة الثمانينيات والتسعينيات قبل أن تنخرط في الائتلاف الحاكم خلال الألفية الجديدة. أما الشكل **الثاني**، فهو ممارسة العمل السياسي وفقًا لاستراتيجية

«المرحلية في التغيير» عبر العمل في إطار النظم السياسية القائمة [3]، أو بصورة معتدلة أيديولوجيًّا عبر انتهاج استراتيجيات غير عنيفة وتوافقية مثلما حدث في حزب العدالة والتنمية المغربي، وحزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية «تواصل» الموريتاني،[4] ويمكن تبيان طبيعة التمثيل السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في مجتمعات شمال أفريقيا من خلال الآتي، وتعود نشأة جماعة الإخوان المسلمين في دول المغرب العربي إلى منتصف الستينيات، بعد موجة الاستقلال التي حققتها حركات التحرير الوطني داخل تلك الدول، وما تبعها من مقاربات فكرية وتنظيمية للمشهد السياسي لمرحلة ما بعد الاستعمار، ويمكن توضيح ذلك في التالي:

1. الإخوان والمعادلة السياسية في الجزائر:

لقد نشأت جماعة الإخوان المسلمين في منتصف السبعينيات، وذلك عبر قدوم عناصر تابعة لها من دولة المنشأ (مصر) ضمن الجاليات المصرية في أعقاب استقلال الجزائر، وذلك تحت مظلة العمل التربوي في مجال التعليم. وقد برز أول شكل لتلك الجماعة تحت مسمى «**الموحدون**»، والذي نشأ عام **1976**، والتي كان يقودها آنذاك «محفوظ نحناح» و«محمد بوسليماني»[5]، وتبعها نشأة تنظيم سري عُرف باسم جماعة «جاب الله»، والذي أسسه «عبد الله جاب الله» أحد أعضاء جماعة الإخوان، وعُرف هذا التنظيم فيما بعد باسم الجماعة الإسلامية. وانطلاقًا من حالة التصادم والعنف (العشرية السوداء منذ ديسمبر **1992** حتى **18** فبراير **2002**) بين الدول والجماعة الإسلامية، ابتعدت جماعة الإخوان المسلمين في الجزائر عن ممارسة العنف، واتبعت استراتيجية العمل المدني، من خلال شبكات الأحزاب التي تم تشكيلها مثل (حركة مجتمع السلم التي تعتبر الذراع السياسي الأهم للإخوان في الجزائر، والتي تم تأسيسها عام **1991** – حركة الدعوة والتغيير – جبهة العدالة والتنمية التي تم تأسيسها عام **2011**).

إن أول بروز للمشاركة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في الجزائر، يكمن في المناقشات التي حدثت بشأن الميثاق الوطني عام **1976**، وذلك من خلال نمطين: الأول الانخراط الإيجابي في المناقشات المتعلقة ببنود الميثاق الوطني، بينما يتمثل الثاني في المعارضة العلنية لهذا الميثاق، وعلى رأس هذا التوجه جاء «محفوظ نحناح»

المؤسس لتنظيم «الموحدون» -سالف الذكر-، وسرعان ما تم تفكيك هذا التنظيم عقب القبض على قياداته، وفي مقدمتهم «محفوظ نحناح» و«محمد بوسليماني» القيادي بالتنظيم، وذلك عام 1976، وتم إطلاق سراحهم بموجب عفو شامل من الرئيس الشاذلي بن جديد عام 1980.[6]

لقد ارتكز نشاط الإخوان المسلمين السياسي في الجزائر بالتوجه للعمل الحزبي والانخراط في التحالفات السياسية المتباينة، وانحصر نشاط الجماعة في البداية في تشكيل حزبين على ضوء الإصلاحات السياسية التي شهدتها الجزائر منذ عام 1989، فقد تم تأسيس حزب حركة النهضة، والذي ترأسه حينذاك «عبد الله جاب الله» وخرج من تحت عباءته ما يُعرف باسم «حركة الإصلاح» كأحد نماذج التحول للإخوان في الجزائر، إلى جانب تأسيس حزب حركة مجتمع السلم عام 1990، والذي تزعمه «محفوظ نحناح»[7]. وما ساهم في صعود هذين الحزبين في العملية السياسية ما شهدته الجزائر من مواجهة مسلحة بين الدولة والجماعات الإرهابية المنبثقة من الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فيما عُرفت باسم «العشرية السوداء»؛ حيث عمدت جماعة الإخوان إلى التسويق لنفسها بأنها الوجه المعتدل للإسلام السياسي، ولعل بداية المشاركة في المشهد السياسي جاءت في الانتخابات الرئاسية لعام 1995، وذلك على ضوء ترشح «محفوظ نحناح» في خضم هذا الاستحقاق، وقد حظي حينها على نسبة لم تتجاوز 26% من الأصوات، وتقلصت بصورة واضحة في مشاركة «جاب الله» في الاستحقاق الرئاسي لعام 2004، والذي حصل فيه على نسبة 5% من الأصوات، ثم تراجعت بشكل كبير عام 2009؛ حيث حصل مرشح الإخوان حينذاك «محمد جهيد يونسي» على نسبة 1.37% من نسبة التصويت.[8]

وبالرغم من الإخفاق في الوصول للسلطة في الجزائر على مدار الفترة السابقة لعام 2011، فإنها حققت تواجدًا سياسيًّا عبر التحالف الذي جمع حزب «حركة مجتمع السلم» مع حزبي «التحرير الوطني»، و«التجمع الوطني الديمقراطي» فيما يتعلق بتشكيل الحكومة، وهو الأمر الذي ساهم في تثبيت وجودها وعدم استعدائها من قِبل النظام الجزائري، وذلك لتفادي أي مسار واجه الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وعززت جماعة الإخوان من تواجدها عبر أحزابها المتعددة، والتي من بينها حركة مجتمع

السلم (سالفة الذكر) و«حركة البناء الوطني» التي تأسست عام 2013، وتُعد أحد الأذرع السياسية الجديدة لجماعة الإخوان في الجزائر، وذلك عبر الانخراط في بنية النظام السياسي، وقد حققت اختراقًا كبيرًا في المجلس النيابي الجزائري، وذلك بعدما تم اختيار «سليمان شنين» -أحد مؤسسي حركة البناء الوطني- رئيسًا للمجلس الشعبي الوطني الجزائري (البرلمان) في يوليو 2019، الأمر الذي يُشكل سابقة في تاريخ البرلمان الجزائري.

2. تموضع جماعة الإخوان في ليبيا:

إن الإخوان المسلمين عززت من تواجدها بصورة كبيرة في ليبيا خلال فترة حكم الملك محمد إدريس السنوسي، وتحديدًا خلال الستينيات من القرن العشرين، على يد «محمود أبو السعود» و«يوسف ندا»، دون تأسيس حزب سياسي لهم نظرًا لحالة الحظر الحزبي في ذلك التوقيت، وتمكنت جماعة الإخوان المسلمين من العمل عبر تأسيس تنظيم يجمع أكبر عدد من الأشخاص، وتم تأسيس تنظيم للإخوان في طرابلس منذ بداية الستينيات بقيادة «فتح الله محمد أحواص»، كما كان هناك تنظيم مكمل له في بنغازي يتولى رئاسته «عبد الكريم الجهاني»، وشهدت المرحلة الأولى من تأسيس فرع الإخوان بليبيا ديناميكية تحرك إبان فترة الملك «إدريس السنوسي»، وحظي بعض كوادر الإخوان بمناصب قيادية خلال تلك الفترة، مثل الخبير الاقتصادي المصري -محمود أبو السعود- الذي عينه ملك ليبيا مستشارًا اقتصاديًا له، بيد أن ثم تحولًا هامًا في علاقة الملك «الإدريسي» مع الإخوان على ضوء حادث اغتيال «إبراهيم الشلحي» ناظر الخاصة الملكية، والقائم على خدمة الملك، وذلك في عام 1954، وتورط في هذه العملية أحد شباب جماعة الإخوان، وهو «محي الدين السنوسي».[9]

تبع ذلك تصعيد الإجراءات من جانب «إدريس السنوسي»، وتجمدت أعمال التنظيمين بعد قيام ثورة الفاتح عام 1969 وإعلان الجمهورية الليبية، فمنذ ذلك التاريخ مرت جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا بثلاث مراحل، اتسمت المرحلة الأولى بالتقارب والتعاون بينها وبين العقيد معمر القذافي خلال الإطاحة بحكم الملك «إدريس السنوسي» عام 1969، ولعل هذا الاحتواء من جانب القذافي كان ناجمًا

بالأساس عن تحييد تلك الجماعة بل واكتساب دعمها في تلك الخطوة، وتجلت المرحلة الثانية في الصدام والحظر، وبدأت تلك المرحلة منذ عام 1973، حيث قام «القذافي» بإصدار قرار بمنع وحظر نشاط جماعة الإخوان في ليبيا، ومنذ ذلك الحين اتبع العقيد «معمر القذافي» الرئيس الليبي حينذاك سياسة منع الأحزاب منذ توليه السلطة عام 1969 حتى عام 2011، متبنيًا شعار «من تحزب خان»[10]، وما فاقم من حالة التصعيد التي تبناها نظام «القذافي» اكتشاف التنظيم السري للإخوان عام 1998، وتم القبض على نحو 150 قياديًا منهم، وتم تقديمهم للمحاكمة، وأصدرت محكمة الشعب الخاصة في 16 فبراير 2002 حكمها بإعدام «عبد القادر عز الدين» المراقب العام للإخوان، ونائبه «سالم أبو حنك»، وتم الحكم بالسجن المؤبد على ثلاثة وسبعين آخرين.

بينما تتسم المرحلة الثالثة بالعودة الحذرة، وتجلت في التقارب الملحوظ بين جماعة الإخوان و«سيف الإسلام» نجل «القذافي» منذ نهاية عام 2005 وبداية عام 2006، بالتزامن مع طرح مشروعه الإصلاحي الذي عُرف باسم «ليبيا الغد» أو «الجماهيرية الثانية»، والذي رأت فيه قيادات الإخوان بمثابة الفرصة لإعادة توطين تواجدهم السياسي داخل ليبيا، كما سعى «سيف القذافي» عبر هذا المشروع إلى تحييد الإخوان ودمجهم في هذا المشروع الجديد، ومن بين تلك الشخصيات الإخوانية البارزة «على الصلابي» و«الصادق الغرياني» و«سليمان دوغة»[11]، ونتج عن هذا التقارب انفتاح من جانب نظام «القذافي» تجاه جماعة الإخوان، واتضحت معالم ذلك في عام 2009 عقب المراجعات الفكرية للجماعة وتقديمها اعتذاراً للدول الليبية، مما أدى إلى إطلاق سراح العديد من قياداتها، وعلى ضوء ذلك أسست جماعة الإخوان إطار سياسي جديد عُرف باسم «الحركة الإسلامية الليبية للتغيير».[12]

وفي أعقاب تطورات عام 2011، عقدت جماعة الإخوان المسلمين أول مؤتمر علني لها داخل ليبيا في 18 نوفمبر 2011، تبعه تأسيس حزب «العدالة والبناء» في مارس عام 2012 الليبي، وهو الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين داخل المشهد الليبي، وقد شارك هذا الحزب في المؤتمر الوطني العام (البرلمان التأسيسي) في يوليو 2012، وحصل على 17 مقعدًا. وبالرغم من هذا العدد الضئيل، فإن التطورات التي شهدتها الساحة

السياسية الليبية، وعلى رأسها انسحاب تحالف القوى الوطنية بزعامة «محمود جبريل»، مع تزايد الدعم الإقليمي للإخوان المسلمين، مكنت هذا الحزب والأحزاب الموالية لتيار الإسلام السياسي من السيطرة على البرلمان التأسيسي، وفي عام 2014 حصد 23 مقعدًا من أصل 200 مقعدًا في مقابل تصدر تحالف القوى الوطنية بحصوله على 39 مقعدًا، وحصل المستقلون من التيار الديمقراطي على 120 مقعدًا، الأمر الذي يُعد بمثابة تراجع للسيطرة والهيمنة الإخوانية على الساحة التشريعية.[13]

ولعل التطور الهام فيما يتعلق بوضعية جماعة الإخوان المسلمين داخل ليبيا، يكمن في تصويت البرلمان الليبي في الرابع عشر من مايو 2019 لصالح قرار حظر جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا، وذلك على خلفية العنف المنهج الذي تتبعه الجماعة في ضوء مساعيها للسيطرة الكاملة على الدولة الليبية، وحالة التحشيد المجتمعي وتنامي الميليشيات المسلحة المدعومة من جانب جماعة الإخوان المسلمين خدمةً لهذا الغرض [14].

3. التواجد السياسي للإخوان المسلمين في موريتانيا:

بدأت إرهاصات تواجد الإخوان المسلمين في عام 1975، ولكنها التزمت العمل السري، ومثلت «الجماعة الإسلامية» أول تنظيم لجماعة الإخوان في موريتانيا. ولعل تأسيس المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية في عام 1979، والذي تديره الدولة، ساهم بصورة كبيرة في خلق جيل جديد من القادة الإسلاميين، وكان بمثابة محفز لنشاط أوسع لجماعة الإخوان، وتبعها تأسيس تنظيم «حاسم» عام 1990، ولكن ظل نشاطها سريًا، وصولًا لعام 1991 الذي يمكن القول بأنه البداية الحقيقية للعمل العلني ومساعي الإخوان لتعزيز تواجدهم في المشهد السياسي؛ حيث شكَّل هذا العام انفتاحًا غير مسبوق في المجال السياسي عقب قيام الرئيس الموريتاني حينذاك «العقيد ولد الطايع» بالدخول في تعددية سياسية. وفي عام 1994 قام الإخوان المسلمين بتأسيس حزب سياسي عُرف باسم «حزب الأمة»، ولكن، في ضوء رفض «ولد الطايع»، تغلغل الإخوان في الأحزاب المعترف بها، وفي عام 2001 قامت جماعة الإخوان المسلمين بتأسيس حركة «الإصلاحيين»، بيد أنها واجهت رفض المجلس العسكري الحاكم حينها. وفي عام 2007، وخلال

تولي «سيدي ولد الشيخ عبد الله» السلطة، تم تأسيس حزب «التجمع الوطني للإصلاح والتنمية» المعروف باسم «**تواصل**»، وتم الاعتراف به من جانب الدولة، ونشطت من حينها جماعة الإخوان في المشهد السياسي الموريتاني [15].

ويستمد هذا الحزب مرجعيته من التنظيم الأم في مصر، وهو ما أوضحه «محمد غلام الحاج» نائب رئيس حزب الإصلاح والتنمية الإسلامي في موريتانيا، في مقابلة أجراها خلال زيارته إلى القاهرة في أكتوبر **2012**، مع وكالة الأناضول للأنباء، حيث أوضح: «الحركة هي مدرسة الإخوان، ولكنها أيضًا تأخذ أبعادها الوطنية العميقة جدًّا» [16].

ومنذ تأسيس حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية «**تواصل**» والاعتراف به عام **2007**، بدأ في الانخراط في العملية السياسية سواء أكان ذلك على مستوى السباق الرئاسي مثلما حدث في عام **2009** وترشح «محمد بن منصور» رئيس الحزب حينذاك للانتخابات الرئاسية، منافسًا للرئيس الموريتاني السابق «محمد ولد عبد العزيز»، بيد أنه فشل في تحقيق ذلك، وفي أعقاب التحولات السياسية في المنطقة العربية عام **2011** وصعود تيار الإسلام السياسي وعلى رأسهم الإخوان المسلمين، خاض حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية الانتخابات البلدية والنيابية الموريتانية عام **2013**، وحظي بالمرتبة الثانية؛ إذ حصل على **16** مقعدًا في البرلمان و**17** بلدية، وحافظ على تصدره المشهد في الانتخابات التي أُجريت عام **2018** بحصوله على ذات المرتبة (الثانية)؛ حيث حصل على **14** مقعدًا و**9** بلديات [17].

4. التواجد السياسي للإخوان المسلمين في المغرب:

لقد برز الإخوان المسلمون في المشهد المغربي في فترة الستينيات، وتحديدًا فبراير عام **1967**، من خلال تأسيس «الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية» التي تُجسد الظهير السياسي لتوطيد دعائم النظام السياسي وتجديد المشروعية السياسية لها؛ حيث إن الحقل الديني الذي يستمد منه الملك مشروعيته يتجسد في «إمارة المؤمنين»، وباتت تلك الحركة هي المظلة الجامعة للحركات الإسلامية المعتدلة وعلى رأسها حركة التوحيد والإصلاح. لقد تبدل اسم الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية إلى «العدالة والتنمية»، وباتت هي الحزب المعبر عن التكوينات

الإسلامية في المجتمع المغربي، وفي إطار حرص النظام السياسي في المغرب على احتواء واستباق التفاعلات المجتمعية من جانب الأحزاب الإسلامية، فقد فتح المجال أمام مشاركة أولئك الفاعلين الحزبيين في الانتخابات التشريعية التي شهدتها المملكة عام 1997، وتبعها تعزيز لتواجد حزب العدالة والتنمية في المشهد السياسي [18].

5. تونس وتجذر الإخوان المسلمين في المجتمع:

تعود نشأة جماعة الإخوان المسلمين في تونس إلى سبعينيات القرن الماضي (1973)، عبر حركة النهضة التي كانت تُعرف سابقًا باسم «الجماعة الإسلامية»، والتي أصدرت بيان تأسيسها عام 1981 بمبايعة المرشد العام «حسن الهضيبي»، ومن أبرز مؤسسيها «عبد الفتاح مورو» و«راشد الغنوشي»، وظلت تلك الجماعة تنتهج العمل السري في المجتمع المدني التونسي وصولًا للاعتراف بها كحزب سياسي في 1 مارس 2011، وسيطرت منذ ذلك الوقت على المشهد السياسي في تونس، وصولًا إلى حالة تصادم مباشر مع مؤسسة الرئاسة التونسية منذ تولي الرئيس «قيس سعيد» السلطة، وصولًا لحل البرلمان الذي تهيمن عليه الحركة في يوليو 2021.

وحققت الحركة سيطرة وهيمنة على العديد من المواقع القيادية، عبر الدفع بعناصر من الجهاز السري للإخوان المسلمين في تونس، والمقدر عدده بنحو (21 ألفًا) من التابعين للحركة، تم دمجهم في الإدارة التونسية بمقتضى قانون العفو التشريعي العام، وباتوا يسيطرون على مصالح حساسة مثلما هو الحال بالنسبة لـ«مصلحة إدماج المعطيات للمركز الوطني للإعلامية»، ونتيجة لذلك فقد سيطرت على الاتصالات الرسمية. وفي هذا السياق يوضح وزير الداخلية التونسي الأسبق «لطفي بن جدو» بأن حركة النهضة الإخوانية تمتلك أجهزة تنصت تفوق قدرات الجيش والأمن في الدولة [19].

ثانيًا: أنماط تواجد واختراق جماعة الإخوان لمجتمعات شمال أفريقيا:

لقد تعددت صور تواجد جماعة الإخوان المسلمين في المجتمع المدني، بما يجعلها تسيطر على القواعد التنظيمية والخدمات المجتمعية المتباينة، التي تدعم مسار صعودها وسيطرتها السياسية، وإذا ما كانت تلك الجماعة قد أسست

العديد من شبكات المجتمع المدني في بلدانهم، فإنها تستغل تواجدها الخارجي في ضوء تحقيق ذلك؛ حيث وظفت تواجدها في أوروبا -على خلفية الصدام مع الأنظمة الحاكمة- لتدشين جمعيات سياسية مختلفة، لتعزيز تواجدهم وتطوير تفاعلاتهم السياسية مع أوروبا، وبرز ذلك بصورة جلية منذ التسعينيات وبداية القرن الحادي والعشرين؛ حيث قامت حركة النهضة بتأسيس فرع لها في فرنسا بغية أن تصبح حجر الزاوية لاتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، وممارسة نشاطهم السياسي بعيدًا عن ممارسة الرئيسين التونسيين حينذاك (الحبيب بورقيبة، علي زين العابدين)، وكذلك توجه أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ الجزائرية في أعقاب إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية عام **1990** إلى فرنسا، وتم تأسيس جمعية الأخوية الجزائرية في فرنسا (**20** ديسمبر **1990**)، وأقامت عدة محاضرات ولقاءات للتنديد بتوقيف المسار الانتخابي في الجزائر تحت زعامة «موسى كرواش» و«جعفر الهواري» [20]. هذا التواجد لجماعة الإخوان الجزائرية بفرنسا من خلال مؤسسات المجتمع المدني عزز من التقارب مع الجالية الجزائرية هناك، وساهم في تعبئة الناخبين المسلمين الأوروبيين نحو دعم مرشحي الجماعة في الاستحقاقات المختلفة، وبرز ذلك في الدعم الذي حظي به «محفوظ نحناح» زعيم حركة مجتمع السلم في الانتخابات الرئاسية عام **1997**، والتي حقق خلالها المركز الأول في القنصليات الجزائرية في «**ستراسبورغ**» و«**نيس**» و«**غرنوبل**»، متقدمًا على المرشح الفائز في الانتخابات الرئاسية «اليامين زروال»، وهو ذات النهج الذي اتبعه حزب «العدالة والتنمية» المغربي الذي عمل على تأسيس جمعية «المشاركة الإسلامية والروحانيات» في أوروبا، كنافذة للتنديد بالنظام الملكي المغربي.

- **الجمعيات التنموية والأنشطة الخيرية:**

إن التطورات المتباينة التي شهدتها دول شمال أفريقيا بداية من التحرر الوطني وما تبعها، وخاصة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، أنتجت حيزًا لتدخل جماعة الإخوان المسلمين إلى الفضاء الاجتماعي ساعية إلى إحداث اختراق في المجتمع المدني، عبر تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للعديد من المواطنين، وعززت من هذا الدور من خلال الجمعيات التنموية والأنشطة الخيرية. ففي الجزائر،

ومنذ منتصف الثمانينيات، عجزت الدولة عن معالجة الضائقة الاقتصادية التي شهدتها حينذاك، الأمر الذي استدعى الحركة الإسلامية (الإخوانية) لتوظيف تلك الأزمة من خلال شبكة جمعيات تستهدف تقديم الخدمات الاجتماعية والدعم الاقتصادي، فحينما ضرب الجزائر زلزال عام 1989 سارعت جماعة الإخوان المسلمين عبر (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) في تفعيل الورقة الخيرية، وقامت بتقديم المعونات المادية والأدوية والمستلزمات المعيشية المختلفة للكثير من المواطنين، مما زاد من حالة الارتباط والدعم المجتمعي لها[21].

ولعل من بين مجالات التشابك في المجتمع المدني برز في تدشين المنظمات الناشطة في التربية الدينية والوعظ والعمل الخيري، كما هو الحال بالنسبة لجمعية «الإرشاد والإصلاح» الجزائرية التي تأسست نهاية عام 1988 وتم اعتمادها في سبتمبر عام 1989 كجمعية اجتماعية تربوية ثقافية، تأسست تلك الجمعية على يد «محفوظ نحناح»، واستهدفت التغلغل في المجتمع الجزائري تحت مظلة العمل التربوي والديني وكذلك العمل الخيري، واستطاعت أن توجد موطئ قدم لها في قرابة (900) بلدة بالجزائر حتى عام 2000، وتركزت نشاطاتها في فتح رياض الأطفال ودور الحضانة ومراكز رعاية واستقبال الأطفال؛ حيث استطاعت فتح 150 روضة وحضانة منذ تأسيسها وصولًا لعام 2000، علاوة على تدشين عشرات المدارس الخاصة بتحفيظ القرآن الكريم، وورش مهنية للحرف المختلفة للمرأة الجزائرية بلغ عددها في ذات العام نحو (180) مركزًا[22]، وقد حظيت تلك الجمعية بتمويل جماعة الإخوان المسلمين. وعلى الرغم من تحويل تلك الجمعية إلى حزب «حركة المجتمع الإسلامي» الذي عُرف لاحقًا بحركة مجتمع السلم، فإنها مارست نشاطها الاجتماعي عبر المساهمة في التوظيف ومساعدة الأسر والأرامل وتوفير الرعاية الصحية للمحتاجين[23].

وفي ذات السياق حققت جماعة الإخوان توجدًا داخل الكشافة الإسلامية الجزائرية، التي تعتبر من بين مؤسسات المجتمع في الجزائر، وهي بمثابة حركة عالمية جمهورية تربوية تستهدف تنمية قدرات الشباب، وتنمية القيم الاجتماعية، وغرس المبادئ الإسلامية، والمساهمة في الحياة التربوية والاجتماعية والعلمية والثقافية والرياضية، وترتكز بصورة أساسية على تقديم الخدمات الاجتماعية لمختلف فئات

الوطن، والمساهمة في المشروعات الخيرية لصالح الفئات الأكثر احتياجًا [24]، كما أسست أيضًا جماعة الإخوان المسلمين عبر حزب حركة مجتمع السلم جمعية «كافل اليتيم»، التي كانت الغطاء القانوني لنشاط الإخوان المرتبطين بمكتب الإرشاد في مصر وبالتنظيم العالمي للإخوان المسلمين.

وفي تونس ركزت حركة النهضة على التغلغل في أوساط المجتمع المدني عبر الجمعيات الخيرية مثلما هو الحال بجمعية «الإسلام يجمعنا»، و«صفاقس الخيرية» و«رابطة العمل الخيري» و«الإنصاف والعدالة» و«جمعية قطر الخيرية» التي يترأسها «عماد الدايمي» مدير ديوان الرئيس السابق منصف المرزوقي.

- **الأنشطة الاقتصادية وشبكات المال والبنوك:**

تُعد شبكات المال والبنوك أحد أنماط التغلغل الإخواني في المجتمعات العربية؛ حيث عملت جماعة الإخوان المسلمين على تشكيل مؤسساتها المالية ذات الصبغة الإسلامية، لتفرض نفسها بديلًا عن مجموع النظام المالي التقليدي، وتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بدعم الأشخاص والانخراط في الأنشطة العقارية والتجارية والصناعية، وخاصة مشاريع الصناعات الصغيرة والحرفية، وتستند رؤية جماعة الإخوان في هذا النمط إلى الرؤية الليبرالية للمالية الإسلامية؛ حيث إنها تسعى إلى تحقيق الربح على المدى القصير والطويل، الأمر الذي أدى إلى إثراء طبقة رجال الأعمال الإسلاميين وظهور فوارق اقتصادية واجتماعية، ووظفت جماعة الإخوان المسلمين العامل الثقافي الذي يغلب عليه الجانب الديني لتكريس تواجده على المصارف المالية [25]، وقد بدأت ظاهرة التغلغل الإخواني السيطرة على البنوك الإسلامية برؤوس الأموال الخاصة في التسعينيات عقب ظهور البنوك الإسلامية.

وتطبيقًا لذلك المسار في المنطقة المغاربية، فقد دعم حزب العدالة والتنمية في المغرب مسار إقرار مشروع قانون يتعلق بالمالية الإسلامية، وبرز ذلك بصورة كبيرة منذ عام **2011**، وتم إقرار هذا النظام الذي عُرف بـ«البنوك التشاركية والمنتجات البديلة» وباتت ذراعًا ماليًّا للإسلاميين وخاصة «حزب العدالة والتنمية المغربي»، فضلًا عن تأسيس الجمعية المغربية للاقتصاد الإسلامي التي حظيت بتمويل من بنك قطر الإسلامي بصورة مباشرة بمبلغ يُقارب **50** ألف دولار، علاوة على تقديم

دعم مادي مباشر للكيانات التابعة لحزب العدالة والتنمية في المغرب من قِبل مؤسسة «راف للأعمال الخيرية» القطرية بنحو 15 مليون دولار[26].

وفي تونس، فقد دشنت حركة النهضة البنك الإسلامي للتنمية، وأسست المجلس الأعلى للبنوك الإسلامية، وذلك سعيًا للهيمنة على مشروعات الخدمات داخل الدولة، والتغلغل الاجتماعي في الأوساط المختلفة [27]، وهو ذات الحال بالنسبة للجزائر؛ حيث تغلغلت حركة مجتمع السلم (حمس) في المصارف الإسلامية التي تم تدشينها، كما هو الحال بالنسبة لمصرف البركة (عام 1991) برأس مال 500 مليون دينار جزائري، وصلت خلال عام 2017 إلى 15 مليار دينار، وبنك السلام الذي بدأ عمله عام 2008، إلى جانب بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي بلغ رأسماله خلال عام 2017 نحو 54 مليار دينار جزائري، مع تأسيس شركة السلامة للتأمينات -البركة والأمان (سابقًا) التي تم تأسيسها عام 2000- وبلغت الأصول الإسلامية في الجزائر بحلول عام 2011 بنحو 31 مليار دولار [28].

وفي إطار الحديث عن تواجد الإخوان المسلمين في ليبيا، فقد حققت تلك الجماعة بعد عام 2011 تغلغلًا غير مسبوق في كافة أركان الدولة، وعزز من ذلك سيطرة حزب العدالة والبناء على الانتخابات التشريعية التي شهدتها ليبيا عام 2012 وتشكيلهم للحكومة، ومن ثم بدأت تلك الجماعة في السيطرة على البنوك الرسمية، وفي مقدمتها المصرف المركزي الليبي؛ حيث إن أغلب أعضاء إدارة المصرف يتبعون جماعة الإخوان المسلمين، وعلى رأسهم «الصديق الكبير» الذي ينتمي لجماعة الإخوان كمحافظ للمصرف المركزي، وتم تعيينه في هذا المنصب من جانب المجلس الانتقالي نهاية عام 2011، إلى جانب «مصطفى المانع» الذي يشغل منصب المستشار القانوني لمحافظ المصرف المركزي، علاوة على القيادي بتنظيم الإخوان وعضو اتحاد علماء المسلمين ومفتي الإخوان في ليبيا «أسامة الصلابي»، وهو أيضًا شقيق مؤسس تنظيم «سرايا الدفاع عن بنغازي» [29].

علاوة على ذلك، فقد تم تعيين «فتحي عقوب» القيادي بحزب العدالة والبناء الإخواني -أحد القيادات الإخوانية التي كانت مطلوبة إبان حكم الرئيس معمر القذافي- في منصب أمين سر مجلس إدارة المصرف، فضلًا عن القيادي «طارق المقريف» الذي

يشغل منصب عضو مجلس الإدارة بالمصرف المركزي الليبي، وكذلك هو عضو مجلس أمناء مؤسسة مبادرة «صلتك» القطرية الناشطة في التدريب المهني ومساعدة رجال الأعمال الشباب، وكذلك «سالم الشيخي» الذي يشغل منصب عضو الهيئة الشرعية لمصرف ليبيا المركزي، وسبق أن تم اتهامه بالانتماء فكريًّا وعقائديًّا لتنظيم الإخوان الدولي وتم حبسه لمدة عامين (1986–1988)، إلى جانب تولي رئيس الدائرة السياسية في حزب العدالة والتنمية «عبد اللطيف التونسي» منصب مدير مكتب محافظ مصرف ليبيا المركزي [30].

إن مساعي جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا للسيطرة على شبكات الأموال والبنوك لم تقتصر فقط على المصرف الليبي المركزي، بل امتدت لتشمل كذلك المؤسسات التابعة له، مثلما هو الحال بالنسبة لمعهد الدراسات المصرفية والمالية الذي يتولى رئاسته «سليمان عبد القادر» –أحد القيادات الشابة في تنظيم الإخوان– والذي وضع استراتيجية لتدريب الجيل الثاني من جماعة الإخوان وتأهيلهم للتغلغل في كافة القطاعات المصرفية، بهدف تحويل ليبيا لمركز مالي للتنظيم الدولي للإخوان، وقُدرت الأموال المهدرة خلال الفترة من 2012 حتى 2018 بنحو 225 مليار دولار، وعززت ظهور طبقة اقتصادية جديدة من رموز جماعة الإخوان، كما هو الحال بالنسبة لـ «عبد الحكيم بالحاج» والذي وصلت ثروته خلال عام 2017 لنحو ملياري دولار [31].

وفي المشهد الموريتاني، وعلى ذات المنوال، عملت جماعة الإخوان على تأسيس المراكز المالية الخاصة بها، وكان على رأسها «مركز شنقيط للمالية الإسلامية»، والذي تأسس بالتعاون مع هيئة التأطير بجامعة عبد الله بن ياسين الأهلية، ويستهدف نشر القواعد والثقافة المالية الإسلامية داخل الأوساط الأكاديمية والمهنية المصرفية، علاوة على تدشين منظمات تتعلق بتبييض الأموال واستقطاب أموال الزكاة والصدقات، من بينها «الجمعية النسوية لمكافحة الفقر والأمية»، و«جمعية الإنارة لمكافحة الفقر»، ويقوم «محمد محمود ولد سيدي» –رئيس حزب تواصل منذ –2017 بتسيير أعمال تلك الشبكات المختلفة [32].

وتُعد الأنشطة الاقتصادية واحدة من بين مجالات الاهتمام لأحزاب جماعة الإخوان في دائرة شمال أفريقيا، فبالنظر إلى الحالة الجزائرية يمكن القول بأن

الأنشطة الاقتصادية والتمويلية الخاصة بجماعة الإخوان المسلمين داخلها، تأتي من خلال شركة سويسرية تُعرف باسم «لورد إنرجي» النفطية التي يقودها «ناظم ندا» نجل القيادي بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، ومسؤول العلاقات الخارجية «يوسف ندا»، وذلك من خلال إعادة بيع النفط الخام الجزائري المُهرب من الجزائر عن طريق «سعيد بوتفليقة» شقيق الرئيس الجزائري السابق «عبد العزيز بوتفليقة» [33].

- **النقابات المهنية والعمالية:**

يُمثل المجال النقابي واحدة من أهم آليات تجذير التواجد لجماعة الإخوان المسلمين في المنطقة المغاربية؛ حيث استغلت تلك الجماعة إخفاقات الدولة الوطنية والقوى التقدمية في دعم العمل النقابي والجامعي، وعززت من تمكينهم في هذين الحقلين[34]، فالنقابات العمالية أحد مجالات التحرك لجماعة الإخوان المسلمين في شمال أفريقيا، وقد اتخذوها كمظلة للتغلغل في أوساط المهنيين المختلفين، ففي الحالة المغربية يرتبط حزب العدالة والتنمية بصلة وثيقة بالاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وعلى العكس من ذلك فشلت حركة النهضة التونسية في إحداث اختراق للاتحاد العام التونسي للشغل، الذي ظل على علاقة خلافية مع «النهضة» قبيل عام 2011، وكذلك في الفترة التي تبعت الثورة التونسية مطلع عام 2011، وكانت العلاقة بين حركة النهضة والمجتمع المدني غير واضحة، بل اتسمت بالهشاشة وشهدت تصادمات متعددة أبرزها ما حدث من تصعيد من قِبل منظمات المجتمع المدني وحركة النهضة خلال عامي 2016 و2017، على ضوء تمرير الأخيرة بالتنسيق مع حزب «نداء تونس» لقانون العفو عن مرتكبي الجرائم الاقتصادية خلال فترة الرئيس التونسي الأسبق «زين العابدين»، وذلك في الثالث عشر من سبتمبر 2017[35].

وفي الحالة الجزائرية، عززت أفرع جماعة الإخوان من تواجدها داخل النقابات العمالية، واتضحت معالم ذلك منذ وجود الجبهة الإسلامية للإنقاذ كحزب سياسي، والتي دشنت «النقابة الإسلامية للعمل»، والتي شكلت ذراعًا حيويًّا لها في خضم الاستحقاق الخاص بالانتخابات البلدية والتشريعية عام 1990 [36].

- **المساجد ومراكز التعليم الديني:**

تُعد المساجد وأدوار العبادة ومراكز التعليم الديني معبرًا رئيسيًّا للأفكار الإخوانية والسيطرة على المجتمع بالتوظيف السياسي للمساجد ودور العبادة، وقد برز ذلك في الجزائر مبكرًا منذ الثمانينيات، بعدما سمحت وزارة الشؤون الدينية الجزائرية لمئات المساجد الجديدة، والتي عُرفت حينذاك بـ«المساجد الحرة»، وذلك في ضوء الانفتاح الذي حدث بين النظام الجزائري حينها والمتمثل في الرئيس «**الشاذلي**» على خلفية التوظيف السياسي للجماعات الإسلامية، في حملته الموجهة ضد الحرس القديم الموالي للرئيس الجزائري «**بومدين**»، تحت استراتيجية التطهير الشامل التي اتبعها «**الشاذلي**» ضد اليساريين في صفوف اتحادات الشباب الوطني والنقابات العمالية المتباينة، ولقد اضطلع بتأسيس تلك المساجد القطاع الخاص -بتمويل من جماعة الإخوان المسلمين- لتظل خارج السيطرة الفعلية ورقابة الدولة، وبرزت رموز تابعة لجماعة الإخوان المسلمين تسيطر بصورة أساسية على تلك المساجد الخاصة، وعلى رأسهم الشيخ «عبد اللطيف سلطاني» الذي كان أحد أعضاء جمعية علماء المسلمين الجزائريين إلا أنه انشق عنها، إلى جانب «علي بن الحاج» و«الهاشمي الصحنوني» [37]، ومنذ التسعينيات سيطرت جماعة الإخوان المسلمين على نحو **12000** مسجد ومصلى [38].

وفي الحالة الليبية، فقد استهدفت جماعة الإخوان المسلمين منذ تواجدهم في ليبيا خلال عهد الملك «إدريس السنوسي» (**1949- 1969**)، المدارس الليلية المعتمدة لإلقاء الدروس الدينية، وحققت جماعة الإخوان في التسويق لفكرها في الأوساط الليبية، وحققت نجاحًا في استقطاب الكثيرين، وباتت المساجد نافذة حيوية للتغلغل في المجتمع الليبي، الأمر الذي دفع الحكومة الليبية حينذاك إلى منع الخطب وإلقاء الأحاديث في المساجد إلا لمن هم معتمدون من إدارة الأوقاف الليبية [39]. وفي تونس، تُمثل المساجد ودور العبادة مجالًا هامًّا نحو تغلغل الإخوان ونشر أفكارهم؛ حيث عمدت حركة النهضة إلى السيطرة على بعض المساجد الفرعية، كما هو الحال بالنسبة لمسجد النور بمدينة الحمامات.

- **الجامعات والاتحادات الطلابية والنوادي الاجتماعية:**

تُعد الجامعات بصورة عامة، والاتحادات الطلابية على وجه الخصوص، نافذة تواجد الإخوان المسلمين في الجامعات، نظرًا لما تمثله تلك الفئة الشبابية من أوراق هامة لجماعة الإخوان، سواء باستغلالها في تنظيم المسيرات أو التظاهرات، أو حتى استغلالًا لأصواتهم في الاستحقاقات الانتخابية المختلفة، ففي الحالة المغربية حقق حزب «العدالة والتنمية» تقدمًا ملحوظًا في هذا الأمر عبر استمالة الاتحادات الطلابية لدعم الحزب سياسيًّا، وبرز ذلك بصورة كبيرة في تنظيم مؤتمرات منتظمة مع الاتحاد الوطني للطلاب في المغرب، لزيادة الوعي بحزب العدالة والتنمية ودعم الإسلاميين، وكذلك توظيف ذلك الاتحاد لدعم الطلاب المحتاجين، وتنظيم الاحتجاجات المختلفة حيال مشاريع القوانين التي تتعارض مع سياسات الحزب.

وهو ذات المسار الذي اتبعته حركة مجتمع السلم في الجزائر؛ إذ إنها تعتمد بصورة كبيرة على الاتحاد العام للطلاب الأحرار لتمرير أجندتها داخل الجامعات الجزائرية [40]. سبقها أيضًا سيطرة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ على الرابطة الإسلامية للطلبة، لتعزيز تواجدها في الأوساط الطلابية داخل الجامعات، فضلًا عن ذلك سيطرت جماعة الإخوان في الجزائر على المراكز الصيفية التي باتت واجهة لتجنيد الشباب، وهو ما بيَّنه «مبارك المهيري» -أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في الجزائر سابقًا-؛ حيث أوضح أن تلك الجماعة عملت على استقطابه عبر المراكز الصيفية وكذلك المسجد، وتنسيبه لحلقة عُرفت باسم «الأسرة الخارجية»، والتي يتم من خلالها فرز الشباب المنضوي تحت لواء الجماعة تمهيدًا لدخولهم في مرحلة لاحقة تُعرف باسم «الأسرة التمهيدية»، والتي تستند بالأساس إلى تطعيم فكر الشباب بكتب الإخوان، كما هو الحال بالنسبة لكتاب «في ظلال القرآن» لسيد قطب، والدعوة من رسائل حسن البنا، وتستمر تلك المرحلة لما يزيد عن عامين، ثم يتم تنسيب هؤلاء الشباب إلى ما يُعرف باسم «الأسرة التكوينية»، والتي تتم خلال فترة الجامعة عبر التغلغل في الاتحادات الطلابية والكشافة، ويكون المسؤول عن هذا النشاط بعض أساتذة الجامعة ممن ينتمون للإخوان المسلمين.[41]

ثالثًا: مظاهر التباين والاختلاف:

تتباين فسلفة جماعة الإخوان المسلمين في منطقة المغرب العربي فيما يتعلق بالتوظيف السياسي للمجتمع المدني، ففي الوضع الجزائري تستند أحزاب تلك الجماعة على مبدأ التدرج، من خلال المشاركة في مؤسسات النظام السياسي والمجتمع المدني، والعمل على إقامة مجتمع موازٍ لهم يُعزز من فرص تمكينهم وسيطرتهم على السلطة، وهو الأمر الذي برز بشكل كبير في الجزائر ومصر وتونس، بينما في المشهد المغربي والموريتاني فإن التوسعات العرضية في المجتمع المدني غير نشطة مقارنة بمثيلتها في الجزائر، ويُعزى ذلك إلى الصدامات التي نشأت بين أحزاب الإخوان المسلمين الجزائرية والدولة، بداية من نشأتها على ضوء انتهاجها للعنف المسلح، مما فرض مشهدًا معقدًا لتقبلها مجتمعيًّا، فتطلب الأمر التغلغل في الأوساط السياسية عبر مظلة المجتمع المدني.

فالإخوان المسلمون في موريتانيا سعوا للوصول إلى السلطة عبر تولي المناصب التي يتم شغلها بالانتخاب، ومنها يتم تعزيز الإسلام في الحياة العامة وصياغة سياسية خارجية أكثر إسلامية، دون التعويل بشكل ملحوظ على المجتمع المدني، وهو ما حدث لأول مرة عندما خاض الإخوان المسلمون أول انتخابات متعددة عام **1994**، وفاز **17** مرشحًا من الإسلاميين في تلك الانتخابات، ولعل هذا النهج بات مستمرًّا وبرز في مواطن متعددة من بينها تولي «جميل منصور» -أحد القيادات الإخوانية، والذي يتولى منصب رئيس التجمع الوطني للإصلاح والتنمية «**تواصل**»- منصب رئيس بلدية عرفات -أحد أحياء نواكشوط، وقام بترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية في عام **2009** ولكنه لم يحقق ذلك الهدف، علاوة على «مختار الحسن ولد ددو» الذي يُعتبر الراعي الروحي لحزب «**تواصل**»، وكان يشغل منصب رئيس مركز تدريب العلماء المسلمين، وكان له دور في التوسط لدى النظام الحاكم للإفراج عن عدد من رجال الأعمال الموريتانيين، سبق اتهامهم بالفساد، علاوة على وساطته بين الحكومة الموريتانية والسجناء الجهاديين، كما تأتي شخصية الدكتورة «ياي نداو كوليبالي» إحدى أبرز السياسيات في حزب «**تواصل**»، وشغلت منصب عمدة «حي تفراغ زينة» في العاصمة نواكشوط عام **2007** [42]، وهو ذات الحال بالنسبة

لرئيس «حزب تواصل» الحالي «محمد محمود ولد سيدي» الذي شغل سابقًا حقيبة التعليم، ويمكن من هذا المنطلق توضيح أن نهج الإخوان يتجلى في الوصول للمناصب القيادية والانخراط في المشهد الحكومي دون أن يكون لها نشاط يتصف بالعنف أو الارتهان للمجتمع المدني بصورة كبيرة.

من ناحية أخرى، فإن الحركات الإسلامية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين في الجزائر، تُعد أقل تجانسًا وتماسكًا عن نظيرتها في المغرب العربي؛ حيث توجد بها أحزاب وجمعيات عديدة ذات صبغة إسلامية ولكنها تحمل استراتيجيات مختلفة تجاه الدولة والمجتمع المدني؛ حيث إن جماعة الإخوان في الجزائر شهدت صراعًا بين جناحين أساسيين، وهما الجناح التابع لحركة مجتمع السلم «حمس» الذي كان يتزعمه (أبو جرة سلطاني) ويتولى رئاسته حاليًا «عبد الرزاق مقري»، لطالما حظي هذا الحزب بدعم الجماعة الأم في مصر، تجلى ذلك في حضور رموز التنظيم الأم كما هو الحال بالنسبة للإخواني «كمال الهلباوي» وعدد آخر من الكيانات الموالية لتنظيم الإخوان الدولي، للملتقى السنوي الذي تنظمه الحركة، وآخرها في مايو 2010[43]، وجناح «حركة الدعوة والتغيير» التي يتزعمها «عبد المجيد مناصرة» الذي كان يستهدف أن يكون المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في الجزائر، ويحظى الأخير بدعم «إبراهيم منير» أمين عام التنظيم الدولي للإخوان بلندن، والذي سبق أن أصدر في أبريل 2008 قرارًا بتجميد انتخابات حركة «حمس» بعدما فاز «أبو جرة سلطاني» برئاستها. وعلى الرغم من مساعي جماعة الإخوان في الجزائر لإحداث ائتلاف وتوافق بين كافة الأحزاب السياسية، مثلما حدث من دعوة حركة مجتمع السلم إبان الانتخابات الرئاسية عام 2019 بإطلاق مبادرة للتوافق حول انتخاب رئيس توافقي، فإنها باءت بالفشل.

رابعًا: تحولات المشهد السياسي لأحزاب الإخوان في شمال أفريقيا منذ عام 2011:

لم تخلُ أي دولة في الشمال الأفريقي من تواجد أحزاب إسلامية تابعة لجماعة الإخوان المسلمين، منخرطة بصورة أو أخرى في السلطة بمختلف مستوياتها أو لديها تأثير على المشهد السياسي. ولعل الحالة التونسية والليبية اللتين أقرتا

بإصلاحات دستورية للانفتاح على النشاط الحزبي، فمنذ عام 2011 تضمن الفصل 35 من الدستور التونسي 2014 المُعدل (2022) حرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات. وفي ليبيا أصدر المجلس الوطني الانتقالي القانون رقم 29 في مايو لعام 2012 بشأن تنظيم الأحزاب السياسية، بعدما كانت تحظر العمل الحزبي لمدة تجاوزت الأربعين عامًا [44]. وفي المغرب أيضًا، مثلت الإصلاحات السياسية التي أجراها الملك «محمد السادس» -عقب التظاهرات التي اندلعت في 20 فبراير من عام -2011 الخاصة بتحويل نظام الحكم إلى «ملكي دستوري»، وفتح المجال أمام مشاركة واسعة للأحزاب الإسلامية في العملية السياسية.

كل تلك الخطوات الإجرائية ساهمت في تعزيز العمل السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، وبصورة أقل في كل من الجزائر والمغرب، بينما يتناقص وجودها وثقلها في موريتانيا، ويمكن القول بأن حالة الصعود التي حظيت بها أحزاب جماعة الإخوان المسلمين في دول شمال أفريقيا في أعقاب ما يُعرف باسم «الربيع العربي» عام 2011، وما أفرزته من بيئة خصبة لنشاط وصعود تلك الأحزاب التي سيطرت بصورة كبيرة على المشهد السياسي كما هو الحال بالنسبة لتونس «حركة النهضة» و«قلب تونس»، والجزائر كما برز في حركات «حركة مجتمع السلم - حمس» وكذلك «حركة البناء الوطني»، والمغرب متمثلة في «العدالة والتنمية»، وموريتانيا في حزب «التجمع الوطني للإصلاح والتنمية - تواصل»، والناجمة عن تفكيك أحداث الربيع العربي وحالة السخط الشعبي على الأنظمة الحاكمة والأحزاب التقليدية، وهو ما يهيئ الساحة لتصدرها المشهد، وخاصة أن تلك الحركات كانت الأكثر تنظيميًّا حينذاك.

بيد أن هذا الوضع لم يدُم كثيرًا؛ حيث تشكلت جملة من العوامل التي آلت في نهاية المطاف إلى تراجع قدرة أحزاب جماعة الإخوان المسلمين، وبرزت مظاهر التراجع والتصدع داخل جماعة الإخوان المسلمين وافتقادها القدرة على التأثير في الحياة السياسية بصورة عامة، وذلك في ضوء الآتي:

- **تآكل الثقة الشعبية وتراجع رمزية التيارات الإسلامية:** لقد شكل التداخل بين الأحزاب الإسلامية في منطقة المغرب العربي مع الأجندات الخارجية، نقطة مفصلية

في زعزعة الثقة الشعبية لها وتراجع قدرتها على التأثير الداخلي، خاصة في ظل الولاء الظاهر والتبعية لتنظيم الإخوان المسلمين الدولي، فضلًا عن تبعية ذلك لأجندات ومصالح دول إقليمية لها ذات الارتباط الأيديولوجي والطائفي والسياسي، ويأتي في مقدمتها النظام التركي الذي بات محركًا ومؤثرًا رئيسيًّا على أجندة عمل جماعة الإخوان المسلمين في منطقة المغرب العربي، ما أوجد حالة من الرفض واسعة لشريحة كبيرة من شعوب تلك المنطقة، ولعل الثورة المصرية التي اندلعت في الثلاثين من يونيو 2013 جسدت بداية النهاية للتواجد السياسي لجماعة الإخوان في الدائرة المغاربية؛ حيث تبعها سلسلة من الانهيارات السياسية لتلك الجماعة في المغرب العربي، كما هو الحال بالنسبة للوضع في تونس والجزائر وموريتانيا، ولعل تلك الثورة كانت كاشفة بصورة جوهرية لباطن التفكير الخاص بجماعة الإخوان المسلمين، ومسار تعاطيها مع الأنظمة الحاكمة من خلال انتهاج العنف.

- **فشل العبور الآمن عبر الاستحقاقات الدستورية المتباينة وعودة الأحزاب التقليدية:** شهدت جماعة الإخوان المسلمين تراجعًا غير مسبوق في الدوائر السياسية داخل دول شمال أفريقيا، خلال الاستحقاقات الدستورية التي شهدت بعض دول تلك المنطقة وبصورة رئيسية في الاستحقاق التشريعي -الذي يُعد الوسيلة الملائمة للسيطرة على السلطة-، كما هو الحال بالنسبة لحركة النهضة في تونس وحزب العدالة والتنمية في المغرب، اللتين كانتا تهيمنان على المشهد الانتخابي والغرف التشريعية داخل بلدانهم خلال العشرية الممتدة منذ عام 2010 حتى 2020، ففي المغرب حصل حزب «العدالة والتنمية» التابع للإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية التي انعقدت في سبتمبر لعام 2021، على 12 مقعدًا بعدما حصد 125 مقعدًا في الانتخابات البرلمانية عام 2016 [45]، وفي تونس تراجعت حركة النهضة في الانتخابات التشريعية؛ حيث حصلت في انتخابات 2019 على عدد 52 مقعدًا من أصل 217، بعدما كانت تسيطر على 69 مقعدًا في الانتخابات التشريعية عام 2014 وعدد 89 مقعدًا في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي عام 2011 [46].

وهو ذات التطور الذي شهدته الجزائر، وذلك في ضوء الانتخابات التشريعية التي أُجريت في الثاني عشر من يونيو 2021، وكانت بمثابة نقطة مفصلية في خارطة الطريق

التي رسمها الرئيس «عبد المجيد تبون» في أعقاب توليه السلطة منذ نهاية عام 2019، وفشلت خلالها أحزاب جماعة الإخوان المسلمين في الحصول على الأغلبية البرلمانية؛ حيث احتلت «حركة مجتمع السلم - حمس» التابعة لتنظيم الإخوان المرتبة الثالثة بموجب عدد 65 مقعدًا، بينما حظيت «حركة البناء الوطني» أحد تكوينات تنظيم الإخوان على عدد 39 مقعدًا [47]، في مقابل ذلك عادت الأحزاب التقليدية للهيمنة على نتائج الانتخابات؛ حيث حظي حزب «جبهة التحرير» - الحزب الحاكم إبان فترة الرئيس الجزائري السابق بوتفليقة- على المرتبة الأولى بحصوله على عدد 105 مقاعد برلمانية في ذات الانتخابات، ولم تكن جماعة الإخوان في المشهد الموريتاني بعيدة عن هذا التحول؛ إذ إنها لم تحظَ بتمثيل وحضور قوي في الانتخابات التشريعية التي انعقدت في سبتمبر 2018، وحظي خلالها حزب «تواصل» على 14 مقعدًا فقط.

وعلى مستوى الاستحقاق الرئاسي، فقد تراجعت قدرة التأثير الخاصة بالأشخاص المحسوبين على أحزاب جماعة الإخوان المسلمين في خضم الانتخابات الرئاسية، ففي إطار المشهد الموريتاني لم يتمكن المرشح «محمد ولد بوبكر» المدعوم من جانب حزب «تواصل» من الفوز بالانتخابات الرئاسية، ولم تتجاوز نسبة الأصوات التي حصل عليها نسبة 17.9٪ ليحل في المرتبة الثالثة، وهو ذات الأمر الذي شهدته الجزائر في الانتخابات الرئاسية عام 2019، والتي حقق خلالها الرئيس «تبون» نسبة 58.13٪، بينما حصل مرشح الإسلاميين «عبد القادر بن قرينه» رئيس حركة «البناء الوطني» على نسبة 17.37٪.، وفي الوضع التونسي، فقد أخفقت حركة النهضة بتخطي الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية عبر ممثلها «عبد الفتاح مورو» الذي جاء في المرتبة الثالثة بنسبة 12.8٪ [48].

في مقابل ذلك، هناك عودة قوية للأحزاب التقليدية أو أحزاب المولاة ذات التأثير الواسع في الشارع السياسي، بعدما شهدت حالة من التراجع في أعقاب التغيرات السياسية التي طرأت داخل تلك الدول، وخاصة أن لدى تلك الأحزاب القدرة التنافسية والتنظيمية التي لا تزال تتمتع بها، وبرز ذلك على الساحة الجزائرية بين (جبهة التحرير - التجمع الوطني الديمقراطي) التي استطاعت تحقيق فوز

بالانتخابات التشريعية التي عُقدت في منتصف عام 2021، إلى جانب استمرارية قدرة حزب «الاتحاد من أجل الجمهورية» الموريتاني على السيطرة على المشهد السياسي، فضلًا عن تصاعد شعبية وتأثير «حزب التجمع الوطني للأحرار» بزعامة «عزيز أخنوش» -رئيس الحكومة المغربية- الذي حقق قدرة تنافسية في الانتخابات التشريعية التي شهدتها المملكة المغربية في أكتوبر 2021، واكتساحه الانتخابات التشريعية بعدد 97 مقعدًا، وتراجع حزب العدالة والتنمية الذي حصل على 12 مقعدًا فقط.

- **تفاقم حدة التصدعات داخل النخبة والقيادات الحزبية للإخوان المسلمين:**

شهدت الأحزاب التابعة لجماعة الإخوان المسلمين في دائرة المغرب العربي حالة من التصدع والانشقاقات المتكررة، وهذا الأمر برز بصورة كبيرة فيما شهد حزب العدالة والتنمية في المغرب؛ حيث تقدم الكثير من أعضائه باستقالتهم منذ مطلع عام 2021، كما هو الحال -على سبيل المثال وليس الحصر- بالنسبة لاستقالة «المصطفى الرميد» -الذي يعتبر الرجل الثاني في الحزب وأحد مؤسسيه عام 1992، كما أنه أحد قيادات الصف الأول في حركة التجديد والإصلاح- إضافة إلى «عبد العزيز العمري» عمدة مدينة الدار البيضاء، إلى جانب تجميد النائب البرلماني «المقرئ أبو زيد» لعضويته بالحزب، ولعل هذا الأمر برز أيضًا في صفوف حركة النهضة في تونس؛ إذ تقدم نحو 131 عضوًا من أعضائها باستقالاتهم خلال شهر سبتمبر 2021، علاوة على المطالبات المستمرة من جانب الجيل الثاني والثالث من الحركة لتغيير القيادات القائمة عليها [49].

واتصالًا بالسابق، فقد بلغت مستويات التصدع والامتعاض إلى دائرة أوسع من فكرة الاستقالات داخل الأحزاب؛ حيث وصلت لحد التصعيد بين الأذرع والتنظيمات الإخوانية حول العالم، واتضح ذلك في ضوء التصريحات العدائية التي أطلقها «أحمد الريسوني» [50] رئيس الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين في السادس عشر من أغسطس 2022، المتعلقة بالدعوة إلى الزحف والجهاد في مدينة تندوف الجزائرية، وتنظيم مسيرة على غرار المسيرة الخضراء في الصحراء نحو مخيمات تندوف، مما دفع أحزاب جماعة الإخوان المسلمين في الجزائر وموريتانيا وفي مقدمتها

(حركة مجتمع السلم الجزائرية - حركة البناء الوطني الجزائرية - حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية «تواصل» الموريتاني) علاوة على جمعية العلماء المسلمين في الجزائر، إلى التصعيد والتحفظ على رئاسة «الريسوني» لاتحاد علماء المسلمين [51]، وكانت تلك الأزمة بمثابة نافذة كاشفة لحجم التحولات السياسية التي اتسمت بها أحزاب جماعة الإخوان في موريتانيا والجزائر، والتي فضلت التماهي مع مفهوم الدولة الوطنية والابتعاد نسبيًا عن فكرة تنظيم الإخوان الدولي التوسعي الذي لا يعترف بالدولة الوطنية وحدودها، ولعل هذا التصادم يؤشر لتباعد سياسي في المستقبل المنظور بين الأحزاب الإسلامية القابعة تحت مظلة التنظيم الدولي للإخوان -خاصة في الجزائر وموريتانيا- عن المظلة العالمية لجماعة الإخوان، تخوفًا من افتقادها للتواجد النسبي في التمثيل النيابي، والانزلاق في المصير الذي لاقته أحزاب جماعة الإخوان في المغرب (العدالة والتنمية) وفي تونس (حركة النهضة).

ولم يخلُ المشهد الليبي من حالة التفكك والتضاد في صفوف جماعة الإخوان المسلمين، وبرز ذلك النهج في أعقاب إعلان الجيش الليبي بقيادة المشير «خليفة حفتر» عن عملية عسكرية في عام **2019** للسيطرة على طرابلس، وما تبعه من تطورات أبرزها عودة الجيش إلى حدود سرت، وتفككت الجماعة لجناحين: الجناح الأول عُرف باسم «تيار الغرياني» نسبةً للمفتي الليبي السابق «صادق الغرياني»، ويتزعم هذا التيار «علي الصلابي» و«نوري أبو سهمين» و«الصديق الكبير» رئيس المصرف الليبي المركزي (منذ **12** أكتوبر **2011**)، و«مصطفى صنع الله» رئيس مؤسسة النفط والقائم بأعمال وزير النفط الليبي (خلال الفترة من **20** أغسطس **2014** حتى **13** يوليو **2022**)، إلى جانب «فتحي باشاغا» وزير الداخلية السابق، وارتهن هذا الجناح على ميليشيات مسلحة متعددة من بينها (قوات الردع الخاصة - لواء النواصي - ميليشيا الصمود - ميليشيا الفاروق - ميليشيا غرفة الثوار بالزاوية)، بينما يتمركز الجناح الثاني في طرابلس، ويتزعمه «محمد صوان» -أحد أعضاء حزب العدالة والبناء- إلى جانب «خالد المشري» رئيس مجلس الدولة (منذ **2018**) إلى جانب «فايز السراج»، ويعتمد هذا الجناح على ميليشيات -على سبيل المثال وليس الحصر- (ثوار طرابلس - الأمن المركزي - قوة التدخل المشتركة) [52].

خامسًا: سياسات دول شمال إفريقيا تجاه شبكات الإخوان في المجتمع المدني:

لقد جاء تفاعل الأنظمة الحاكمة في الدول المغاربية بصورة حازمة في ضوء التعاطي مع الجمعيات والمنصات والأحزاب التابعة لجماعة الإخوان المسلمين؛ ففي تونس، فقد حلت في عام 2020 نحو 42 جمعية وقاضت 435 جمعية أخرى، كما حلت نحو 8 أحزاب تتبع الإخوان المسلمين، وهو ذات المسار الذي اتخذته موريتانيا في أبريل 2019؛ حيث قامت بإغلاق ست جمعيات ما بين جامعة خاصة (جامعة عبد الله بن ياسين) و(مركز تكوين العلماء) و(جمعية «يدًا بيد») محسوبة على التيار الإسلامي [53].

وقد شهدت الجزائر أيضًا إجراءات متعددة من جانب النظام السياسي، للحد من صور تغلغل أحزاب جماعة الإخوان المسلمين في المجتمع المدني تحت مظلة العمل الخيري، خاصة في أعقاب التغيرات الوطنية التي شهدتها الدولة على ضوء الحراك الشعبي مطلع عام 2019، وبرز ذلك في توجه الدولة إلى تنظيم العمل الخيري منذ عام 2020، وإخضاع ذلك للرقابة الحكومية، وذلك على ضوء أزمة كورونا، وقامت إجرائيًّا بفتح حساب بريدي لدى المؤسسة الحكومية يُعرف باسم «بريد الجزائر» لكي يكون بمثابة المصدر الأساسي لإيداع المساهمات والمنح والتبرعات، ومن ثم تستخدمها الدولة في الأنشطة المجتمعية المختلفة [54].

وبالرغم من رفض الجزائر في عام 2014 تصنيف جماعة الإخوان المسلمين بها، فقد «انتهجت الجزائر استراتيجية التقويض والحظر في مواجهة جماعة الإخوان المسلمين، إلا أن القرارات التي اتخذتها الدولة ممثلة في المجلس الجزائري الأعلى للأمن، بتصنيف حركتي «رشاد» ذات الانتماء الإسلامي و«حركة استقلال منطقة القبائل» والمعروفة باسم «ماك» ذات التوجه الانفصالي، كتنظيمين إرهابيين في الثامن عشر من مايو 2021، نقطة تحول هامة في تعاطي الدولة مع جماعة الإخوان المسلمين؛ فبالنظر إلى حركة «ماك» فهي نشأت بداية التسعينيات، وتم الإعلان عن تأسيسها بصورة رسمية عام 2002 في أعقاب أحداث «الربيع الأسود» عام 2001، ويقود الحركة «فرحات مهني» وتستهدف بصورة أساسية ترسيخ الاعتراف بالبعد الثقافي الأمازيغي لمنطقة القبائل الأمازيغية التي تقع في شمال شرق الجزائر،

وبصورة أكبر في ولاية «تيزي وزو»، وتُعد «حركة رشاد» حركة ذات توجه إسلامي خرج من رحم «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» التي تنتمي إلى التنظيم الدولي للإخوان، وكانت مرتكزًا وطرفًا رئيسيًّا في معادلة الإرهاب في التسعينيات داخل الجزائر، والتي عُرفت حينها باسم «العشرية السوداء»، وقد تأسست بصورة رسمية في عام 2007 على يد كل من (مراد دهينة – محمد العربي زيتوت – محمد سمراوي – عباس عروة)، ويعتبر هؤلاء المؤسسون بمثابة هاربين من القضاء الجزائري في ضوء اتهامهم في قضايا تتعلق بالإرهاب، كما أصدرت الدولة مذكرة توقيف دولية بحق «مراد دهينة» خلال عام 2012 خاصة في ضوء اضطلاعه بتكوين جماعة إرهابية خلال التسعينيات، تلك الإجراءات تُمثل استراتيجية استباقية مستقبلية لتعاطي الدول مع جماعة الإخوان المسلمين.

ختاما:

لم يكن للإخوان المسلمين في بدايات النشأة (منتصف السبعينيات) في دول المغرب العربي نشاط سياسي مؤثر على الحياة السياسية بالمفهوم التقليدي، بينما كانت تسعى في البداية إلى تثبيت تواجدها داخل تلك المجتمعات، وحالت تجربة صدامها المبكر مع الأنظمة الحاكمة حينذاك دون تمثيل نيابي أو تنفيذي داخل تلك الدول، وعملت بدلًا من ذلك في التغلغل المجتمعي من خلال القاعدة المجتمعية مخترقة المجتمع المدني بكافة أنماطه وصوره، مستغلة حالة انشغال الأنظمة السياسية بترتيبات مرحلة ما بعد الاستقلال، ونتيجة لذلك فقد استطاعت جماعة الإخوان تهيئة الأرضية القوية لدعمها سياسيًّا (بصورة نسبية) في ضوء انخراطها في الاستحقاقات الدستورية المختلفة منذ نهاية التسعينيات.

ومنذ ذلك الحين شهدت فترة صعود سياسي من خلال توليها لمقاعد برلمانية في الكثير من بلدان المغرب العربي، وصولًا لمرحلة التمكين الكامل لها في نهاية عام 2010 وبدايات الحراك الشعبي في المنطقة العربية مطلع عام 2011، ولكن، وفي ضوء الخبرات المحدودة سياسيًّا ونتيجة لأدبيات الإخوان الرامية للهيمنة والسيطرة والإطاحة بكافة مكونات وشركاء العملية السياسية والتغلغل في مفاصل الدولة والسيطرة عليها بصورة مباشرة، حالت دون استكمال تواجدهم في المشهد؛ إذ إنه،

وفي ضوء العشرية الماضية (2010-2020)، انحدرت تلك الجماعة مرة أخرى، بل وباتت تشهد تصدعًا غير مسبوق، ليس فقط على خلفية فشلها في الاستحقاقات الدستورية، ولكن في إطار الوعي المجتمعي الذي تميزت به الدول المغاربية على مدار تلك العشرية، فضلًا عن الإدراك الذي حدث بشأن طبيعة تواجد الإخوان تحت مظلات (المجتمع المدني)، مما تطلب معه قيام الدول المغاربية باتخاذ استراتيجية المواجهة الشاملة لتنظيم الإخوان سواء أكان سياسيًّا أو إعلاميًّا أو أمنيًّا أو على مستوى الأنشطة المجتمعية لهم (من خلال ملء الفراغ داخل مؤسسات المجتمع المدني وإعادة النظر في القوانين المنظمة له).

المراجع:

1. Charlie Weimers, others, Network of Networks: The Muslim Brotherhood in Europe, European Conservatives and Reformists Group, October 2021, P.19, Available At: https://cutt.us/u0Xhw.

2. أمين الزاوي، دستوريًّا: الإخوان المسلمون يقبضون على المدرسة الجزائرية، إندبندنت عربية، 5 أغسطس 2021، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/TTsak.

3. سداد مولود سبع، الإخوان المسلمون وتغيير النظام السياسي في مصر، دراسات دولية، العدد الثامن والخمسون، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، د.ت، ص 51.

4. Kevin Koehler And Jana Warkotsch, Egypt And North Africa: Political Islam And Regional Instability, United Nations For Refugees, January 2009 ,P.2, Available At: Https://Cutt.Us/95n0i.

5. محمد بوسليماني ومحفوظ نحناح، من مؤسسي جماعة الإخوان المسلمين في الجزائر، وقد بايعا القيادة المركزية لجماعة الإخوان في عام 1976 عبر تأسيس تنظيم «الموحدون» على غرار حركة الموحدين بقيادة المهدي بن تومرت مؤسس الدولة العريقة في شمال أفريقيا، وتم اعتقالهما في عام 1976 على ضوء مشاركتهما في أعمال تخريبية في منطقة «البليدة»، وذلك تزامنًا مع إقرار الميثاق الوطني الجزائري، وذلك خلال فترة الرئيس الجزائري آنذاك «هواري بومدين»، وتم منحهما عفوًا رئاسيًّا من جانب الرئيس الجزائري آنذاك «الشاذلي بن جديد» وذلك في عام 1980. لمزيد من التفاصيل، انظر: باهر عبد العظيم، الإخوان المسلمون في الجزائر.. ومحاولة العودة للمشهد السياسي، بوابة الحركات الإسلامية، 27 يناير 2021، متاح على الرابط التالي: http://www.islamist-movements.com/2711.

6. باهر عبد العظيم، الإخوان المسلمون في الجزائر ومحاولة العودة للمشهد السياسي، مرجع سابق.

7. محمد فريد عزي، الإخوان المسلمون في الجزائر ولعبة التقية السياسية، ترينداز للبحوث والاستشارات، أبو ظبي، الإمارات، 28 أكتوبر 2020.

8. يونس بورنان، الانتخابات الرئاسية «تجر الخيبة» الرابعة لإخوان الجزائر، العين الإخبارية، 13 ديسمبر 2019، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Bvsn2.

9. طارق أبو السعد، الإخوان المسلمون في ليبيا كيف بدأت الحكاية، حفريات، 14 سبتمبر 2020، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/kl7BF.

10. أميرة الشريف، الإخوان المسلمون في ليبيا.. معركة الرمق الأخير في طرابلس، مرجع سابق.

11. زايد هدية، كيف اغتنم إخوان ليبيا هشاشة التجربة السياسية بعد سقوط القذافي، إندبندنت عربية، 23 نوفمبر 2020، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/6bCkR.

12. عبد الباسط غبارة، القذافي والجماعات الإسلامية.. تاريخ الصراع الطويل، بوابة أفريقيا الإخبارية، 21 أكتوبر 2018، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/HpyuV.

13. ليبيا: هزيمة مدوية للتيارات الإسلامية، العربية. نت، 22 يوليو 2014، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/qEyGJ.

14. جبريل العبيدي، البرلمان الليبي وحظر الإخوان، الشرق الأوسط، العدد 14780، 17 مايو 2019.

15. ماهر فرغلي، الإخوان المسلمون في موريتانيا.. الشبكة السرية، حفريات، 23 سبتمبر 2021، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/08VZ5.

16. غلام الحاج: حزب تواصل الواجهة السياسية للإخوان بموريتانيا، حوار مع وكالة الأناضول للأنباء، 14 أكتوبر 2021، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/UmUxR.

17. إخليهن محمد الأمين، الإسلام السياسي بموريتانيا.. هل ينجحون في لعبة السياسية، الجزيرة، 21 سبتمبر 2018، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/2XzPd.

18. محمد الزهراوي، الإسلاميون المغاربة: من رهان الإصلاح إلى أزمة التنظيم: قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية المغربي (1997-2017)، مركز أضواء للبحوث والدراسات، العراق، 17 يوليو 2020، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/Oh65c.

19. حازم سعيد، الإخوان المسلمون: خريطة أذرع التنظيم في تونس، مركز أسبار الشرق الأوسط، 13 سبتمبر 2021، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/T9OhG.

20. AmelBoubekeur And Samir Amghar, Islamist Parties In The Maghreb And Their Links With EU: Mutual Influences And The Dynamics Of Democratization, Center For European Policy Studies (CEPS), Brussels, October 2006, P.16, Available At: Https://Cutt.Us/6vbky.

21. Sheri Berman, Islamism, Revolution, and Civil Society, Center for European Studies, Vol. 1, No. 2, New York University, USA, June 2003, P.P263-264, Available At: https://cutt.us/RrCpe.

22. عيسى بن الأخضر، تجربة العمل الاجتماعي والتربوي لجمعية الإرشاد والإصلاح، مجلة دفاتر، العدد 53، الجزائر، 2000، ص ص 43-45، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/zDhlf.

23. AmelBoubekeur, Political Islam In Algeria,Centre For European Policy Studies (CEPS), May 2007, P.P 1-2, Available At: https://cutt.us/7o2MC.

24. عزابي سمية، دور الكشافة الإسلامية الجزائرية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب (دراسة ميدانية بفوج بوراس بسيدي عمران)، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد الأول، العدد الثاني، جامعة الأغواط، يونيو 2019، ص ص 222- 223.

25. ConseilDéontologique des ValeursMobilières, La Finance Islamique, pp.40-41, available at: https://cutt.us/Sf8WS.

26. بسمة فايد، الإخوان المسلمون في الشرق الأوسط، المرجع السابق.

27. زيدان مريبوط، الربيع العربي: ثقل الإخوان المسلمين - رؤيتهم للدولة والمالية الإسلامية، ترجمة: بوبكر بخريصة، المجلات المفتوحة، أبريل 2013، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/FkBJz.

28. علي رجب، اقتصاد الجزائر: ورقة الإخوان للسيطرة على حكومة تبون، بوابة الحركات الإسلامية، 22 مارس 2022، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/quk5T.
29. أمنية غانمي، بالأسماء وجوه الإخوان في المصرف المركزي الليبي، العربية، 16 مارس 2020، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/Ef2wb.
30. رامي شفيق، الإخوان المسلمون في ليبيا (2): المال والعلاقات الخارجية، حفريات، 22 مارس 2022، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/Uh49l.
31. الحبيب الأسود، سيطرة الإخوان على مراكز النفوذ المالي في ليبيا وراء محاولة تغليبهم في المسار السياسي، صحيفة العرب، لندن، 28 فبراير 2020، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/JYLy3.
32. الحبيب الأسود، هزيمة تواصل تفضح شبكة التمويل القطري لإخوان موريتانيا، البيان، 22 سبتمبر 2018، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/zfDos.
33. بسمة فايد، الإخوان المسلمون في الشرق الأوسط، مركز أسباب الشرق الأوسط للدراسات والبحوث، 17 سبتمبر 2021، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/92MP5.
34. رامي شفيق، الإخوان المسلمون في شمال أفريقيا: آليات التحرك وتحديات السلطة، حفريات، 17 نوفمبر 2020، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/ZB3xY.
35. Adel Abdel Ghafar&Bill Hess, Islamist Parties In North Africa: A Comparative Analysis Of Morocco, Tunisia And Egypt, BROOKINGS DOHA CENTER, Doha, June 2018, P.20, Available At: https://cutt.us/AK1iM.
36. الصغير منير، العمل الخيري بين الرسالية والوظيفية، تبيان، 26 يوليو 2020، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/uvcAF.
37. المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط)، الإسلامية، العنف والإصلاح في الجزائر: قلب الصفحة، 30 يوليو 2004، ص3، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/7RD4k.
38. حنيفي هلايلي، الحركة الإسلامية في الجزائر قراءة في ثلاثية: الدعوة والعمل السياسي والعنف المسلح، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، د.ت، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/tqfde.
39. أميرة الشريف، الإخوان المسلمون في ليبيا معركة الرمق الأخير في طرابلس، بوابة الحركات الإسلامية، 29 مايو 2014، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/byQ0X.
40. AmelBoubekeur And Samir Amghar, Op.Cit,P.12, Available At: Https://Cutt.Us/6vbky.
41. تقرير بعنوان «مبارك المهيري: الإخوان يضخون الفكر الضال بسرية وكتمان»، العين الإخبارية، 10 مايو 2016، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/Euv6K.
42. Alex Thurston, MAURITANIA'S ISLAMISTS, Carnegie Endowment For International Peace, Carnegie Corporation For International Peace, MARCH 2012, P.P. 3-11, Available At:https://cutt.us/xrW5y.
43. موسى أبو مرزوق وقيادات من حزب الله في الجزائر لمناقشة آليات دعم المقاومة، وكالة سما الإخبارية، 27 مايو 2010، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/OCUzP.
44. ميراي نجم، الأحزاب السياسية: واقع الأحزاب السياسية في العالم العربي، في: لويس مارتينيز (محرر)، القاموس العربي للانتخابات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الطبعة الأولى، 2018، ص16.
45. محمد فوزي، أبعاد ودلالات سقوط حزب «العدالة والتنمية» في الانتخابات المغربية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 10 سبتمبر 2021.
46. مركز كارتر، الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس لسنة 2019، تقرير الانتخابات، تونس، 2020، ص13.
47. نيفين مسعد، انتخابات الجزائر: دلالات النتائج، جريدة الأهرام، 26 يونيو 2021.
48. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الانتخابات الرئاسية في تونس: قراءة في نتائج الدور الأول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 18 سبتمبر 2019، ص3.
49. محمد فوزي، تفاقم الأزمات: أبعاد موجة الاستقالات داخل حركة النهضة التونسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 29 سبتمبر 2021، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/1YJOH.
50. أحمد عبد السلام الريسوني، الرئيس السابق للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين خلال الفترة (7 نوفمبر 2018 – 10 سبتمبر 2022) هو أحد الأعضاء المؤسسين للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، شغل سابقًا منصب نائب رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، وهو عضو بالمجلس التنفيذي للملتقى العالمي للعلماء المسلمين برابطة العالم الإسلامي، وشغل سابقًا منصب رئيس رابطة المستقبل الإسلامي بالمغرب خلال الفترة (1994–1996)، وكان رئيسًا لحركة التوحيد والإصلاح بالمغرب (1196–2003).
51. حسن خليل، الانشقاقات تضرب الأذرع الإخوانية: هل يعلن إخوان الجزائر القطيعة مع التنظيم الدولي؟، صحيفة حفريات، مركز دال للأبحاث والإنتاج الإعلامي، القاهرة، 24 أغسطس 2022.
52. طارق أبو السعد، الإخوان المسلمون في ليبيا كيف بدأت الحكاية، حفريات، 14 سبتمبر 2020، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/QQ7Is.
53. أقريني أمينوه، موريتانيا تغلق جمعيات محسوبة على التيار الإسلامي، إندبندنت عربية، 6 أبريل 2019، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/wZvxI.
54. منتصر حمادة، كيف نقرأ واقع العمل الإخواني في الجزائر في الأعوام الأخيرة؟، حفريات، 28 يونيو 2021، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/Ihlfj.

الباب الثالث

الإخوان والمجتمع المدني في الدول الغربية

7

«الإخوان» وشبكات المجتمع المدني في بريطانيا

تقى النجار*

تمهيد:

كانت وما زالت فلسفة تنظيم **«الإخوان»** قائمة على التغلغل في المجتمعات تحت ستار منظمات المجتمع المدني، من أجل تعزيز رصيده المجتمعي، كخطوة أولى لبناء نفوذ سياسي. وقد اتبع التنظيم هذا النهج في تعاطيه مع المجتمعات الغربية؛ حيث توسع في إنشاء شبكة من المؤسسات في الدول الأوروبية، بهدف ترسيخ الأيديولوجية الإخوانية.

يعود تاريخ الوجود النشط لتنظيم **«الإخوان»** في أوروبا في أواخر خمسينيات وأوائل ستينيات القرن الماضي، حينما غادر عدد من عناصر التنظيم من مختلف

* باحثة بوحدة الإرهاب والصراعات المسلحة - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بلدان الشرق الأوسط إلى أوروبا في ضوء الضغط الأمني الذي تعرضوا له، نتيجة دورهم في زعزعة الاستقرار الداخلي لبلدانهم، وشكلوا - بجانب الطلاب المتأثرين بفكر التنظيم الذين انتقلوا للدراسة في الجامعات الأوروبية - عددًا من المنظمات التابعة للتنظيم، والتي شهدت تطورًا سريعًا في أواخر السبعينيات، وبدأت في التفاعل مع بعضها البعض، ما انصرف إلى تكوين شبكات رسمية وغير رسمية تابعة له في أوروبا.[1]

وتعد بريطانيا من الدول التي شهدت تناميًا للنفوذ الإخواني، على خلفية العلاقات التاريخية التي جمعت بينهما، والتي كان محركها الرئيسي البراجماتية السياسية لكلا الطرفين. وقد استغل التنظيم مفردات المجتمع البريطاني الداعمة لمنظمات المجتمع المدني، ومن ثم شرع في تدشين عدد من المنظمات التابعة له بهدف تحقيق أجندته؛ حيث تنوعت أدوار هذه المنظمات بين العمل الخيري والتنموي، والحقوقي، والإعلامي، والتعليمي، والاقتصادي. فكانت هناك شبكة متداخلة ومترابطة من تلك المنظمات.

وفي ضوء ما تقدم، يسعى هذا الفصل إلى دراسة العلاقة بين تنظيم **«الإخوان»** ومنظمات المجتمع المدني في بريطانيا عبر المحاور التالية؛ **المحور الأول:** يتناول تاريخ العلاقة بين تنظيم **«الإخوان»** وبريطانيا. **والمحور الثاني:** يبحث شبكات المجتمع المدني التابعة للتنظيم داخل بريطانيا. **والمحور الثالث:** يستعرض مستقبل منظمات المجتمع المدني التابعة للتنظيم داخل الأراضي البريطانية.

أولًا: العلاقة بين تنظيم «الإخوان» وبريطانيا:

تتميز العلاقة بين تنظيم **«الإخوان»** وبريطانيا بحالة من الاستثنائية، فلا يوجد بلد أوروبي آخر لديه وجود لشبكات **«الإخوان»** كبريطانيا وذلك نتيجة للعلاقات التاريخية التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية بين الأخيرة والعديد من دول الشرق الأوسط من ناحية، ناهيك عن سياسات اللجوء المرنة التي اتبعتها بريطانيا تجاه عناصر التنظيم من ناحية أخرى، ما أدى إلى تقوية الأواصر بين الجانبين. وعلى الرغم من تناول العديد من الأدبيات العربية والأجنبية العلاقة بينهما، فإن هناك حالة من الغموض ظلت تحيط بجوانبها وأبعادها المختلفة التي تبلورت خلال مراحل متعددة، كان قوامها الرئيسي المصلحة المتبادلة بين الطرفين.

التطور التاريخي:

مرت العلاقة بين تنظيم «الإخوان» وبريطانيا بجملة من المراحل والأطوار المختلفة، في ضوء تغير السياقات الحاكمة وتعدد الفواعل، بداية من الرغبة في الاكتشاف، مرورًا بالتعاون المتبادل، وصولًا إلى الدعم الصريح. وهو ما سوف يتم تناوله على النحو التالي:

1. البدايات

أشارت العديد من المصادر إلى أن بداية العلاقة بين تنظيم «الإخوان» وبريطانيا كانت مع قيام شركة هيئة قناة السويس خلال عام 1928، التي كانت تقع في ذلك الوقت تحت سيطرة الحكومة البريطانية والفرنسية، بتقديم دعم مالي لـ«حسن البنا» قُدر بنحو 500 جنية؛ حيث ساهم هذا المبلغ في استكمال بناء مسجد للتنظيم بالإسماعيلية، بالإضافة إلى مدرسة ومقر له، وهو ما يعني أن بريطانيا كانت حاضرة في المراحل الأولى من تكوينه، أي منذ عام 1928.

وقد أشار «البنا» إلى ذلك الدعم في مذكراته «الدعوة والداعية»؛ إذ قال إن البارون «دي بنوا» (مدير شركة القنال وقتها) كان «يود أن يساعدنا بتبرع مالي، وهو لهذا يطلب منا رسمًا ومذكرة للمشروع، ووافيته بعد ذلك بما طلب، ومضى على ذلك شهور كدنا ننسى فيها البارون ووعده، ولكني فوجئت بعد ذلك بدعوة ثانية منه إلى مكتبه، فذهبت إليه، ثم ذكر لي أن الشركة اعتمدت مبلغ خمسمائة جنيه مصري للمشروع».[2]

تبلورت العلاقة بينهما مع رغبة بريطانيا في اكتشاف التنظيم بهدف توظيفه، وهي الرغبة التي اتفقت مع أجندة عمله باعتباره تنظيمًا وظيفيًّا، هذا الأمر استعرضه باستفاضة «مارتن فرامبتون» (أستاذ التاريخ في جامعة كوين ماري البريطانية) في كتابه «الإخوان المسلمون والغرب: تاريخ العداوة والارتباط»؛ حيث احتوى الكتاب على جملة من الوثائق الاستخباراتية والرسائل الدبلوماسية، التي كشفت العلاقة المتداخلة بين التنظيم وبريطانيا.

تناول «فرامبتون» رسائل الدبلوماسيين البريطانيين السرية في القاهرة خلال فترة الاحتلال البريطاني، والتي عكست وجهة النظر البريطانية تجاه التنظيم، ومنها

رسالة السير «مايلز لامبسون» (المفوض البريطاني السامي إلى مصر آنذاك) إلى لندن في أبريل 1936، والتي أبدى فيها تحفظه على التنظيم، وأكد على أنه سيخلق «جيلًا متهورًا»، كما وصف معظم الشباب المنضمين له بـ«المتعصبين».[3] هذا الطرح توافق مع تقرير صادر عن المخابرات البريطانية عام 1942، جاء تحت عنوان «الإخوان المسلمون.. إعادة نظر»، والذي وصف فيه تنظيم **«الإخوان»** باعتباره تنظيمًا «متطرفًا» ذا رؤية «متشددة».[4]

على الرغم من الرؤية البريطانية لتنظيم **«الإخوان»** باعتباره تنظيمًا يحمل أيديولوجية متطرفة منغلقة، فإنها قررت فتح قنوات اتصال معه لا سيما مع زيادة نفوذه؛ حيث هدفت بريطانيا من ذلك التواصل إلى تجحيم مساحات خصومها في ذلك الوقت، واستخدام التنظيم لدعم أجندتها. وفي ضوء ذلك، التقى السير «والتر سمارت» من السفارة البريطانية بـ«حسن البنا» في القاهرة عام 1946؛ حيث يشير تقرير الأول إلى أن الثاني أكد في هذا اللقاء على أن «الإخوان هم أكبر حاجز ضد الشيوعية»، و«أكبر عامل لتحقيق الاستقرار».[5] هذا التواصل الفعلي بين الجانبين أكده «جيمس هيورث دن» (المستشرق البريطاني) في كتابه «الاتجاهات الدينية والسياسية في مصر الحديثة»؛ إذ أشار إلى قيام اتصال مباشر بين بريطانيا والتنظيم في نهاية عام 1941، عندما أرسل «البنا» عبر وكلاء رسالة مضمونها استعداده للتعاون مع بريطانيا، مقابل الحصول على مدفوعات مالية [6]، واتفق مع هذا الطرح «برينجار ليا» (المؤرخ النرويجي) في كتابه «جماعة الإخوان المسلمين في مصر: ظهور حركة جماهيرية إسلامية 1928–1942»؛ إذ أوضح أن بحلول عام 1942 كانت بريطانيا قد بدأت التمويل الفعلي للإخوان.[7]

2. الاعتماد المتبادل

استمرت بريطانيا في التواصل مع تنظيم **«الإخوان»** وتمويله بعد ثورة يوليو 1952؛ إذ اعتبرت الأولى أن التنظيم بمثابة جماعة المعارضة للنظام، التي يمكن استخدامها لتقويضه وفي مرحلة لاحقة إسقاطه، في ضوء مخاوفها من احتمالية نجاح الرئيس السابق «جمال عبد الناصر» في توحيد العالم العربي أو أجزاء منه ضد مصالحها.

وارتباطًا بهذا الطرح، أشار «مارك كورتيس» (الصحفي الأمريكي) في كتابه «التاريخ السري لتآمر بريطانيا مع الأصوليين»، إلى اجتماع مسؤولين بريطانيين مع «حسن الهضيبي» (مرشد الإخوان المسلمين آنذاك) في مطلع عام 1953، بهدف التعرف على موقف «الإخوان» تجاه المفاوضات الوشيكة بين بريطانيا والحكومة المصرية بشأن جلاء القوات البريطانية من مصر.[8]

وفي هذا السياق، كشف «ريتشارد ميشيل» (الأكاديمي الأمريكي) في كتابه «جماعة الإخوان المسلمين» أن دخول «الإخوان» في المفاوضات تم بطلب من بريطانيا بهدف إثارة صعوبات بالنسبة لمفاوضي الحكومة المصرية، وكان التنظيم يهدف في قبوله بإجراء المحادثات إلى إضعاف موقف الحكومة المصرية، ومن ثم أدانت الحكومة المصرية هذه المحادثات، واعتبرتها تآمرًا ضد الثورة والدولة المصرية.[9]

أخذت العلاقة منحى آخر في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، مع انتقال عدد من القيادات والعناصر الإخوانية إلى الغرب نتيجة الضغط الأمني الذي مُورس على التنظيم في ضوء انتهاجه ممارسة العنف والإرهاب، وقد أتاح هذا التواجد الإخواني إيجاد مساحات واسعة لنشاط التنظيم في الدول الأوروبية على وجه العموم وفي بريطانيا على وجه الخصوص، ما تبلور بقيام «كمال الهلباوي» (عضو مجلس الشورى آنذاك، والمتحدث السابق باسم تنظيم الإخوان في الغرب) بافتتاح مركز إعلامي رسمي للإخوان هناك في منتصف التسعينيات.[10] وتزامن هذا المشهد مع تدشين التنظيم لعدد من المنظمات والكيانات المرتبطة به، وهو ما سوف يتم تناوله لاحقًا على نحو تفصيلي.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تصريح «كمال الهلباوي» خلال مقابلة مع جريدة الشرق الأوسط، حول عرض الحكومة البريطانية توفير حماية شخصية له في منتصف التسعينيات، بالتزامن مع الضغط الأمني الذي قامت به السلطات المصرية تجاه التنظيمات الإرهابية. وعلى الرغم من وجود صعوبة في التأكد من مثل هذا الادعاء، فإن كل الأدلة السابقة تدعم الافتراض العام القائم على الدعم البريطاني للتنظيم.[11]

3. أحداث 11 سبتمبر 2001

على عكس المتوقع، مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر **2001** نقطة فارقة في العلاقة بين تنظيم «**الإخوان**» والغرب؛ حيث اكتسب التنظيم وزنًا سياسيًّا أكبر في ضوء تقديمه لنفسه في الدول الغربية كتنظيم يتبنى مفهوم «الإسلام الوسطي المعتدل»، ومن ثم يمكن أن يساهم في تحجيم أيديولوجية التنظيمات المتطرفة كتنظيم «القاعدة»[12]، وقد لقي هذا الطرح ترحيبًا من قبل الكثير من المسؤولين في الدوائر الغربية؛ حيث تطورت الروابط بين تنظيم «**الإخوان**» وبين لندن وواشنطن إلى مستويات أفضل وعلاقات أوثق، معتقدين في احتمالية كون التنظيم شريكًا ضد الجماعات المتطرفة.[13]

وفي ضوء تلك المعطيات، كشفت وثائق رسمية تم تسريبها من وزارة الخارجية البريطانية في عام **2005** إلى «مارتن برايت» (المحرر السياسي لجريدة نيو ستيتسمان آنذاك) عن حفاظ الأولى على اتصالات مع أعضاء البرلمان من تنظيم «**الإخوان**» في مرحلة ما قبل عام **2002**، واعترفت الوثائق أن هذا النهج تحفظت عليه الحكومة المصرية، مما دفع الخارجية البريطانية إلى تقليص تواصلها مع «**الإخوان**».[14] وفي عام **2005** عندما سئل «مايكل جوف» (نائب في مجلس العموم البريطاني) «كيم هاولز» (وزير شؤون الشرق الأوسط آنذاك) عن طبيعة علاقة الحكومة البريطانية بـ«**الإخوان**»، رد الأخير بأن هناك اتصالًا عرضيًّا مع أعضاء التنظيم.[15]

4. الثورات العربية 2011

أتاحت الثورات العربية صعود تيار الإسلام السياسي وتقديمه لنفسه كفاعل محلي وإقليمي. وفي ضوء المشهد سالف الذكر، قام وفد من وزارة الخارجية البريطانية برئاسة «ماري لويز آرتشر» (القنصل العام بالقاهرة) بزيارة المكاتب الإدارية لـ«**لإخوان**» في الإسكندرية في أبريل **2011**؛ حيث أعلن موقع التنظيم باللغة الإنجليزية «إخوان أون لاين» عن أن الاجتماع جاء بناءً على رغبة الحكومة البريطانية في فتح حوار سياسي مباشر مع «**الإخوان**».[16]

إلا أن مشهد صعود تنظيم «**الإخوان**» في مصر لم يستمر طويلًا، مع قيام ثورة **30** يونيو **2013** وإسقاط حكم التنظيم، على خلفية جملة من الإخفاقات السياسية،

والأيديولوجية، والتنظيمية. فعلى الصعيد السياسي تحرك نحو الهيمنة السياسية وسعى إلى إقصاء مختلف الفصائل السياسية، ولم يستوعب التنوع الكامل للمجتمع المصري. وعلى الصعيد الأيديولوجي، افتقر إلى المرونة الأيديولوجية لصياغة نموذج سياسي خاص به. وعلى الصعيد التنظيمي، منعه هيكله الهرمي الصارم من الاستجابة بنجاح للتغيرات المجتمعية السريعة؛ حيث عمل على إعطاء الأولوية للولاء لا للكفاءة.

وفي ضوء تلك المعطيات، وجد العديد من عناصر وقيادات **«الإخوان»** ملاذًا في بريطانيا، وأصبحت لندن مركزًا رئيسيًّا للتنظيم لإعادة ترتيب نشاطه؛ إذ تجلى ارتباط التنظيم بلندن، بعد أن أصدرت حكومة **«تريزا ماي»** (رئيسة وزراء بريطانية السابقة) قراراً يتيح لعناصر **«الإخوان»** غير المتورطين في أعمال عنف، حق الحصول على اللجوء السياسي؛ حيث تنص التوجيهات الصادرة عن وزارة الداخلية البريطانية في أغسطس **2016** على أن أعضاء **«الإخوان»** يمكنهم التأهل للحصول على اللجوء السياسي في بريطانيا إذا اعتبروا أنهم معرضون لخطر «الاضطهاد» في مصر.[17] وفي عام **2020**، تأكدت العلاقة بين تنظيم **«الإخوان»** وبريطانيا مع تنصيب «إبراهيم منير» -المقيم منذ فترة طويلة في لندن- في منتصف سبتمبر **2020** قائمًا بأعمال المرشد العام بتنظيم **«الإخوان»**.

دوافع العلاقة الارتباطية بين الإخوان وبريطانيا:

ثمة دوافع متعددة تقف خلف العلاقة الممتدة بين تنظيم **«الإخوان»** وبريطانيا، يتعلق بعضها بالمصالح البريطانية، وينصرف بعضها إلى طبيعة السياسة الخارجية البريطانية، ويتصل البعض الآخر إلى بعض متغيرات الساحة العالمية. وهو ما سيتم إيضاحه في النقاط التالية:

1. تقويض القومية العربية: استشعرت بريطانيا خطر القومية العربية على مصالحها، لا سيما حال تشكيل تيار عربي موحد. وعليه قامت بريطانيا بتوظيف تنظيم **«الإخوان»** من أجل ضرب القومية العربية، وخاصة أن المكون العقائدي والأيديولوجي للتنظيم يتوافق مع أهداف بريطانيا التي تعتبر فكرة القومية بمثابة تهديد لها؛ حيث عمل الأخير على تحجيم الفكر القومي والعربي، على خلفية

قناعاته بأنه الوريث الشرعي لمشروع الخلافة، ومن ثم وظف مصطلحات مغايرة للطرح القومي العربي؛ إذ توسع في استخدام مفهوم «الخلافة الإسلامية» في مقابل «الوحدة العربية». [18]

2. سلاح ضد الخصوم: على الرغم من النظرة السلبية التي عكستها الوثائق الاستخباراتية والرسائل الدبلوماسية البريطانية عن تنظيم **«الإخوان»** خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، حيث وصفته تلك الوثائق بـ«التنظيم المتطرف»؛ فإن بريطانيا سعت إلى فتح قنوات اتصال معه بهدف استخدامه في تقويض نفوذ خصومه آنذاك -لا سيما حزب الوفد- من ناحية، والتصدي للمد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط من ناحية أخرى.

وفي مرحلة لاحقة، تم استغلاله من أجل شن حروب نفسية ودعائية سرية على خصومها، بالأخص الرئيس السابق «عبد الناصر»[19]؛ حيث اتسمت السياسة البريطانية بالبراجماتية الشديدة بالتعاطي مع التنظيم من أجل توظيفه كسلاح ضد خصومها.

3. أداة ضغط: إذ سعت بريطانيا إلى توظيف تنظيم **«الإخوان»** كأداة للضغط على بعض الأنظمة العربية، خاصة فيما يتعلق بمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ فعلى الرغم من أهمية هذه المفاهيم في دعم قيم المواطنة، فإن الغرب أصبح يستخدمها كمعايير لإصدار تقييمات للدول والتدخل في شؤونها الداخلية. وفي ضوء ذلك التوجه من قبل الدول الأوروبية، تم تصوير عناصر **«الإخوان»** على أساس كونهم جماعات معارضة داخل بعض الأنظمة، وذلك على الرغم من الممارسات الإرهابية تجاه معظم المجتمعات التي يتواجدون بها. [20]

4. التحول نحو الليبرالية: ذهبت بعض الاتجاهات إلى أن الانفتاح البريطاني في التعامل مع تنظيم **«الإخوان»** يهدف إلى تحوله نحو الليبرالية السياسية والاجتماعية، وقد بدأت إرهاصات هذا التوجه في التبلور عام **1943**، مع اقتراح جاء في تقرير عميل لجهاز الاستخبارات البريطانية يعمل في القاهرة، حول وجود ضرورة لتأسيس علاقات غير رسمية مع «حسن البنا»، بهدف جمع معلومات لفهم التنظيم بصورة أوضح. وعلى خلفية هذا الاقتراح، تم الترويج داخل الحكومة البريطانية آنذاك لفكرة أن فتح

قنوات اتصال مع التنظيم، يمكن أن يساعد في تحوله نحو الانفتاح على الآخر وتغيير سلوكه نحو الليبرالية.[21]

وقد تجددت الدعوات التي تتبنى الطرح القائم على أن الحوار مع «الإخوان» قد يؤدي إلى تغيير سلوكهم وأيديولوجيتهم نحو الليبرالية السياسية مرة أخرى في عام 2003، مع تبني إدارة الرئيس «جورج بوش» (الرئيس الأمريكي السابق) أجندة الحرية؛ حيث تصاعد الخطاب الذي يدعم أطروحة الحوار مع «الإخوان» بهدف دعم ركائز عملية التحول الديمقراطي.[22]

أنماط التواجد الإخواني في بريطانيا:

عمل تنظيم «الإخوان» على قيام حركة أممية تتخطى الحواجز القومية من أجل تحقيق «أستاذية العالم»، والتي تهدف إلى وصول التنظيم إلى قيادة البشرية، ومن ثم كان التغلغل الإخواني في الغرب لا سيما بريطانيا أداة لتحقيق هذا الهدف، في ضوء انتقال عدد من الكوادر الإخوانية إلى الغرب.

وتأكيدًا على هذا التوجه من قبل التنظيم، أعلن «محمد مهدي عاكف» (المرشد العام الأسبق لتنظيم الإخوان) عام 2004، «إيمانه الكامل بأن الإسلام سوف يغزو أوروبا وأمريكا». كذا أكد «يوسف القرضاوي» (الزعيم الروحي لتنظيم الإخوان) مرارًا على نفس الرأي، ففي خطاب ألقاه عام 1995 في مؤتمر إسلامي في مدينة توليدو في ولاية أوهايو بالولايات المتحدة الأمريكية، قال: «سوف نغزو أوروبا، وسوف نغزو أمريكا، ليس بالسيف بل بالدعوة»،[23] وكرر هذا الطرح في فتوى نُشرت على موقع «الإسلام أونلاين» عام 2002؛ حيث قال: «سيعود الإسلام إلى أوروبا منتصرًا ومنتصرًا بعد أن طُرد منها مرتين»، «أنا أصر على أن الغزو هذه المرة لن يكون بالسيف، بل بالوعظ والأيديولوجية».[24]

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى الوثيقة التي عثرت عليها الشرطة السويسرية في نوفمبر 2001، أثناء مداهمة فيلا «يوسف ندا» (رجل الأعمال الإخواني) والتي حملت عنوان: «المشروع الكبير»، أي مشروع «الإخوان المسلمين للسيطرة على أوروبا وأمريكا والعالم». وقد بينت التحقيقات بعد ذلك أن هذا المخطط تم تسليمه إلى

«ندا» منذ ما يقرب من عشرين عامًا منذ ذلك التاريخ، غير أن تنظيم **«الإخوان»** نفى علاقته بهذه الوثيقة.[25]

ونجد أن الوثيقة كشفت المخطط الإخواني للتغلغل في المجتمعات الغربية؛ حيث اشتملت على عدد من المحاور التي تمثل نهج التنظيم في مد نفوذ تمثل أبرزها في إقامة شبكات؛ إذ إن الهدف الأساسي لبناء أي شبكة هو زيادة التأثير وخلق حالة من التماسك. وهذا ما يسعى إليه تنظيم **«الإخوان»**؛ حيث الحفاظ على قوة التأثير في المجتمعات التي تتواجد فيها بصفة عامة، والمجتمعات الغربية بصفة خاصة. ومن ثم شرع في تدشين عدد من المؤسسات الإخوانية في بريطانيا، بجانب التغلغل التدريجي في مؤسسات متواجدة بالفعل من أجل تعزيز تمدده وتحقيق أهدافه وتطبيق استراتيجيته.

وفي محاولة لتفكيك طبيعة التواجد الإخواني في بريطانيا، قسم «لورينزو فيدينو» (مدير برنامج التطرف بجامعة جورج واشنطن) في دراسته، والتي جاءت تحت عنوان «الإخوان المسلمون في المملكة المتحدة»، أنماط التواجد الإخواني في بريطانيا إلى ثلاث فئات من الأفراد والمؤسسات: الفئة الأولى تشير إلى الأفراد، والفئة الثانية تشير إلى المؤسسات وثيقة الصلة بالتنظيم، بينما تستعرض الفئة الثالثة المؤسسات المتأثرة بالتنظيم.[26] وسوف يتم إيضاحها على النحو التالي:

الفئة الأولى «الأفراد»: أطلق عليهم «فيدينو»: «الإخوان الصرف»، وهم يمثلون العناصر الإخوانية من أعضاء الفروع المختلفة لتنظيم **«الإخوان»**، الذين انتقلوا من مختلف دول الشرق الأوسط، كمصر، وليبيا، وتونس، والعراق، وغيرها، إلى بريطانيا. وأسسوا وجودًا هناك على مدار الخمسين عامًا الماضية. وقد وصل العديد منهم كطلاب، لكن الكثير منهم وصلوا فارين، بسبب تعرضهم للضغط الأمني في بلادهم الأصلية، نتيجة لدورهم في زعزعة الاستقرار الداخلي، وتحريضهم المستمر ضد الأنظمة القائمة.[27]

ويمكن القول إن أحد أبرز القيادات الإخوانية المصرية في بريطانيا، وهو «إبراهيم منير» (القائم بأعمال المرشد العام، والأمين العام للتنظيم الدولي للإخوان)، كان ضمن المتهمين في قضية «تنظيم 65»، وحُكم عليه بالسجن. وعقب خروجه طلب

اللجوء إلى بريطانيا، واستقر في لندن، وحصل على عضوية مكتب الإرشاد، وعهد إليه بترتيب اللقاءات بين قادة «الإخوان» في مصر والحكومات الأوروبية للترويج لأجندة التنظيم، وفي أعقاب ثورة 30 يونيو 2013، تولى مسؤولية الإشراف على توفير الدعم المالي واللوجستي للعناصر الهاربة من مصر؛ حيث يلعب دورًا كبيرًا في المشاريع الاقتصادية والمالية للتنظيم في الخارج. وقبيل وفاته، تعرض «منير» إلى انتقادات حادة، على خلفية اتهامه بتزوير انتخابات التنظيم، وباختلاسات مالية.[28]

وعلى نحو مماثل، من الأمثلة البارزة في هذا الشأن «محمد سودان»، و«محمود الإبياري»، فالأول هو (أمين لجنة العلاقات الخارجية بحزب الحرية والعدالة المنحل، وأحد القيادات الإخوانية بالتنظيم الدولي للإخوان)، وقد نجح في الهروب من مصر إلى بريطانيا في أغسطس 2013، بعد ثورة 30 يونيو 2013 وإسقاط حكم «الإخوان».

أما الثاني فيُعد (واحدًا من أهم القيادات داخل التنظيم الدولي)، ويتولى الإشراف على نشاط شركات ومؤسسات التنظيم في القارة الأوروبية؛ حيث يدير عددًا من شركات «الإخوان» البريطانية، من بينهما «نيل فالي ترست Nile Valley Trust» و«علامات ميديا سيرفس Alamat Media Services»، غير أن الأخيرة أغلقت في 2013.[29] وقد اتُّهم من قبل شباب «الإخوان» مع بعض القيادات الإخوانية بتورطهم في اختلاسات مالية.[30]

كذا «مها عزام» (رئيس ما يسمى المجلس الثوري المصري، الذي يهدف إلى التحريض ضد مؤسسات الدولة المصرية)، ويعقد المجلس ندوات ومؤتمرات من حين لآخر بين تركيا -المقر الحالي له- ولندن، وتعمل «عزام» كمحلل سياسي وخبيرة في شؤون الشرق الأوسط في المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن «تشاتام هاوس».[31]

هذا بجانب وجود عدد من الكوادر الإخوانية الشابة من أبناء التنظيم، ممَّن وُلدوا وتربوا ودرسوا ولا يزالون يقيمون في بريطانيا. في مقدمة هؤلاء «منى القزاز»، (يشار إليها باعتبارها إحدى المتحدثات باسم الإخوان في لندن)، وهي شقيقة «خالد القزاز» (سكرتير الرئيس السابق محمد مرسي للشؤون الدولية). كذا «عبد الله الحداد»

(المتحدث الرسمي باسم مكتب الإخوان في لندن)، وهو نجل «عصام الحداد» (عضو مكتب الإرشاد، ومستشار الرئيس السابق محمد مرسي للشؤون الخارجية). [32]

وفي سياق متصل، تمتع إخوان ليبيا بنفوذ داخل بريطانيا، **ومن أبرز القيادات الإخوانية الليبية التي تواجدت في بريطانيا:** «عاشور شامس» (أحد المؤسسين لدار الرعاية الإسلامية، والتي تُعد من أولى المؤسسات التي أسسها الإخوان في بريطانيا). و«محمد الثابت عبد الملك» (ممثل التنظيم في أوروبا)، ويُعد أحد أبرز قيادات الجالية المسلمة في مانشستر. و«الأمين بلحاج» عضو مؤسس للرابطة الإسلامية في بريطانيا (**Muslim Association of Britain, MAB**)، والتي تُعد إحدى الهيئات التابعة لتنظيم الإخوان في بريطانيا). و«سالم الشيخي» (عضو المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث (**The European Council for Fatwa and Research, ECFR**)، الذي يُعد إحدى الهيئات التابعة لتنظيم الإخوان في أوروبا، تحديدًا في أيرلندا)، ومع سقوط نظام الرئيس السابق «معمر القذافي»، وتصارع العديد من الفواعل في الساحة الليبية، عادت معظم القيادات الإخوانية إلى ليبيا، حيث حصل بعضهم على مناصب قياديه داخل المؤسسات الليبية. [33]

وفي السياق ذاته، تواجد «**إخوان**» تونس متمثلين في قيادات «حزب النهضة» داخل بريطانيا، غير أن معظمهم عاد إلى تونس مع اندلاع الثورة التونسية، وعلى رأسهم «راشد الغنوشي» (الرئيس الحالي لحزب النهضة)، وكل من «لطفي زيتون»، و«سيد الفرجاني» (القياديين في حزب النهضة).

كذلك تواجدت قيادات إخوانية فلسطينية وعراقية داخل الأراضي البريطانية، كالفلسطيني «عزام التميمي»، (عضو بارز بالرابطة الإسلامية في بريطانيا(**Muslim Association of Britain, MAB**)، ومؤسس قناة الحوار الفضائية، التي تعرف بأنها فضائية التنظيم الدولي للإخوان)[34]. وقد أشارت بعض التقارير إلى توليه مسؤولية تمويل الكتائب الإلكترونية لتنظيم «**الإخوان**» وقنواتهم التي كانت تبث من تركيا؛ حيث ارتبط اسمه مؤخرًا باختلاسات مالية متعلقة بتمويل التنظيم.

والعراقي «أنس التكريتي» (مهندس علاقات التنظيم بالحكومات الغربية) ينتمي لأسرة إخوانية، فهو نجل «أسامة التكريتي» (زعيم الحزب الإسلامي في العراق،

الـذي يُعـد الواجهـة السياسـية لتنظيـم الإخـوان في العـراق). وقـد تـرأس الأول الرابطة الإسـلامية في بريطانيـا في العـام 2004، كذلـك أسـس مؤسسـة قرطبة لحـوار الثقافات في بريطانيـا عـام 2005، بهـدف تحسـين صـورة التنظيـم في الغـرب، وبعد سـقوط تنظيم «الإخـوان» في مصـر في أعقـاب ثـورة 30 يونيـو 2013، قـاد حملـة كـبرى من أجل تشـويه الدولـة المصريـة لصالـح تنظيم «الإخـوان».[35]

ومـن ثـم، يمكـن القـول إن بريطانيا كانـت ومـا زالـت موطنًا لعـدد كبيرمـن القيادات الإخوانيـة، سـواء بشـكل مؤقـت أو دائـم، لتصبـح واحـدة مـن نقـاط الالتقـاء الرئيسـية لقيـادات «الإخـوان» مـن مختلـف الجنسـيات[36]. الأمـر الـذي سـاهم بشـكل كبـير في تكويـن شـبكة مـن العلاقـات الشـخصية والتنظيميـة بينهـم، انصرفـت على ثقـل التنظيـم في بريطانيـا، وسـاعدت في انخـراط عناصـره في المجتمعـات الغربيـة.

5. الفئـة الثانيـة «المؤسسـات وثيقـة الصلـة»: عرفهـا «فيدينـو» بـ«سـلالات الإخـوان»، وهي المنظمات التي تأسسـت على أيدي أفراد ينتمـون لتنظيم «الإخوان»، لكنهم يعملون ظاهريًّا بشـكل مسـتقل، حيـث ينكرون علاقتهم بـه وبهيكله التنظيمي، وتمثـل تلك المنظمـات أداة للتنظيم من أجـل تطبيق أجندته في أوروبا دون الكشـف عن الروابـط التنظيميـة التي تجمعها بـه.[37]

6. الفئة الثالثة «المؤسسات المتأثرة»: وصفها «فيدينو» بأنها «منظمات واقعة تحت تأثيرالإخـوان»، وهـي منظمات أنشـأها أفـراد لديهم بعـض العلاقـات مع «الإخـوان»، لكن ليسـت روابط تنظيمية واضحة، وتتأثر هذه المنظمات فكريًّا بأيديولوجية التنظيم، لكـن في الوقـت ذاتـه تتنوع خلفيـة الأعضاء المنتمين لها؛ حيث تضـم في عضويتها عناصر إخوانيـة، وعناصر غيرإخوانية، بل ربما عناصر غيرمسـلمة.[38]

وفي ضـوء اسـتراتيجية التنظيـم التي تهـدف إلى التمـدد في أوروبا، بجانب التسـهيلات الـتي حظي بهـا التنظيـم في بريطانيا؛ نجحـت القيـادات والعناصـر الإخوانيـة (ممثلة في الفئـة الأولى) في تدشـين عـدد كبيـرمـن مؤسسـات وكيانـات المجتمـع المـدني (ممثلة في الفئـة الثانيـة والثالثـة) متعـددة الأنشـطة، منهـا مـا هـو خيري، ومنهـا مـا هـو إعلامي، ومنهـا ما هـو اقتصادي، واتبع التنظيم اسـتراتيجية قائمة على العمل بشـكل لا مركزي؛ بحيـث تتداخـل وتتعقـد الروابـط الـتي تربـط بـين تلـك المؤسسـات والهيـكل التنظيـمي

لـه. ومن أبرز تلـك **المؤسسـات:** مؤسسـة الإغاثـة الإسـلامية (**Islamic Relief Worldwide, IRW**)، والرابطة الإسلامية في بريطانيا (**Muslim Association of Britain, MAB**)، والمجلس الإسـلامي البريطـاني (**The Muslim Council of Britain, MCB**)، ومؤسسـة قرطبـة **The Cordoba Foundation**، وغيرهـا مـن المنظمـات التي سـوف يتـم تناولها بالتفاصيـل لاحقًا.

ويمكـن القـول إن تصريـح «**محمـد حبيـب**» (نائب مرشـد الإخـوان الأسـبق) عام **2008**، في حديثـه عـن المنظمـات المرتبطـة بـ«**الإخـوان**» يعكـس طبيعـة عمـل تلـك المنظمـات؛ إذ قـال: «أنـا أتحـدث عـن كيانـات موجـودة في أقطـار كثيـرة مـن العالـم، وهـذه الكيانـات تمتلـك الفكـر والمبـدأ والأهـداف نفسـها، ولكنهـا تعمـل في ظـروف متباينـة وسـياقات مختلفـة، وبالتالي من الحكمة أن تكون هنـاك لا مركزيـة في العمل؛ بحيـث يعمـل كل كيـان وفـق ظروفـه طبقًـا للمشـكلات الـتي يواجههـا، والسـياق الذي يتحـرك مـن خلالـه».[39]

ثانيًا: «الإخوان» وشبكات المجتمع المدني في بريطانيا:

تبـنى تنظيـم «**الإخـوان**» اسـتراتيجية التغلغـل في المجتمـع البريطـاني، عبراسـتغلال مفـردات المجتمع البريطانية الداعمة لمنظمات المجتمع المدني، ومن ثم شـرع في تدشـين عـدد من المنظمـات التابعة له بهـدف تحقيق أجندته؛ حيـث تنوعـت أدوارهـا بين العمل الخـيري والتنمـوي، والحقـوقي، والإعـلامي، والتعليـمي، والاقتصـادي، فكانـت هنـاك شـبكة متداخلـة ومترابطـة من تلـك المنظمات.

وبالنظر إلى الإنكار الدائم الذي تتبعه المنظمة التابعة لـ«**إخوان**» في بريطانيا حول علاقاتهـا بالتنظيـم، يمكـن وضـع عـدد مـن المؤشـرات الـتي تسـاعد في إيضـاح ارتباطها بالتنظيـم، منهـا: تاريـخ المنظمـة، ماهيـة القائمـين علـى إدارتهـا، وروابطهـا الماليـة، والكيانـات الـتي تتفاعـل معهـا، والـدور الذي تقـوم بـه،[40] وفي ضـوء ما تقدم سـوف يتم اسـتعراض أبرز المنظمـات المرتبطة بتنظيـم «**الإخـوان**» في بريطانيا علـى النحو التالي:

المنظمات الخيرية التنموية:

نظـرًا لأهميـة العمـل الخـيري والتنمـوي في بنـاء قواعـد الدعـم داخـل المجتمـع، عمـل تنظيـم «**الإخوان**» على تأسـيس عدد مـن المنظمات في بريطانيا، هدفهـا المعلن يتجلى

في تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية، بينما الهدف الخفي يتمثل في دعم التنظيم وتطبيق أجندته. ويمكن تناول أبرزها على النحو التالي:

1. مؤسسة الإغاثة الإسلامية (Islamic Relief Worldwid , IRW)

تعرف مؤسسة الإغاثة الإسلامية نفسها على موقعها الرسمي بأنها «مؤسسة إنسانية وإنمائية مستوحاة من القيم الإسلامية تسعى لجعل العالم مكانًا أفضل وأكثر عدلًا؛ حيث تقدم مساعدات في أكثر من 45 دولة لمساعدة الأفراد والأسر والمجتمعات، من خلال الاستجابة لحالات الطوارئ ومشاريع التنمية التي عادة ما تخدم أكثر من 10 ملايين شخص كل عام».[41]

تأسست عام 1984 على يد «هاني البنا»، بجانب عدد من القيادات الإخوانية، يعد أبرزهم: «عصام الحداد»، و«عبد الشهيد الرافع الأشعل». وقد قدر منتدى الشرق الأوسط أن المؤسسة حصلت على أكثر من 80 مليون دولار في شكل منح وبرامج من الحكومات الغربية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، منذ عام 2007، وبين عامي 2000 و2016 قدمت مؤسسات المجتمع والشركات الأمريكية لها أكثر من 4.3 مليون دولار.[42]

ظهر العديد من الشواهد التي تؤكد علاقة مؤسسة الإغاثة الإسلامية بتنظيم «الإخوان»؛ ففي عام 2012، قام UBS (مصرف استثماري سويسري متعدد الجنسيات) بإغلاق حسابات المؤسسة، ومنع التبرعات القادمة من عملائه إليها، بسبب مخاوف تتعلق بتمويل الإرهاب.[43]

كذلك قامت المؤسسة في فبراير 2015، باستخدام الأموال السويدية، لتمويل مشروع تديره جمعية الفلاح الخيرية (وهي منظمة تابعة لحركة حماس، وتُعد حركة حماس بمثابة أحد أذرع الإخوان، وتم تصنيفها ككيان إرهابي في بريطانيا عام 2003)،[44] وارتباطًا بالطرح السابق، أشار تقرير حكومي سويدي صادر في 2016 متعلق بأنشطة «الإخوان» إلى أن «منظمة الإغاثة الإسلامية تعتبر منظمة رئيسية في توفير المصداقية لتنظيم الإخوان»؛ إذ يكشف التقرير أن «هيثم رحمة» (قيادي إخواني، ومواطن سوري يحمل الجنسية السويدية، وعضو في منظمة الإغاثة الإسلامية السويدية) «متورط في دعم الميليشيات المرتبطة بالإخوان في الصراع السوري، من خلال شراء الأسلحة».[45]

وفي عام 2019، لفتت تقارير إعلامية ألمانية إلى أن الحكومة الفيدرالية تعتبر «مؤسسة الإغاثة الإسلامية» مرتبطة بتنظيم «الإخوان».[46] كذلك ظهرت تقارير أخرى عام 2020، تشير إلى أن السلطات الألمانية ستتوقف عن تمويل المؤسسة بسبب «مخاوف من أن منظمة الإغاثة الإسلامية العالمية (IRW) والإغاثة الإسلامية الألمانية (IRD) مرتبطتان بتنظيم الإخوان».[47] وقد تبع ذلك بيان حكومي مفاده أن المؤسسة لها «صلات شخصية مهمة بتنظيم الإخوان».[48] منذ ذلك الحين أعلنت الحكومة الهولندية أنها لن تمول مؤسسة الإغاثة الإسلامية بسبب صلاتها بالتنظيم.[49]

2. الرابطة الإسلامية في بريطانيا (Muslim Association of Britain, MAB)

تقدم الرابطة الإسلامية في بريطانيا نفسها على موقعها الرسمي بأنها «تسعى لخدمة المجتمع من خلال تعزيز الفهم المقبول للإسلام بتعاليمه الروحية ومفاهيمه المدنية وقيمه الأخلاقية، وأن نشاطها موجه نحو خدمة الإنسانية».[50]

دُشنت عام 1997. وباستعراض العلاقة التي تجمع بين الرابطة الإسلامية وتنظيم «الإخوان»، نجد أنها تأسست على يد القيادي الإخواني «كمال الهلباوي»، وتضم في عضويتها عددًا من القيادات الإخوانية، على رأسهم: «عزام التميمي»، و«أنس التكريتي»، و« محمد صوالحة» (عضو سابق في حماس)، «الأمين بلحاج» (أحد القيادات الإخوانية الليبية) و«رغدة التكريتي» (شقيقة الثاني، والرئيس الحالي للرابطة الإسلامية في بريطانيا).

واستنادًا إلى المراجعة الحكومة البريطانية لتنظيم «الإخوان»، والتي صدرت نتائجها في 17 ديسمبر 2015، ترتبط الرابطة الإسلامية في بريطانيا باتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا (Federation of Islamic Organizations in Europe, FIOE)، الذي أنشأه تنظيم «الإخوان» عام 1989 في مدينة ماركفيلد قرب لستر في بريطانيا، وتم نقله بعد ذلك إلى بروكسل عام 2007 – في إطار الاهتمام الكبير بتوسيع مواقع التنظيم في القارة الأوروبية – بهدف تشكيل إطار موحد للمنظمات والمؤسسات والجمعيات الإسلامية الأوروبية الأعضاء.[51]

3. مؤسسة الصندوق الفلسطيني للإغاثة والتنمية Interpal

تروج مؤسسة الصندوق الفلسطيني للإغاثة والتنمية على موقعها الرسمي أن هدفها هو «تمكين الفلسطينيين الذين يواجهون الفقر والمصاعب في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة ومخيمات اللاجئين في الأردن ولبنان؛ حيث تعلن أن أولوياتها تدشين عالم يتمكن فيه الفلسطينيون من تحقيق حقوقهم الإنسانية الأساسية والعيش حياة كريمة»[52]، وتأسست عام **1994** على يد «عصام يوسف».

وقد تصاعد الحديث عن العلاقة التي تجمع بين مؤسسة الصندوق الفلسطيني للإغاثة والتنمية وتنظيم **«الإخوان»**، لا سيما في ظل ارتباط بين الأولى وحركة **«حماس»** التابعة للتنظيم، غير أنه قد حدث تباين في التعاطي الأمريكي والبريطاني معها في هذا الصدد؛ إذ صنفتها الولايات المتحدة الأمريكية ككيان إرهابي في عام **2003**، وذلك على أساس وجود صلات لها بحركة «حماس»[53].

بينما لا تزال تعمل في الأراضي البريطانية، لكن تم التحقيق معها ثلاث مرات من قبل مفوضية المؤسسات الخيرية في بريطانيا على خلفية تردد الاتهامات حولها. وفي عام **2006** وجدت المفوضية أن المؤسسة عضو في «ائتلاف الخير» (الذي يُعد مجموعة واسعة من المؤسسات الخيرية، لها صلات بحركة «حماس»، وصنفته وزارة الخزانة الأمريكية على أساس كونه منظمة إرهابية).[54]

ومن ثَمّ اتخذت المفوضية إجراءات تنظيمية تجاهها في عام **2009**؛ حيث أمرت اللجنة بإدخال تحسينات على إجراءات اختيار شركاء الأعمال الخيرية المحليين، والإشراف عليهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن ولبنان.[55]

4. المجلس الإسلامي البريطاني (The Muslim Council of Britain, MCB)

يشير المجلس الإسلامي البريطاني على موقعه الرسمي بأن مهمته هي «تمكين المجتمعات الإسلامية لتحقيق مجتمع بريطاني عادل ومتماسك وناجح، وفي ضوء ذلك الهدف يقود عددًا من المشاريع والمبادرات المجتمعية»[56]، وقد تأسس في عام **1997**؛ حيث لعب **«الإخوان»** دورًا مهمًّا في إنشائه وإدارته، ويندرج تحت مظلته أكثر من **500** كيان إسلامي في بريطانيا، وبالتالي يُعد من أكبر المؤسسات الإسلامية المتواجدة.

ظلت الشبهات تدور حول طبيعة العلاقة التي تجمع بين المجلس الإسلامي البريطاني وتنظيم «الإخوان»، إلى أن جاءت نتائج مراجعة الحكومة البريطانية لتنظيم «الإخوان» عام 2015، لتؤكد على وجود صلات غير معلنة بين الأول والثاني،[57] غير أن هذا الطرح قوبل بالانتقاد من قبل المجلس وإدارته، والتي أصدرت بيانًا تحاول أن تنفي فيه ما جاء في تقرير الحكومة البريطانية.[58]

5. مركز العودة الفلسطيني (The Palestine Return Centre, PRC)

يعلن مركز العودة الفلسطيني على موقعه الرسمي أنه «منظمة مستقلة غير حزبية، ملتزمة بالدفاع عن اللاجئين الفلسطينيين وفق الأسس التاريخية والسياسية والقانونية لحق العودة؛ حيث يهدف إلى إبراز قضية حق العودة الفلسطيني باعتبارها قضية سياسية وإنسانية».[59]

تأسس عام 1996، وتشير التحليلات المختلفة إلى أنه بمثابة الجناح السياسي لحركة «حماس» في الداخل الأوروبي؛ حيث خلص تقرير استخباراتي صادر عن وزارة الداخلية الألمانية عام 2011 إلى أن «حركة حماس لا تعمل علانية في أوروبا، وبدلًا من ذلك تستخدم مركز العودة الفلسطيني في لندن».[60]

6. منتدى الجمعيات الخيرية الإسلامية (Muslim Charities Forum, MCF)

يعلن منتدى الجمعيات الخيرية الإسلامية على موقعه الرسمي أن هدفه هو «بناء قطاع خيري بريطاني مسلم أكثر مسؤولية وشفافية وكفاءة، من أجل المساهمة في بناء عالم أكثر عدلًا واستدامة.»[61]

تأسس عام 2007 على يد «هاني البنا»، ويُعد مظلة للجمعيات الخيرية التي يقودها مسلمون في بريطانيا؛ حيث يضم عددًا من المنظمات غير الحكومية، كمنظمة العون الإسلامي، مؤسسة الأيدي المسلمة، وهيئة الأعمال الخيرية، ومؤسسة الإغاثة الإنسانية، ومنظمة المساعدة الإسلامية، والجمعية الخيرية، وجمعية الأيتام المحتاجين، ومؤسسة الإمداد.

وقد تعرض منتدى الجمعيات الخيرية الإسلامية لانتقادات شديدة على خلفية علاقته بتنظيم «الإخوان»، على خلفية أن ستة من أصل عشر جمعيات خيرية تندرج تحت مظلته، أعضاء أو كانوا أعضاء في «ائتلاف الخير» وثيق الصلة بحركة

حماس. بالإضافة إلى قيام بعض المنظمات التي تنتمي إليه، كمنظمة «العون الإسلامي»، ومنظمة «المساعدة الإسلامية»، ومنظمة «الأيدي المسلمة»، بتمويل منظمات تُعد واجهة لحركة «حماس». [62]

المنظمات الحقوقية:

استخدم تنظيم **«الإخوان»** ملف حقوق الإنسان كأداة للترويج لأجندته المتطرفة؛ حيث قدم عناصر التنظيم أنفسهم للمجتمع البريطاني كمدافعين عن حقوق الإنسان، أو معارضين سياسيين مضطهدين، ومن ثم يمكن إيضاح أبرز المنظمات الحقوقية التي دشنها عناصر التنظيم في بريطانيا على النحو التالي:

1. المنظمة العربية لحقوق الإنسان (The Arab Organization for Human Rights in the UK):

تعرف المنظمة العربية لحقوق الإنسان نفسها على موقعها الرسمي بأنها «مؤسسة غير حكومية تعمل على تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في العالم والدفاع عن حقوق الإنسان عمومًا وحقوق الإنسان العربي على وجه الخصوص» [63] وقد تأسست عام **2013**، ويترأسها «محمد جميل» وثيق الصلة بتنظيم **«الإخوان»**. وباستعراض حقيقة الدور الذي تقوم به، نجد أنها تستهدف تشويه سمعة الأنظمة الحاكمة للدول العربية، وعلى رأسها كل من مصر والسعودية والإمارات.

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة العربية لحقوق الإنسان (**Arab Organization for Human Rights, AOHR**) (المنظمة الأم)، أكدت على أن «فرعها السابق في بريطانيا، المعروف بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، لم يعد له وجود، وانتفت علاقته مع المنظمة الأم منذ العام **2008**». [64]

كذلك لفتت المنظمة الأم إلى أن هناك عددًا من الأفراد «لا يمتون بصلة لا للمنظمة العربية لحقوق الإنسان (المنظمة الأم)، ولا لفرعها السابق في بريطانيا المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا (**1985–2008**)، يستخدمون هذا الاسم بهدف خدمة أغراض سياسية معينة، وعلى نحو أضر برسالة حقوق الإنسان». [65]

2. منظمة السلام الدولية لحماية حقوق الإنسان
(Salam International Organization For The Protection Of Human Rights, SPH):

تعرف منظمة السلام الدولية لحماية حقوق الإنسان نفسها على صفحتها الرسمية بأنها «منظمة حقوقية دولية مُستقلة غير حكومية، من منظمات المجتمع المدني، لا تهدف للربح، وتُمارس أنشطتها بالتشبيك مع كافة شركائها من المنظمات الحقوقية والقانونيين والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ تعمل على رصد وتوثيق كافة انتهاكات وجرائم حقوق الإنسان».[66] تأسست عام 2017، غير أنها في حقيقة الأمر تعمل على تشويه الدولة المصرية، وتدويل القضايا المتهم فيها عناصر التنظيم وتحويلها إلى قضايا حقوقية.

3. مركز الإمارات لحقوق الإنسان
(The Emirates Centre for Human Rights, ECHR)

يدعي مركز الإمارات لحقوق الإنسان على موقعه الرسمي أنه «منظمة غير حكومية تعمل على الدفاع عن حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة»،[67] إلا أن هدفه الفعلي تمثل في تشويه دولة الإمارات بما يخدم مصلحة التنظيم. تأسس عام 2012 على يد «أنس التكريتي»، ويعمل على إدارته في الوقت الحالي «أنس مقداد» (أحد العناصر الإخوانية).

المنظمات الإعلامية والفكرية:

أدرك تنظيم **«الإخوان»** أهمية الإعلام في الترويج لأيديولوجيته، ومن ثم عمد إلى توظيفه بهدف رسم صورة مثالية عنه من ناحية، وتشويه واستهداف الأنظمة التي يكن لها العداء من ناحية أخرى، وهو ما سيتم إيضاحه عبر استعراض المؤسسات الفكرية والإعلامية التي يديرها التنظيم في بريطانيا، على النحو التالي:

1. مؤسسة قرطبة (The Cordoba Foundation)

تقدم مؤسسة قرطبة نفسها كمؤسسة فكرية؛ إذ تعلن على موقعها «أن هدفها تعزيز الحوار بين الثقافات، والتعايش الإيجابي بين الحضارات والأفكار والثقافات والشعوب، من أجل فهم أوضح للقضايا المشتركة بين الطوائف والديانات في

بريطانيا وأوروبا والولايات المتحدة وخارجها، وبالتالي تقليل فجوة التفاهم بين العالم الإسلامي والغرب».[68]

تأسست عام 2005، ويرأسها «أنس التكريتي»، وعلى الرغم من نفي الأخير وجود أي صلات تجمع بين المؤسسة وتنظيم «الإخوان»،[69] فإنه باستعراض نشاط المؤسسة نجد أنه يستهدف دعم وجهة نظر التنظيم لدى الحكومات الغربية، ففي أعقاب ثورة 30 يونيو 2013، أرسلت المؤسسة خطابًا للخارجية الأمريكية والبريطانية في يوليو 2013، لتشويه الثورة ودعم تنظيم «الإخوان»[70].

كما خصصت المؤسسة عددها السادس من نشرتها المعروفة باسم MENA الصادر في 24 يوليو 2013، لتناول ما يحدث في مصر حسب وجهة نظر «الإخوان»؛ إذ تضمن العدد حوارًا مع «جمعة أمين» (نائب المرشد العام للإخوان آنذاك)، والذي تولى مسؤولية قيادة التنظيم بعد القبض على «محمد بديع» (المرشد العام للتنظيم سابقًا).[71]

2. قناة الحوار Alhiwar TV:

تقدم قناة الحوار نفسها بأنها «صوت للعرب في المهجر، وجسر للتواصل بين العرب وبقية الشعوب والثقافات، ومنبر لتعزيز قيم التسامح والديمقراطية واحترام الحريات وحقوق الإنسان»، وتؤكد أن رسالتها متمثلة في «التركيز على معالجة قضايا وهموم العرب في المهجر، وعلى تغطية فعالياتهم ونشاطاتهم المختلفة».[72]

تأسست عام 2006، لكنها انطلقت رسميًّا عام 2007، وأسندت إدارتها إلى «عزام التميمي». ويمكن القول إن القناة من أهم المراكز الإعلامية للتنظيم في بريطانيا، في ضوء المهام الموكلة إليها؛ إذ يستهدف محتوى القناة تشويه كل من مصر والسعودية والإمارات، عبر إطلاق الشائعات، وتزييف الحقائق، ونشر الأكاذيب.

3. ميدل إيستمونيتور (Middle East Monitor, MEM):

تصف ميدل إيستمونيتور نفسها على صفحتها الرسمية بأنها «مؤسسة بحثية إعلامية مستقلة، تأسست لتعزيز تغطية عادلة ودقيقة لقضايا الشرق الأوسط، وخاصة قضية فلسطين في وسائل الإعلام الغربية».[73] تأسست عام 2009، وبالاستناد إلى البيانات المتاحة على موقع الحكومة البريطانية، نجد أنها مملوكة لشركة Ardl Associates Ltd التي يرأسها «داوود عبد الله» (القيادي في

المجلس الإسلامي البريطاني (The Muslim Council of Britain, MCB) المرتبط بتنظيم الإخوان).[74] وعلى الرغم من أن تركيز ميدل إيستمونيتور كان بشكل أساسي على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فإنها مع ثورة 30- يونيو 2013، تحول موقعها إلى التركيز على مصر، بهدف الترويج لأيديولوجية «الإخوان» وتزويد القراء الغربيين بوجهة نظر التنظيم.[75]

4. ميدل إيست آي (Middle East Eye, MEE):

تعرف ميدل إيست آي نفسها على موقعها الرسمي بأنها «مؤسسة إخبارية رقمية تغطي أخبار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فضلًا عن المحتوى ذي الصلة من خارج المنطقة، تسعى إلى أن تكون البوابة الرئيسية لأخبار الشرق الأوسط، وخاصة أنها تستهدف كل الشعوب في المنطقة».[76]

تأسست في 2014، ويرأس تحرير موقعها «ديفيد هيرست» (مراسل سابق لصحيفة الغارديان البريطانية)، والشهير بعلاقاته المثيرة للجدل مع تنظيم «الإخوان». وبالنظر إلى المحتوى الذي تقدمه، نجد أنه متحيز لأجندة التنظيم وعناصره في كل ما ينشر، وذلك عبر مهاجمة دول الخليج ومصر بذرائع حقوقية، وبالاستناد إلى البيانات الواردة في موقع الحكومة البريطانية، نجد أن ميدل آيست آي مملوكة لشركة (MEE Ltd) التي تأسست عام 2013، ويديرها «جمال بيساسو» (مدير سابق للتخطيط والموارد البشرية في قناة الجزيرة).[77]

منظمات تعليمية وتدريبية:

يُعد التعليم أداة من أدوات المشروع الإخواني؛ إذ يهدف التنظيم عبر توظيف التعليم إلى نشر أيديولوجيته المتطرفة.[78] وفي ضوء تلك الرؤية عمل على تدشين عدد من المؤسسات التعليمة التابعة له في بريطانيا، يمكن تناول أبرزها على النحو التالي:

1. المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية (The European Institute of human Sciences, IESH)

يوصف بأنه «مركز الإخوان الغربي الأول للتعليم العالي».[79] تم إنشاء أول فروعه في فرنسا عام 1990، بدعم من اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا (Federation of Islamic Organizations in Europe, FIOE)، حيث كان الهدف المعلن

هو تدريب الأئمة والنخب المسلمة، إلا أن هدفه الحقيقي يتمثل في نشر تفسيرات تنظيم «الإخوان» للدين الإسلامي.

ومع الوقت توسعت فروعه، وامتدت إلى بريطانيا، فتم إنشاء أول فرع في بريطانيا في ويلز عام 1997، تبعه لاحقًا مركزان إضافيان، أحدهما في برمنغهام عام 2007، والآخر في لندن عام 2009، كذا تم إنشاء فروع أخرى في ألمانيا عام 2013، وفي فنلندا عام 2016.[80]

وبالنظر إلى العلاقة التي تجمع بين المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية وتنظيم «الإخوان»، نجد أن الفرع البريطاني للمعهد ضم عددًا من القيادات الإخوانية، كذا ضم عناصر على اتصال مباشر بقيادات إخوانية، منهم: «خادم الراوي» (كان مدير الفرع البريطاني للمعهد، وهو شقيق أحمد الراوي، الذي ترأس اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا (Federation of Islamic Organizations in Europe, FIOE)، حتى عام 2007)، و«عبد الله الجديع» (رئيس المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث (The European Council for Fatwa and Research, ECFR)، و«سالم الشيخي» (عضو في المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث (The European Council for Fatwa and Research, ECFR)، وقيادي بارز في الفرع الليبي لتنظيم الإخوان).[81]

2. اتحاد الجمعيات الإسلامية الطلابية (Federation of Student Islamic Societies, FOSIS)

يُعد اتحاد الجمعيات الإسلامية الطلابية تجمعًا شاملًا لمعظم الجمعيات الإسلامية الجامعية الكبرى في بريطانيا، ويعلن على موقعه الرسمي أن هدفه يتمثل في «دعم وتمثيل الطلاب المسلمين في التعليم العالي والتعليم الإضافي في بريطانيا».[82]

تأسس في عام 1963، وتوجد جملة من المؤشرات تدل على العلاقة التي تجمع بينه -منذ نشأته- وبين تنظيم «الإخوان»، ففي رسالة عام 1964 إلى الباحثة «ماريكا شيروود»، وصف «حسين راجح» (الذي كان طالبًا في جامعة مانشستر وقتها) «سعيد رمضان» (القيادي في تنظيم «الإخوان») بأنه «العقل الكامن وراء تشكيل اتحاد الجمعيات الإسلامية الطلابية»، هذا على صعيد.[83]

وعلى صعيد آخر، غالبًا ما ينسق اتحاد الجمعيات الإسلامية الطلابية مع الجمعيات الإسلامية في الحرم الجامعي من أجل جمع التبرعات؛ حيث يقدم

الدعم لكل من منظمة «العون الإسلامي»، ومنظمة «المساعدة الإسلامية»، ومنظمة «الأيدي المسلمة»، (وقد سبق الإشارة إلى أن تلك المنظمات تعمل على تمويل منظمات تُعد واجهة لحركة حماس)، بالإضافة إلى ذلك يدعم اتحاد الجمعيات الإسلامية الطلابية تقديم تبرعات إلى مؤسسة الصندوق الفلسطيني للإغاثة والتنمية Interpal، التي ترتبط بعلاقات مع تنظيم **«الإخوان»**.[84]

وعلى صعيد ثالث، يتمتع اتحاد الجمعيات الإسلامية الطلابية بروابط قوية مع كيانات مرتبطة بتنظيم **«الإخوان»**، بما في ذلك مؤسسة الإغاثة الإسلامية (Islamic Relief Worldwide, IRW)، والرابطة الإسلامية في بريطانيا (Muslim Association of Britain, MAB)، والمجلس الإسلامي البريطاني (The Muslim Council of Britain, MCB).[85]

مؤسسات اقتصادية:

تميز تنظيم **«الإخوان»** بتأسيسه لهياكل اقتصادية تدعم تمويله، ومن ثم دشن عددًا من الشركات الاقتصادية في بريطانيا بهدف تعزيز موارده المالية، ومن بين تلك الشركات (Takaful Trust)، و(The Renaissance Foundation)، و(Hassan El Banna Foundation) اللتين أسسهما الإخواني «عبد الشهيد الرافع الأشعل»، لكن تم إغلاقهما في الفترة بين **2005** و**2010**.[86]

كذلك شركة (Tic International Limited)، التي تأسست عام **1994**، ويشمل مجال عملها تجارة الجملة من الملابس، وتجمعها روابط بمؤسسة «الإغاثة الإسلامية (Islamic Relief Worldwide, IRW) عن طريق مساهمة الأخيرة باستثمارات داخلها.[87] بجانب شركة (World Media Service, WMS)»، التي تأسست عام **1993**، على يد «محمد غانم» (القيادي في تنظيم الإخوان)، وأطلقت تلك الشركة الموقع التابع للـ«إخوان» ويسمي (Ikhwan press)، ويختص بنشر أخبار ومعلومات عن نشاط التنظيم[88] وشركة (Nile Valley Trust)، التي تأسست عام **2008**، كشركة غير هادفة للربح، وتضم عددًا من قيادات **«الإخوان»**، على رأسهم كل من **«محمود الإبياري»**، و«مصطفى طلبه».[89] إلا أن أبرز وأهم تلك الشركات هي شركة (أوروبا ترست Europe Trust)، وسوف يتم تناولها على نحو مفصل:

1. أوروبا ترست Europe Trust

مؤسسة مالية تعمل كشركة استثمار، تشارك في مجموعة متنوعة من الأنشطة، غير أنها تركز أغلب أنشطتها حول تجارة العقارات. تأسست عام 2003، وقد ارتبطت ارتباطًا وثيقًا باتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا (Federation of Islamic Organizations in Europe, FIOE)؛ حيث عمل العديد من العناصر الإخوانية في مجلس إدارة كلا الكيانين، منهم: «أحمد الراوي» (رئيس مجلس إدارة Europe Trust)، حتى عام 2006، ورأس اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا (Federation of Islamic Organizations in Europe, FIOE)، حتى عام 2007)، و«أمين علي» (عضو بارز في Europe Trust، وشغل أيضًا منصب الأمين العام لاتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا (Federation of Islamic Organizations in Europe, FIOE)، و«إبراهيم الزيات» (عضو بارز في Europe Trust، وكان مسؤولًا عن ملف الشباب في اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا (Federation of Islamic Organizations in Europe, FIOE)، ويُعد الزيات من أهم القيادات الإخوانية المسؤولة عن تمويل التنظيم في ألمانيا).[90]

ووفقًا للمعلومات المقدمة إلى لجنة المؤسسات الخيرية في بريطانيا، فإن أرباح استثمارات Europe Trust العقارية «تُستخدم لتقديم منح للمنظمات التي تعزز أهدافها»، والتي يصفها الأمناء بأنها «النهوض بالدين الإسلامي».[91] إلا أن حقيقة الأوضاع تشير إلى أن هدفها يتمثل في تمويل مختلف كيانات «الإخوان»؛ إذ تركز نشاطها على تمويل مشاريع، خاصة بعمليات استحواذ على العقارات لبناء مساجد أو مراكز مجتمعية، لمنظمات شبكة «الإخوان» في عموم أوروبا، وفي هذا السياق، تكشف عمليات إيداع متعلقة بها عن وجود تبرعات لفروع المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية (The European Institute of human Sciences, IESH) في فرنسا وبريطانيا.[92]

ثالثاً: مستقبل منظمات المجتمع المدني الإخوانية داخل بريطانيا:

إن مستقبل منظمات المجتمع المدني التابعة لتنظيم «الإخوان» داخل بريطانيا، يخضع لجملة من المحددات والاعتبارات التي تضع أطر عمل تلك المنظمات وتحدد مساراته، ويتعلق أولها بمدى قوة أو ضعف تنظيم «الإخوان»، وينصرف ثانيها إلى تعاطي الحكومة البريطانية مع التنظيم والمنظمات التابعة له في الداخل البريطاني،

ويتصل ثالثها بموقف المجتمع البريطاني من التنظيم ومنظماته. وهو ما سيتم تناوله على النحو التالي:

الوضع الحالي لتنظيم «الإخوان»:

ثمة محددات حاكمة لوضع تنظيم **«الإخوان»** في التوقيت الراهن، يتعلق بعضها بمحددات داخلية، ويرتبط البعض الآخر بأوضاع خارجية، ويمكن استعراضها على النحو التالي:

1. **صراع الجبهات:** يشهد تنظيم **«الإخوان»** في الوقت الحالي حالة من التصدع الداخلي، أفضت إلى الدخول في صراع مفتوح بين جبهة «إبراهيم منير» المعروفة بجبهة «لندن»، وبين جبهة «محمود حسين» المسماة بجبهة «إسطنبول»؛ إذ بدأت الأزمة داخل التنظيم في أعقاب القبض على «محمود عزت» (القائم بأعمال المرشد العام آنذاك) في أغسطس **2020**، ومع الإعلان عن تنصيب «إبراهيم منير» (قائمًا بأعمال المرشد العام) في سبتمبر **2020**، ظهرت حالة من عدم التوافق حول الأخير، لا سيما من قبل «محمود حسين» (الأمين العام السابق) وعدد من القيادات داخل التنظيم.

وقد شرع **«منير»** منذ تعيينه في اتخاذ جملة من الإجراءات، إذ أصدر قرارًا بإلغاء «الأمانة العامة» التي كان يرأسها **«حسين»**، ثم عمل على تشكيل «لجنة لإدارة التنظيم» تحت رئاسته، و حل «المكتب الإداري» لشؤون التنظيم بتركيا نتيجة لعجزه عن القيام بمهامه في يوليو من **2021**، كذا أحال **«حسين»** وعددًا من أعضاء «مجلس الشورى العام» للتحقيق بسبب رفضهم الامتثال لقراراته في أغسطس **2021**، بجانب تشكيله «لجنة إدارة تركيا» (وهي لجنة خاصة تدير شؤون الجماعة في تركيا) تتكون من مجموعة من القيادات الموالية له، وذلك على خلفية حل «مجلس شورى الجماعة» وحل **«المكتب الإداري»**، فضلًا عن إصداره قرارًا بإيقاف **6** من قيادات التنظيم على خلفية **«مخالفات إدارية وتنظيمية»**، على رأسهم **«حسين»** في أكتوبر **2021**.[93]

وفي مواجهة تلك الإجراءات، قررت جبهة «حسين» اتخاذ خطوات تصعيدية؛ حيث نشر موقع «إخوان أونلاين» التابع لجبهة الأخير في أكتوبر **2021**، بيانًا تحت

عنوان «بيان من الإخوان بشأن قرارات مجلس الشورى العام»، يفيد بأن «مجلس الشورى العام» اجتمع في نصاب قانوني تجاوز 75٪، وقرر إعفاء «منير» من مهامه كنائب للمرشد العام للإخوان وقائم بعمله بموافقة 84٪ من المشاركين، وموافقة 78٪ من المشاركين على إلغاء الهيئة المشكلة طبقًا لوثيقتها الصادرة عن «مجلس الشورى العام» في 16 يناير 2021.[94]

وفي سياق متصل، نشر الموقع سالف الذكر في نوفمبر 2021 بيانًا بعنوان «قرار مجلس الشورى العام لجماعة الإخوان»، يفيد بتشكيل لجنة مؤقتة يختارها مجلس الشورى العام، تقوم بعمل المرشد العام لمدة ستة أشهر.[95] واستمرارًا لذلك التوجه، أعلنت جبهة «حسين» عبر الموقع ذاته، في 18 ديسمبر 2021 تكليف «مصطفى طلبة» رسميًّا بإدارة لجنة القائم بعمل مرشد «الإخوان»، في إشارة واضحة إلى عزل «منير» رسميًّا، وذلك استنادًا لقرار مجلس الشورى الصادر في أكتوبر 2021.[96]

وردًّا على تلك التحركات، أعلنت جبهة «منير» في بيانها الذي نُشر على موقع «الإخوان سايت» في يناير 2022، تحت عنوان «ليسوا منا ولسنا منهم» التالي: «ليس منا ولسنا منه كل مَن خرج عن الصف، وكل مَن ساهم في شق الجماعة وترديد الافتراءات الكاذبة، وبطلان ما يسمى (اللجنة القائمة بعمل فضيلة المرشد) التي قام البعض بالإعلان عنها، ويعتبر كل من شارك فيها قد اختار لنفسه الخروج عن الجماعة، وذلك بمخالفته لوائحها وأدبياتها، ورفض كل محاولات لم الشمل وتوحيد الصف»،[97] لتعرب بشكل واضح عن خروج جبهة «حسين» من التنظيم.

وامتدادًا لتلك الخطوات التصعيدية، لفتت تقارير صحفية عدة إلى قيام جبهة «منير» بعقد مؤتمر في تركيا في الفترة من 14–17 يوليو 2022، بهدف انتخاب «مجلس شورى عام» جديد، واختيار نائبين لـ«منير».[98] كذا قررت الجبهة ذاتها في أغسطس 2022، تشكيل «هيئة عليا» لتحل محل مكتب الإرشاد التابع لجبهة «حسين»، وذلك في إطار المواجهة مع جبهة «حسين» التي تتمسك بمواقعها التنظيمية كأعضاء سابقين في مكتب الإرشاد.[99]

وبعد وفاة «منير» دخل الصراع بين الجبهتين منعطفًا جديدًا؛ إذ أعلنت جبهة «منير» في 5 نوفمبر 2022 على لسان «صهيب عبد المقصود» المتحدث

باسمها، تكليف «محيي الدين الزايط» (عضو مجلس شورى الإخوان) بإدارة أمور التنظيم «مؤقتًا» حتى يتم الإعلان عن القائم بالأعمال الجديد. وفي المقابل، أصدرت جبهة «حسين» على موقع «الإخوان أون لاين» التابع لها، بيانًا جاء تحت عنوان «بيان هام من مجلس شورى عام جماعة الإخوان» في 16 نوفمبر 2022، بهدف إعلان تنصيب «محمود حسين» قائمًا بأعمال المرشد العام للإخوان خلفًا لـ «منير»، استنادًا للمادة الخامسة من اللائحة العامة للتنظيم، والتي تُعطي الحق لـ «حسين» لإدارة التنظيم، وذلك على خلفية كونه القيادة الوحيدة من بين أعضاء مكتب الإرشاد المتواجدة خارج السجن.

وعلى الرغم من ارتفاع فرصة استفادة جبهة «محمود حسين» من وفاة «إبراهيم منير»، ومحاولتها لتوحيد قيادة التنظيم من جديد، فإن أغلب المصادر تشير إلى أنه من الصعب حدوث هذا، خاصة مع اختلاف «حسين» مع شباب «الإخوان» الذين يبحثون عن دور أكبر ومستقل نسبيًا عن القيادات بعد ما أظهرته الخلافات بينهم. وبالتالي، يعكس المشهد سالف الذكر حالة الانقسام والتناحر الذي يعيشها التنظيم؛ إذ أصبح له قيادتان متصارعتان على السيطرة، وتسعى كل منهما إلى فرض نفوذها وأجندتها دون الرغبة في قبول الطرف الآخر، الأمر الذي يؤكد حالة الانشطار التنظيمي التي يواجهها التنظيم في الوقت الحالي، والتي تمتد آثارها إلى مسارات عمله واستراتيجيات تحركاته.

2. **فقدان التأثير:** يعاني تنظيم «الإخوان» من تراجع التأثير داخل المجتمعات التي شهدت صعوده؛ فبالنسبة لمصر، شهدت الدولة المصرية سقوطًا جليًّا لحكم «الإخوان» في أعقاب ثورة 30 يونيو 2013، وذلك نتيجة لإخفاقات التنظيم المتتالية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من ناحية، وتوظيفه العنف والإرهاب بهدف استمراره من ناحية أخرى.

وبالنظر إلى تونس، نجد أن حركة «النهضة» تشهد حالة من تقويض نفوذها؛ إذ يشير واقعها الحالي إلى وجودها في عزلة اجتماعية وسياسية، نتيجة لفقدانها حاضنتها الشعبية على خلفية ممارستها الإقصائية، وتراجع قدرتها على التأثير داخل المجتمع التونسي، فلم تستطع تعبئة الشارع لصالح أجندتها، ناهيك عن عدم تمكنها من

عقد تحالفات مع القوى السياسية، الأمر الذي انصرف إلى تراجع حضورها وتقليص مكانتها، واستبعادها السياسي من أجهزة الدولة.[100]

وبمتابعة الأوضاع في المغرب، نجد أن المشهد السياسي هناك يعكس حالة التراجع التي يشهدها التنظيم في المنطقة العربية، فقد مُني بها حزب «العدالة والتنمية» بخسارة مدوية بعدما حصد **12** مقعدًا في الانتخابات التشريعية في سبتمبر **2021**، مقارنة بـ **125** مقعدًا في انتخابات عام **2016**. وبالنظر إلى أسباب ذلك التراجع، يمكن إرجاعها إلى إدراك الناخب المغربي للتباين الشاسع بين وعود «**الإخوان**» وبين ما تم تنفيذه على أرض الواقع، ما يشير إلى عجزهم عن صياغة مشروع قابل للتطبيق الفعلي.[101]

وبالانتقال إلى ليبيا، نجد أن ممارسات «**الإخوان**» الممثلة في حزب «العدالة والبناء» لم تختلف عن ممارساتهم في مصر وتونس والمغرب؛ إذ سعى الحزب إلى تحقيق أجندته بمعزل عن مصالح الدولة الليبية، ما ترتب عليه تصاعد حالة من الرفض الشعبي للحزب.

وباستعراض تجارب «**الإخوان**» في الحكم في دول مختلفة، يمكن القول إن فشل التنظيم في الاستمرار في الحكم نتيجة لما يعانيه من إخفاقاته الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية في ضوء جملة من العوامل؛ يتعلق أولها بغياب مشروع فكري وسياسي للتنظيم صالح للتطبيق في الواقع، وينصرف ثانيها إلى توظيفه العنف والإرهاب من أجل الحفاظ على هيمنته، ويتصل ثالثها بسعيه نحو الإقصاء لكافة الفصائل السياسية وتحركه نحو ديكتاتورية الممارسة.

تقييد للإخوان في أوروبا:

يواجه التنظيم تضييقًا كبيرًا من قبل الدول الأوروبية؛ حيث شرعت العديد من الدول الأوروبية في مراجعة مواقفها السياسية المتعلقة به، وقد تطورت تلك المواقف من مرحلة المراقبة للتنظيم ومطالبته بنبذ التطرف، إلى مرحلة مناقشة حظره وتصنيفه كمنظمة إرهابية، وذلك بعد أن انكشفت ازدواجية ممارساته، واستغلاله الديمقراطية الأوروبية لتنفيذ أجندته داخل أوروبا وخارجها لتحقيق أهدافه السياسية.

اتخذت النمسا خطوات حاسمة في هذا الصدد، فقد حظر البرلمان النمساوي، في يوليو 2021، تنظيم «**الإخوان**» ومنعه من ممارسة أي عمل سياسي في البلاد. تُعد النمسا أول دولة أوروبية تحظر التنظيم رسميًّا. ويأتي ذلك ضمن الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها لمكافحة إرهاب تيارات الإسلام السياسي، والتي تتمثل في إقرار قانون يستهدف تعزيز جهود الدولة لحظر أنشطة التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها «**الإخوان**».[102]

وقد اتفق قرار البرلمان النمساوي مع تحذيرات هيئة حماية الدستور (الاستخبارات الداخلية) بالنمسا؛ إذ حذر تقرير صادر عنها من تنظيم «**الإخوان**»، وخطره على الديمقراطية؛ إذ قالت الهيئة في تقريرها إن «النظام الذي تسعى الإخوان لتطبيقه، يتعارض مع المبادئ الديمقراطية الأساسية مثل الانتخابات الحرة، والحق في المعاملة المتساوية، وحرية الرأي والدين».[103] أما ألمانيا، ناقش البرلمان الألماني في فبراير 2020 مشروع قرار قدمه «حزب البديل لأجل ألمانيا» (حزب المعارضة الرئيسي)، ينص على فرض رقابة قوية ضد «**الإخوان**» في البلاد. ويعتبر هذا المشروع أول تحرك جاد في البرلمان الألماني لمواجهة خطر التنظيم. ووفق المشروع، فإن «تنظيم الإخوان هو العقل المدبر الذي يقف وراء شبكة الإسلام الراديكالي المنتشرة في ألمانيا»، وأضاف المشروع: «أنشأ الإخوان شبكة قوية من الجمعيات والشركات والمؤسسات التعليمية»، مضيفًا: «إنكار المنظمات الفرعية في ألمانيا تبعيتها للإخوان علنًا، يجعل هذه المنظمات أكثر خطورة؛ لأن العمل السري وإخفاء الروابط مع الجماعة الأم، أحد أهم خصائص الإخوان منذ تأسيسها».[104]

كذا حذر تقرير هيئة حماية الدستور الألمانية «الاستخبارات الداخلية» في أبريل 2020 من التهديد المتزايد لتنظيم «**الإخوان**»، وتحركاته المعادية للدستور، ودعمه كيانات موازية لمؤسسات الدولة وبرامجها. ولفت التقرير الانتباه إلى أن «التنظيم يعمل على أخونة المجتمع الألماني، وتغيير الأنظمة التعليمية وجعلها تتماشى مع أفكاره».[105]

وفيما يتعلق بـفرنسا، فقد حذر تقرير صادر عن مجلس الشيوخ في فرنسا شهر يونيو 2020، مما أسماه تنامي «التطرف الإسلامي» في عدد متزايد من المناطق في

فرنسا، وأن هناك «نزعة انفصالية» خطيرة تتنامى في بعض المدن الفرنسية بدعم من حركات الإسلام السياسي، في إشارة واضحة إلى تنظيم «الإخوان».[106] كذلك أقرت فرنسا قانون «صامويل باتي» في فبراير 2021، لمواجهة التنظيمات التي تتلقى تمويل الجمعيات الدينية ووقف تلقي التمويلات الأجنبية.[107]

إن استعراض السياق الأوروبي العام المقيد لحركة الإخوان مقارنة بما قبل يمثل السياق العام المؤثر على سياسة بريطانيا تجاه التنظيم واختراقاته للمجتمع المدني فيها، وهو ما يتم تناوله فيما يلي..

موقف الحكومة البريطانية من منظمات المجتمع المدني التابعة للإخوان:

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، قدم «الإخوان» أنفسهم على أساس أنهم يمثلون «الإسلام الوسطي المعتدل»، وبالتالي يمكنهم لعب أدوار في تهميش التنظيمات الأكثر تطرفًا، مثل تنظيمي «السلفية الجهادية» و«القاعدة»، هذا الطرح قوبل بترحيب من قبل بعض المسؤولين في الدوائر الغربية.[108]

وقد مثلت مذكرة داخلية صدرت عام 2005 عن وزارة الخارجية البريطانية، بشأن زيارة يوسف القرضاوي (الزعيم الروحي لتنظيم الإخوان) في يوليو 2005 إلى لندن، نموذجًا مثاليًا لهذا الأسلوب في التفكير؛ حيث أيدت وزارة الخارجية زيارة رجل الدين إلى بريطانيا، وأثنت على دور القرضاوي في «الترويج للإسلام المعتدل» على خلفية إدانته الصريح لإرهاب تنظيم «القاعدة»، واقترحت أن «وجود أفراد مثل القرضاوي إلى جانبنا يجب أن يكون هدفنا، نظرًا لتأثيره فيما يتعلق بأهداف سياستنا الخارجية».[109]

في عام 2002 أنشأت بريطانيا بعد هجمات 11 سبتمبر، وحدة الاتصال بالمسلمين بهدف «إحباط محاولات المتطرفين لتجنيد الشباب البريطانيين المسلمين في الجهاد العنيف، من خلال العمل مع المجتمعات الإسلامية.[110] (وقد شكلت وحدة الاتصال بالمسلمين شراكات مع نشطاء من «الرابطة الإسلامية في بريطانيا (Muslim Association of Britain, MAB)».[111]

خلال تلك السنوات، شاركت السلطات البريطانية في كثير من الأحيان في تمويل مجموعة من المنظمات المرتبطة بـ«الإخوان»، بهدف التواصل مع المجتمع الإسلامي

من أجل دعم جهود مكافحة التطرف. وبحلول النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تخلت حكومات «**حزب العمال**» برئاسة كل من «توني بلير» و«غوردون براون» تدريجيًّا عن وجهات النظر الإيجابية حول الإسلاميين غير العنيفين، بما في ذلك أي دور يمكن أن يلعبوه في مكافحة التطرف.[112]

وكان التحول الأبرز في هذا الصدد، أوائل عام **2010**، في ظل حكومة المحافظين بقيادة «ديفيد كاميرون»، في خطاب تاريخي تناول هذه القضية، جادل «**كاميرون**» بما يلي: «بعض المنظمات التي تسعى إلى تقديم نفسها كبوابة للمجتمع المسلم تغمرها الأموال العامة، على الرغم من أنها لا تفعل شيئًا يُذكر لمكافحة التطرف، فإن هذا يشبه التحول إلى حزب فاشي يميني لمحاربة حركة تفوق العرق الأبيض العنيفة. لذلك يجب أن نحكم بشكل صحيح على هذه المنظمات: هل تؤمن بحقوق الإنسان العالمية – بما في ذلك حقوق النساء وأتباع الديانات الأخرى؟ هل يؤمنون بالمساواة بين الجميع أمام القانون؟ هل يؤمنون بالديمقراطية وبحق الشعب في انتخاب حكومته؟ هل يشجعون على الاندماج أو الانفصال؟ هذه هي أنواع الأسئلة التي نحتاج إلى طرحها».[113]

واستمرارًا لهذا النهج، كَلف «كاميرون» في أبريل **2014**، بإجراء مراجعة رفيعة المستوى على مستوى الحكومة لـ«فلسفة وأنشطة وأيديولوجية وتأثير الإخوان على المصالح الوطنية لبريطانيا، في الداخل والخارج» وهي المراجعة الأولى من نوعها في الغرب. وقد أُجريت المراجعة من قبل اثنين من كبار الموظفين الحكوميين في بريطانيا، وهما: السير «جون جينكينز» (سفير بريطانيا في السعودية في ذلك الوقت)، والسيد «تشارلز فار» (المدير العام لمكتب الأمن ومكافحة الإرهاب في وزارة الداخلية آنذاك)، وقام الأول بتقييم تنظيم «**الإخوان**» والمجموعات التابعة له في الخارج، بينما استهدف الثاني التدقيق في تاريخ وأنشطة وأيديولوجية وتأثير شبكة «**الإخوان**» والمجموعات التابعة له في بريطانيا.[114]

وقد استمرت لأشهر، وتم تقديم تقرير من مائتي صفحة إلى رئيس الوزراء، على الرغم من عدم إصدار التقرير، فإن الحكومة البريطانية نشرت في ديسمبر **2015**، ملخصًا تنفيذيًّا للنتائج التي توصل إليها؛ حيث توصلت المراجعة إلى أن «تنظيم

الإخوان ركز تاريخيًّا على إعادة تشكيل الأفراد والمجتمعات من خلال النشاط الاجتماعي والسياسي؛ إذ انخرط في السياسة حيثما أمكن له ذلك. لكنه استخدم العنف بشكل انتقائي وأحيانًا الإرهاب في السعي لتحقيق أهدافه، وتبنى رواية عامة -لا سيما في الغرب- على المشاركة وليس العنف؛ حيث إن هناك اختلافًا كبيرًا بين لغتهم مع الغرب، ولغتهم مع الدول العربية.[115]

كذلك ذكرت المراجعة أن «الكثير من المعلومات عن تنظيم الإخوان في بريطانيا لا تزال سرية، بما في ذلك العضوية، وجمع الأموال والبرامج التعليمية. لكن شركاءه في بريطانيا كان لهم -في بعض الأحيان- تأثير كبير على أكبر منظمة طلابية مسلمة في بريطانيا (في إشارة إلى اتحاد الجمعيات الإسلامية الطلابية (Federation of Student Islamic Societies, FOSIS)، ، والمنظمات الوطنية التي ادعت أنها تمثل المجتمعات الإسلامية، في إشارة إلى المجلس الإسلامي البريطاني (The Muslim Council of Britain, MCB) والجمعيات الخيرية وبعض المساجد. وعلى الرغم من تراجع نفوذه المحلي، فإن المنظمات المرتبطة بالإخوان ما زالت تمارس تأثيرًا».[116]

أشارت المراجعة إلى أن «تنظيم الإخوان التزم علنًا بالمشاركة السياسية في بريطانيا، وقد تم تسهيل التعامل مع الحكومة من خلال ما بدا أنه اهتمام مشترك ضد القاعدة والسلفية المتشددة (على الأقل في بريطانيا). لكن لم يؤخذ في الحسبان دعم التنظيم لجماعة إرهابية محظورة (حماس) من جهة، وآراؤه حول الإرهاب من جهة أخرى. ومن ثم، هناك جوانب من أيديولوجية وتكتيكات التنظيم في بريطانيا وفي الخارج تتعارض مع القيم والمصالح الوطنية والأمن القومي لبريطانيا».[117]

أوضحت المراجعة أنه «اعتبارًا من منتصف عام 2014، تمثل وجود تنظيم الإخوان في بريطانيا عبر مجموعة من المنظمات المرتبطة ببعضها البعض بشكل فضفاض، ولكن بدون قيادة وسيطرة مشتركة أو قائد موحد، وامتد نشاطها في دول أخرى عبر استخدام لندن كقاعدة للأنشطة الخارجية. كذلك وجد أن الفرع المصري للتنظيم قام بإدارة بعض اتصالات مع الإخوان في لندن، وتم دعمه من قبل العديد من حركات الضغط والاحتجاج في بريطانيا».[118]

أثارت المراجعة ردود فعل متباينة وانتقادات قوية؛ إذ انتقد الفاعلون المرتبطون بـ«**الإخوان**» جوانب مختلفة منها. على سبيل المثال، وصفتها الرابطة الإسلامية في بريطانيا (**Muslim Association of Britain, MAB**) بأنها «تقرير معيب ومضلل ومنحرف يحتوي على العديد من الأكاذيب»، وذكرت أن مزاعم «أي ارتباط إداري أو تنظيمي أو مالي» بين الرابطة و«**الإخوان**» هي «مزاعم عبثية وسيتم الطعن فيها قانونًا».[119]

كما انتقدت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم البريطاني العديد من نتائج المراجعة؛ حيث أشارت في تقريرها السادس لجلستها **2016–2017** حول «الإسلام السياسي، ومراجعة الإخوان المسلمين»، الصادر في **7** نوفمبر **2016**، إلى أن بريطانيا قد أجرت مراجعة «**الإخوان**» لاسترضاء الحلفاء الإقليميين الذين اعتبروا التنظيم منظمة إرهابية، وعلى رأسهم مصر والإمارات والسعودية، الأمر الذي دفع بعض الشهود إلى استنتاج أن نتائج التحقيق محددة سلفًا.[120]

وقد جادلت لجنة الشؤون الخارجية بأن الإسلام السياسي يمكن أن يكون في بعض البلدان -بناءً على تجربة تونس- وسيلة لتوفير بديل ديمقراطي للتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية،[121] إلا أن نتائج التجربة التونسية أثبتت خطأ ذلك الطرح، وتمثل ذلك في فشل تجربة «**الإخوان**» المتمثلة في «حزب النهضة» التونسي، وسعى الأخير إلى التمدد والهيمنة على الحياة السياسية، وإصراره على إقصاء وتهميش الفصائل السياسية الأخرى.[122]

وعلى الرغم من نتائج تلك المراجعة، فإن حكومة «**تريزا ماي**» (رئيسة وزراء بريطانية سابقة) أصدرت قرارًا في أغسطس **2016** يتيح لعناصر «**الإخوان**» غير المتورطين في أعمال عنف، حق الحصول على اللجوء السياسي.[123] كذلك احتضنت لندن «إبراهيم منير» (القائم بأعمال المرشد العام)؛ حيث سمحت له بإدارة شؤون التنظيم من داخل أراضيها.

موقف المجتمع البريطاني من تنظيم «الإخوان» والمنظمات المرتبطة به:

ثمة تباين في رؤية المجتمع البريطاني لتنظيم «**الإخوان**» والمنظمات المرتبطة به؛ حيث تنقسم الآراء حول التنظيم داخل المجتمع البريطاني بين اتجاه ينظر

له نظرة إيجابية، واتجاه آخر يتبنى النظرة السلبية، ويمكن استعراض هذين الاتجاهين على النحو التالي:

الاتجاه الأول: يرى أن تنظيم «**الإخوان**» ما هو إلا حركة دينية محافظة، تقبل الديمقراطية، وتدعم اندماج المسلمين في المجتمعات الغربية. ويجادل أصحاب هذا الاتجاه، بأن هناك تحولًا في اهتمام «**الإخوان**» في الغرب من السعي لتدشين الخلافة الإسلامية إلى التركيز على القضايا الاجتماعية والسياسية المتعلقة بالمسلمين في الغرب؛ إذ أصبح اهتمامهم الرئيسي الدفاع عن مصالح المسلمين هناك.[124]

ويؤكد أصحاب هذا الطرح على أن «**الإخوان**» يقدمون نموذجًا يُمكن المسلمين في الغرب من الحفاظ على معتقداتهم وحماية هويتهم الإسلامية، دون أن يتعارض هذا مع دمجهم في المجتمعات الغربية بصفة عامة، والمجتمع البريطاني بصفة خاصة. وبالتالي حث الشباب المسلم في الغرب على توجيه طاقاتهم تجاه الأنشطة الاجتماعية والسياسية بدلًا من العنف، وذلك طبقًا لرؤية أصحاب هذا الاتجاه.[125]

ويرى أصحاب هذا التوجه، أن الهدف الرئيسي للـ«**إخوان**» في الغرب، يتمثل في أن يصبحوا الممثل الرسمي للجاليات الإسلامية في الغرب؛ حيث تعهد إليهم الحكومات الغربية بمسؤولية إدارة جوانب حياة المسلمين هناك، ومن ثم التأثير في صياغة السياسات الغربية المتعلقة بالمسلمين في الدول الأوروبية.

الاتجاه الثاني: يتبنى النظرة السلبية للـ«**إخوان**»؛ حيث يجادل أصحاب هذا الطرح بأن الهدف الرئيسي للـ«**إخوان**» في الغرب، وهو الهندسة المجتمعية للمجتمعات الغربية من أجل ترسيخ الأيديولوجية الإخوانية، وأن دعمهم للديمقراطية ما هو إلا تكتيك مرحلي، بغية تجنب الصدام مع الدول الأوروبية في الوقت الحالي، ومحاولة التوافق مع السياق العام الذي ينشطون فيه؛ إذ إن خطاب «**الإخوان**» في الغرب هو خطاب مزدوج، فهو يتبنى الاعتدال في ظاهره ويوكد التمسك بالديمقراطية، بينما يتسم بالراديكالية في باطنه، ويكن العداء للغرب.[126]

بعبارة أخرى، يتبنى تنظيم «**الإخوان**» في المجتمعات الغربية على وجه العموم، والمجتمع البريطاني على وجه الخصوص، مسارين متوازيين؛ إذ يقدم نفسه باعتباره

تنظيمًا علنيًّا معتدلًا، مؤيدًا لثقافة الحوار، والتعايش السلمي، وقبول الآخر. ومن ناحية أخرى، يروج لأهدافه السياسية بطريقة معلنة.[127]

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن هناك جملة من المخاوف الأمنية التي تتعلق بتواجد «**الإخوان**» في أوروبا؛ يتعلق أولها، بقيام التنظيم بتقديم الدعم المالي والسياسي لحركة حماس (الفرع الفلسطيني للإخوان، والمصنفة كمنظمة إرهابية من قبل بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي). وينصرف ثانيها إلى تورط بعض من عناصر «**الإخوان**» في أوروبا في توجيه أشكال مختلفة من الدعم للأنشطة العنيفة في بلدان مثل سوريا وليبيا. ويتصل ثالثها بتبرير «**الإخوان**» للعنف؛ إذ إن رفض «**الإخوان**» للعنف ليس مطلقًا، لكنه مشروط، حيث يتبنى التنظيم الطرح القائل بأن المسلمين «المعرضين للهجوم» (وهو مفهوم يصعب تعريفه) لهم الحق في الدفاع عن أنفسهم، بما في ذلك من خلال أعمال العنف التي تستهدف المدنيين. ويدور رابعها حول تهديد التنظيم للتماسك الداخلي والتكامل الاجتماعي في الدول الغربية، وذلك في ضوء تبنيها سردية قائمة على مفهوم «نحن مقابل هم»، ما يخلق بيئة مواتية للتطرف.[128]

وارتباطًا بما تقدم حول رؤية المجتمع البريطاني لتنظيم «**الإخوان**» والمنظمات المرتبطة به، يمكن القول إن هناك حالة من التباين في الآراء داخل المجتمع البريطاني حول توصيف التنظيم، فهناك من يحمل نظرة إيجابية تجاهه، وهناك من يدرك الخطر والتهديد الكامن في تغلغله وانتشاره الواسع داخل المجتمع البريطاني.

وبصفة عامة، يصعب تقديم تصور حاسم حول مستقبل التنظيم والمنظمات المرتبطة به في بريطانيا لما يحمله المشهد سالف الذكر من ضبابية وغموض، لا سيما مع تعدد محددات هذا المستقبل وتداخلها، ناهيك عن تباين المواقف الرسمية، والمؤسسية، والمجتمعية حول التنظيم في الداخل البريطاني، ما ينصرف إلى تضارب وازدواجية السياسات المتعلقة بنشاط التنظيم بصفة عامة، ونشاطات المنظمات المرتبطة به بصفة خاصة.

الخاتمة:

في ضوء ما تقدم حول العلاقة بين تنظيم «**الإخوان**» والمجتمع المدني في بريطانيا، واستعراض ملامحها، ودوافعها، وأنماطها، بجانب تناول محددات مستقبلها، يمكن استخلاص جملة من النتائج على النحو التالي:

1. تميزت العلاقة بين تنظيم «**الإخوان**» وبريطانيا بحالة من الاستثنائية على خلفية العلاقات التاريخية من ناحية، بجانب المصلحة المتبادلة بينهما من ناحية أخرى؛ حيث سعى كل منهما إلى تعظيم استفادته من الآخر على مدار المراحل والسياقات المختلفة، فهدفت بريطانيا إلى توظيف التنظيم كسلاح ضد خصومها، وأداة للضغط على بعض الأنظمة، بينما عمل التنظيم على فتح قنوات اتصال مع بريطانيا سعيًا للتمويل وتوفير ملاذ آمن لعناصره.
2. مرت العلاقة بين تنظيم «**الإخوان**» وبريطانيا بمراحل وأطوار مختلفة، فلم يوجد خط ثابت للعلاقة بينهما؛ وذلك انطلاقًا من جملة من المحددات الداخلية والخارجية، منها المتعلق بمدى قوة أو ضعف التنظيم، ومنها المرتبط بمدركات صانع القرار البريطاني، ومنها المنصرف إلى السياق الدولي والإقليمي.
3. اتبع تنظيم «**الإخوان**» استراتيجية قائمة على التغلغل في أوروبا، وقد ساعدته التسهيلات التي حظي بها في بريطانيا، في تحقيق هذا الهدف؛ إذ نجحت القيادات والعناصر الإخوانية في تدشين عدد من مؤسسات وكيانات المجتمع المدني متعددة الأدوار، وعلى الرغم من أن كلًّا منها يخدم غرضًا محددًا، فإن الهدف الأكبر لكل التحركات المتعلقة بنشاطهم يتمثل في دعم أجندة التنظيم.
4. اتسمت منظمات المجتمع المدني التابعة لتنظيم «**الإخوان**» في بريطانيا، بارتباطها ببعضها البعض بشكل فضفاض، لكن بدون قيادة محددة أو هيكل تنظيمي واضح. بعبارة أخرى، كانت الشبكية هي العنصر الحاسم في نشاط منظمات المجتمع المدني التابعة للتنظيم، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في صعوبة الوصول للعلاقات الواضحة التي تجمع بين تلك المنظمات وتنظيم «**الإخوان**».

5. تبنت منظمات المجتمع المدني التابعة لتنظيم «**الإخوان**» في بريطانيا خطابًا قائمًا على الحفاظ على القيم الديمقراطية، واحترام ثقافة الحوار، وقبول الآخر، ودعم حقوق الإنسان، ويعكس هذا الطرح مرونة التنظيم؛ حيث تبنى أطرًا ومواقف تناسب السياق البريطاني، وتكون مقبولة في المجتمع هناك، بما يتنافى مع حقيقة التنظيم وأهدافه ودوافعه.
6. مثلت القيادات الإخوانية والمؤسسات التابعة للتنظيم في بريطانيا رقمًا هامًّا لديه؛ حيث ساهم هذا الانتشار الإخواني في بريطانيا في تكوين شبكة من العلاقات الشخصية والتنظيمية التي انصرفت إلى ثقل التنظيم هناك، وساعدت في نشر وجهة نظره والتعبير عن أجندة عمله في الغرب.
7. يواجه تنظيم «**الإخوان**» والمنظمات التابعة له في الوقت الحالي تضييقًا كبيرًا من قبل الدول الأوروبية؛ حيث شرعت العديد من الدول الأوروبية في مراجعة مواقفها السياسية المتعلقة به، وقد تطورت تلك المواقف من مرحلة المراقبة للتنظيم ومطالبته بنبذ التطرف، إلى مرحلة مناقشة حظره وتصنيفه كمنظمة إرهابية، ما يشير إلى بداية تحول في الموقف الأوروبي تجاه التنظيم، ويؤكد على أن هناك اتجاهًا جديدًا مختلفًا في التعاطي معه بدأ يتشكل في أوروبا.
8. يمكن فهم عدم تصنيف بريطانيا لتنظيم «**الإخوان**» كتنظيم إرهابي، على الرغم من تأكيد الحكومة البريطانية على أن الارتباط بالتنظيم يُعد مؤشرًا للتطرف، في ضوء ثلاث محددات؛ يتعلق أولها بتمدد التنظيم داخل بريطانيا، على صعيدي القيادات والمؤسسات. وينصرف ثانيها إلى اختلاف اللغة التي تستخدمها الجماعة في المجتمعات الأوروبية، عن مثيلتها في المجتمعات العربية؛ حيث يصدر التنظيم داخل الأولى نموذجًا قائمًا على المشاركة والحوار، بينما يصدر داخل الثانية نموذجًا يوظف ويستخدم العنف والإرهاب. ويتصل ثالثها برغبة بريطانيا في استخدام التنظيم كورقة ضغط على بعض الأنظمة العربية.

9. يصعب تقديم تصور حاسم حول مستقبل التنظيم والمنظمات المرتبطة به في بريطانيا، لا سيما مع تعدد محددات هذا المستقبل وتداخلها، ناهيك عن ازدواجية المواقف الرسمية والمؤسسية والمجتمعية حول التنظيم في الداخل البريطاني، ما ينصرف إلى تضارب السياسات المتعلقة بنشاط التنظيم بصفة عامة، ونشاط المنظمات المرتبطة به بصفة خاصة.
10. هناك حاجة ماسة للمزيد من الدراسات الموضوعية المتعمقة بشأن العلاقة التي تجمع بين تنظيم «**الإخوان**» ومنظمات المجتمع المدني على وجه العموم، والمنظمات التابعة له في الغرب على وجه الخصوص، بهدف تقديم تصور عن طبيعة عملها، وتفنيد ادعائها، ومواجهة نشاطها.

المراجع:

1. Brigitte Maréchal, The Muslim Brothers in Europe: Roots and Discourse,(Leiden/Boston: Brill, 2008), pp 56-82.
2. حسن البنا، الدعوة والداعية، (الكويت: آفاق للنشر والتوزيع،2012)، ص 108.
3. Martyn Frampton, The Muslim Brotherhood and the West: A History of Enity and Engagement, (The Belk nap Press :Harvard University, 2018(,p40-41.
4. I Bid, p80-81.
5. I Bid, p110-111.
6. James Heyworth-Dunne, Religious and Political Trends in Modern Egypt (Washington: James Heyworth-Dunne, 1950), p50.
7. Brynjar lia,The Society of the Muslim Brothers in Egypt: The Rise of an Islamic Mass Movement 1928-1942) UK: Ithaca Press, 1998), p181.
8. Mark Curtis, Secret affairs: Britain›s collusion with radical Islam, (London:Serpent's Tail, 2010), p48-52.
9. Richard P. Mitchell, The Society of the Muslim Brother (OUP:Oxford University Press, 1993), p113-114.
10. Alison Pargeter, The Muslim Brotherhood: From Opposition to Power,(London: Saqi Books, 2013), p461.
11. Martyn Frampton, Shiraz Maher, "Between 'Engagement' and a 'Values-Led' Approach: Britain and the Muslim Brotherhood from 9/11 to the Arab Spring,"in Lorenzo Vidino (Editor), The West and the Muslim Brotherhood after the Arab Spring, Al Mesbar Studies & Research Centre in collaboration with The Foreign Policy Research Institute,February, 2013, p45.
12. منال لطفي، «الإخوان المسلمون والغرب (4): الرهانات الغربية الخاسرة على الإخوان المسلمين»، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 22 فبراير 2021، https://ecss.com.eg/13717/.
13. مها علام وتقى النجار، «تواصل ممتد: محددات مستقبل العلاقة بين واشنطن والإخوان»، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 14 أغسطس 2021، https://ecss.com.eg/16031.
14. Martyn Frampton, Shiraz Maher, "Between 'Engagement' and a 'Values-Led' Approach: Britain and the Muslim Brotherhood from 9/11 to the Arab Spring," Opt.cit, p 45.
15. "Parliamentary Debates," House of Commons, May 12, 2006, Column 627W.https://publications.parliament.uk/pa/cm200506/cmhansrd/vo060523/debindx/60523-x.htm
16. Al-Sayyed Al-Abbadi, "Foreign Office Visits MB in Alexandria," Ikhwan Web, April 10, 2011.https://www.ikhwanweb.com/article.php?id=28370
17. "Country Information and Guidance - Egypt: Muslim Brotherhood,"United Kingdom: Home Office, August1, 2016.https://www.refworld.org/docid/57e2ac094.html
18. خالد الزعتر، «الإخوان من القومية العربية إلى الربيع العربي»، العين،10 سبتمبر2018، https://al-ain.com/article/egypt-muslim-brotherhood-islamic-caliphate.
19. وثائق سرية: «بريطانيا استغلت اسم الإخوان المسلمين في حربها السرية على ناصر وسوكارنو وماو تسي دونغ»، Bbc، 6 أكتوبر 2019، https://bbc.in/3f8g1lG.
20. رامي عزيز، «الإخوان المسلمون والغرب: لعبة الديمقراطية وحقوق الإنسان»، مركز ترينداز للبحوث والاستشارات، 7 ديسمبر 2021، https://cutt.ly/0Za71AV.
21. Martyn Frampton, "The Muslim Brotherhood and the West: A History of Enmity and Engagement," Opt.cit, p87.
22. Joshua Stacher, "Brothers in Arms? Engaging the Muslim Brotherhood in Egypt,"Institute for Public Policy Research, April,2008,p23-24.https://www.ippr.org/files/images/media/files/publication/2011/05/brothers_in_arms_1634.pdf
23. Yusuf al Qaradawi, Maya Conference, 1995, www.investigativeproject.org/profile/167#_ftn3
24. "Leading Sunni Sheikh Yousef al-Qaradhawi and Other Sheikhs Herald the Coming Conquest of Rome," Middle East Media and Research Institute, Special Dispatch #447, December 6, 2002.https://www.memri.org/reports/leading-sunni-sheikh-yousef-al-qaradhawi-and-other-sheikhs-herald-coming-conquest-rome
25. «24 بندًا في مشروع الإخوان ضد أميركا والغرب»، العربية نت،30 أغسطس 2019، https://cutt.ly/aVt8yMK.
26. Lorenzo Vidino, "The Muslim Brotherhood in the United Kingdom," The George Washington Program on Extremism, December 2015 https://extremism.gwu.edu/sites/g/files/zaxdzs2191/f/downloads/MB%20in%20the%20UK.pdf
27. I Bid, p7-11
28. تقى النجار، «التيار القطبي ما زال مسيطرًا.. دلالات اختيار إبراهيم منير مرشدًا جديدًا للإخوان»، المرصد المصري، 5 سبتمبر 2020، https://marsad.ecss.com.eg/38983/.
29. Lorenzo Vidino,"The Muslim Brotherhood in Austria,"The George Washington Program on Extremism, August, 2017, p16https://extremism.gwu.edu/sites/g/files/zaxdzs2191/f/MB%20in%20Austria-%20Print.pdf
30. حسام حربي، «محمود الإبياري الرجل الغامض داخل تنظيم الإخوان.. كاتب بيانات الإرهاب»، الوطن، 16 سبتمبر2020، https://www.elwatannews.com/news/details/4980628.
31. لطفي سالمان، «مها عزام.. الوجه البريطاني للإخوان»، الوطن،2 فبراير2015، https://www.elwatannews.com/news/details/653939.

32. «الإخوان المسلمون في بريطانيا: حائط صد ضد الإرهاب أم تنظيم إرهابي يهدد أمن العالم؟»، المركز المصري لدراسات الديمقراطية الحرة، 7 يونيو 2017، ص11-14. https://docs.wixstatic.com/ugd/db02f6_05163e792b634aaca4270be12113be22.pdf
33. لورينزو فيدينو، الدائرة المغلقة للإخوان المسلمين في الغرب الانضمام إلى الجماعة والانشقاق عنها، (أبو ظبي: مركز تريندز للبحوث والاستشارات، 2020)، ص253-254.
34. «عزام التميمي وقطر حامل أموال الفتنة لقنوات الإرهاب»، العين، 27 يناير 2020، https://al-ain.com/article/azzam-al-tamimi-qatar-terrorist-channels.
35. «التكريتي من تلميع الإخوان إلى تسويق أكاذيب قطر»، عكاظ، 29 يوليو 2017، https://www.okaz.com.sa/local/na/1561616.
36. Lorenzo Vidinom, Sergio Altuna, "The Muslim Brotherhood's Pan-European Structure,"Dokumentationsstelle Politischer Islam, February 2021,p176.https://www.dokumentationsstelle.at/wpcontent/uploads/2021/10/Report_EU_Strukturen_final.pdf
37. Lorenzo Vidino,"The Muslim Brotherhood in the United Kingdom,"Opt.cit,p10-12
38. I Bid,p12-14
39. لورينزو فيدينو، الدائرة المغلقة للإخوان المسلمين في الغرب الانضمام إلى الجماعة والانشقاق عنها، مرجع سابق، ص17.
40. المرجع السابق، ص23.
41. About Islamic Relief Worldwide(IRW),available at its official website:https://islamic-relief.org/about-us/
42. "Islamic Relief,"Middle East Forum,2018, p1-2.https://www.meforum.org/MiddleEastForum/media/MEFLibrary/pdf/Islamic-Relief-Dossier-v3.pdf
43. I Bid,p1-2.
44. I Bid,p1-2.
45. Magnus Norell, "Muslimska Brödraskapet i Sverige," Swedish Civil Contingencies Agency, December, 2016, p11. https://www.msb.se/Upload/Kunskapsbank/Studier/Muslimska_Brodraskapet_i_Sverige_DNR_2107-1287.pdf
46. "Islamic Relief hat Kontakte zur Muslimbruderschaft," Frankfurter Rundshau, 16 April, 2019, https://www.fr.de/politik/islamic-relief-hat-kontakte-zur-muslimbruderschaft-zr-12196714.html
47. Bell, J., "Germany cuts funding or Islamic Relief aid group over ties to Muslim Brotherhood," Al Arabiya, December7, 2020. https://english.alarabiya.net/News/world/2020/12/07/Germany-cuts-funding-for-Islamic-Relief-aid-group-over-ties-to-Muslim-Brotherhood.
48. Robin Simcox, "The UK must consider further action on Islamic Relief," Counter Extremism Group, March1, 2021,https://counterextremism.org.uk/the-uk-must-consider-further-action-on-islamic-relief/
49. I Bid.
50. About Muslim Association of Britain(MAB), available at its official website: https://www.mabonline.net/about/
51. "Muslim Brotherhood Review: Main Findings," House of Commons, December 17, 2015,p8https://www.gov.uk/government/publications/muslim-brotherhood-review-main-findings
52. About Interpal, available at its official website:https://www.interpal.org/about-us/
53. "SDGT Designations,"U.S. Department of The Treasury, Augusts 21,2003 https://home.treasury.gov/policy-issues/financial-sanctions/recent-actions/20030821
54. "Muslim Brotherhood Review: Main Findings," Opt.cit.p7.
55. "UK Charity Commission: Interpal Not Supporting Terror Groups," Charity & Security Network, April 9, 2009 https://charityandsecurity.org/news/uk_charity_commission_interpal_not%20supporting_terror/
56. About The Muslim Council of Britain(MCB), available at its official website: https://mcb.org.uk/about/
57. "Muslim Brotherhood Review: Main Findings,"Opt.cit, p6-7
58. "The Government's 'Muslim Brotherhood Review' – The Muslim Council of Britain Responds," The Muslim Council of Britain, December 17,2015https://mcb.org.uk/press-releases/the-governments-muslimbrotherhood-review-the-mcb-responds/
59. AboutPalestine Return Centre(PRC),, available at its official website: https://prc.org.uk/en/page/3919/who-we-are
60. About Palestinian Return Centre(PRC),available at NGO Monitor official website ,September 29, 2020. https://www.ngo-monitor.org/ngos/palestinian_return_centre_prc_/
61. AboutMuslim Charities Forum(MCF), available at its official website: https://www.muslimcharitiesforum.org.uk/
62. Andrew Gilligan,"How the Muslim Brotherhood fits into a network of extremism,"The Telegraph,Feb8, 2015. https://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/11398538/How-the-Muslim-Brotherhood-fits-into-a-network-of-extremism.html
63. About The Arab Organization for Human Rights in the UK, available at its official Facebook page:https://www.facebook.com/AOHR.CO.UK.EN/about
64. «المنظمة العربية لحقوق الإنسان: الفرع البريطاني انتهى منذ 2008»، الشرق الأوسط، 18 سبتمبر 2017، https://cutt.ly/DX9WjjK.
65. المرجع السابق.
66. About Salam International Organization For The Protection Of Human Rights (SPH) , available at its official Facebook page:https://www.facebook.com/JHRNGOHR/
67. About The Emirates Centre for Human Rights (ECHR), available at its official website:https://echr.org.uk/about-us/

68. About The Cordoba Foundation, available at its official website: https://thecordobafoundation.com/about-us/who-we-are/
69. "UK groups deny government claims they are linked to possible terrorists," The Guardian, Jan 12, 2016. https://www.theguardian.com/uk-news/2016/jan/12/uk-groups-deny-government-claims-linked-possible-terrorists-muslim-brotherhood
70. "The Cordoba Foundation writes to the US Secretary of State and UK Foreign Secretary regarding Egypt," The Cordoba Foundation, Jul 11, 2013. https://thecordobafoundation.com/news/news-press/the-cordoba-foundation-writes-to-the-us-secretary-of-state-and-uk-foreign-secretary-regarding-egypt/
71. "The MENA Report – Analysis and Insights from the Arab World" (Vol 1 Issue 7), The Cordoba Foundation, Jul 24, 2013. https://thecordobafoundation.com/publications/reports/the-mena-report-analysis-and-insights-from-the-arab-world-vol-1-issue-7/

72. التعريف بقناة الحوار، متاح على الصفحة الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك: https://www.facebook.com/Alhiwar.TV/about.

73. About Middle East Monitor(MEM), available at its official Facebook page: https://www.facebook.com/middleeastmonitor/about
74. About Ardl Associates Ltd, available at UK government: https://find-and-update.company-information.service.gov.uk/company/06914149/officers
75. Samuel Tadros,"The Brotherhood Divided," Hudson Institute, August 20, 2015.https://www.hudson.org/research/11530-the-brotherhood-divided
76. About Middle East Eye)MEE), available at its official website: https://www.middleeasteye.net/
77. About M.E.E Limited, available at UK government:https://find-and-update.company-information.service.gov.uk/company/08803692

78. محمد فريد عزي، التعليم وهندسة الفكر الإخواني،مركز ترينديز للبحوث والاستشارات، 15يوليو 2021، https://cutt.ly/6CKs7W1.

79. Charlie Weimers,"Network of Networks: The Muslim Brotherhood in Europe,"ECR Group in the European Parliament, October, 2021https://ecrgroup.eu/files/MuslimBrotherhood.pdf
80. Lorenzo Vidinom, Sergio Altuna, "The Muslim Brotherhood's Pan-European Structure,"Opt.cit, p88
81. I Bid,p89-90
82. About Federation of Student Islamic Societies (FOSIS), available at its official website: https://www.fosis.org.uk/about-us/
83. "Malcolm X in Manchester and Sheffield," North West Labour History Journal, Vol. 27, 2002, p. 31
84. John Thorne, Hannah Stuart, "Islam on Campus: A survey of UK student opinions,)UK: The Centre for Social Cohesion,2008),p17
85. I Bid,p18-19

86. عبد الرحمن شلبي، محمد علي زيدان، «الوطن تكشف 13 شركة ومؤسسة خيرية تمول دولي الإخوان من لندن"، الوطن، 5 فبراير 2014، https://www.elwatannews.com/news/details/411039.

87. المرجع السابق.

88. Lorenzo Vidino, "The Muslim Brotherhood in the United Kingdom," Opt.cit, p9.
89. About Nile Valley Trust, available at UK government:https://find-and-update.company-information.service.gov.uk/company/06760899
90. Lorenzo Vidinom, Sergio Altuna, "The Muslim Brotherhood's Pan-European Structure," Opt.cit,p111-113.
91. Andrew Norfolk, "The money trail: from student digs to 'mothership of Islamism'," The Times, July 10, 2015. https://www.thetimes.co.uk/article/the-money-trail-from-studentdigs-to-mothership-of-islamism-pjt5qj8g98
92. Lorenzo Vidinom, Sergio Altuna, "The Muslim Brotherhood's Pan-European Structure," Opt.cit,p113-114.

93. تقى النجار،«ماذا يحدث داخل تنظيم الإخوان؟»،المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية،18أكتوبر2021، https://ecss.com.eg/17075/.
94. «بيان من الإخوان المسلمين بشأن قرارات مجلس الشورى العام»، الإخوان أونلاين، 13 أكتوبر 2021، https://cutt.ly/mXs3qdz.
95. «قرار مجلس الشورى العام لجماعة الإخوان المسلمين»، الإخوان أونلاين، 13 نوفمبر 2021، https://cutt.ly/6Xs4n7o.
96. »بيان هام من مجلس الشورى العام حول اللجنة القائمة بأعمال فضيلة المرشد العام للجماعة»، الإخوان أونلاين، 17 ديسمبر 2021، https://cutt.ly/8Xs5mbk.
97. «بيان: ليسوا منا ولسنا منهم»، الإخوان سايت، 29 يناير 2022، https://ikhwan.site/p=222433.
98. أحمد فتحي، «نائبان لمنير ومجلس شورى جديد... الإخوان نحو الفصل الأخير»، العين، 19 يوليو 2022، https://al-ain.com/article/muslim-brotherhood-london-front-conference.
99. جديد انشقاقات الإخوان.. هيئة عليا لمنير بديلة لجبهة إسطنبول»، العربية، 10 أغسطس 2022، https://cutt.ly/WXsvLPi.
100. فريد بن بلقاسم، «تونس بعد الاستفتاء على الدستور: هل هي القطيعة مع الإسلام السياسي؟»،مركز ترينديز للبحوث والاستشارات، 15 أغسطس 2022، https://cutt.ly/oXhtDuB.
101. عبد الفتاح نعوم، «سقوط إخوان المغرب في انتخابات 8 سبتمبر.. كيف ولماذا؟»، مركز ترينديز للبحوث والاستشارات، 16 سبتمبر 2021، https://cutt.ly/gXhgj6J.

102. «النمسا تحظر الإخوان... وتمنعهم من ممارسة أي عمل سياسي»، العربية، 13 يوليو 2021، https://cutt.ly/pXoKIt4.
103. حسام حسن، «استخبارات النمسا تدخل على الخط.. تحذير قوي من خطر الإخوان»، العين، 18 فبراير 2022، https://al-ain.com/article/muslim-brotherhood-austria-intelligence.
104. حسام حسن، «الإخوان تحت الحصار. حملة أوروبية قوية ضد الجماعة»، العين، 20 فبراير 2020، https://al-ain.com/article/european-campaign-against-brotherhood-terroris.
105. حسام حسن، «تقرير استخباراتي ألماني يفضح محاولات الإخوان لتقويض النظام»، العين، 21 إبريل 2020، https://al-ain.com/article/germany-brothers-terroris .
106. «فرنسا: تقرير لمجلس الشيوخ يحذر من التطرف الإسلامي المتزايد في البلاد»، فرانس 24، 9 يوليو 2020، https://bit.ly/2J5kibJ.
107. «النزعات الانفصالية: الجمعية الوطنية الفرنسية تصادق على قانون صامويل باتي»، فرانس 24، 11 فبراير 2021، https://cutt.ly/fXo2RVR.
108. منال لطفي، «الإخوان المسلمون والغرب (4): الرهانات الغربية الخاسرة على الإخوان المسلمين»، مرجع سابق.
109. Martin Bright, "When progressives treat with reactionaries: the British State's flirtation with radical Islamism" ,Policy Exchange, July, 2006. https://www.bl.uk/collection-items/when-progressives-treat-with-reactionaries-the-british-states-flirtation-with-radical-islamism
110. "Special Branch to track Muslims across UK", The Guardian,Jul20, 2005. https://www.theguardian.com/uk/2005/jul/20/religion.july7
111. Robert Lambert, "Ignoring the lessons of the past," Criminal Justice Matters, 73, September 2008, p. 23.
112. Lorenzo Vidinom, Sergio Altuna, "The Muslim Brotherhood's Pan-European Structure," Dokumentationsstelle Politischer Islam, February, 2021، https://www.dokumentationsstelle.at/wpcontent/uploads/2021/10/Report_EU_Strukturen_final.pdf
113. "David Cameron's Speech on radicalisation and Islamic extremism," New Statesman, February 5, 2011. https://www.newstatesman.com/politics/2011/02/terrorism-islam-ideology
114. "Muslim Brotherhood Review: Main Findings,"Opt.cit, p3
115. IBid, p9
116. I Bid, p9
117. I Bid, p9-10
118. I Bid, p7
119. "Response to Telegraph's attack on Muslim Scout groups," News & Events, the Federation of Islamic Organisations in Europe, February 8, 2019 https://www.mabonline.net/response-to-telegraphs-attack-on-muslim-scout-groups/
120. " Political Islam, and the Muslim Brotherhood Review", Sixth Report of Session 2016–17, Foreign Affairs Committee, House of Commons, November7,2016.https://publications.parliament.uk/pa/cm201617/cmselect/cmfaff/118/118.pdf
121. I Bid
122. تقى النجار، «الحكومة البريطانية بين رفض الإخوان واحتوائهم»، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 27 فبراير 2021، https://ecss.com.eg/13784/.
123. "Country Information and Guidance - Egypt: Muslim Brotherhood, United Kingdom: Home Office, August1, 2016.https://www.refworld.org/docid/57e2ac094.html
124. لورينزو فيدينو، الدائرة المغلقة للإخوان المسلمين في الغرب الانضمام إلى الجماعة والانشقاق عنها، مرجع سابق، ص-26 28.
125. المرجع السابق، ص-26 28.
126. المرجع السابق، ص-28 29
127. جاسم محمد، «انعزالية واختراق المجتمع: تواجد مزدوج للإخوان في بريطانيا»، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 8 فبراير 2021، https://ecss.com.eg/13474/.
128. Lorenzo Vidino,"The Muslim Brotherhood in Austria," The George Washington Program on Extremism, August 2017,p10 -11 https://extremism.gwu.edu/sites/g/files/zaxdzs2191/f/MB%20in%20Austria-%20Print.pdf

8 الإخوان والمجتمع المدني في أوروبا

د. جاسم محمد*

تمهيد

كان لتنظيم الإخوان المسلمين حضوراً كبيراً في أوروبا، فمن بريطانيا تمدد نفوذ الإخوان المسلمين إلى باقي أنحاء القارة العجوز، وباتت تشكل خطرًا أكبر من تنظيمي داعش والقاعدة على المجتمعات الأوروبية. وسعى أعضاء التنظيم إلى تعيين أنفسهم كممثلين شرعيين للجاليات الإسلامية في بعض الدول الأوروبية. واستخدم التنظيم استراتيجيات وتكتيكات لتجنيد واستقطاب شباب الجاليات لتنفيذ أجندتهم، وزيادة التأثير على المجتمعات لخلق مجتمع موازٍ. وبالفعل استطاع التنظيم السيطرة على الاتحادات الإسلامية والجمعيات والمراكز الدينية، فضلًا عن التغلغل داخل

* رئيس المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات
بالمشاركة مع وحدة الدراسات والتقارير بالمركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات

الأحزاب السياسية، ما يكون له تداعيات خطيرة في خلق جيل جديد من المتطرفين المحتملين، والتأثير على صانعي القرار. لذلك بدأت تتنبه كثير من هذه الدول إلى الخطر الذي تمثله حركات الإسلام السياسي، واتخذت الأجهزة الأمنية فيها إجراءات صارمة ضد جماعات الإسلام السياسي، لا سيما الإخوان المسلمين، وذلك من خلال تجفيف منابع تمويلهم، وغلق المنابر الإعلامية لها، وحظر أنشطة التنظيم وشعاراته كما حدث في النمسا.

وفي هذه الدراسة يتم إلقاء الضوء على عدد من الدول الأوروبية ورصد مظاهر اختراق الإخوان للمجتمع المدني فيها، وكيفية مواجهة الأجهزة الأمنية لهذه التهديدات الناتجة عن أنشطة الإخوان. وجدير بالإشارة أن الحضور الإخواني في بريطانيا وشبكاتهم في المجتمع المدني هناك من أنشط الشبكات في أوروبا وأوسعها، ولذلك يُفرد لها فصلاً خاصاً في هذا الكتاب.

أولا: تهديدات ومخاطر الإخوان المسلمين في النمسا:

أسست النمسا مركز «توثيق الإسلام السياسي» في العام **2020** لتحليل ودراسة ورقابة أنشطة وتحركات تنظيمات الإسلام السياسي، وعلى رأسها الإخوان، على الأراضي النمساوية. تُعد رابطة الثقافة منظمة شريكة للمنظمة المظلية للإخوان في أوروبا، وهي اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا (**FIOE**). كان بعض قيادات «رابطة الثقافة» ومسجد «النور» المرتبط بها في مدينة «جراتس»، ضمن المشتبه بهم في مداهمات الشرطة الواسعة ضد جماعة الإخوان في نوفمبر**2020**. ونشر مركز توثيق الإسلام السياسي التابع للحكومة النمساوية في **12** سبتمبر **2021** دراسة عن روابط المؤسسة بالإخوان المسلمين. وتم الكشف عن روابط سرية، سواء شخصية أو مؤسسية، تربط منظمات الجماعة الفرعية في أوروبا. بالإضافة إلى إنشاء نظام معقد من المنظمات غير الوطنية، ومعاهد التدريس والفتوى والفروع المحلية في أوروبا [1].

تم تحليل بيانات ومصادر تشمل صفحات الرابطة على المنصات الاجتماعية، فضلًا عن صفحات وأنشطة أعضائها وقياداتها، والأحداث التي نظمتها المنظمة، والأفكار التي تتبناها وتنشرها في منشوراتها. تم فحص روابط دولية للأشخاص الذين نشطوا في فروع «رابطة الثقافة» في «فيينا وغراتس»، بهدف إظهار الروابط

المتنوعة بينها والإخوان المسلمين في أوروبا، فضلًا عن توجهها الأيديولوجي وعلاقته بأفكار الإخوان المسلمين. وبالرغم من أن «رابطة الثقافة» تنفي أية صلة بجماعة الإخوان المسلمين الدولية، فإنها في الواقع تحافظ على اتصالات وثيقة سرية مع أشخاص من الإخوان المسلمين في أوروبا [2].

يؤكد جيل كيبيل، الخبير الفرنسي في شؤون الإسلام في الغرب، أن هجوم نوفمبر 2020 في فيينا أظهر الخطر الذي تشكله الجهات الفاعلة المنفردة بدافع من أيديولوجية متطرفة. وأضاف أن نشطاء الإخوان من بين «رواد الأعمال الغاضبين» المحتملين الذين ينشرون الكراهية على الإنترنت [3].

جهود النمسا في محاربة تنظيم الإخوان المسلمين:

اتخذت النمسا موقفًا متشددًا ضد ما تصفه بالإسلام السياسي، خاصة منذ هجوم إرهابي في فيينا أسفر عن مقتل (4) أشخاص في نوفمبر 2020. إن جماعة الإخوان المسلمين لديها موقف غامض من العنف، وتروج لسرد «نحن ضدهم» الذي يوفر «بيئة مواتية للتطرف». أصبحت النمسا أول دولة أوروبية تحظر جماعة الإخوان المسلمين بموجب قانون مكافحة الإرهاب الجديد الذي اعتمده البرلمان النمساوي في 8 يوليو 2021. وهكذا تظهر جماعة الإخوان على القائمة السوداء للمنظمات المرتبطة بـ «الجرائم ذات الدوافع الدينية». تحظر النمسا الآن حيازة ونشر شعارات وآداب هذه المنظمات، ويعاقب عليها بغرامة قدرها (4000) يورو والسجن لمدة شهر واحد [4]. وبداية من 1 مارس 2019، بدأ سريان قانون حظر رموز وشعارات التنظيمات المتطرفة، وفي مقدمتها الإخوان وحزب الله وتنظيم الذئاب الرمادية التركي. وينص القانون على حظر كافة الشعارات السياسية والأعلام الخاصة بجماعة الإخوان من الوجود في الشوارع والأماكن العامة [5].

دعم تركي لجماعة الإخوان المسلمين في النمسا:

العديد من المسلمين في النمسا لهم جذور في تركيا داعمة متزايد الأهمية للإخوان المسلمين. إن الحزب الحاكم للرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد شكل «شراكة وثيقة مع منظمات الإخوان الأوروبية». عملت أنقرة على دعم التطرف الإسلامي

في 21 يناير 2021، الذي تسبب في عدد من الهجمات الإرهابية طالت المجتمعات الأوروبية، وذلك بتوفير غطاء للتنظيمات المتشددة، على غرار تنظيم الإخوان المسلمين. تفحص النمسا ملفات رفعها «بيتر بيلز» -نائب عن حزب الخضر- يتهم فيها فرع الاتحاد التركي في النمسا بالتجسس لصالح أنقرة، مؤكدًا حيازته معلومات تثبت ضلوع اتحاد الأئمة الأتراك في مراقبة عناصر من جماعة «خدمة»، إضافة إلى أكراد وصحافيين معارضين لأردوغان. وتعول تركيا على المساجد التابعة لها في أوروبا للتأثير على المسلمين وبث خطابها السياسي، وهو ما أكدته أجهزة الاستخبارات الألمانية، حيث يُعتبر «ديتيب» وسيلة أساسية لحزب العدالة والتنمية الإسلامي التركي للتجسس على الأتراك في ألمانيا [6].

يقول لورنزو فيدينو، مدير «البرنامج حول التطرف» في جامعة جورج واشنطن، إن هناك فروعًا للإخوان المسلمين في كل دولة أوروبية، وإن أجهزة المخابرات لا تعتبرهم تهديدًا أمنيًّا مباشرًا، بل تعتبرهم خطرًا على التماسك الاجتماعي الذي يريد ترسيخ وجود متطرف دائم في أوروبا. ويرى «فيدينو» أن أعضاء جماعة الإخوان يرون أنفسهم بمثابة حراس «يريدون أن يكونوا مَن تتم دعوتهم لحضور برامج حوارية لإعطاء رأي المسلمين». وأضاف: «إن الفرع الأوروبي حر تمامًا في العمل»، و«إنهم منسجمون جدًّا مع لغة وموضوعات وديناميكيات مجتمعنا»، و«على الرغم من أعدادهم الصغيرة للغاية، فقد اكتسبوا رؤية وتأثيرًا غير متناسبين.»

وعليه يمكن القول أنه تنامت مساعي تنظيم الإخوان المسلمين في أوروبا للتأثير على الجاليات المسلمة من خلال الإدارة والإشراف على العديد من المراكز الإسلامية والجمعيات والمساجد والنوادي الرياضية والاجتماعية. ولا تزال جماعة الإخوان في جميع أنحاء أوروبا، ولا سيما في بريطانيا، تحاول التقرب إلى السياسيين وصناع القرار من خلال إقناعهم بأنهم ممثلون شرعيون لهذه الجاليات.

فما زال هناك الكثير من الغموض حول أنشطة وعلاقات جماعة الإخوان المسلمين مع السياسيين في بريطانيا. تشير التقديرات إلى أن هناك تخادمًا بين الجماعة وبريطانيا؛ فعلى سبيل المثال استغلت بريطانيا جماعة الإخوان المسلمين كورقة ضغط لشن حروب نفسية ودعائية على بعض دول المنطقة.

تمتلك جماعة الإخوان في بريطانيا والنمسا شبكات واسعة تضم العديد من المنظمات الخيرية والمؤسسات الفكرية، داخل بريطانيا والنمسا، كذلك منابر إعلامية، بالإضافة إلى العديد من الاستثمارات الخاصة، والعديد من الحصص والأسهم والأصول التي تقدر بمليارات الدولارات لتمويل أنشطة الجماعة ومشاريعها.

تعتبر الأجهزة الأمنية في النمسا تنظيم الإخوان المسلمين تهديدًا أمنيًّا عبر تحول الدين إلى عقيدة سياسية، وأن أيديولوجية التنظيم تروج لخلق مجتمع موازٍ داخل البلاد. ولم تتوقف أنشطة الإخوان المسلمين في بريطانيا على استقطاب وتجنيد الشباب من الجاليات المسلمة، بل قامت الجماعة تحت غطاء الدين باستغلال السجون البريطانية لاستقطاب وتجنيد السجناء.

تعاني جماعة الإخوان المسلمين من أزمات داخلية بين جبهتي بريطانيا وتركيا حول آليات توظيف مواردها والعنف لخدمة أجندة التنظيم.

اتخذت بريطانيا قرارًا في 2021 بحظر حركة «حماس» أحد أذرع التنظيم الدولي للإخوان المسلمين بشكل كامل، وإدراجها ضمن قائمة منظمات الإرهاب على أراضيها. وبالرغم من ذلك، تواصل جماعة الإخوان في بريطانيا تخصيص نسبة من عوائدها الاقتصادية والمالية التابعة للجماعة في بريطانيا.

ينبغي على الأجهزة المعنية في بريطانيا والنمسا تشديد الرقابة على أنشطة تنظيم الإخوان المسلمين على أراضيها، وتنظيم دور الأئمة داخل المساجد، ما يقلل من النفوذ الخارجي في المساجد والجمعيات، وسن قوانين وتشريعات بما يتعلق بشفافية تمويل المراكز والجمعيات، وإنهاء التعاون مع الجماعات والجمعيات التي تروج للفكر المتطرف والحض على الكراهية والعنف، ومحاربة جميع أشكال استغلال الدين لأغراض سياسية أو أيديولوجية، ورفض "الترويج لما يُعرف باسم" الإسلام السياسي، وتجفيف مصادر تمويل منظمات تنظيم الإخوان المسلمين، وتتبع الأنشطة المتعلقة به، وفرض رقابة مشددة على تمويله، وتكثيف الجهود لمحاربة التنظيم ورفع درجة الوعي داخل دوائر المؤسسات الأوروبية.

ثانيا: الإخوان في ألمانيا (المخاطر والتهديدات):

اكتسبت جماعة الإخوان المسلمين موطئ قدمها الأول في ألمانيا بوصول سعيد رمضان المقيم في جنيف (1926-1995)، أحد المقربين للتنظيم المركزي وصهر مؤسس جماعة الإخوان المسلمين حسن البنا، والذي تولى رئاسة مجلس الوزراء، المركز الإسلامي بميونخ (Islamisches Zentrum München) عام 1960.

شيد الطلاب العرب في ميونخ مسجد ميونخ الجديد عام 1958، وأصبحت ميونخ مركزًا مبكرًا للجماعة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وأصبحت ألمانيا الغربية وجهة شعبية متزايدة للطلاب العرب الذين درسوا الهندسة والطب والعلوم في تلك الجامعات. رمضان نفسه درس القانون في جامعة كولونيا، وحصل على الدكتوراه عام 1959 مع أطروحة في الشريعة الإسلامية. وهناك أيضًا أحد مساعدي رمضان السوري الإيطالي غالب حمت، والذي أصبح فيما بعد رجل الأعمال الثري، وتولى المركز الإسلامي. تحت قيادته أصبح المقر الأول للإخوان المسلمين في أوروبا ومنذ ذلك الحين، ظلت ألمانيا نقطة محورية لأنشطة جماعة الإخوان المسلمين في أوروبا [7].

التطرف الإسلامي هو شكل من أشكال التطرف السياسي، يغطي المصطلح العام العديد من التيارات والحركات التي تختلف من حيث مقدماتها الأيديولوجية وتوجهها الجغرافي واستراتيجياتها ووسائلها.

يقوم التطرف الإسلامي على الاقتناع بأن الدين الإسلامي ليس شأنًا شخصيًّا أو خاصًّا فحسب، بل نظام للحياة الاجتماعية والنظام السياسي حتى في المجتمعات الأوروبية. وهنا تتناقض أنشطة الإخوان ومبادئهم مع مبادئ سيادة الشعب ومفاهيم الوطنية، ومفهوم الفصل بين الدين والدولة وحرية التعبير والحقوق العامة، وجميعها منصوص عليها في القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية.

تطرف الحركات الإسلامية في ألمانيا:

تسعى الجماعات المتطرفة إلى إلغاء النظام الأساسي الديمقراطي الحر لجمهورية ألمانيا الاتحادية كليًّا أو جزئيًّا، وهذا هو السبب في أن تطرف الحركات الإسلامية يقع

ضمن اختصاص أجهزة المخابرات المحلية الألمانية. وعلى الرغم من أن مشهد هذا التطرف في ألمانيا يتأثر بشدة بالأتباع السلفيين و«الجهاديين»، فإن التيارات الإسلامية المتطرفة الأخرى، وبعضها لديه العديد من الأتباع، تلعب دورًا مهمًّا أيضًا. وتشمل هذه الفروع المختلفة للمنظمات الإسلامية المتطرفة التي تستخدم ألمانيا كملاذ آمن لأنشطتها الإرهابية الإسلامية في الخارج منها، الإخوان وحماس وحزب الله [8].

منتدى للحوار بين السلطات والمسلمين في ألمانيا:

شهدت ألمانيا في العقود الأخيرة تنوعًا دينيًا وثقافيًّا أكبر، خاصة نتيجة الهجرة من البلدان الإسلامية الأصلية. اليوم، يعيش ما يقرب من (4.5) مليون مسلم في ألمانيا، وهو ما يمثل حوالي (5.5%) من إجمالي السكان، عدد كبير منهم مواطنون ألمان. أطلقت وزارة الداخلية الألمانية مؤتمر الإسلام الألماني الأول في 27 سبتمبر 2006، مما أوجد أول منتدى للحوار بين السلطات الفدرالية وسلطات الولايات والسلطات المحلية والمسلمين في ألمانيا.

الهدف من هذا الحوار هو تحسين المشاركة الدينية والاجتماعية للسكان المسلمين في ألمانيا، ولإعطاء اعتراف أكبر بالمساهمات الحالية للمسلمين في المجتمع الألماني، ولتطوير الشراكة والحوار بين الحكومة والمنظمات الإسلامية.

وعمل المؤتمر على إيجاد حلول للمسلمين وفقًا للقانون الألماني فيما يتعلق بالمسائل الدينية العملية وتقديم الخدمات للمسلمين ورجال الدين في المؤسسات العامة. وفي كلا المجالين، تبنى مؤتمر الإسلام الألماني نتائج تتضمن العديد من المشاريع التي سيتم تنفيذها في السنوات القادمة. بالنظر إلى الأعداد الكبيرة من اللاجئين من البلدان ذات الغالبية المسلمة الذين وصلوا مؤخرًا، يدعم المؤتمر أيضًا جهود ومشاريع المنظمات الإسلامية التي تهدف إلى تقديم الدعم للاجئين [9].

تعتبر جماعة الإخوان المسلمين (MB) واحدة من أكبر الحركات الإسلامية وأكثرها نفوذًا. ووفقًا لتقارير الاستخبارات الداخلية الألمانية، ومكتب حماية الدستور، بلغ عدد أعضاء التنظيم في ألمانيا (1040) شخصًا، بما في ذلك (340) عضوًا من الجماعة الإسلامية الألمانية، التي غيرت اسمها إلى الجالية المسلمة الألمانية (DMG) في نهاية عام 2018.

ورفعت جماعة «**الإخوان**» شعار: (الإسلام السياسي سوف يغزو أوروبا بدون سيف وبدون قتال). ويقول القرضاوي (إن أوروبا في حالة بائسة من الفسق والمادية والاختلاط، ويجب أن يحررها الإسلام من هذا البؤس. «أوروبا لن تجد منقذاً، ولا قارب نجاة إلا الإسلام»). أوضح ذلك يوسف القرضاوي زعيم التنظيم الدولي، بشكل ملحوظ في خطبه. هذا الشكل من «الفتح الناعم» من خلال البعثات، له جذوره عند جماعة الإخوان [10].

ترتبط جماعات الإسلام السياسي المتطرفة ارتباطًا «أيديولوجيًا» بجماعة الإخوان المسلمين، والتي تهدف إلى أسلمة الدولة والمجتمع. قدمت جماعة الإخوان المسلمين نموذجًا عالميًا لهذه الحركات المتطرفة الأخرى التي ظهرت على مدار القرن العشرين. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر جماعة الإخوان المسلمين واحدة من أقدم الجماعات المتطرفة. نجحت جماعة الإخوان المسلمين في إنشاء هياكل تنظيمية في جميع البلدان التي يعيش فيها المسلمون، بما في ذلك ألمانيا. وترفع جماعة الإخوان المسلمين تفسيرها للنصوص الإسلامية وأيديولوجيتها، لتكون من وجهة نظرها التي فوق القوانين الوضعية وتخضع الدولة إلى مفاهيمها ورؤيتها [11].

وتتميز جماعة الإخوان المسلمين بمستوى عالٍ من السرية في الغرب، ولا تكشف عن هياكل تنظيمها، ولا يبدو الحديث عن الجماعة بهذه السهولة في كثير من الأحيان، وذلك يعود إلى العلاقة بين حركات الإسلام السياسي والدين الإسلامي؛ حيث يميل البعض إلى خلط الأشياء، هناك أيضًا سؤال حول الجهات الإسلامية التي تشكل خطرًا كبيرًا على الديمقراطية الليبرالية، والمجتمع التعددي والأمن العام، وما إذا كان ينبغي تضمينها أيضًا في تقارير مكتب حماية الدستور [12].

هيئات الإخوان في ألمانيا.. منظمة DMG أو IGD

ترتبط منظمة الـ **DMG** أحد الأعضاء المؤسسين للمجلس المركزي للمسلمين، والتي غيرت اسمها إلى **IGD**، وهي تعتبر عضوًا مؤسسًا لـ **ZMD** المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا، وكانت أيضًا تابعة للمجلس التنسيقي للمسلمين. يرى العديد من المراقبين أن الجمعية فرع ألماني من جماعة الإخوان المسلمين في ألمانيا وأوروبا، لذلك

يتم مراقبة IGD من قبل مكتب حماية الدستور، كونها تهدف إلى أسلمة الهياكل الاجتماعية في أوروبا [13].

تضم جماعة الإخوان في ألمانيا حوالي (1040) عضوًا في ألمانيا، وتتزايد أعدادهم وفقًا للجالية الإسلامية هناك. وتشير تقديرات استخبارات ولاية شمال الراين وستفاليا إلى أن (14) مسجدًا في المنطقة مرتبطة بالجماعة، وأن (109) أماكن للعبادة تروج لفكر الإخوان المتطرف منتشرة في جميع أنحاء منطقة الراين.

رغم أن جماعة الإخوان المسلمين في ألمانيا تنفي دعمها للعنف، فإن المخابرات الألمانية ردت على الجماعة بالحجج، قائلة إن الجماعة تهدف إلى تعزيز التصورات السلبية للقيم الغربية، وإن الأكثر إثارة للقلق هو نجاح المجموعة في التأثير على المجلس الإسلامي المركزي في ألمانيا، قبل إبعادها من المجلس عام 2022. وأضاف أن جماعة الإخوان تحاول تصوير نفسها على أنها معتدلة، ولكن خلف الأبواب المغلقة يتحدث قادتها عن تشكيل دولة إسلامية [14].

منتدى المنظمات الطلابية والشباب المسلمة الأوروبية (FEMYSO):

تأسس منتدى المنظمات الطلابية والشباب المسلمة الأوروبية (FEMYSO) في عام 1996، وهو عبارة عن مظلة دولية للحركة. الاستنتاج الذي تم التوصل إليه في تقرير عام 2005 من قبل جهاز الأمن في بادن فورتمبيرغ في ألمانيا، ومن قبل عدد من الخبراء، هو أن منتدى المنظمات الطلابية والشباب المسلمة الأوروبية FEMYSO خاضع لسيطرة جماعة الإخوان المسلمين في أوروبا.

تشمل المنظمات الأعضاء في FEMYSO جناح الشباب في الجماعة الإسلامية Millî Görüs، والتي تخضع للمراقبة من قبل جهاز الأمن المحلي الفدرالي في ألمانيا. ومن المعروف أن الجماعات تربطها علاقات وثيقة على مستوى شخصي وتنظيمي. الإخوان المسلمون، من جانبهم، هم نواة الأيديولوجية المتطرفة المسماة «الإسلام السياسي»، هذه الأيديولوجية لا تتجسد فقط من خلال الاقتناع بأن نظام الحكم يجب أن يرتكز على طريقة أصولية، ولكن بمعاداة بقية الأديان والغرب [15].

الإخوان والحصول على التمويل الحكومي في ألمانيا:

تمكنت بعض الجماعات الإسلامية المرتبطة بالإخوان المسلمين في ألمانيا، من الحصول على تمويل حكومي، رغم سعي تلك الجماعات لنشر التطرف. وهذا يتعارض أصلًا مع قواعد تقديم الإعانات. ومن بين هذه المجموعات منظمة الشباب المسلم في ألمانيا، التي أسسها عام **1994** محمد صديق بورغفلدت، عضو المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث برئاسة يوسف القرضاوي. وينتمي التنظيم أيضًا إلى منظمة إخوانية أخرى تسمى الإغاثة الإسلامية [16]. وفقًا لتقرير صادر عن هيئة حماية الدستور «المخابرات الداخلية» في ولاية بادن فورتمبيرغ في أوائل عام **2017**، عملت منظمة الشباب المسلم في ألمانيا جنبًا إلى جنب مع مؤتمر الشباب المسلم على تنفيذ مشاريع تهدف إلى التأثير على الأطفال والمراهقين والشباب لغرس الأفكار المتطرفة في الأجيال الجديدة [17].

الخلايا السري للإخوان في ألمانيا:

استغلت جماعة الإخوان والمنظمات الأخرى المرتبطة بها المناخ الديمقراطي لتشكيل خلايا سرية من شأنها تجنيد أعضاء جدد وإدماجهم في المجموعة. على سبيل المثال، كشف تقرير بثه تلفزيون بافاريا الحكومي الألماني في يونيو **2020** عن تفاصيل الخلايا السرية التي شكلتها جماعة الإخوان لتسهيل عمل أعضائها وجذب المزيد من الأتباع، المعروفين باسم «**العائلات**». أكد دستور ولاية شمال الراين وستفاليا وجود ما يُعرف باسم «الخلايا العائلية» في أوروبا الغربية.

تتكون هذه الخلايا من أربعة أو خمسة أفراد، وتشكل وحدة أساسية في التسلسل الهرمي للإخوان. إنها توفر الروابط الإقليمية بين أعضاء جماعة الإخوان لضمان تماسك التنظيم. وبحسب الأجهزة الأمنية، فإن هذه الخلايا تستخدم في ألمانيا لتدريب أعضاء سرًّا ونشر الفكر المتطرف لتنظيم الإخوان المسلمين [18].

ويستثمر الإخوان المسلمون المدارس والجامعات والكليات بترتيب التجمعات الشبابية، لتكون ساحات خصبة لنشر أفكارهم وترسيخ نفوذهم. تستهدف جماعة الإخوان جامعات في أوروبا، خاصة تلك التي يقيم طلابها في المجتمعات العربية

والإسلامية، وخصصت مبالغ طائلة بهدف تشكيل عدد من اللجان الإدارية مهمتها التنسيق مع هذه المدارس والجامعات [19].

لا يمكن التقليل من شأن التهديد الذي تشكله الجماعات الإسلامية الشرعية، مثل جماعة الإخوان المسلمين، على الديمقراطية. إنهم يسعون جاهدين لتحويل الدولة الدستورية الديمقراطية إلى «دولة إسلامية»، لكن استراتيجيتهم لا تتضمن استخدام القوة، وهي مصممة على المدى الطويل. تعتبر جماعة الإخوان المسلمين لاعبًا رئيسيًّا في الوجود الإسلامي في ألمانيا.

وهي تحتفظ بشبكة واسعة من المنظمات والجمعيات، ولا تظهر باسمها الخاص. وهذا يمكِّن مسؤوليها من العمل لطرح أنفسهم كممثلين للجاليات المسلمة تحت اسم منظمة «الجالية المسلمة الألمانية» (DMG) ومقرها في برلين، تنشط MB في جميع أنحاء ألمانيا. يقدر عدد أعضاء DMG على الصعيد الوطني من قبل السلطات لحماية الدستور بحوالي (1450) شخصًا.

أطلقت ألمانيا خلال شهر يونيو 2021 مركزًا لتدريب الأئمة، مدعومًا من الدولة، للمساعدة في تقليل عدد القادة الإسلاميين القادمين من الخارج، لكن جماعة الإخوان المسلمين بكل أطيافها رفضت المبادرة. سيتم تدريس برنامج تدريب الأئمة لمدة عامين في المركز بمساعدة حوالي (12000) كتاب تم استيرادها من مصر مفتوحة لحاملي درجة البكالوريوس في اللاهوت الإسلامي أو ما يعادلها، ويقدم التدريس العملي في تلاوة آيات من القرآن، وتقنيات الوعظ، وممارسات العبادة والسياسة [20].

مكتب حماية الدستور الألماني يحذر من خطر «الإخوان»:

اعتبرت الاستخبارات الداخلية الألمانية «الإخوان المسلمين أخطر من القاعدة»، وكشفت أن الجماعة الإسلامية في ألمانيا التي تعمل تحت مختصر (IGD) ومقرها في كولونيا، تعمل كنقطة مركزية لشبكة MB الإخوان المحلية. وهي تسعى لفرض تعاليمها على المجتمعات المسلمة في ألمانيا وأوروبا، وهذا ما يعتبر انتهاكًا وتهديدًا للنظام السياسي الديمقراطي في ألمانيا. ويذهب بوركهارد فرير، رئيس مكتب شمال الراين وستفاليا لحماية الدستور، إلى أبعد من ذلك بالقول: «تسعى الجمعية الإسلامية للتنمية وشبكة المنظمات المتعاونة إلى شيء واحد قبل كل شيء، إقامة

ثيوقراطية إسلامية في ألمانيا». حذر المكتب خلال عامي 2021 و2022 من التأثير المتزايد لجماعة الإخوان المسلمين، بأنه يشكل تهديدًا أكبر للديمقراطية الألمانية من المشهد السلفي الراديكالي، الذي يدعم عناصره المسلحون الجماعات الإرهابية مثل القاعدة وداعش. وهناك أسباب عديدة لهذا التقييم، منها تمتع قادة الحركة بمستوى عالٍ من التعليم، وتلقيهم دعمًا سخيًّا من المانحين من الخارج [21].

كان الدور العام للإسلام المدعوم سياسيًّا في أوروبا موضوع نقاش طويل الأمد في ألمانيا والنمسا وسويسرا. يقارن بنديكت نيف -محرر في (Neue Zürcher Zeitung NZZ) - الوضع الحالي في مدينة كولونيا الألمانية بشكل سلبي مع الوضع في سويسرا، التي حظرت بشكل مثير للجدل تقييد المآذن، بعد استفتاء عام 2009 على وجه التحديد، لتجنب تضخيم الدعوات للصلاة. لم يكن هذا حظرًا على العبادة الإسلامية، وهو مسموح به بحرية، بل كان بالأحرى حماية لحياد الأماكن العامة [22].

وبصفة عامة، لقد تحولت هيئة المساجد إلى منصة تنسيقية للإخوان في ألمانيا، وتربط بين المساجد والمراكز الإسلامية ومجموعات واتحادات، واجهة مختلفة في جميع المدن الألمانية الكبرى. وأصبح هذا الهيكل في منتصف الثمانينيات، الممثل الرئيسي للإخوان المسلمين في ألمانيا. وصارت جماعة الإخوان المسلمين أكثر نفوذًا في أوروبا، ومصدر قلق خاص في ألمانيا. وتركز جماعة الإخوان المسلمين على التسلل إلى مؤسسات مثل الجامعات بدعم من دول خارجية. وهناك روابط تنظيمية بجماعة الإخوان المسلمين بين ألمانيا والنمسا، بما في ذلك منظمة DMG المرتبطة بالإخوان في ألمانيا، والتي تم استبعادها خلال عام 2022 من المجلس الإسلامي في ألمانيا إلى جانب منظمة Milli Gorse التركية في ألمانيا.

تواصل الحكومة الألمانية تشديد إجراءاتها ضد أنشطة الإخوان المسلمين، بعد ضغوط من أحزاب المعارضة في البرلمان. ووجهت الحكومة الألمانية مذكرة إلى مجلس النواب رقم (20/2224) تكشف فيها معلومات مفصلة عن الذراع المالي للإخوان وأهدافه الخفية. نشرت الحكومة الألمانية في أكتوبر 2021، لتقرير بحثي بعنوان «شبكة الشبكات: الإخوان المسلمون في أوروبا».

كشفت ألمانيا بعض النتائج المقلقة للغاية فيما يتعلق بتمويل الهيئة للمنظمات المرتبطة بالإخوان المسلمين، وأوضحت أن الهدف النهائي للإخوان المسلمين هو بناء «دولة إسلامية» على أساس الشريعة الإسلامية، وأن الجماعة ليست من مؤيدي الديمقراطية الليبرالية أو القيم الغربية. وتعتبر جماعة الإخوان المسلمين منظمة غير مركزية، لكنها شبكة من الفروع المختلفة مستقلة رسميًّا عن بعضها البعض، مرتبطة بأنماط أيديولوجية ومنظمات جامعة وروابط فردية. توصف أيديولوجيتهم بأنها متطرفة وخطيرة، مما يقوض الأمن القومي والتماسك الاجتماعي.

ومن المتوقع أن تستمر الحكومة الألمانية في اتخاذ إجراءات صارمة لمراقبة مصادر تمويل جماعة الإخوان المسلمين في ألمانيا، لكن المخابرات الداخلية لا تزال بحاجة إلى مزيد من الصلاحيات من أجل الوصول إلى النتائج. رغم ضغوط البرلمان على الحكومة الألمانية للكشف عن معلوماتها حول الإسلام السياسي، وتحديدًا جماعة الإخوان المسلمين، ما زالت المخابرات الألمانية مترددة في الإعلان عن تفاصيل عملها حفاظًا على سير التحقيقات. ومن المنتظر أن تعلن الحكومة الألمانية في المستقبل المزيد من التفاصيل حول نشاطات جماعة الإخوان المسلمين في ألمانيا.

يتوسع الإخوان في أوروبا عبر الحدود، وينظمون شبكات عمل، وينشطون في ظل منظمات ومراكز «شرعية»، وهذا يعتبر تهديدًا للمجتمعات الأوروبية بسبب انتشار التطرف من قبل هذه التنظيمات. يتطلب من المخابرات الألمانية أن تكون قادرة على «تشخيص» عمل وأنشطة «الإخوان المسلمين»، من خلال تعزيز التعاون الأمني بين استخبارات الدول الأوروبية وكذلك التعاون مع استخبارات دول الشرق الأوسط.

ثالثا: الإخوان المسلمون في فرنسا:

تتواجد جماعة الإخوان المسلمين في فرنسا منذ عقود، ولكن منذ الدعم المالي والسياسي الكبير الذي تمتعت به الجماعة خلال العقد الأخير، شهدت فرنسا موجة من العنف الإسلامي، مما دفع السلطات إلى مواجهة دوامة التطرف وتشديد إجراءاتها وحملاتها للحد من النفوذ المؤسسي لجماعة الإخوان في البلاد، وتعزيز عمليات التفتيش المراقبة على أماكن العبادة والجمعيات المشتبه في دعمها أجندة

جماعات الإسلام السياسي. فأصبحت فرنسا تمثل حالة ذات خصوصية شديدة في مواجهة جماعة الإخوان المسلمين.

طبيعة نشاط الإخوان المسلمين في فرنسا:

بدأ المنعطف التاريخي في تشكيل الإسلام السياسي الفرنسي مع الثورة الإسلامية الإيرانية وصعود الجماعات الإسلامية، لا سيما الجماعات التابعة للإخوان في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وتورط تلك الجماعات في صدام مع دولهم، مما دفع قادتهم وأعضاءهم إلى الفرار إلى المنفيين الأوروبيين، بما في ذلك فرنسا.

بدأت نواة النشاط الإسلامي في التبلور منذ العام **1981**، أي تاريخ صعود الرئيس فرانسوا ميتران إلى السلطة، وميله لفتح الباب على مصراعيه لتدفق موجات العمالة والهجرة السياسية ورفع الحواجز القانونية أمام الأجانب في إنشاء الجمعيات والنقابات. وذلك بمبادرة من الطلاب التونسيين الذين ينتمون إلى حركة التيار الإسلامي (النهضة اليوم) وعناصر من الفرع السوري للإخوان المسلمين. بعد ذلك، تطور نشاط الإخوان المسلمين في فرنسا على نطاق واسع حتى عام **1983**، وهو تاريخ إنشاء الفرع الفرنسي للجماعة رسميًّا تحت اسم «اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا» (**UOIF**) [23].

فيما بعد تأسس اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا من قبل اثنين من الطلاب، التونسي بن منصور والعراقي محمود زهير، وهو مرتبط بالمنظمات الأوروبية الأخرى المرتبطة أو المؤمنة بفكر وهيكل الإخوان المسلمين، وتواجدت بين الشباب المسلم وخاصة الطلاب، وتضمنت عشرات الجمعيات المحلية والمساجد في جميع أنحاء فرنسا.[24] ولاحقًا تحولت **UOIF** إلى رابطة مسلمي فرنسا **DMF** عام **2003** لتمثيل المسلمين والعمل كجهة اتصال مع الحكومة الفرنسية بشأن المسائل المتعلقة بالمسلمين في فرنسا (اللحوم الحلال، تعليم وتدريب الأئمة، بناء المساجد... إلخ).

بدأ الإخوان المسلمون بطابع اجتماعي، تركز على مشاكل المسلمين الفرنسيين؛ حيث قاموا بتنظيف وإصلاح المباني في أحياء المهاجرين الشعبية، لكنهم أنشأوا تدريجيًّا مشروعًا

سياسيًّا يتم فيه الدفاع عن مصلحة المسلمين في فرنسا دون التشكيك في العلمانية الفرنسية، والهدف على المدى الطويل هو اقتناء رأس المال للإنفاق في السياسة.

أفاد «محمد لويزي» العضو السابق في اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، في تحقيق صحفي خلاصته أن الإخوان المسلمين يتبعون مخططًا استراتيجيًّا يسمى «خطة التمكين» -السرية- الهادفة إلى الوصول إلى سدة الحكم عبر آليات الفعل الاجتماعي والثقافي والمشاركة السياسية، خطوة خطوة، من أجل فرض ما يسمونه "أحكام الشريعة" في الحكم والقضاء والتشريع والتعليم والاقتصاد والعلاقات الدولية. نظريًّا، وبالمقارنة مع هدفهم وما يتطلبه ذلك من طاقات بشرية جمة، يبقى عدد الإخوان المسلمين الذين أدوا قسم البيعة الشرعية للجماعة ضئيلًا جدًّا، لا يتجاوز عددهم في فرنسا (1000) عضواً [25].

واتبع الإخوان المسلمون في بداياتهم أسلوب عدم الاصطدام بالنظام العلماني، وأنهم يستغلون قضية الحجاب، من بين قضايا أخرى، لإضعاف العلمانية وتصويرها في صورة عدوة الإسلام والمسلمين. وإقناع المسلمين -خصوصًا الشباب منهم- بكونهم ضحاياها.

بدأت حركة الإخوان المسلمين في اختراق الديمقراطية من خلال تقديم قوائم المجتمع إلى الانتخابات البلدية، وخاصة من خلال حزب اتحاد الديمقراطيين المسلمين الفرنسيين (UDMF) الذي أنشأه نجيب أزرجي عام 2012. وبعد ترشيحهم لأول مرة في الانتخابات البلدية لعام 2014 عن طريق الحصول على عضو مجلس بلدي، حصلوا في الانتخابات الأوروبية لعام 2019 على (0.13%) من الأصوات، مما يدل على أن نفوذهم محلي تمامًا ويصل إلى (7%)، وخاصة في الضواحي القريبة من باريس مثل لاكورنيوف، أو مانتس لاجولي. وبينما قدم الحزب عام 2017، ستة مرشحين للانتخابات التشريعية، كان حاضرًا بالنسبة لانتخابات عام 2022 في (85) دائرة انتخابية تضم (170) مرشحًا [26].

كشف تقرير مجلس الشيوخ الفرنسي الذي أعدته لجنة تحقيق مكلفة بتقييم ظاهرة التطرف الإسلامي في فرنسا، الذي نُشر في سبتمبر 2020، ويتحدث عن الإخوان المسلمين في البلاد بعمق، أنها شبكة محصنة يبلغ عدد أعضائها (50000) شخص،

عبر (200) منظمة و(147) مكان عبادة، و(18) مدرسة [27]. وحذر التقرير من الإسلام السياسي في أنه لديه خطة الهيمنة التي تتبعها من خلال تعزيز «النزعة الإسلامية الانفصالية»، وأوصى المشرعون بضرورة فرض حظر على رجال الدين المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين، كأحد الاقتراحات الـ (44) المستخدمة لمواجهة التطرف الإسلامي المتطرف في الدولة الأوروبية.

بعد أسابيع قليلة من تقديم هذا التقرير، أعلنت الحكومة الفرنسية مشروع قانون «ضد الانفصالية» ومن أجل إسلام تقدمي (Islam des Lumières) يتضمن توصيات التقرير. كانت مسودة قانون بعنوان «تعزيز المبادئ للجمهورية».

أبرز قيادات الإخوان المسلمين في فرنسا:

- **طارق رمضان:** حفيد حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، ويُعد أحد القيادات الإخوانية في أوروبا ومن أكثر الشخصيات المؤثرة فيها. حصل على الدكتوراه في الحضارة الإسلامية من جامعة جنيف. عمل رمضان محاضرًا في جامعة «أوكسفورد» البريطانية وجامعة «فرايبورغ» بألمانيا، وكان من تلاميذ روجيه غارودي، الفيلسوف الفرنسي الماركسي السابق الذي اعتنق الإسلام، والذي وصفه بـ «معلمه الروحي» [28].

قالت صحيفة ليبيراسيون الفرنسية إن المفكر السويسري طارق رمضان الذي كان يدير مركزًا للدراسات الإسلامية في الدوحة في العام 2012، يتلقى مرتبًا شهريًّا مريحًا، وأضافت الصحفية أنها اطلعت على مذكرة خاصة لوكالة تراكفان Tracfin الرسمية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية، والمتخصصة بمكافحة الاحتيال المالي وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب، الصادرة في أبريل 2019، التي تؤكد حصول طارق رمضان على مبلغ (35) ألف يورو شهريًّا من قطر منذ عدة سنوات [29]. ومنذ عام 2018، يواجه طارق رمضان تهمًا بالاغتصاب، وقد وجه مكتب الادعاء العام الفرنسي في 22 يوليو 2022 اتهامات للداعية الإسلامي المثير للجدل باغتصاب أربع سيدات، وطالب بمثوله للمحاكمة [30].

- **هـاني رمضـان:** شـقيق طـارق رمضـان. يـرى أن جماعـة الإخـوان المسـلمين هـي الأحق بالحكم، ويحث الجماعة على التمسك بالسلطة والعمل على استقطاب وتجنيد كوادر وخبرات في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية وغيرها. طُرد هاني رمضان من فرنسا إلى سويسرا في أبريل **2017**، بعد تعرضه لحظر إداري. وقد عرضته وزارة الداخلية على أنه «في الماضي تبنى سلوكًا وأدلى بتصريحات تشكل تهديدًا خطيرًا للنظام العام على الأراضي الفرنسية». قررت الحكومة الفرنسية في عام **2018** تجميد أرصدة القيادي الإخواني هاني رمضان، في إطار محاربة تمويل الإرهاب [31].
- **عبد الحكيم صفريوي:** مغربي الأصل يحمل الجنسية الفرنسية، بدأ أنشطته منذ الثمانينيات، أطلق على نفسه عام **2000** لقب «**إمام**»، أنشأ جماعة «الشيخ ياسين» في عام **2004** وأدار دارًا لنشر الكتب في الدائرة **11** لباريس. يقدم نفسه بصفة عضو في مجلس أئمة فرنسا. وقد تم إيقافه في عام **2020**، وذلك في إطار تحقيق بخصوص جريمة قطع رأس «صاموئيل باتي» أستاذ التاريخ والجغرافيا. وهو مصنف من قبل الأجهزة الأمنية الفرنسية في القائمة "**S**" [32].
- **أحمد جاب الله:** تونسي الأصل، ويملك علاقات وطيدة مع حركة النهضة التونسية ورئيسها «راشد الغنوشي»، عمل رئيسًا لـ«منظمة مسلمي فرنسا»، اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا (**UOIF**) سابقًا والمرتبط بتنظيم الإخوان المسلمين في فرنسا. يدرس علم اللاهوت، وعلوم الإسلام في السوربون. يرأس (**IESH**) المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية في سان دوني بالضاحية الشمالية لباريس، والذي يقوم بتدريب الأئمة والمدرسين في المدارس القرآنية، ومن يرغبون في تعلم اللغة العربية أو الاقتراب من الإسلام، ويتخرج في تلك المدرسة سنويًا حوالي **1500** طالب. وفُتح معه تحقيق في شبهة «خيانة مؤتمن» تتعلق بتمويل المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية. وكشفت صحيفة «لوباريزيان» الفرنسية أن المعهد الذي يتلقى دعمًا قطريًّا يُعد بمثابة «مفرخة للإرهاب» [33].

- **جواد بشارة:** عراقي الأصل، ترأس «التجمع المناهض للإسلاموفوبيا» الذي يضم في صفوفه أشخاصًا يتراوح عددهم بين (2000 – 2500) من الأعضاء، والتي وصفها وزير الداخلية الفرنسي الحالي جيرالد دارمانان، بأنها «عدوة للجمهورية»، وأعلن عن حلها في ديسمبر 2020 (34).

- **منظمات وجمعيات الإخوان المسلمين في فرنسا:**

تعمل لصالح الإخوان (51) جمعية في فرنسا، بالإضافة إلى التجمع لمناهضة الإسلاموفوبيا وجمعية "الإيمان والممارسة" ومركز الدراسات والبحوث حول الإسلام والمعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية ومعهد ابن سينا لتخريج الأئمة. وتشكل الجمعيات الخيرية الدينية التي تمارس نشاطًا سياسيًّا أو تعمل لصالح هذه الجماعات خطرًا آخر على المجتمع الفرنسي. وتوجهت فرنسا لإخضاع هذه الجمعيات الدينية للمراقبة، وحل عدد منها بسبب تورطها في الترويج لأفكار تنافي مبادئ الجمهورية. أبزرها: اتحاد المنظمات الإسلامية في باريس "UOIF" والذي يُعد الممثل الرسمي للتنظيم الدولي للإخوان في باريس. وجمعية بركة سيتي، والتي يترأسها إدريس يمو، هي واحدة من المؤسسات الدينية التي حظرتها فرنسا، في إطار محاربتها للتنظيمات المتشددة في البلاد.

وفيما يلي أبرز وأكبر منظمات وجمعيات الإخوان المسلمين الناشطة في فرنسا:

- **منظمة الإغاثة الإسلامية – فرع فرنسا:** يرأسها رشيد لحلو، ويعمل بها (115) موظفًا وأكثر من (500) متطوع. تجاوزت ميزانية الإغاثة الإسلامية في فرنسا السنوية (21) مليون يورو، ومن أبرز القيادات في أوروبا «عبد الوهاب نوروالي»، وهو عضو سابق في مجلس أمناء IRW والأمين العام المساعد للجمعية العالمية للشباب الإسلامي [35]. وتقوم الإغاثة الإسلامية بتنفيذ برامج إنسانية وإغاثية بهدف مساعدة المحتاجين، وتبني النهج الأساسي لجماعة الإخوان المسلمين في استعادة السلطة والسيطرة، والعودة إلى متطلبات الشريعة، و«الحوكمة».

وفي عام 2012، أغلق البنك السويسري العملاق UBS حسابات المنظمة، وفرض حظرًا على التبرعات التي ترد إليه من عملائه خوفًا من تقارير عن تمويل الإرهاب.

فعل HSBC الشيء نفسه في عام 2016. وبدأت عدة دول بفحص أنشطة المنظمة. أشارت التقارير إلى أن محققي مكتب التحقيقات الفيدرالي، ودائرة الإيرادات الداخلية، ومكتب إدارة شؤون الموظفين، جمعوا أدلة جنائية تتعلق بالإغاثة الإسلامية في عام 2016 [36]. وأصبحت موضوع تحقيقات مكثفة منذ عام 2018، وكذلك علاقتها مع الموالين لـ (بن لادن) مثل جمعية خيرية للرعاية الاجتماعية؛ حيث تعاونوا في جمع أموال الزكاة [37].

- **اتحاد الجمعيات الإسلامية في فرنسا:** المقرب من جماعة الإخوان المسلمين، وينظم سنويًّا ملتقى مسلمي فرنسا. ويُعد منصة سياسية لبعض الجماعات السياسية، بالأخص جماعة الإخوان المسلمين. تأسس سنة 1983 من طرف طلبة عرب كانوا من أتباع جماعتين إسلاميتين: أنصار راشد الغنوشي، مؤسس النهضة، ومن جماعة الإخوان المسلمين. وهو يجمع أكثر من (250) منظمة فرنسية، في شبكة تغطي كل أوجه الحياة الاجتماعية وفقًا للرؤية العالمية للإسلام، كما تراه جماعة «الاخوان المسلمين». ويعتمد اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا خطابًا مزدوجًا، القائمون عليه يعلنون فكرًا إسلاميًّا لا يتناقض مع الجمهورية، بينما ينـدد أعضاء قدامى بالتقارب مع جماعة الإخوان المسلمين ومشتقاتها المتطرفة.
- **اتحاد المنظمات الإسلامية في باريس UOIF:** والذي يُعد الممثل الرسمي للتنظيم الدولي للإخوان في باريس، وجمعيات أخرى منها جماعة خلية مدينة لينيل، وجمعية الإخاء الإسلامي سنابل، وفرنسيون ومسلمون، واتحاد الفرنسيين المسلمين، وحزب مسلمي فرنسا.

مصادر تمويل جماعة الإخوان في فرنسا:

أطلقت السلطات الفرنسية عبر وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية نهاية العام 2020، تحقيقات واسعة في مصادر تمويل الجمعيات الدينية والمساجد التي تدعو إلى «إسلام انفصالي» على الأراضي الفرنسية، خاصة داخل المؤسسات الإسلامية المرتبطة بالإخوان المسلمين، وذلك لمحاربة الدوائر المالية السرية وغسيل الأموال

وتمويل الإرهاب، بعد رصد استخدام نحو 50 مليون يورو عبر عمليات تمويل خارجية لنشر خطاب الكراهية والتشدد في فرنسا. وتتضمن التحقيقات وفقًا لفروع "البنك الشعبي المغربي" في فرنسا؛ حيث يستحوذ «البنك الشعبي المغربي» على (60%) من مجموع مدخرات المهاجرين المغاربة، لا سيما في فرنسا [38].

وكشفت منظمة «شبكة 1905»، التي تدافع عن قيم العلمانية الفرنسية وعن قانون العام 1905 الذي يقر علمانية الدولة، عن وجود جمعيات فرنسية ساهمت في حملات تمويل لفائدة مركز إسلامي مقرب من تيار الإخوان، مع أنها تتلقى دعمًا من المرصد الفرنسي للعلمانية. منها: جمعية «اتيك» التي تعمل في مجال الاندماج الاجتماعي، وجمعية «كو-إكزيست» الناشطة في مجال الشباب والسلام والاندماج الاجتماعي، بالمشاركة في حملات لحشد التمويل لمسجد «الأنوار» في ضاحية ميتري موري، التابعة لمحافظة «السين والمارن» في الحوض الباريسي [39].

كما نشرت صحيفة لوباريزيان الفرنسية نص تحقيقات حول التجاوزات المالية ومصادر الدعم لـ»إخوان باريس»، من خلال المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية، التابع لاتحاد مسلمي فرنسا الذي يمر حوالي (1500) طالب عبر جدرانه كل عام، ويحمل «اعترافًا أكاديميًّا من Rectorate of Créteil»، ويتعاون مع العديد من الجامعات والمنظمات، مثل المعهد الكاثوليكي في باريس [40].

ونتيجة لما كشفته البيانات الرسمية للجهات المختصة، من أن الجزء الأكبر من التمويل للإخوان في البلاد يأتي من داخل فرنسا نفسها، رغم وجود دعم مالي خارجي خاصة (قطري وتركي)، فإن الحكومة الفرنسية تعتزم، بالتنسيق مع مُنتدى الإسلام في فرنسا FORIF الذي يُشارك فيه مسؤولون وأئمة ومفكرون وأفراد من المجتمع المدني، إنشاء هيئة رقابة وشفافية في هذا المجال، وذلك بهدف حرمان الإخوان المسلمين من دخل مالي ضخم مرتبط بالحج وتجارة الطعام الحلال، بالإضافة إلى التبرعات المشكوك فيها، وفقًا لما ذكرته في تقرير لها شبكة «غلوبال ووتش أناليز» الفرنسية للدراسات الجيوسياسية، والمعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف، في 5 أغسطس 2022 [41].

تحذيرات من خطر «الإخوان» على قيم الجمهورية الفرنسية:

كشفت الأجهزة الاستخباراتية الفرنسية أن جماعة الإخوان المسلمين تستخدم المنظمات غير الحكومية المعترف بها من قبل الدولة في فرنسا للترويج للأفكار المتطرفة في البلاد، وأنها تسللت إلى المنظمات غير الهادفة للربح من خلال تقديم الدعم النقدي وتنصيب قادتها في مجموعات المجتمع الفرنسي، تحت ستار ما يبدو أنها منظمات غير حكومية تمثل مصالح مسلمي فرنسا، واتهمت جماعة الإخوان المسلمين بالترويج لأفكار الإسلام السياسي في البلاد.

قالت مرشحة الرئاسة الفرنسية عن حزب التجمع الوطني مارين لوبان، خلال مناظرتها مع إيمانويل ماكرون في 20 أبريل 2022، قبل جولة الإعادة لانتخابات الرئاسة الفرنسية، والتي تذاع على قناة "إكسترا نيوز": «إن أيديولوجيا الإسلام السياسي في فرنسا تسبب في وقوع هجمات إرهابية، والسياسة التي اتبعتها باريس ضد الإسلام السياسي لم تكن نافعة». وأضافت لوبان أن هناك (4500) أجنبي في فرنسا مسجلين على قوائم التطرف، و(570) مسجدًا يدعون للتطرف في فرنسا [42].

وحذَّر رئيس منتدى أئمة فرنسا، حسن شلغومي، في حوار لمجلة «**ماريان**» الفرنسية في 5 أبريل 2022، من خطورة جماعات الإسلام السياسي، وفي القلب منها «**الإخوان**»، وأعرب إمام مسجد فرنسا عن مخاوفه من تغلغل جماعة الإخوان في فرنسا، ومحاولاتهم المستمرة تلويث عقول الشباب المسلم ودفعه إلى التطرف الديني، حتى يصبح بعضهم إرهابيين. وقال إن «جماعة الإخوان تحاول دائمًا الظهور في ثوب الضحية، متهمة الغرب برهاب الإسلام أو الإسلاموفوبيا، وتسعى لتضخيم تلك الظاهرة واستخدامها سلاحًا لتحفيز التطرف وإثارة الكراهية وتوليد ردود فعل عدائية ضد الحكومة الفرنسية؛ بسبب مواجهتها تيارات الإسلام السياسي المتشددة» [43].

وكان قد كشف تحقيق نشرته صحيفة the Investigative Journal البريطانية في 19 أغسطس 2019، مفاده أن التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين استطاع اختراق كيانات غير ربحية في فرنسا عبر الدعم المالي لتلك المنظمات، وزرع قيادات الإخوان داخلها، للترويج للأدبيات الفكرية للجماعة [44].

وهاجم وزير الداخلية الفرنسية جيرالد دارمانين، في مقابلة نُشرت في 24 يوليو 2020 بجريدة لوفيغارو، ما سماه بالإسلام السياسي، معتبرًا أن الشبكات الإخوانية لا تقل خطورة عن الشبكات السلفية المتطرفة [45].

سياسات وتشريعات فرنسا لمحاربة تطرف الإسلام السياسي - الإخوان المسلمين:

تنبهت فرنسا مؤخرًا للخطر الكبير الذي تمثله جماعات الإسلام السياسي، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين، على المجتمع الفرنسي، وذلك بعد تنامي العمليات الإرهابية في شتى أرجاء البلاد، والهجمات التي نفذها أفراد، أثبتت التحقيقات صلتهم بهذه الجماعات.

وركزت الجهود الفرنسية وفي مقدمتها قانون «مكافحة الانعزالية الإسلامية» الذي أصدره الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وتمت الموافقة عليه في البرلمان الفرنسي في فبراير 2021، وكان من أهم آليات هذا القانون مكافحة تطرف الحركات الإسلامية، وتعزيز الرقابة على الجمعيات وتمويل أنشطة الرقابة، ووضع آليات جديدة لتمويل أنشطة الطوائف الدينية، وحثها على وقف تلقي تمويلات أجنبية، ووضع رقابة صارمة على أنشطة الجمعيات الدينية والثقافية [46].

وللتضيق على التطرف والإسلام السياسي، خاصة جماعة الإخوان المسلمين، ووضعها في الزاوية لمحاصرتها وعدم تأثيرها على النسيج الاجتماعي الفرنسي؛ تبنت الجمعية الوطنية في فرنسا في 23 يوليو 2021 مشروع قانون «مبادئ تعزيز احترام قيم الجمهورية». سيخول القانون الجديد للحكومة إغلاق دور العبادة بشكل دائم، وحل المنظمات الدينية دون أمر من المحكمة، إذا وجدت أن أيًا من أعضائها يثير العنف أو يحرض على الكراهية. كما يسمح بإغلاق مؤقت لأي جماعة دينية تنشر أفكارًا تحرض على الكراهية أو العنف. كما سيتعين على المنظمات الدينية الحصول على تصاريح حكومية كل خمس سنوات لمواصلة العمل، وتصديق حساباتها سنويًا إذا تلقت تمويلًا أجنبيًا [47].

ومؤخرًا، أطلقت الحكومة الفرنسية منتدى الإسلام في فرنسا (FORIF) في 5 فبراير 2022 ليكون بمثابة المحاور الرسمي بين الدولة الفرنسية ومواطنيها المسلمين، وسحب البساط من تحت الإخوان ومنظماته. وأوضحت وزارة الداخلية الفرنسية أن منتدى

الإسلام في فرنسا يهدف إلى بدء «مرحلة جديدة في الحوار بين السلطات العامة والعقيدة الإسلامية»، ليحل محل المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية (CFCM) وتصحيح بعض عيوبه، على وجه التحديد من خلال توسيع دائرة أصحاب المصلحة المعنيين، بدلًا من وجود هيئة مركزية واحدة [48].

وخلال العام 2021، قامت فرنسا بإغلاق (21) مسجدًا لجمعيات دينية، بسبب ترويجها للإسلام الراديكالي ودورها في نشر الكراهية، وذلك بعد تفتيش (92) مسجدًا مُدرجًا في قوائم أجهزة الاستخبارات، وتخضع للمُراقبة الأمنية منذ نحو عام، من أصل (2500) مسجدًا في فرنسا، وإلغاء إقامة أكثر من (36) ألف شخص يُشكّلون تهديدًا للنظام العام في فرنسا بسبب تطرفهم [49]. وكذلك حل وحظر العديد من الجمعيات الدينية؛ حيث تم تأكيد شبهات تطرفها وتمويلهم من مصادر خارجية، ليبلغ عدد الجمعيات الدينية التي تم إغلاقها إلى (14) جمعية، مع مصادرة الحسابات المصرفية لمسؤوليها.

ومما سبق يمكن القول أنه، تتواجد قيادات جماعة الإخوان المسلمين في فرنسا منذ عقود، ويتمتع التنظيم داخل فرنسا بالدعم المالي والسياسي. ومع تصاعد العمليات الإرهابية وتورط قياداتها في التحريض، دفعت تلك العمليات السلطات إلى مواجهة التنظيم وتقويض نفوذه.

تهدف جماعة الإخوان المسلمين في فرنسا، شأنها شأن فروعها في الدول الأوروبية الأخرى، إلى تطبيق الفهم المتشدد للشريعة واستبدال القوانين السائدة في أوروبا، بما في ذلك فرنسا. كما لجأت جماعة الإخوان المسلمين إلى الأساليب السلمية ظاهريًّا، بل ونفت أنها تسعى إلى استخدام العنف.

خطورة **«الإخوان»** في فرنسا ليست في ممارستهم للعنف، وإنما في خلق بيئة العنف التي تحركت على قاعدتها الجماعات والتنظيمات المتطرفة، وهذا الدور غير المعلن هو الأخطر في المواجهة لأنه هو من يوفر الحماية للجماعات المتطرفة.

ترتكز استراتيجيات الإخوان المسلمين في فرنسا على العمل الدعوي للتغلغل داخل المجتمع الفرنسي والتقرب إلى الأوساط السياسية. ولفهم الأجندة السياسية للإخوان المسلمين، يجب النظر إلى طبيعة عملهم، فهو تنظيم يضاعف الأعمال الاجتماعية

بهدف التطلع إلى أفق أوسع. وإن فكرة الإخوان المسلمين هي إعادة بناء مجتمع يتضمن طبيعة ثقافية وقانونية من منظور إسلامي متطرف.

تعكس تقارير الاستخبارات الفرنسية مدى خطورة جماعة الإخوان المسلمين في فرنسا، وأنها باتت أكثر خطورة من التنظيمات الجهادية السلفية؛ حيث إن عملها ما زال يعتمد على التخفي والسرية، وتتخذ من المساجد والمراكز الإسلامية واجهة لعملها.

لمواجهة تهديدات التنظيمات المتطرفة والجماعات التي تنتمي لتيار الإسلام السياسي، تم تعزيز السلطات الفرنسية للترسانة التشريعية بشكل كبير، وانتقلت فرنسا من سياسة التصدي للتطرف إلى المعالجات الحقيقية لمنابع التطرف، خاصة إجراءات رصد ومراقبة أنشطة الجماعة والتنظيمات التابعة لها، وقطع مصادر التمويل الخارجية والداخلية، والقضية الأهم مشروع تدريب الأئمة المحليين بدل استقطابهم من تركيا، ولعل في استحداث الحكومة الفرنسية منتدى الإسلام خطوة بالغة الأهمية للحد من اعتماد جماعة الإخوان كممثلة عن الجالية المسلمة.

وهناك روابط تنظيمية بين مؤسسات «**الإسلامية**» الأوروبية والإخوان؛ فقد كشفت حادثة شارلي إيبدو في فرنسا عام 2015، عن وجود روابط بين المؤسسات الأوروبية والإخوان المسلمين. جماعة الإخوان المسلمين، التي تعتبرها الولايات المتحدة منظمة إرهابية، تدعو إلى الهجمات الانتحارية، وتدعو علانية إلى تنفيذ عمليات اغتيال، كما كشفت مقالة صحفية نشرتها شارلي إيبدو في 29 سبتمبر 2021 أن لديها شبكة دعم أوروبية وتتلقى إعانات غير مباشرة من المفوضية [49].

إن هدف جماعة الإخوان ليس أقل من تقويض وتدمير الديمقراطية الغربية. ومع ذلك، لا تزال «**الجماعة**» والمنظمات المرتبطة بها تتلقى دعمًا ماليًّا كبيرًا من الموارد العامة، وتسهل منصة للتأثير على الرأي العام في أوروبا. ويتم مساعدة جمعيات الدراسة والثقافة الإسلامية على جميع المستويات في أوروبا. وترسل الدول الأعضاء تبرعات بملايين الدولارات إلى منظمات مثل الإغاثة الإسلامية، والتي على الرغم من مشاركتها في الأعمال الخيرية، لا تزال تحمل أجندة إسلامية ووجهات نظر معادية للغرب. ورغم ذلك تستمر أموال الاتحاد الأوروبي في تمويل المنظمات الإسلامية داخل أوروبا وخارجها [50].

المراجع:

1. العين الإخبارية: بالأسماء والأدلة.. النمسا تمسك خيوط خداع الإخوان، 12 سبتمبر 2021، متاح على: bit.ly/3pDLcct
2. المرجع السابق.
3. The National: Muslim Brotherhood›s influence in Europe laid bare, 28 oct 2021, at the link: bit.ly/3zZcLmO
4. European Parliament: Muslim Brotherhood officially classified a terrorist organization, 21 Jul 2021, at the link: bit.ly/3cOfHJN
5. العربية نت، النمسا تحظر «الإخوان».. وتمنعهم من ممارسة أي عمل سياسي، 13 يوليو 2021، متاح على: bit.ly/3P4kJPC
6. العرب اللندنية: كيف ساهمت سياسات أردوغان في تفاقم الإسلاموفوبيا بدل تطويقها، 28 يناير 2022، متاح على: bit.ly/3zDVA8Y
7. Guido Steinberg: The Muslim Brotherhood in Germany, January 2010, at the link:bit.ly/3Pmcoa7
8. Bundesamt für Verfassungsschutz:Bundesamt für Verfassungsschutz - Islamist extremism and Islamist terrorism, at the link: bit.ly/3dscPm7
9. BMI - Federal Ministry of the Interior and Community: German Islam Conference, at the link: bit.ly/3QpsAsG
10. Bundeszentrale für politische Bildung: Die Muslimbruderschaft in Deutschland, 2 Mai 2019, at the link: bit.ly/3JRyS1O
11. K onrad-Adenauer-Stiftung:Die Muslimbruderschaft - Extremismus , at the link: bit.ly/3zVFp6Z
12. Gegner analyse: Muslimbruderschaft: Eine gut organisierte Minderheit, September 2020, at the link: bit.ly/3zQ-Tse2
13. Domradio.De: Deutsche Muslimische Gemeinschaft lässt Mitgliedschaft im ZMD ruhen , 3 Dec 2019, at the link: bit.ly/3Qr6I07
14. Muslim Brotherhood in Germany: Greater Danger than ISIS, Qaeda, 7 Jan 2019 , at the link: bit.ly/3SOAaP0
15. Parliamentary question: The Muslim Brotherhood's influence, at the link: bit.ly/3w4GkAP
16. Islamist political groups in Europe: Tools, tactics, and mechanisms, at the link: bit.ly/3JU0qn6
17. "Secret Brotherhood Cells … A report revealing threats facing Germany," Sky News Arabia, March 31, 2021, at the link: https://bit.ly/3u9V2TI
18. Hussam Al-Haddad, "The Brotherhood's International Organization Centers in Europe, 9 Fep 2020, at the link: https://bit.ly/3maXgiT
19. Konrad-Adenauer Stiftung: Die Muslimbruderschaft in Deutschland - Extremismus - Konrad-Adenauer-Stiftung, at the link: bit.ly/3JTrbrI
20. France 24: Germany launches training centre for homegrown imams, 15 Jun 2021,at the link: bit.ly/3Qnlbu3
21. FOCUS online: Muslimbrüder wollen Deutschland in islamischen Gottesstaat verwandeln , 13 Dec 2018, at the link: bit.ly/3bW2iiM
22. John Jenkins: Government backing of Islam in the public space debated further in Germany , Policy Exchange, 25 Oct, 2021,at the link: bit.ly/3AkXEE9
23. Emirates Policy Center: The "French Awakening" Against Political Islam: Motivations and Future Repercussions, 20 Dec2020, at the link: https://bit.ly/3dshAvV
24. Farhad Khosrokhavar: TH E MUSLIM BROTHERHOOD I N FRANCE, at the link: https://bit.ly/3Augo4g
25. The Investigative Journal:Muslim Brotherhood uses French NGOs to lobby Macron on radical Islam, investigation reveals, 19 Aug 2019, at the link:https://bit.ly/3AsK8i4
26. NaëmBestandji:Législatives2022-1›UDMF,leparti islamisteauxdentslongues(1èrepartie),8Juin2022,atthelink: https://bit.ly/3w9l6Sj
27. EuropeanConservativesandReformistsGroup:THEMUSLIMBROTHERHOODINEUROPE,oct2021,atthelink: https://ecrgroup.eu/files/MuslimBrotherhood.pdf
28. مونت كارلو: طارق رمضان يوظّف في مركزه للتدريب على «الأخلاق» مُتهمًا بهتك العرض والتحرش الجنسي، 7 أكتوبر 2020، متاح على: https://bit.ly/3PtSpq9
29. يورو نيوز: طارق رمضان يتقاضى 35 ألف يورو شهريًا من قطر بحسب وزارة الاقتصاد الفرنسية، 5 أبريل 2019، متاح على: https://bit.ly/3QTueT4
30. DW: بتهم الاغتصاب ـ القضاء الفرنسي يطالب بمثول الداعية طارق رمضان للمحاكمة، 13 يوليو 2022، متاح على: https://bit.ly/3Ra2qu7
31. فرانس 24، فرنسا تطرد المفكر الإسلامي هاني رمضان من أراضيها إلى سويسرا، 9 أبريل 2017، متاح على: https://bit.ly/3A8Y534
32. العربية نت: تفاصيل عن داعية تورط بجريمة قطع الرأس التي هزت فرنسا، 21 أكتوبر 2020، متاح على: https://bit.ly/3A3LaiX
33. العين الإخبارية: أحمد جاب الله.. عالم لاهوت ينسج خيوط مؤامرة قطر والإخوان بفرنسا، 4 أغسطس 2020، متاح على: https://bit.ly/3Qz330h
34. يورو نيوز: ما هو التجمع المناهض للإسلاموفوبيا في فرنسا المهدد بالحل؟، 21 أكتوبر 2020، متاح على: https://bit.ly/3AsR9zg
35. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات: منظمة الإغاثة الإسلامية في فرنسا ـ صلات وثيقة بتنظيم الإخوان، 1 ديسمبر 2020، متاح على: https://bit.ly/3AuAQlu/

36. MENA Research and Studies Center: Islamic Relief- Muslim Brotherhood Tool for Recruiting the Poo, 31 Mars 2022,at the link: https://bit.ly/3wd7hmd
37. Global Watch Analysis: Moroccan Chaabi Bank at the heart of a French investigation targeting Muslim Brotherhood relatives, at the link: https://bit.ly/3Aw7l31
38. سكاي نيوز: تجدد الجدل في فرنسا حول تمويل المراكز الإخوانية، 17 أغسطس 2020، متاح على: https://bit.ly/3CbqwAI
39. A Saint-Denis, «l'école des imams» dans le viseur de la justice, at the link: https://bit.ly/3Ck0D1n
40. Global Watch Analysis: France wants to deprive the Muslim Brotherhood of the income from the pilgrimage to Mecca, at the link: https://bit.ly/3dyNQh3
41. Lemonade:LePenclarifiescallforbanonveils,whileMacronaccusesherofinciting‹civilwar,21April2022,atthelink:› https://bit.ly/3A8Yoee
42. Marianne:Hassen Chalghoumi - «sans les Frères musulmans, tous les musulmans seraient des frères » , 5 Apr 2022, at the link: https://bit.ly/3SU7K6x
43. The Investigative Journal:Muslim Brotherhood uses French NGOs to lobby Macron on radical Islam, investigation reveals,19 Aug 2019at the link: https://bit.ly/3SZgc4f
44. Le figaro:Gérald Darmanin- «Il faut stopper l'ensauvagement d'une partie de la société,24 jul 2021, at the link: https://bit.ly/3dGVhTz
45. DW: بعد جدل ومعارضة.. فرنسا تمرِّر قانونًا يستهدف «الإسلام المتطرف»، 23 يوليو 2021، متاح على الرابط: https://bit.ly/3K5I56w
46. The Wall Street Journal: France Passes New Bill to Tighten Control of Mosques, 23 Jul 2021, at the link: https://on.wsj.com/3CfExNs
47. فرانس 24: انطلاق «منتدى الإسلام في فرنسا» بمشاركة ممثلي الديانة ووزير الداخلية جيرالد دارمانان، 5 فبراير 2022، متاح على الرابط: https://bit.ly/3wdwxbS
48. Euronews: Mosque in northern France ordered shut for ‹inciting hatred› and ‹violence›, 28 Dec 2021, at the link: https://bit.ly/3zXrJsc
49. Parliamentary question: Dangerous policies being promoted by the Muslim Brotherhood in the EU such as encouraging the wearing of the hijab, 4 Nov 2021,at the link: bit.ly/3Qr1ph3
50. Brussels Morning: Why is Europe ignoring the threats of Muslim Brotherhood?, 28 Jul 2022, at the link: bit.ly/3AolAXz

9

«الإخوان» في الولايات المتحدة

ازدواجية الحضور في المجتمع المدني

مها علام*

تمهيد

تأسس **«الإخوان»** كجماعة عام **1928** في مصر، لكنها عملت على نشر أفكارها في الخارج، فالأفراد والمنظمات التي لها روابط تاريخية وأيديولوجية وتشغيلية ومالية بـ**«الإخوان»** في مصر، ينشطون ليس فقط في كل الدول ذات الأغلبية المسلمة تقريبًا، ولكن أيضًا في الغرب وأفريقيا جنوب الصحراء. هذا، وقد اتخذ **«الإخوان»** أشكالًا مختلفة تكيفًا مع الظروف السياسية المحلية داخل الدول التي يتواجدون فيها؛ ففي بعض دول الشرق الأوسط التي تعطي لها المساحة تشكل

* باحثة بوحدة الدراسات الأمريكية – المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

حزبًا سياسيًّا، وفي الدول التي تحظر عملها وأنشطتها تعمل كحركة سرية، بينما تتخذ في الغرب أشكالًا مألوفة محليًّا، مثل: مجموعات الحقوق المدنية والمنظمات الدينية ومنظمات الضغط [1].

واتصالًا بذلك، أنشأ **«الإخوان»** شبكة واسعة إلى حد ما من الكيانات التعليمية والخيرية والسياسية، والعديد منها مرتبط عالميًّا. وتشكل «الفروع» الوطنية المختلفة شبكة غير رسمية عبر وطنية تعمل وفق رؤية مشتركة، لكنها في نفس الوقت تتمتع باستقلالية تشغيلية كاملة. لذا، اعتبر «لورينزو فيدينو»، مدير برنامج التطرف في جامعة جورج واشنطن، أن التنظيم العالمي لـ**«الإخوان»** لا يعمل كجماعة، ولكن كـ«اتحاد فيدرالي فضفاض» أو «حركة أيديولوجية»، تختار مختلف الفروع تكتيكاتها الخاصة لتحقيق أهدافها قصيرة المدى. كما هو الحال مع أي حركة تمتد عبر القارات ولديها الكثير من المنتسبين، فإن تنظيم **«الإخوان»** العالمي ليس كتلة متجانسة؛ فالانقسامات الشخصية والأيديولوجية شائعة [2].

عندما بات وضع **«الإخوان»** في الولايات المتحدة أكثر استقرارًا ونضجًا، دشنوا مؤسسات جديدة، ووسعت نطاق تغطيتها جغرافيًّا، بناءً على القضايا وعلى مختلف المستويات، من المحلي إلى الدولي، ومن الجمعيات الخيرية إلى العلاقات العامة، وفي النهاية إلى السياسة الوطنية. أشارت «زينو باران»، مدير برامج الأمن الدولي والطاقة بمركز «نيكسون»، إلى أن وثائق **«الإخوان»** تنص بوضوح على الحاجة إلى «إتقان فن التحالفات، وفن الاستيعاب ومبادئ التعاون»، الأمر الذي عزز من نفوذهم وقوتهم. واعتبرت أن اكتساب النفوذ داخل الولايات المتحدة يُعد أمرًا مهمًّا بشكل خاص بالنسبة لـ**«الإخوان»** نظرًا لكونها قوة عظمى من جانب، ولما له من تأثير كبير على كيفية معاملة الإسلاميين في باقي أنحاء العالم من جانب آخر [3].

وألمحت **«باران»** كذلك إلى أن قادة المنظمات **«الإخوانية»**، الذين يضعون أنفسهم في مجال الحقوق المدنية والعمل الخيري، استطاعوا إخفاء أجندتهم الحقيقية التي تهدف إلى دعم حركات الإسلام السياسي، وحماية وتعزيز عمليات الجماعات المتطرفة التي تدعم الإرهاب [4]. كما جادل «فيدينو» بأنه ليس من المستغرب أن الولايات المتحدة، مثلها مثل أغلب الدول الغربية، لم تعتمد أبدًا تقييمًا ثابتًا، ولم

تنتهج سياسة ثابتة، تجاه «الإخوان» [5]. وارتباطًا بذلك، فقد شهدت العلاقات بين واشنطن و«الإخوان» حالات من الشد والجذب، بطريقة يمكن أن تدفعنا إلى اعتبارها «علاقات ملتبسة» غير واضحة الأسس التي تجري وفقًا لها.

وفي هذا السياق، يضع هذا الفصل في اعتباره مسار «العلاقات الملتبسة» بين واشنطن و«الإخوان»، في محاولة لتحليل التأثير الذي يمارسه «الإخوان» على الساحة الأمريكية عبر منظمات المجتمع المدني. بعبارة أوضح، يسعى الفصل، بالاستناد إلى المسار المتباين للعلاقات بين الطرفين، إلى تفكيك عمل «الإخوان» على الساحة الأمريكية عبر منظمات المجتمع المدني التي وفرت ساحة فعالة ومساحة مناسبة لتعزيز نشاط «الإخوان» داخل الولايات المتحدة.

أولا: واشنطن و«الإخوان».. مسار متباين وعلاقات ملتبسة:

اتسمت العلاقات بين واشنطن و«الإخوان» بكونها «علاقات ملتبسة» تحوي قنوات للتواصل بالرغم من الخطاب المناهض للغرب الذي تبناه التنظيم. فقد أشار محمد علي العدراوي - أستاذ العلوم السياسية - إلى أن الدبلوماسية الأمريكية لم تدخل أبدًا في صراع مباشر مع تنظيم «الإخوان» [6]. حينما أسس حسن البنا «الإخوان» لأول مرة في عام 1928 وصاغ أيديولوجيته التنظيمية والترويجية، استند - فيما بدا - إلى وجهة نظر معادية للغرب، قوامها رفض الاستعمار البريطاني. وفي غضون هذه الأجواء، سعت واشنطن إلى البحث عن دور في الشرق الأوسط يضمن لها مصالحها، ويعزز من بناء شبكة التحالفات والشراكات مع دول المنطقة. ومن ثم، حاولت واشنطن فتح قنوات للتواصل مع تنظيم «الإخوان» لأسباب متنوعة، وربما ساعدت بريطانيا في هذا التواصل بين الطرفين [7].

واتساقًا مع ذلك، تعززت بعض المؤشرات، لا سيما خلال الحرب الباردة، مؤداها أن واشنطن عملت على بناء علاقة وثيقة وفعالة مع تنظيم «الإخوان»؛ إذ تُسلط بعض وثائق أرشيف وزارة الخارجية الأمريكية، الضوء على التفاعلات بين القوى العظمى و«الإخوان»، وتكشف كذلك عن التقلبات الأمريكية بين التردد العميق والاهتمام بالانخراط والتواصل مع هذا التنظيم [8]. أوضح «ستيفين بروك» أن كلاً من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة قد سعيا إلى كسب عملاء جدد في الشرق

الأوسط؛ معتبرًا أن مصر كانت هي الجائزة [9]. ومن ثم، عملت واشنطن على تقييد النفوذ السوفيتي في مصر والمنطقة، من خلال استخدام الدين وتعزيز دور التنظيمات الإسلامية لتسليط الضوء على الإلحاد الشيوعي [10].

وارتباطًا بذلك، فقد نظرت بعض التحليلات إلى «**الإخوان**» كتنظيم «**مخترق**» من قبل القوى الكبرى؛ إذ أشار «مايلز كوبلاند» - ضابط سابق بوكالة المخابرات المركزية - إلى أن تنظيم «**الإخوان**» يشهد «اختراقًا من قبل المخابرات البريطانية والأمريكية والسوفيتية والفرنسية» [11]. ومن خلال التتبع التاريخي للعلاقات بين واشنطن و«**الإخوان**» يمكن التوصل لمساحات الانخراط بين الجانبين، وربما الكشف عن مساحات الاختراق، التي قد تسمح بتوضيح الأسس التي تقوم عليها العلاقات. وعليه، سيجري تقسيم العلاقات إلى خمس مراحل، تقف تحليليًّا عند فترة الرئيس «دونالد ترامب»؛ حيث إن التوجه في سياسة إدارة الرئيس «جو بايدن» لم يتضح بعد.

المرحلة الأولى: بداية التواصل:

اعتبر المحلل الأمريكي «ديفيد ليش» أنه على خلفية الحرب العالمية الثانية اتجهت واشنطن نحو مزيد من الاهتمام بالشرق الأوسط، مع اعتبار مصر دولة ذات «أهمية استراتيجية» كبيرة [12]. كما كشف المؤرخ البريطاني «مارتن فرامبتون» عن أن تنظيم «**الإخوان**» قد لفت انتباه الدبلوماسيين الأمريكيين لأول مرة خلال الحرب. وقد وصفه مسؤولون بمفوضية الولايات المتحدة بالقاهرة كحركة متورطة في «أنشطة تخريبية»، معتبرين أنهم - أي «**الإخوان**» - يميلون إلى «المزايدة لبيع ولائهم لمن يدفع أعلى سعر» [13].

وهي نظرة مقاربة لما طرحه «العدراوي»؛ إذ أوضح أن السفارة الأمريكية بالقاهرة لم تصدر تقريرها الأولي عن «**الإخوان**» حتى عام **1944**، لافتًا إلى أنه بحلول أواخر الأربعينيات، ظهرت بدايات التواصل بين «**الإخوان**» والدبلوماسيين الأمريكيين؛ حينما أرسل أعضاء التنظيم ما لا يقل عن **320** رسالة إلى السفارة الأمريكية تضمنت - في الغالب - احتجاجًا على الدعم الأمريكي للاستيطان الصهيوني بفلسطين، الأمر الذي انعكس في مضمون البرقيات الدبلوماسية التي أشارت إلى ظهور «مجموعة

إسلامية متعصبة» [14]. وكذا، حمل أيضًا مؤشرات على قدرة «**الإخوان**» على تشكيل كيان تنظيمي، بطريقة لفتت انتباه مكتب الخدمات الاستراتيجية مقدمة لوكالة المخابرات المركزية، بالنظر إلى التنظيم كلاعب مهم على الساحة المصرية [15].

بعد الحرب العالمية الثانية، واصل «**الإخوان**» اعتمادهم على الخطاب المناهض للاحتلال البريطاني كوسيلة لتحقيق أكبر نطاق من الشعبية، انطلاقًا من كون التحرر الوطني يمثل القضية والمطلب الرئيس للنخبة والشعب على حد سواء. ولكن لم يتوقف الأمر لدى «**الإخوان**» عند هذا الحد، وإنما اتسع ليحوي مناهضة مماثلة لواشنطن على خلفية دعمها لإسرائيل. وعليه، اندلعت أعمال شغب حول القنصلية الأمريكية في أوائل نوفمبر **1945** [16]. وبالتالي، مثلت حالة عدم الاستقرار أو الاضطرابات الأمنية عاملًا مؤثرًا على سياسة واشنطن تجاه مصر.

ومن ناحية أخرى، قد أزعج واشنطن النشاط السوفيتي بالمنطقة، وهو ما ارتبط بالخوف من استغلال موسكو لحالة عدم الاستقرار في مصر لدفعها نحو معسكرها. لذا، افترض بعض المسؤولين الأمريكيين أن الاضطرابات تمت نتيجة للتحريض السوفيتي، الأمر الذي دفع واشنطن لدعم الاحتلال البريطاني، وهو ما انعكس بالسلب على موقف الحركة الوطنية من واشنطن، مما استتبعه موقف مماثل من «**الإخوان**». في **26** فبراير **1946**، تلقى المندوب الأمريكي تقريرًا من قسم القاهرة التابع لمكتب الخدمة الاستراتيجية، خلص إلى أن تنظيم «**الإخوان**» هو المسؤول عن أعمال الشغب والمظاهرات الطلابية. وفي مايو **1946**، تدخل المسؤولون الأمريكيون نيابة عن البريطانيين في المحادثات لإعادة التفاوض بشأن معاهدة عام **1936** [17]. وكنتيجة لذلك، حمل الدعم الأمريكي لبريطانيا تأثيرات واضحة؛ إذ دفع الوفد و«**الإخوان**» لتوحيد جبهتيهما في وجه الاحتلال. وهو ما نجم عنه تزايد حالة الاحتقان وعدم الاستقرار. وخلال الفترة من عام **1947** إلى عام **1952**، واصل المسؤولون الأمريكيون التأرجح بين سياسات الأمن والاستقرار، مع التركيز على حماية المصالح الاقتصادية لا سيما النفط [18].

كشف محسن محمد في كتابه من قتل حسن البنا؟ عن أن أول لقاء قد جرى بين حسن البنا و«فيليب أيرلاند»، السكرتير الأول للسفارة الأمريكية بالقاهرة، في **29**

أغسطس 1947، وأشار البنا - خلال اللقاء - إلى أنه بوسعه تهدئة واحتواء المظاهرات والاضطرابات بالاستناد إلى النفوذ والقوة التي حاز عليها «الإخوان»، وبالأخص بعد انضمام المنشقين من حزب الوفد إلى التنظيم، مشيرًا إلى قوة مجموعات العمل العسكرية التي يملكها «الإخوان»، والتي باتت لديها القدرة على استخدام أية أسلحة أو معدات يمكن الحصول عليها [19]. وهو ما مثل تلميحًا واضحًا برغبة البنا في الحصول على دعم عسكري أمريكي لتعزيز قوته ونفوذه، بما يسمح له بالتحكم في حالة الحراك الشعبي.

وفي غضون ذلك، ظلت مسألة إنهاء الاحتلال البريطاني مطلبًا رئيسيًّا للشعب المصري، وهو ما دفع «الإخوان» إلى تنظيم احتجاجات متكررة. وفي يوليو وأغسطس 1951، أبلغ مصدر سري المندوب الأمريكي بمصر أنه حضر اجتماعًا ضم المعارضة، بما فيها «الإخوان»، لتأكيد معارضتها للحكومة، وهو ما لحقته أعمال عنف مهدت الطريق لقيام ثورة 1952 [20]. وفي أعقاب موجة عنف في يناير 1952، التقى المندوب الأمريكي مع «الإخوان» الذين عبَّروا عن عدم رضائهم عن الحكومة، وهو ما استتبعه إعلان المرشد «الإخواني» الهضيبي، عدم مشاركته في الانتخابات. وبهذا بدت ملامح تغير في الموقف السياسي لـ«الإخوان»، مع سعيهم للتحالف مع الضباط الأحرار. ومع قيام ثورة يوليو 1952، حملت معها سياسة حذرة تجاه «الإخوان» [21].

في أواخر ديسمبر 1952، عقد السفير الأمريكي «جيفرسون كافري» أول لقاء رسمي مع الهضيبي الذي ادعى أن «الإخوان» مستعدون لاستيعاب النظام الجديد، وكذا تعاملاته المستقبلية مع واشنطن، ومع ذلك، ظل «كافري» متشككًا، وأبلغ واشنطن بمخاوفه. وخلال صيف عام 1953، التقى «كافري» بالهضيبي عدة مرات، وأوضح في برقيات دبلوماسية أن التوترات بين «الإخوان» والضباط الأحرار آخذة في الاتساع، بالاستناد إلى رغبة الهضيبي في إقصاء الرئيس عبد الناصر لأن سياساته الوطنية تمنع إنشاء «دولة إسلامية» [22]. وفي عام 1954، وفي أعقاب حادثة اغتيال المنشية، سعت الدولة المصرية إلى القضاء على «الإخوان»، ما دفعهم للعمل تحت الأرض. ومن ناحية أخرى، ظهر في رسالة دبلوماسية إلى واشنطن اقتراح بشأن دعوة «الإخواني» سعيد رمضان صهر حسن البنا لحضور مؤتمر بالولايات المتحدة [23]. وفي

أعقاب المؤتمر دعا البيت الأبيض المشاركين، ومنهم رمضان، للقاء الرئيس الأمريكي «دوايت آيزنهاور». ومن هنا، بدأت واشنطن بالسماح للعناصر «الإخوانية» بالتواجد على أراضيها، كما بدت مسألة الدراسة البوابة الأنسب لولوجهم إلى الولايات المتحدة [24].

المرحلة الثانية: مواجهة العدو الشيوعي:

شهدت فترة الخمسينيات تركيزًا كبيرًا من قبل واشنطن على مناهضة المد الشيوعي، ما أثر على رؤية واشنطن للإخوان. فعلى الرغم مما بدا كعدم وضوح الرؤية أو التذبذب الأمريكي في التعامل مع «الإخوان»، فإن مؤشرات التقارب المصري السوفيتي في أعقاب ثورة يوليو حملت محفزات لواشنطن بشأن إعادة تأطير علاقتها مع «الإخوان» بما يخدم الأهداف الأمريكية. وهو ما انعكس على مضمون البرقيات الدبلوماسية الأمريكية التي ذكرت «الإخوان» خلال هذه الفترة؛ إذ نأت هذه البرقيات عن وصفهم بـ«المتعصبين»، بينما وصفتهم بـ «المؤمنين الأرثوذكس» [25].

وبحلول الستينيات، وكنتيجة لحملة الضغط المكثفة التي شنتها الدولة المصرية ضد «الإخوان»، تراجع ذكر «الإخوان» في تقارير وبرقيات السفارة الأمريكية، كنتيجة لصعوبة تواصل السفارة معهم. وكذا، لم يُذكر سيد قطب سوى مرات قليلة في السجلات الدبلوماسية، على الرغم من كونه مُنظر العنف الأهم لدى التنظيم، ومنها عملية إعدامه في عام 1966. وعلى الرغم من ذلك، لم تركز التقارير الدبلوماسية على الانشقاقات التي بدأ يشهدها التنظيم، ولا ميله المتنامي نحو العنف [26]. هذا، وتكشف بعض الوثائق الغربية أنه مع تراجع القومية العربية بعد عام 1967، أصبح الدبلوماسيون الغربيون مقتنعين بأن وصول «الإخوان» إلى السلطة بات «أمرًا لا مفر منه»، وبالتالي، فإن الانخراط معهم ضروري. ومن ثم، تعززت قنوات التواصل بين واشنطن و«الإخوان» منذ السبعينيات، ويعود ذلك في جانب منه إلى تزايد وجود «الإخوان» هناك [27].

لم يقف الأمر عند هذا الحد، وإنما ظهرت روايات عن وجود تعاون في بعض القضايا. فوفقًا للقيادي «الإخواني» عصام العريان، فقد طلبت إدارة الرئيس

«جيمي كارتر»، خلال أزمة الرهائن الإيرانية، من المرشد «**الإخواني**» عمر التلمساني التوسط لدى المرشد الإيراني «الخميني» للإفراج عن الأسرى. ناهيك عما قدمه الغزو السوفيتي لأفغانستان عام **1979** من محفز إضافي لتوظيف الإسلام السياسي في مواجهة الاتحاد السوفيتي. وهو ما ارتبط باتساع نطاق الحديث حول العلاقات القائمة بين واشنطن والمقاتلين الإسلاميين في أفغانستان؛ ما يعزز من فكرة الدور الذي يمكن أن يكون «**الإخوان**» قد قاموا به في التعبئة واللوجستيات لدفع القتال الأفغاني قدمًا، على الرغم من تواضع حماسهم تجاه المشاركة أو الانخراط في القتال، وفقًا للمحلل المصري خليل العناني [28].

وبعد اغتيال الرئيس السادات عام **1981**، تمت مناقشة مسألة التوجه الديني لـ«الجهاد الإسلامي»، في التقارير الدبلوماسية الأمريكية. إلا أنه لم يُذكر أبدًا أن تنظيم «**الإخوان**» كان مسؤولًا عن عملية الاغتيال، كما لم يكن هناك أي اعتراف بالتأثير الأيديولوجي لسيد قطب على التطرف الإسلامي. وهكذا، خلال الثمانينيات، لم تظهر فكرة الإسلام الراديكالي في التقارير الدبلوماسية الأمريكية، ولا في بيانات السياسة الأمريكية الرسمية حول الشرق الأوسط [29]. ومن ناحية أخرى، فقد اتجهت بعض التحليلات إلى اعتبار عام **1982** بداية للتواصل الأوسع بين واشنطن و«**الإخوان**»، فقد تم استقبال التلمساني بزخم خلال زيارته للولايات المتحدة، وفي أعقاب عودته كشف خلال اجتماع لمكتب الإرشاد، في **15** سبتمبر **1985**، عن قرار الإدارة الأمريكية اعتزامها دعم الجماعات الدينية، اتساقًا مع سياستها في أفغانستان. وفي غضون ذلك، تكثف نشاط «**الإخوان**» بالولايات المتحدة؛ حيث تمكنوا من تدشين مجموعات ضغط مؤيدة لهم من خلال المنظمات التي أسسوها، أو التغلغل في بعض مراكز الأبحاث والمنصات الإعلامية [30].

وعلى ذات المنوال، لم يؤثر موت التلمساني على الاتصالات الجارية، فقد حرصت السفارة الأمريكية على إجراء مكالمة تمهيدية مع المرشد الجديد، محمد حامد أبو النصر، ما ساهم في ذيوع انطباع مؤداه التوق الأمريكي لتمهيد الطريق لمزيد من المحادثات مع «**الإخوان**». وفي حين تم الحكم على التنظيم بأنه «حريص على إقامة حوار مع السفارة الأمريكية»، بطريقة تعزز من شرعيته، فقد ظل قلقًا «بشأن

تجنب المشاكل مع وزارة الداخلية المصرية. وهكذا انتهت برقية دبلوماسية، في سبتمبر 1986، بالتأكيد على أنه بالرغم من حرص السفارة على تجنب الوقوع في خضم نزاع بين «الإخوان» والحكومة، فإنها «ستواصل متابعة الاتصالات مع الإخوان» [31].

المرحلة الثالثة: بين الاستعداء والاحتواء:

شهد الوضع في أوائل التسعينيات تغيرًا واضحًا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بوصفه التهديد الأبرز، ما نجم عنه التغير في النظر إلى حركات الإسلام السياسي بوصفها التهديد الجديد [32]. واتصالًا بذلك، عبر السفير الأمريكي «إدوارد دجيريجيان»، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، في «خطاب الميرديان»، عن قلقه من اتجاه واشنطن لتصوير الإسلام كعدو جديد، لكنه اعتبر – في ذات الوقت – أن الخطر الأكبر الناشئ في الشرق الأوسط لا يرتبط بالأفكار أو المعتقدات الدينية، وإنما يكمن في الإرهاب والتطرف. وعليه، ظهرت «الأصولية الإسلامية» بشكل متكرر كمصدر قلق مستمر للدبلوماسية الأمريكية [33].

وفي هذا السياق، حافظت السفارة الأمريكية على اتصالاتها مع «الإخوان»، اعتقادًا منها بأنهم لاعب مهم بالرغم من كونه تنظيمًا محظورًا. وهو ما اعترض عليه نظام الرئيس مبارك، بطريقة دفعت واشنطن إلى تقليل التواصل[34]. علاوة على ذلك، فقد بدا أن التوترات قد تطورت بين الطرفين بسبب حرب الخليج الأولى؛ فقد كشفت مذكرة دبلوماسية في مارس 1991، أن المرشد أبو النصر وصف الحرب بأنها «مؤامرة خبيثة» لتدمير العراق، معتبرًا أن واشنطن تلعب «دورًا خبيثًا ومدمرًا» بالمنطقة العربية [35].

إلا أن الجانب الآخر من المشهد يكشف عن وجود محفزات لتنامي العلاقات خلال ذات الحقبة، وذلك بالاستناد إلى ميل إدارة الرئيس «بيل كلينتون» لصالح البوسنيين والألبان في وجه الصرب. ناهيك عن قيامه بتعيين الإخواني «عبد الرحمن العمودي» لدى وزارة الخارجية كسفير للنوايا الحسنة. وكذا، تُفيد بعض الأنباء بقيام «هيلاري كلينتون» – زوجة الرئيس – بدعوة بعض قادة المنظمات الإسلامية بالولايات المتحدة لحضور حفل إفطار رمضاني عام 1996، إضافة إلى تزايد الحديث عن

احتضان «مؤسسة كلينتون» لعدد من الشخصيات الإخوانية، من بينها المهندس جهاد الحداد، فضلًا عن قيامها بتعيين «هوما عابدين» كمساعدة شخصية لها[36].

ومن جانبهم، فقد اجتهد «**الإخوان**» في تنمية علاقتهم بواشنطن، فوفق ما ورد من وثائق حول خطة التمكين قضية سلسبيل **1991/1992**، رأى التنظيم ضرورة إشعار الغرب وواشنطن بأن «**الإخوان**» لا يمثلون خطرًا على مصالحهم، وأن من مصلحة الغرب أن يتعامل معهم كونهم يمثلون قوة تتميز بالانضباط والاستقرار[37]. وعلى هذا النحو، فقد كشفت مذكرة دبلوماسية في أواخر عام **1997**، سردًا للاجتماعات المتعددة التي عُقدت مع شخصيات «**إخوانية**» بمجلس نقابة الصحفيين، كما أكدت المذكرة أن السفارة على اتصال بالتنظيم عبر (أعضاء من «**الإخوان**» المؤثرين والناشطين في النقابات المهنية)، إلا أنها أوضحت أن دعوتهم تجري بوصفهم قادة نقابيين وليس كأعضاء في جماعة محظورة[38].

هذا، وقد شهدت إدارة الرئيس «جورج بوش» الابن روابط مباشرة مع بعض الرموز «**الإخوانية**» خلال الحملة الانتخابية، فقد ساهم «سامي العريان»، في القيام بحملة داعمة لـ«بوش» في مساجد فلوريدا وأماكن أخرى. كما عملت الإدارة على تعيين «سهيل خان» في مكتب الاتصال العام بالبيت الأبيض[39]. ثم جاءت هجمات تنظيم «القاعدة» في **11** سبتمبر **2001** لتمثل منعطفًا جديدًا؛ عبر تكثيف النقاش حول التهديدات التي يشكلها الإسلام الراديكالي أو التنظيمات الإسلامية المتطرفة المتأثرة – بشكل واضح – بأفكار قطب، مما ساهم في احتدام الجدل بشأن الأسس الفكرية والروابط بين «**الإخوان**» والإرهاب المعولم كتنظيم «القاعدة». ما نجم عنه رؤيتان متباينتان بشأن «حركات الإسلام السياسي» ما بين الاستبعاد والاحتواء[40].

أوضح «ستيفين بروك» أنه كنتيجة لهجمات **11** سبتمبر جرى إزالة الاتصال العلني مع الجماعات الإسلامية من جدول أعمال الحكومة الأمريكية. فبينما أدان «**الإخوان**» الهجوم، فإن الجو ظل مشحونًا بالريبة، لا سيما مع الإشارات المتضاربة التي أطلقها المسؤولون الأمريكيون حول التنظيم. وكذا، فقد احتج تنظيم «**الإخوان**» على الغزو الأمريكي لأفغانستان، لكنه ظل قلقًا من تصنيفه رسميًّا كمنظمة إرهابية. كما بدا أن الغزو الأمريكي للعراق قد ساهم في توسيع الهوة مجددًا،

بطريقة أدت لوقف الاتصالات. وهو ما انعكس في رد وزيرة الخارجية «كوندوليزا رايس» على أحد الأسئلة - بالجامعة الأمريكية بالقاهرة - **حينما أكدت:** (لم نتواصل مع **«الإخوان»** ولن نفعل). ولكن يبدو أن هذه السياسة لم يُكتب لها الاستمرار؛ فقد جاء في برقية السفارة الأمريكية بالأردن، في نوفمبر **2009**، أن (السفارة بدأت عملية هادئة ومدروسة لإعادة العلاقات، التي ضعفت منذ **11** سبتمبر، مع جماعة **«الإخوان»** الأردنية والحزب السياسي لجبهة العمل الإسلامي) [41].

وبالتوازي مع ذلك، اتجهت إدارة «**بوش**» صوب استراتيجية تستند إلى إقامة علاقات وثيقة مع الجماعات الإسلامية القريبة أيديولوجيًّا من **«الإخوان»** في أوروبا على اعتبار أنها يمكن أن تكون مُحاورًا مناسبًا في التعامل مع الجماعات الأكثر راديكالية. وبدءًا من عام **2005**، بدأت وزارة الخارجية، واضعة في الاعتبار ما بدا كتأثير متنامٍ لـ**«الإخوان»** في مصر وأماكن أخرى، جهودًا لجذب **«الإخوان»**. على سبيل المثال: في عام **2006**، نظمت مؤتمرًا في بروكسل بين **«الإخوان»** الأوروبيين والإسلاميين الأمريكيين، مثل المنظمة «الإخوانية» «**إسنا**». وعليه، فقد أوضح «إيان جونسون» - الكاتب والباحث الكبير - أنه بالرغم من مخاوف الحلفاء الغربيين التي تعتبر أن دعم **«الإخوان»** في أوروبا محفوف بالمخاطر، فإن وكالة المخابرات المركزية قد دفعت من أجل التعاون [42].

وفي المقابل، ظهرت محاولات من قِبل **«الإخوان»** من أجل إعادة الانخراط مع واشنطن؛ وبدأت بمبادرة تحت عنوان «إعادة الإخوان إلى الغرب». قامت المبادرة على ركيزتين أساسيتين؛ تتصل أُولاهما بتوظيف ملف حقوق الإنسان على أمل تحفيز إدارة «**بوش**» أن تصبح أكثر صرامة بشأن المزاعم التي يروجها التنظيم حول حقوق الإنسان والحقوق المدنية بمصر، وتدور ثانيتهما حول القلق من تصنيف **«الإخوان»** كمنظمة إرهابية. كجزء من التواصل العام، كتب القيادي الإخواني خيرت الشاطر مقالة بصحيفة **«الجارديان»**، نوفمبر **2005**، بعنوان «لا داعي للخوف منا». وكذا، اتجه **«الإخوان»** لتدشين موقع إلكتروني رسمي باللغة الإنجليزية لزيادة التواصل مع المفكرين والباحثين الغربيين [43].

وفي خضم ذلك، مثل فوز حركة «حماس» - أحد أفرع **«الإخوان»** - بالانتخابات التشريعية الفلسطينية عام **2006**، والأزمة التي ارتبطت بذلك، معضلة جديدة في مسار العلاقات. ولكن للمفارقة، لم تكن رغبة واشنطن في استبعاد «حماس» لتُثنيها عن تقديم التشجيع الضمني لـ**«الإخوان»** في العراق وسوريا، انطلاقًا من أهداف الإدارة بشأن الضغط على حلفاء إيران باستخدام حركات الإسلام السياسي السنية. ففي أواخر عام **2006**، كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» أن بعض مسؤولي الإدارة أدركوا أن التخلص من الرئيس بشار الأسد يتطلب التواصل مع **«الإخوان»** والاجتماع مع جبهة الإنقاذ الوطني. وفي العراق، دعمت واشنطن ضم الحزب الإسلامي العراقي، ذي الجذور **«الإخوانية»**، في نظام ما بعد صدام حسين [44].

علاوة على ذلك، فقد ظهرت خلال عامي **2006** و**2007** سلسلة من المقالات التي دعت إلى تواصل أكبر بين واشنطن والإسلام السياسي، لا سيما **«الإخوان»**. وهو ما وجد صداه لدى بعض المسؤولين الأمريكيين، فقد التقى اثنان من أعضاء الكونجرس الديمقراطيين «ديفيد برايس» و«ستيني هوير» علنًا بأعضاء من **«الإخوان»**، من ضمنهم سعد القطاني، رئيس الكتلة البرلمانية لـ**«الإخوان»** آنذاك [45]. وبشكل عام، فإن العقد الذي أعقب هجمات **11** سبتمبر قد شهد تركيزًا كبيرًا من المحللين الغربيين عن بديل «إسلامي معتدل» لـ«القاعدة» بطريقة دفعتهم - في كثير من الأحيان - صوب **«الإخوان»** الذين تظاهروا برفضهم للإرهاب، بل ودعمهم للممارسات الديمقراطية [46].

المرحلة الرابعة: المهادنة الديمقراطية:

على عكس «بوش»، لم يعتقد «أوباما» أن التغيير الديني والسياسي يمكن فرضه من الخارج، وهو ذات النهج الذي تبناه عدد من المسؤولين والمحللين الأمريكيين، ولكن مع وجود اتفاق أضيق بشأن التعامل الدبلوماسي مع **«الإخوان»**، وفقًا لما طرحه «عدراوي». اتجه تيار إلى تأييد التواصل معهم اعتقادًا منهم أنه قد يصبح أكثر علمانية وتعددية وديمقراطية عند دمجه في العملية السياسية. ومع ذلك، أكد آخرون أن إشراك **«الإخوان»** لن يكون سياسة حكيمة ما لم يتجه التنظيم نحو العلمنة والتنصل من الأجندة المناهضة للتعددية والمعادية للغرب [47].

خلال زيارته لمصر، دعا الرئيس «أوباما» أعضاء من «**الإخوان**» إلى خطابه كـ«ضيوف خاصين». ثم اتجهت واشنطن لاتخاذ خطوات من شأنها تعزيز الرسائل التي وردت بالخطاب؛ ففي المغرب، عقدت السفارة الأمريكية اجتماعات مع الإسلاميين، وبالمثل، زادت السفارة الأمريكية بالأردن أيضًا من اتصالاتها بالإسلاميين هناك، بما في ذلك «**الإخوان**» [48]. وأيضًا، جرى تعيين «**الإخواني**»، رشاد حسين، كمبعوث أمريكي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي منظمة التعاون الإسلامي حاليًّا، وفي عام **2010**، أرسل حسين إلى مصر للقاء تنظيم «**الإخوان**». وللمفارقة، فإن العلمانيين والمسيحيين بمصر لم يتلقوا إشارات داعمة مماثلة من قبل الإدارة [49].

ومما حمل مؤشرات إضافية على انفتاح إدارة «**أوباما**» على الإسلاميين، تعيين «بيترماندافيل»، الأستاذ بجامعة «جورج ميسون» بولاية فرجينيا، والذي ألف كتابين عن الإسلام السياسي، وكان ضمن فريق تخطيط السياسات بوزارة الخارجية في يناير **2011**، والذي يوصف بأنه «خبير القسم في الإسلام السياسي». وضم «كوينتان ويكتوروفيتش» إلى مجلس الأمن القومي بصفته «مديرًا أول للمشاركة العالمية». وقد كتب «ويكتوروفيتش» على نطاق واسع عن الإسلام السياسي؛ حيث قامت مقاربته على الانخراط مع الإسلاميين المعارضين التطرف والإرهاب [50].

في أعقاب ثورة **25** يناير **2011**، أعاد «**الإخوان**» الظهور بمظهر القادر على ملء الفراغ السياسي، الأمر الذي أدى إلى تجدد الجدل بشأن التعامل مع الإسلاموية. ومع تزايد احتمالات صعود «**الإخوان**» إلى السلطة، كشفت وزيرة الخارجية «هيلاري كلينتون» صراحة عن فتح الباب أمام «**الإخوان**»، وتحدثت مرارًا وتكرارًا عن الحاجة إلى التعامل معهم. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل علق مسؤولون كبار – بما فيهم مسؤولون بالخارجية والدفاع – قائلين إنهم أجروا محادثات مع مجموعة من قادة المعارضة، ومن بينهم «**الإخوان**» [51].

علاوة على ذلك، فقد علقت الوزيرة «كلينتون» خلال زيارتها إلى بودابست، يونيو **2011**، قائلة إن «المصلحة الأمريكية تقتضي التعامل مع جميع الأطراف السلمية»، وعبرت عن ترحيب واشنطن بالحوار مع «**الإخوان**»، وهو المسار الذي

تبنـاه «جون كيري» بعـد خلافة «كلينتـون» [52]. بالإضافـة إلى الإشـارات الداعمة التي تلقاهـا «**الإخـوان**» مـن الإدارة الأمريكيـة على خلفية رحيـل مبارك، فقد أرسـل البيت الأبيـض القيصر الاسـتخباراتي «جيمس كلابـر» إلى الكونجرس ليشـهد أن «**الإخوان**» منظمـة «معتدلـة» و«علمانيـة إلى حـد كبـير» و«نبـذت العنـف» [53].

كمـا أوضحـت الأكاديميـة والمحللـة السياسـية الأمريكيـة «آن بيرس» أن الأمـر لـم يتوقـف عنـد رسـائل الدعـم الـتي قدمتهـا واشـنطن، وإنمـا امتـد ليشـمل عـددًا مـن الاجتماعـات بـين السـفيرة الأمريكيـة «آن باترسـون» وأعضـاء التنظيـم، تلـك الاجتماعـات الـتي حملـت مؤشـرات علـى وجـود ميـل صـوب «**الإخـوان**» والسـلفيين أكـثرمن العلمانيين والمسـيحيين، مشـيرة – في المقابـل – إلى رفض طلبات للقـاء مماثلة مـن قبل رؤسـاء أحـزاب سياسـية وسياسـيين علمانيـين آخرين. هـذا، وقد أرسـل نائب وزيـر الخارجية «وليام بيرنز» والسـيناتور «جون كيري» رسـائل دعم مماثلة من خلال زيـارة مقـر التنظيـم والتحدث مـع قياداته، مثـل: خيرت الشـاطر، بل والإشـادة بهم [54].

وفي المقابـل، قـام «**الإخـوان**» بزيـارات مماثلـة إلى الولايـات المتحـدة، تضمنـت اجتماعـات مـع هيئـة تحريـر صحيفـة «واشـنطن بوسـت» وغرفـة التجـارة الأمريكيـة، بالإضافـة إلى فعاليـات في مجلـس العلاقات الخارجية ومؤسسـة «كارنيـجي» وجامعة «جـورج تـاون»، ناهيك عـن اجتماعات مع مسـؤولين في البيت الأبيـض مجلس الأمن القـومي ووزارة الخارجيـة، وكـذا في الكابيتـول هيـل [55].

بعـد فوز«**الإخـوان**» في الانتخابـات البرلمانيـة والرئاسـية بمصـر عـام **2012**، اتسـع الحديـث حـول تأثيرذلـك علـى المصالـح الأمريكيـة في مصـر والمنطقـة. ومع ذلـك، ظل الانخـراط مـع «**الإخـوان**» هـو المسـار الواضـح بالنسـبة للدبلوماسـية الأمريكيـة. فقد اعترف الوزير «**كـيري**» بانتصارات «**الإخـوان**»، كما صرح الدبلوماسـيون الأمريكيون بالقاهـرة صراحة أنهـم يرغبون في العمل مع «الأحـزاب الفائزة». وهو مـا يمكن اعتباره كسـند للتقارب بـين واشـنطن والتنظيم؛ إذ قدم بعض المسـؤولين الأمريكيين المسـوغ الخـاص بـأن دعم حكومـة «**الإخوان**» والعمـل معها يمكـن أن يقدم نموذجًا، ويسـاعد في كبح انتشـار الحـركات الإسـلامية العنيفة [56].

خلال عام 2012، عُقد العديد من اللقاءات رفيعة المستوى بين قادة «الإخوان» والمسؤولين الأمريكيين. عكست هذه اللقاءات توقعات أمريكية بشأن قدرة الحكومة الجديدة على تحقيق إدارة فعالة، وتبني نهج معتدل حيال الأمن الإقليمي والقضايا المحلية. هذا، وقد مثل الدور الذي لعبه «الإخوان» في الضغط على «حماس» خلال موجة العنف التي اندلعت في نوفمبر 2012، مؤشرًا إيجابيًّا ومحفزًا جديدًا لدفع العلاقات قدمًا. وعليه، لم تتغير الترتيبات المالية والعسكرية التي تقدمها واشنطن لمصر [57].

واتصالًا بذلك، أوضحت «بيرس» أن العلاقات خلف الكواليس ذهبت إلى أبعد من ذلك، مشيرة إلى ما نشرته مجلة «فرونت بيج» حول قيام المنسق الخاص بوزارة الخارجية للتحولات في الشرق الأوسط «وليام تيلور» – ومكتبه – بتدريب الإسلاميين في مصر على الاستعداد لخوض المعارك الانتخابية. وقد برر «تايلور» ذلك بالقول إن المساعدة كانت متاحة لجميع الأطراف [58]. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت وزارة الأمن الداخلي إرشادات جديدة جعلت من أعضاء «الإخوان» كمحاورين مع المسلمين في الولايات المتحدة. وكذا، فقد أصدر البيت الأبيض «استراتيجية وطنية لتمكين الشركاء المحليين من منع التطرف العنيف»، والتي ضمنت بشكل فعال لـ«الإخوان» أن يكون لهم رأي في سياساتها [59].

وفي مقابل ذلك، وبعد أن التزم الصمت بشأن انتهاكات حكومة «الإخوان»، أدلى «أوباما» بتصريح نادر دفاعًا عن الحرية السياسية، وذلك لتسجيل موقف أخلاقي يناسب الصورة التي يحاول تأطيرها حول إدارته [60]. وبعد خروج «الإخوان» من الحكم بعد ثورة 30 يونيو 2013، علق الرئيس «أوباما» قائلًا: «نشعر بقلق بالغ إزاء قرار القوات المسلحة المصرية عزل الرئيس مرسي وتعليق العمل بالدستور». وفي خضم ذلك، اتضح أن المشهد بالنسبة لواشنطن بات أكثر تعقيدًا، واتجهت – على إثره – لتبني سياسة مزدوجة للتواصل مع النظام الجديد دون إغلاق قناة التواصل مع «الإخوان».

لذا، فقد صرحت «إليزابيث جونز»، مساعدة وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، قائلة إن مرسي أثبت عدم قدرته على الحكم بطريقة أثارت سخط المصريين، لكنها عبرت عن انزعاجها مما اعتبرته ممارسات معرقلة للديمقراطية كاستخدام

للقوة «المفرطة» ضد متظاهري «**الإخوان**»، وتمديد حالة الطوارئ [61]. وفي ديسمبر **2013**، أعلنت القاهرة رسميًّا «**الإخوان**» كجماعة إرهابية، وقامت بتفكيك شبكاتها الأيديولوجية والاجتماعية. على الرغم من ذلك، فقد أكدت الخارجية الأمريكية -في بيان لها- خلال فبراير **2014**، أن التواصل بين السفارة و«**الإخوان**» لا يزال مستمرًّا، بحجة سعي واشنطن للحوار مع جميع أطراف العملية السياسية، كما أكدت أن واشنطن لن تصنف «**الإخوان**» كمنظمة إرهابية [62].

المرحلة الخامسة: العداء العلني:

مع صعود «ترامب» إلى الرئاسة، اتجه الإسلاميون في الولايات المتحدة للتحالف مع اليهود لمحاربة مخاوفهم المشتركة. فقد كشف موقع «تايمز أوف إسرائيل» حينها عن إطلاق اللجنة اليهودية الأمريكية والجمعية الإسلامية لأمريكا الشمالية والمجلس الاستشاري المسلم اليهودي، للمساعدة في صياغة السياسة التشريعية والدفاع عن القضايا ذات الاهتمام المشترك. وقد علق إبراهيم هوبر، المتحدث باسم مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية، قائلًا إنه يأمل أن تبدي المنظمات اليهودية استعدادًا أكبر للعمل مع منظمته في أعقاب انتخاب «ترامب» [63].

منذ انتخابه، أظهر الرئيس «ترامب» الواقعية الشديدة تجاه الشرق الأوسط، واتخذ موقفًا مناهضًا للإسلاموية؛ وهو ما عززه موقفه المعارض للنظام الثوري الإيراني من جانب وتحالفاته القوية مع القوى العربية الكبرى مصر والسعودية والإمارات التي تنبذ «**الإخوان**» من جانب آخر. هذا الوضع، بدوره، قد عزز من تيار داخل واشنطن يهدف لتصنيف «**الإخوان**» كمنظمة إرهابية. إلا أن مثل هذه الخطوة ظلت معلقة ومعقدة نظرًا للطبيعة العابرة للحدود لتنظيم «**الإخوان**»، ووجود أعضاء منها داخل المؤسسات الرسمية في بعض الدول [64].

وجه الرئيس «ترامب» وزارة الخارجية لأول مرة للنظر في تصنيف «**الإخوان**» كمنظمة إرهابية عام **2017**، لكن الوزارة ارتأت عدم استيفاء المتطلبات القانونية [65]. فيما كشفت وكالة «رويترز»، نقلًا عن مسؤول أمريكي رفيع، أن «جون بولتون»، مستشار الأمن القومي في إدارة «**ترامب**»، ووزير الخارجية «مايك بومبيو» يؤيدان

تصنيف «**الإخوان**» كمنظمة إرهابية، في مقابل مسؤولين آخرين في «**البنتاجون**» ومؤسسات أخرى عارضوا ذلك، ويريدون فقط اتخاذ إجراءات محدودة [66].

في **11** يوليو **2018**، نظمت اللجنة الفرعية للأمن القومي التابعة للكونجرس سلسلة من جلسات الاستماع حول «التهديد العالمي للإخوان»، هدفت لتحديد المخاطر التي يشكلها «**الإخوان**» على المصالح الأمريكية حول العالم. وُصف تنظيم «**الإخوان**» – خلال الجلسات – بأنه «منظمة إسلامية راديكالية أنشأت شبكة من الحركات ذات الصلة في **70** دولة»، بما في ذلك «**القاعدة**». وقد عكست الجلسات رغبة الكثيرين في تصنيف «**الإخوان**» كمنظمة إرهابية [67].

وقد علقت منظمة «هيومن رايتس ووتش» على هذه الخطوة قائلة إن تصنيف الحكومة الأمريكية لـ«**الإخوان**» كمنظمة إرهابية، من شأنه أن «يهدد حقوق تكوين الجماعات الإسلامية بالولايات المتحدة». ومن شأنه أيضًا (أن يقوض قدرة أعضاء «**الإخوان**» على المشاركة بالسياسة الديمقراطية). قالت «لورا بيتر»، كبير مستشاري الأمن القومي الأمريكي بالمنظمة، إن هذا التصنيف يمكن أن يساوي «**الإخوان**» بالجماعات المتطرفة العنيفة مثل «القاعدة» و«داعش»، ويجعل أنشطتها المشروعة غيرقانونية» [68]. ومن اللافت للنظر، أن المنظمة قد شددت على كون «**الإخوان**» حركة اجتماعية وسياسية إسلامية دولية لها العديد من الأحزاب السياسية والجمعيات الخيرية والمكاتب المستقلة في الشرق الأوسط وأوروبا [69].

وفي السياق ذاته، عبر كل من «دانيال بنيامين»، المسؤول الأعلى السابق بوزارة الخارجية لشؤون مكافحة الإرهاب، و«جيسون بلازاكيس»، رئيس مركز معهد ميدلبري للدراسات الدولية حول الإرهاب والتطرف، في مقال لهما على موقع «**فورين أفيرز**»، عن رفضهما لاتجاه واشنطن لحظر «**الإخوان**»، معتبرين أن حتى تصنيف الفرع المصري فقط لتنظيم «**الإخوان**» من شأنه أن يوصم مئات الآلاف من الأشخاص على أنهم إرهابيون. علاوة على ذلك، فقد جادلا بأن مثل هذه الخطوة سيؤدي لاستبعاد «**الإخوان**» من السياسة التقليدية بطريقة ستحفزهم على العنف والتطرف، ناهيك عن الضرر الذي سيطول بعض الكيانات الموجودة بالولايات المتحدة، **مثل**: مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية [70].

وبالتالي، لم يجرِ تنصيف «**الإخوان**» كمنظمة إرهابية نتيجة لعدد من الأسباب؛ ينصرف أولها إلى تأثير جماعات الضغط الموالية لـ«**الإخوان**»، ويستند ثانيها إلى الضغوط التي مارستها بعض المنظمات، مثل: «هيومن رايتس ووتش»، ويتصل ثالثها بتباين نظرة المسؤولين والنخب الأمريكية تجاه «**الإخوان**» كمعتدلة أو متطرفة، ويرتبط رابعها برأس المال السياسي المرتبط بـ«**الإخوان**»، الذي يحاول التأثير على موقف الإعلام الأمريكي ليس فقط من التنظيم وإنما من الدول التي تحاصر التنظيم [71].

هذا، وقد اعتبر «**الإخوان**» أن هزيمة «ترامب» في الانتخابات ستعزز من تكرار «المهادنة الديمقراطية» لإدارة «**أوباما**»، لذا فقد اتجهوا – في البداية – إلى حملة المرشح الديمقراطي المنسحب «بيرني ساندرز»، التي ضمت أعضاء من «**الإخوان**»، مثل: أبرار عميش [72]. وفي أعقاب انسحابه، اتجه «**الإخوان**» صوب دعم «بايدن»، بطريقة عززت من انفتاح حملته على بعض المؤسسات «**الإخوانية**» مثل «إسنا» [73]. ومع فوز «**بايدن**»، سارع التنظيم إلى تقديم التهنئة، على أمل تغيير واضح في سياسة واشنطن. وارتباطًا بذلك، قد أوضح مهدي عفيفي، عضو الحزب الديمقراطي، في تعليق لـ«العين الإخبارية»، أن «**الإخوان**» يقومون «بتحركات كثيفة بالكونجرس لتشويه الدولة المصرية» [74]. وهو ما يتسق مع اتجاه النائبين الديمقراطيين «دون باير» و«توم مالينوفسكي» [75]، الذي عمل بإدارة «أوباما» كمساعد وزير الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، لتشكيل تكتل داخل «الكونجرس» حول حقوق الإنسان في مصر [76]. الأمر الذي اعتبره طارق رضوان، رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب المصري، محاولات لفتح أبواب «الكونجرس» أمام «**الإخوان**» [77]. كما اعتبر أن ذلك يعني مساعدة «**الإخوان**» على «خداع الساسة والرأي العام الأمريكي» عبر تقديم «**الإخوان**» كناشطين يدافعون عن حقوق الإنسان [78].

المجتمع المدني.. مدخل «الإخوان» لتعزيز نفوذهم:

أوضحت «**باران**» أن زخم «**الإخوان**» بالولايات المتحدة بدأ خلال الستينيات، بعد وصول المهاجرين المسلمين من الشرق الأوسط وجنوب آسيا. فقد سعى

هؤلاء الأفراد للحصول على تعليم جامعي وفرص مهنية أكبر، وكان بينهم عدد من أعضاء «**الإخوان**» الهاربين من بلدانهم. لافتة إلى أن «**الإخوان**» قد أدركوا أن مناخ الحريات على الساحة الأمريكية سيمكنهم من نشر أيديولوجيتهم الأصولية بسهولة. ومع ذلك، فقد عملوا على إحاطة أنفسهم بالسرية منذ البداية، وأشاروا علنًا إلى الترتيبات التي يدشنونها في إطار كونها «جمعية ثقافية» [79].

وكما جاء في تحقيق لصحيفة «شيكاغو تريبيون»، كان لـ«**الإخوان**» في الولايات المتحدة تأثير كبير ومستمر على الإسلام هناك؛ حيث ساهموا في إنشاء المساجد والمدارس الإسلامية ومعسكرات الشباب الصيفية والمنظمات الإسلامية البارزة [80]. بفضل الموارد المالية للتنظيم، فقد تمكن «**الإخوان**» من ترسيخ نفوذهم في دول مختلفة من خلال بناء المساجد وتدشين الجمعيات والتواصل مع مراكز البحوث والمؤسسات الإعلامية. وكذا، فقد كثف التنظيم من نشر منشوراته المختلفة، وممارسة الأعمال الخيرية، وتنظيم الفاعليات الشبابية والتثقيفية لبناء أرضية شعبية وإقامة علاقات مع السياسيين في تلك الدول. فلدى «**الإخوان**» مجموعة مختلفة ومتنوعة من الاستثمارات، يبدو من الصعب تحديدها على وجه الدقة بسبب آليات التلاعب المستخدمة لمناهضة المراقبة الأمنية. واتصالًا بذلك، يقوم التنظيم بعملية خلط أمواله مع أموال أعضائه كنوع من التغطية [81].

وهو ما أوضحه «دوجلاس فرح»، رئيس شركة استشارات الأمن القومي وزميل زائر أول في مركز العمليات المعقدة بجامعة الدفاع الوطني، إن تنظيم «**الإخوان**» قد أنشأ هيكلًا ماليًّا ومصرفيًّا موازيًا يعزز من قدرته على إخفاء الأموال ونقلها حول العالم، لافتًا إلى أن الفرضية الأساسية التي يستند إليها «**الإخوان**» في إنشاء هذا الهيكل تعتبر من الضروري بناء هيكل سري مخفي عن غير المسلمين وحتى المسلمين من غير «**الإخوان**» لإعادة إنشاء الخلافة الإسلامية، مدللًا على ذلك بالمؤسسات المالية التي تم إنشاؤها في جزر الباهاما؛ مثل: بنك دار المال الإسلامي، وبنك التقوى، وبنك أكيدا الدولي؛ إذ تكشف بعض السجلات أن شبكة «**الإخوان**» المالية من الشركات القابضة والشركات التابعة والبنوك الوهمية والمؤسسات المالية

الحقيقية تمتد إلى بنما وليبيريا وجزر فيرجن البريطانية وجزر كايمان وسويسرا وقبرص ونيجيريا والبرازيل والأرجنتين وباراجواي وغيرها[82].

وفي هذا المضمار، فقد أشار «فيدينو» إلى أن موجات انتقال «**الإخوان**» إلى الولايات المتحدة خلال الستينيات أنتجت عددًا كبيرًا من المنظمات الإسلامية، لكل منها مجلتها الخاصة وموقعها الإلكتروني ومؤتمرها السنوي وفروعها الإقليمية. لكن تتجلى وحدتهم من خلال المصادر المالية المشتركة، ومجالس الإدارة المتشابكة، والمشاركة في المبادرات الجماعية التي تتم في المناسبات المختلفة؛ إذ يشكل المئات من الأفراد الذين يديرونها شبكة صغيرة توحدها العائلة والبيرنس، والأهم يكمن في الروابط الأيديولوجية [83]. كما أوضح «فيدينو» أن «**الإخوان**» منذ توجههم للولايات المتحدة كانوا أكثر انتشارًا وإحكامًا من الناحية التنظيمية مقارنة بالدول الأوروبية، مثل: فرنسا والمملكة المتحدة. وقد ساعد على هذه المسألة عاملان: أولهما الخلفية الاقتصادية والاجتماعية لمن ينضمون لـ«**الإخوان**»، فالتنظيم لا يسعى فقط لضم المؤمنين بأفكاره، وإنما يسعى أيضًا لضم الطامحين والناجحين والمثقفين. أما العامل الآخر فيرتبط بالانفتاح والتنوع والفرص المفتوحة التي يتميز بها نظام الجامعات الأمريكية [84].

علاوة على ذلك، يتضح من خلال تفكيك وتتبع خطاب «**الإخوان**» والمنظمات ذات الصلة في الغرب أنها تحاول الاعتماد - بقدر ما - على سردية العنصرية والاضطهاد في أجل حشد مشاعر المسلمين بل ودفعهم لدعمها أو الانضمام لها. بعبارة أوضح، يقوم «**الإخوان**» بتبني خطاب المظلومية من أجل حفز المسلمين في الولايات المتحدة على الانضمام إلى منظماتهم كنوع من الدفاع عن القضايا الإسلامية. في أغسطس **2007**، في مأدبة بدالاس، صرح رئيس مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية، بارفيز أحمد، أنه «لم تتعرض المؤسسة فقط للنيران، ولكن المجتمع المسلم الأمريكي بأكمله يتعرض للنيران». وبهذا، يزعم أحمد أن المجتمع المسلم الأمريكي يتعرض للاضطهاد عن طريق استهداف بعض الكيانات، مثل مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية، لمجرد كونها إسلامية، وليس بسبب صلاتها بالمنظمات الإرهابية، مما يخلق إحساسًا بأن جميع المسلمين بحاجة إلى الاتحاد من أجل القضية الإسلامية [85].

وفي هذا السياق، يتضح أن الإسلاميين في المجتمعات الغربية قد تفهموا الأطر المناسبة للعبة السياسية، ما جعلهم يستندوا في سبيل ذلك إلى شعارات مناهضة العنصرية والتمييز والحرية الدينية، بطريقة تقربهم من السياسيين الليبراليين والمسؤولين وصناع القرار والناخبين التقدميين [86]. وعلى هذا النحو، فإن تدشين مؤسسات إسلامية على يد «**الإخوان**» لها ثقل ونفوذ على الساحة الأمريكية يمكن النظر إليه في ضوء 3 مراحل؛ ركزت المرحلة الأولى على الأنشطة الطلابية، ثم اتجهت في المرحلة الثانية للتركيز على المنظمات الاجتماعية والمهنية، ثم انتقلت إلى مرحلة المنظمات السياسية. هذا، وقد بدا أن الهدف الحقيقي خلف كل هذه الكيانات في محاولة استخدام القوة السياسية الأمريكية من أجل خدمة أهداف مجموعاتهم السياسية في دولهم بالمشرق [87].

وعلى الرغم من ذلك، فقد اعتبر «فيدينو» أن التحديد الدقيق لاعتبار فرد أو منظمة ما جزءًا من «**الإخوان**» ليس بالأمر السهل دائمًا، وجادل بأن الروابط التاريخية والأيديولوجية بين بعض الجماعات الإسلامية الأمريكية، مثل: الجمعية الإسلامية الأمريكية والجمعية الإسلامية لأمريكا الشمالية، و«**الإخوان**»، قد تراجعت مع الوقت بطريقة جعلت من الصعب النظر إليها كفروع لـ«**الإخوان**» [88]. الأمر الذي يجعل من الصعب التوصل لحصر كامل ودقيق لكافة المنظمات «**الإخوانية**» في الولايات المتحدة، ناهيك عن الأفرع والكيانات التي تتبعها أو توجهها. لكنه لفت من زاوية أخرى إلى أن التنظيم العالمي لـ«**الإخوان**» ليس جماعة، ولكن يجب النظر إليه في طور كونه «اتحادًا فيدراليًّا فضفاضًا» أو «حركة أيديولوجية» تختار مختلف الفروع تكتيكاتها الخاصة لتحقيق أهدافها قصيرة المدى [89]. ما يعني أن حرية الحركة التي تتمتع بها المنظمات «**الإخوانية**» بالولايات المتحدة لا تعني بالضرورة نفي صلتها بتنظيم «**الإخوان**».

واتصالًا بذلك، فقد ألمحت «باران» إلى أن «**الإخوان**» يوظفون المجتمع المدني من خلال وضع أنفسهم في مجال الحقوق المدنية والعمل الخيري، لإخفاء أجندتهم الحقيقية التي تهدف إلى دعم الإسلاميين، وحماية وتعزيز عمليات الجماعات المتطرفة التي تدعم الإرهاب [90]. في عام **1988**، وصفت مذكرة لمكتب التحقيقات

الفيدرالي هذه المنظمات بأنها واجهة لـ«الإخوان» بهدف تغيير الرأي العام والتأثير على الحكومة الأمريكية من خلال التسلل [91].

وهو الأمر الذي يمكن النظر إليه في ضوء المذكرة التفسيرية التي أطلقها تنظيم «الإخوان»، في عام 1991، حول الهدف الاستراتيجي العام في أمريكا الشمالية، بوصفها خطة بعيدة المدى. كشفت المذكرة عن أن الهدف الاستراتيجي العام للتنظيم في أمريكا، والمعتمد من قبل مجلس الشورى والمؤتمر التنظيمي لعام 1987، هو «تمكين الإسلام في أمريكا الشمالية: أي إيجاد حركة إسلامية فعالة ومستقرة بقيادة الإخوان» [92]. كما لفتت المذكرة إلى أن تواجد ونفوذ «الإخوان» في أمريكا الشمالية قد مر بعدد من المراحل؛ وهي: مرحلة البحث عن الذات، ثم مرحلة البناء الداخلي، أعقبها مرحلة المساجد والمراكز الإسلامية، ثم مرحلة إنشاء المؤسسات الإسلامية الطور الأول، ومن بعدها مرحلة إنشاء المدارس الإسلامية الطور الأول، أعقبها مرحلة التفكير في الحركة الإسلامية العلنية الطور الأول، ثم مرحلة الانفتاح على الحركات الإسلامية الأخرى الطور الأول، ومن بعدها مرحلة إحياء واستكمال إنشاء المؤسسات الإسلامية الطور الثاني. ومن ثم، بات التنظيم - وفقًا للمذكرة - على أعتاب المرحلة الثانية [93].

واتصالًا بذلك، اعتبرت المذكرة أن نجاح الحركة في الولايات المتحدة بإقامة قاعدة إسلامية ملتزمة ذات قوة وفاعلية وتأثير، سيكون أفضل ركيزة للمشروع العالمي للحركة. مشيرة إلى أهمية تدشين مركز إسلامي في كل مدينة، يمثل محور الحركة ونقطة الارتكاز وقاعدة الانطلاق، ويقوم بمهام متعددة تشمل الدراسة والرياضة والأسرة وحتى السياسة. وعلى هذا النحو، اعتبرت المذكرة أن عملية التوطين التي يقوم بها التنظيم في أمريكا الشمالية تتطلب بناء مؤسسات شاملة دعوية وتربوية، سياسية، إعلامية وفنية، اقتصادية، علمية ومهنية، ثقافية وفكرية، اجتماعية، شبابية، نسوية،... وغيرها [94].

وشلمت المذكرة قائمة بأهم الكيانات التابعة والصديقة التي ستساهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي، وتعكس هذه القائمة حجم التنوع في الأنشطة التي تقوم بها الكيانات ذات الصلة بـ«الإخوان» على الساحة الأمريكية، أبرزها: جمعية الجاليات

المسلمة MCA، جمعية علماء الاجتماع المسلمين AMSS، جمعية العلماء والمهندسين المسلمين AMSE، الجمعية الطبية الإسلامية IMA، مركز التدريس الإسلامي ITC، مؤسسة التنمية الدولية FID، تعاونية الإسكان الإسلامي IHC، جمعية رجال الأعمال المسلمين MBA، الجمعية المتحدة للدراسات والبحوث UASR، مركز المعلومات الإسلامية IIC. هذا بجانب 5 منظمات أخرى، سيتم النظر فيها بشكل تفصيلي، وهي: الجمعية الإسلامية لأمريكا الشمالية ISNA، رابطة الطلاب المسلمين MSA، الصندوق الاستئماني الإسلامي بأمريكا الشمالية NAIT، الدائرة الإسلامية لأمريكا الشمالية ICNA، المعهد العالمي للفكر الإسلامي IIIT [95].

ومن ثم، تُثار التساؤلات - بشكل متكرر - حول الأهداف والمصالح التي يحصدها ويجنيها «**الإخوان**» من تدشين وبناء منظمات مجتمع مدني على الساحة الأمريكية. وهو ما يمكن الإجابة عليه وتفكيكه في إطار عدد من النقاط:

تعويض الهزائم: تجدر الإشارة بداية إلى أن تنظيم «**الإخوان**» منذ تدشينه على يد البنا في مصر قد مُني بهزائم متتالية خلال حقب مختلفة، ليس فقط داخل مصر، وإنما في عدد من دول المنطقة، بطريقة وضعتهم تحت حملات متكررة من الضغط فرضتها الأنظمة، بطريقة جعلت منهم إما «منبوذين» وإما «مهددين» وإما «مسجونين». الأمر الذي يعني أن «**الإخوان**» قد وجدوا في الغرب، لا سيما الولايات المتحدة، متنفسًا يسمح لهم بتحقيق ذواتهم وتأكيد نفوذهم وتعزيز اصطفافهم وضمان استمرارهم. بعبارة أوضح، يبدو أن الغرب قد أتاح المجال أمام «**الإخوان**» لتعويض الهزائم التي تعرضوا لها في دولهم الأم، بطريقة سمحت لهم بتعزيز التكتل الذي يجمعهم معنويًّا وماديًّا.

تمثيل المسلمين: هدف «**الإخوان**» منذ اتجاههم للسفر إلى الولايات المتحدة، إلى تشكيل كيانات تنظيمية أو منظمات تسمح لهم بالظهور بصورة «الممثل الشرعي» عن المسلمين في هذه الدول، لا سيما مع تواضع وجود تكتلات أخرى تجمع المسلمين الأمريكيين أو الجاليات الإسلامية تحت لوائها. ما يعني أن الأفكار والرؤى والأطروحات الصادرة عن المنظمات «**الإخوانية**» سيتم التعامل معها من قبل المسؤولين والسياسيين والكيانات المعنية في إطار كونها متصلة بشريحة من المجتمع

المسلمين الأمريكيين يجب احترام خصوصيتها. الأمر الذي يحمل فرصًا كبيرة لتمرير الأجندة «**الإخوانية**» عبر تصويرها كرؤية جماعية يتوافق عليها المسلمون هناك. بعبارة أخرى، فإن تمتع «**الإخوان**» بمنزلة الممثلين عن المسلمين بالولايات المتحدة سيتيح لهم التأثير في وضع السياسات المتعلقة بالإسلام سواء داخلية أو خارجية.

تعزيز التواصل مع الإدارة ومراكز القوى: لفتت «باران» إلى أن وثائق «**الإخوان**» تنص بوضوح على الحاجة إلى «إتقان فن التحالفات، وفن الاستيعاب ومبادئ التعاون»، الأمر الذي يعزز من نفوذهم وقوتهم[96]. وعليه، فقد سعى تنظيم «**الإخوان**»، مستغلًا بيئة الحريات في الولايات المتحدة، إلى تدشين عدد من المنظمات التي تعكس صورة امتلاكه لكتلة صلبة على الأرض يمكن توظيفها سياسيًا، بطريقة تسمح لهم بالتغلغل في الأوساط السياسية المختلفة، بل وأن يصبح التنظيم الشريك المفضل لديهم. على سبيل المثال: فقد استطاعت رموز «**إخوانية**» كسامي العريان – الذي زعم أنه سلم أصوات المسلمين للحزب الجمهوري في عام **2000** – الوصول إلى مراتب عليا داخل الحكومة الأمريكية [97].

استهداف الأنظمة المناهضة لهم: سعى تنظيم «**الإخوان**» منذ تدشينه إلى وضع أفكاره وأجندته موضع التنفيذ في الشرق الأوسط عبر محاولات متكررة للوصول للحكم، أو حتى محاولات السيطرة على الساحة السياسية، التي باءت في أغلبها بالفشل، بل وتسببت في اتجاه بعض الدول لحظر نشاط «**الإخوان**» نتيجة لانتهاجهم العنف والإرهاب. وعليه، يبدو أن التنظيم قد اعتبر أن جزءًا مهمًا من معركته للبقاء يقوم على التشكيك والنيل من الأنظمة المناهضة له، وهي المهمة المتكررة التي تقوم بها المنظمات «**الإخوانية**» في الولايات المتحدة بمزاعم تتعلق بدفاعها عن الحريات وحقوق الإنسان. وهو الأمر الذي يحقق لها فائدتين؛ تتعلق الأولى بما يمكن توصيفه كانتقام يحقق لها «انتصارًا معنويًا» في وجه الدول التي نكلت بالتنظيم وأعضائه، وتنصرف ثانيتهما إلى أن عمليات التشويه قد تضع هذه الدول في وضع حرج يدفعها صوب تخفيف الضغوط على باقي أعضاء التنظيم في الداخل.

دعم الحركات الإسلامية عالميًا: لطالما تم النظر إلى تنظيم «الإخوان» باعتباره النواة الأساسية لهذه الحركات على مستوى العالم، سواء حركات الإسلام السياسي أو التنظيمات الجهادية والمتطرفة. وبالتالي، وعلى الرغم مما يبدو من مساحات للتباين الفكري والتنظيمي واللوجيستي، تنظر التنظيمات الإسلامية، على اختلافها واتساعها، إلى الانتصارات التي يحققها أي منها في إطار كونه مزيدًا من تمهيد الطريق أمام دعم نهج الإسلام السياسي عالميًا. ومن ثم، يستغل تنظيم «الإخوان» المنظمات المنتمية له بالولايات المتحدة، والعلاقات التي تجمعه بالإدارة الأمريكية أو النخب الفكرية أو الصحف ووسائل الإعلام، من أجل تجميل صورة تنظيمات الإسلام السياسي وأعضائها حول العالم. ومن ناحية أخرى، ونظرًا لما تمتلكه من آليات، يمكن أن يقوم التنظيم بتوجيه التمويل اللازم إلى هذه التنظيمات حال استطاع ذلك. ولكن، يبدو أن هناك حدودًا على تحركاته تجاه هذا الأمر كونه يتوقف على عدد من الأمور؛ أبرزها: الذاكرة الأليمة لدى الشارع الأمريكي تجاه الإرهاب، بجانب القناعات الفكرية القائمة لدى الإدارة الأمريكية بشأن التعامل مع الإسلاميين، إضافة إلى القيود المتعلقة بحركة الأموال من وإلى المنظمات الموجودة في الولايات المتحدة.

وعلى هذا النحو، يتضح أن تدشين وبناء المنظمات يُعد مدخلًا رئيسًا لـ«الإخوان» على الساحة الأمريكية، أي أنها باتت كنافذة أو قناة ديناميكية لتعزيز قوة ونفوذ «الإخوان» داخل الولايات المتحدة. وكنتيجة لذلك، يظل من الصعب وضع حصر كامل وشامل لكافة المنظمات «الإخوانية» هناك، ولكن مجرد تحليل عينة لأبرز هذه المنظمات سيكشف عن آليات تحرك «الإخوان» في أمريكا، وكذا حجم التشابك بين هذه المنظمات وأنشطتها، وأيضًا التنوع والتعدد الذي تتسم به أنشطة هذه المنظمات، ناهيك عن المرونة والتكيف الذي تتسم به.

- **رابطة الطلاب المسلمين (The Muslim Students Association, MSA)**

كان التركيز الأساسي لـ«الإخوان» على التعليم والتلقين العقائدي – خاصة لدى الشباب – كخطوة أولى حاسمة في نهجهم التدريجي. وعلى هذا النحو، تم تدشين اتحاد الطلاب المسلمين (The Muslim Students Union)، في عام 1962، على يد مجموعة

من «الإخوان» الأوائل في أمريكا الشمالية. وفي العام التالي، تم إنشاء هيكل تنظيمي أكثر رسمية من قبل عضوين من تنظيم «الإخوان»، «أحمد توتونجي» و«جمال برزنجي»، اللذين ساعدا في تأسيس رابطة الطلاب المسلمين «MSA» في جامعة إلينوي أوربانا شامبين. خلال سنواتها الأولى، وزعت رابطة الطلاب المسلمين خلال اجتماعاتها ترجمات إنجليزية لكتابات البنا وقطب وغيرهما من الإسلاميين [98].

ذكر تقرير لمنصة عين أوروبية على التطرف (European Eye on Radicalization) أن رابطة الطلاب المسلمين (MSA) هدفت إلى «تهيئة» الطلاب العرب والمسلمين بالجامعات الأمريكية للعودة إلى أوطانهم في منطقة الشرق الأوسط في أعقاب الانتهاء من دراستهم. ولكن في وقت لاحق من الستينيات، لا سيما بعد قانون عام 1965، بدأ هؤلاء الطلاب في التفكير في البقاء بالولايات المتحدة، والعثور على وظيفة. الأمر الذي ساهم فيه تعزيز الرهان على الحلم الأمريكي من قبل عدد متزايد منهم بطريقة شجعها التغيير في المناخ السياسي والاجتماعي في أعقاب نجاح حركة الحقوق المدنية [99].

مع نمو الرابطة، تخلت علنًا عن ارتباطها بـ«الإخوان». ومنذ عام 1991، حولت جدول أعمالها للتركيز بشكل أساسي على القضايا المحلية بدلًا من القضايا الدولية. بين عامي 2006 و2007، قامت إدارة شرطة نيويورك بمراقبة العديد من أعضاء الرابطة في شرق الولايات المتحدة بعد اعتقال أو إدانة 12 عضوًا سابقًا في الرابطة بتهم تتعلق بالإرهاب، من بينهم: أنور العولقي، الذي كان رئيسًا للرابطة بجامعة ولاية كولورادو في بداية التسعينيات، وواعظًا للرابطة بجامعة جورج واشنطن في 2001، وهو إرهابي لدى تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية وقُتل باليمن في غارة أمريكية. وخالد شيخ محمد، الذي كان عضوًا بالرابطة في جامعة ولاية كارولينا الشمالية الزراعية والتقنية في الثمانينيات، والذي يُعد العقل المدبر لأحداث 11 سبتمبر [100].

- **الاتحاد الإسلامي الدولي للمنظمات الطلابية (The International Islamic Federation of Student Organizations, IIFSO)**

وفي أعقاب ذلك، قاد كل من «برزنجي» و«توتونجي» وعضو «إخواني» ثالث يدعى «هشام الطالب» تأسيس الاتحاد الإسلامي الدولي للمنظمات الطلابية (IIFSO) في عام 1969. ومن الجدير بالذكر أن «توتونجي» و«برزنجي» و«طالب»

وُلدوا في كردستان العراق، وبعد إتمام دراستهم بالمملكة المتحدة، جاءوا إلى الولايات المتحدة للالتحاق بالدراسات العليا. وبالتوازي مع ذلك، لعب هؤلاء دورًا حاسمًا في **«الإخوان»** وسعوا إلى تعزيز تأثير **«الإخوان»** داخل الولايات المتحدة على مدى عقود، وكذا عملوا على تطوير الروابط بين **«الإخوان»** الأمريكيين وشبكات **«الإخوان»** الدولية الأخرى [101].

- **الدائرة الإسلامية لأمريكا الشمالية (Islamic Circle of North America, ICNA)**

تم تأسيس الدائرة الإسلامية لأمريكا الشمالية «إكنا» من قبل جناح الجماعة الإسلامية داخل اتحاد الطلاب المسلمين في عام **1968**، ثم تطورت إلى نسخة مصغرة من «إسنا». تم تسمية «إكنا» كمنظمة تابعة لـ**«الإخوان»** في نص المذكرة التفسيرية حول الهدف الاستراتيجي العام لـ**«الإخوان»** بأمريكا الشمالية [102]. وفقًا لموقعها الإلكتروني، تقوم فروع «إكنا» في جميع أنحاء الولايات المتحدة بأنشطة مختلفة مثل البرامج التعليمية، وبرامج الشباب والخدمة الاجتماعية، وحملات العدالة الاجتماعية، وبرامج إزالة المفاهيم الخاطئة عن الإسلام، وغيرها[103].

تختلف «إكنا» عن الجمعية الإسلامية لأمريكا الشمالية «إسنا» في أن مذهبها أقرب إلى السلفية؛ ففي حين يُنظر إلى الجمعية الإسلامية «إسنا» على أنها أكثر حداثة وانفتاحًا، تعتبر «إكنا» نفسها معنية بالدرجة الأولى بالدعوة بناءً على نهج السلف الصالح. هذا، وقد شهدت المنظمة تغيرات كبيرة منذ التسعينيات، ما بدا مؤشراً على انحسار روابطها مع الجماعة الإسلامية في باكستان، وتخلت عن اللغة الأردية في فعاليتها، وفتحت أنشطتها إلى الجميع وقدمتها باللغة الإنجليزية [104].

- **الصندوق الإسلامي لأمريكا الشمالية (The North American Islamic Trust, NAIT)**

في عام **1973**، سعيًا لتوسيع نفوذها إلى ما هو أبعد من المدارس والجامعات، ساعد «برزنجي» و«الطالب» في إنشاء الصندوق الإسلامي لأمريكا الشمالية «**NAIT**». وفقًا لوثائق التأسيس، كان الغرض منه «خدمة مصلحة الإسلام ورابطة الطلاب المسلمين في الولايات المتحدة وكندا» من خلال إنشاء «وقف» معفي من الضرائب.

وقد تلقى مبالغ تمويل كبيرة سمحت له بتشكيل مجموعة متنوعة من الجمعيات الإسلامية، وكذا بناء المدارس والمراكز الإسلامية ودور النشر [105].

وفقًا لموقعه الإلكتروني الرسمي، جاء إنشاؤه كنتيجة لزيادة عدد المهاجرين المسلمين دون أن يواجه زيادة مقابلة في عدد المساجد. لافتًا إلى الدور الذي قامت به رابطة الطلاب المسلمين في إنشائه، ما يعني صراحة الاعتراف بدور **«الإخوان»** في تأسيسه [106]. في أعقاب اندلاع الثورة الإيرانية عام **1979**، تلقى الصندوق الكثير من الأموال بطريقة عززت من قدرته على السيطرة على المساجد الأمريكية. وفي عام **2003**، ادعى أحد خبراء الأمن القومي أنه يمتلك أو يتحكم في الأصول المادية لـ**75** في المائة من المساجد الأمريكية، وأن «إسنا» تتحكم في محتواها الأيديولوجي [107]. هذا، وقد تم إدراج الصندوق كمتآمر غير مدان في قضية مؤسسة الأرض المقدسة الخيرية للإغاثة والتنمية، عبر إدخال عدد من المستندات المالية لإظهار دوره في هذه القضية بالتعاون مع آخرين [108].

- **المعهد العالمي للفكر الإسلامي (International Institute of Islamic Thought, IIIT)**

تأسس المعهد العالمي للفكر الإسلامي «IIIT» في عام **1981**، وهو مركز فكري مخصص لـ«أسلمة المعرفة»، من بين مؤسسيه «برزنجي» و«توتونجي». يشير المعهد إلى أنه «يدعم المشاريع البحثية التي تدرس إعادة بناء الفكر الإسلامي والنظرة العالمية على أساس المبادئ القرآنية والسنة النبوية». استطاع المعهد إقناع الحكومة الأمريكية بضرورة أن يكونوا واعظي الإسلام الرسميين في الجيش الأمريكي. وعلى هذا النحو، فقد تم تكليف عبد الرحمن العمودي، المقرب من قيادة المعهد، من قبل الحكومة الأمريكية في عام **1991** باختيار الأئمة المسلمين للجيش الأمريكي. كما أصبح العمودي شخصية سياسية معروفة في واشنطن، وضيفًا متكررًا للرئيسين **«كلينتون»** و**«بوش»** في أواخر التسعينيات وأوائل الألفينات. هذا، وقد تمت الإشادة به سابقًا باعتباره معتدلًا كبيرًا، لكنه أدين لاحقًا بتهم الإرهاب وحُكم عليه بالسجن **23** عامًا [109].

ويُعد لؤي صافي مثالًا آخر لأعضاء **«الإخوان»** الذين قادوا أو شاركوا في العديد من منظمات **«الإخوان»** الموجودة بالولايات المتحدة. فقد ترأس كيانين، وهما

المعهد و«إسنا»، وقد شدد في أكثر من مناسبة على أهمية مسألة الجهاد لتحقيق الخلافة. تمتع صافي بالوصول إلى الآلاف من كبار المجندين والضباط الأمريكيين بدوره كمدرس في برنامج تطوير وتعليم القادة المدعومين من الولايات المتحدة من أجل السلام المستدام LDESP حتى تم تعليق عمله في نوفمبر 2009، عندما أثار أحد أعضاء هيئة التدريس مخاوف أمنية بشأن اتصالات بين صافي والمتهم الرائد نضال مالك حسن المعروف بمطلق النار في فورت هود Fort Hood shooter [110].

كان المعهد، الذي شهد تحقيقًا اتحاديًا استمر ست سنوات بدأ بمداهمات لمكتبه في عام 2002 في إطار عملية «جرين كويست» Green Quest، ومصادرة 10.3 مليون دولار، واعتقال 12، وأربع لوائح اتهام، نشطًا في تمويل الجامعات الأمريكية؛ فقد تبرع بمبلغ 1.5 مليون دولار لمساعدة جامعة «جورج ميسون» على توسيع برامج الدراسات الإسلامية في عام 2008 [111].

- **الجمعية الإسلامية لأمريكا الشمالية (Islamic Society of North America, ISNA)**

وبالتوازي مع تأسيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي، وبمشاركة كيانات أمريكية مرتبطة بـ«الإخوان»، كالصندوق الإسلامي (NAIT) ورابطة الطلاب المسلمين (MSA)، تم تدشين الجمعية الإسلامية لأمريكا الشمالية «ISNA»، التي تأسست في ولاية إنديانا في 14 يوليو 1981، وفق أهداف معلنة ترمي إلى «تعزيز قضية الإسلام وخدمة المسلمين بأمريكا الشمالية». تمثل «إسنا» امتدادًا لرابطة الطلاب المسلمين، فوفقًا لوثائق «الإخوان» الداخلية، فإن الرابطة قد تطورت لتصبح «إسنا»؛ لجعلها قادرة على شمول مختلف قطاعات التجمعات الإسلامية من المهاجرين والمواطنين، حتى يصبحوا نواة للحركة الإسلامية في أمريكا الشمالية [112].

في حين أن المعلومات كانت متاحة منذ عدة سنوات، فإن قضية مؤسسة الأرض المقدسة الخيرية للإغاثة والتنمية قد أظهرت بوضوح العلاقة بين «إسنا» و«حماس»، وكشفت أيضًا عن روابطها العميقة مع الإسلاميين [113]. تضمن عدد مارس / أبريل 1999 من مجلتها الشهرية، آفاق إسلامية، صورة حسن البنا، الذي كانت شخصيته وأيديولوجيته محور العدد. بالإضافة إلى ذلك، قامت دار نشر تابعة لـ«إسنا» بتوزيع ترجمة لكتاب سيد قطب، معالم في الطريق، والذي يمثل الركيزة

الأساسية في تطوير التشدد الإسلامي [114]. تعمل «إسنا» وفق أهداف معلنة ترمي إلى تثقيف المسلمين وتقوية ارتباطهم بدينهم في ظل وجودهم في مجتمع غربي علماني، فضلًا عن لعب دور اجتماعي مرتبط بتكوين الروابط بين العائلات والأجيال؛ حيث توفر مؤتمراته السنوية فرصة للتعارف والزواج [115].

ومع ذلك، فقد طورت «إسنا» أيضًا دورًا سياسيًّا ملموسًا؛ إذ حرصت على إنشاء مؤسسة تجمع المسلمين بأمريكا الشمالية بغض النظر عن أوطانهم وأعراقهم ومعتقداتهم السابقة، من أجل خلق وحدة تمكنهم من الحصول على وزن سياسي قوي في المجتمع الأمريكي. لهذا الغرض، أنشأت «إسنا» مجلس الفقه لأمريكا الشمالية لخلق الانطباع بأن للمسلمين صوتًا موحدًا يمكن للسياسيين الأمريكيين التفاعل معه [116]. وفي عام 2009، تمت الإشادة بـ«إسنا» خلال خطاب لـ«فاليري جاريت»، أحد كبار مستشاري الرئيس «أوباما» [117].

ساعد سيد سعيد في تأسيس «إسنا» بعد هجرته إلى الولايات المتحدة، حيث تخرج في جامعة إنديانا عام 1984، وبدا أنه قضى حياته المهنية بأكملها في العمل بالمنظمات المرتبطة بـ«إسنا». وقد شغل منصب أمينها العام، كما عمل أيضًا كرئيس لاتحاد الطلاب المسلمين، والأمين العام للاتحاد الإسلامي الدولي للمنظمات الطلابية، وعضو في مجلس المستشارين لمجموعة الضغط التابعة لمجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية بواشنطن [118]. أما جمال بدوي فهو أيضًا قيادي مهم في «إسنا»، جاء إلى الولايات المتحدة في عام 1963 للحصول على درجة الدكتوراه في الإدارة من جامعة إنديانا. كان عضوًا في مجلس مستشاري «إسنا» منذ عام 1988، وعمل في مجلس إدارة الصندوق الإسلامي لأمريكا الشمالية من عام 1991 حتى عام 1993. وهو أيضًا عضو في اللجنة التنفيذية للمجلس الفقهي الأمريكي [119].

كان انتخاب الدكتورة «إنجريد ماتسون»، كأول امرأة وأول أمريكية بيضاء غير مهاجرة لقيادة «إسنا» في عام 2006، نقطة تحول رئيسية في تطور المنظمة؛ إذ كانت الدكتورة «ماتسون» كاثوليكية واعتنقت الإسلام. ومن ثم أصبحت نموذجًا للمسلمين الذين لديهم قدرة على التكيف مع المجتمعات الغربية. تحت قيادة «ماتسون»، خضعت «إسنا» لتغيير جوهري من حيث موضوعات الاهتمام

والمشاركة في المجتمع الأمريكي، والنهج في التعامل مع المشاكل الرئيسية [120]. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق، أن إمام محمد ماجد، الذي شغل منصب رئيس الجمعية، قد أصبح عضوًا في مجموعة مكافحة التطرف العنيف بوزارة الأمن الداخلي الأمريكية [121].

- **مجلس الشؤون العامة الإسلامية (Muslim Public Affairs Council, MPAC)**

تأسس مجلس الشؤون العامة الإسلامية «MPAC» في عام **1988** من قبل قادة المركز الإسلامي لجنوب كاليفورنيا، الذي يقوده الدكتور حسان حتحوت مع شقيقه الدكتور ماهر حتحوت. وصف حسان حتحوت نفسه بأنه «تلميذ مقرب» لحسن البنا، وقد صرح في **1997** قائلًا إن «البنا أكثر مَن أثر في حياته» [122]. تم إنشاء المجلس كوسيلة يمكن من خلالها للمسلمين إثراء الحياة السياسية والثقافية الأمريكية.

يصور المجلس نفسه كمؤسسة «أمريكية» تقوم بإعلام وتشكيل الرأي العام والسياسة من خلال العمل كقناة موثوق بها لصانعي القرار في الحكومة ووسائل الإعلام والمؤسسات السياسية. كما يعمل على بناء كوادر لديهم القدرة على تعزيز المشاركة السياسية والمدنية للمسلمين الأمريكيين [123]. أشار تقرير لمنصة عين أوروبية على التطرف إلى أن المجلس يمثل المنظمة السياسية الإسلامية الأمريكية الرئيسية المستقلة تنظيميًّا وفكريًّا عن الجماعات الإسلامية في المشرق؛ إذ عمل على دمج المسلمين في الحياة السياسية الأمريكية، وبناء الجسور بين المجتمعات المسلمة في أمريكا ومؤسساتها، ونظمت العديد من الفعاليات لتحقيق هذه الأهداف [124].

وفي المقابل، اعتبره بعض المراقبين نموذجًا لمنظمة إسلامية تتبنى القيم الليبرالية الأمريكية، لكنه لم يحقق النجاح المتوقع بسبب سيطرة الجماعات الإسلامية ذات الصلة بالمشرق على توجهاته. ففي مقابلة إذاعية بتاريخ **23** نوفمبر **2012**، علق حتحوت على الوضع السياسي في مصر أثناء حكم **«الإخوان»**، لافتًا إلى أنه لا يزال «يحترم» تنظيم **«الإخوان»** ويؤمن بأن مرسي «صادق» [125].

- **المجلس الإسلامي الأمريكي (American Muslim Council, AMC)**

تأسس المجلس الإسلامي الأمريكي «AMC» في عام 1990 من قبل بعض القادة الأوائل لاتحاد الطلاب المسلمين، ومن أبرزهم عبد الرحمن العمودي. بينما نجح المجلس في جذب بعض أشهر العقول الإسلامية في الولايات المتحدة، مثل الدكتور علي المزروعي، عالم السياسة الكيني الأمريكي، والدكتور «روبرت كرين»، الذي عمل مستشارًا للرئيس «ريتشارد نيكسون»، إلا أن تورط العمودي في مؤامرة اغتيال كبرى قد تسبب في حدوث ضجة كبيرة، وقضى على المجلس في عام 2009 [126]. ففي عام 2003، أثناء تفتيش جمركي روتيني في مطار هيثرو بلندن، تبين أن العمودي يخفي أكثر من 300 ألف دولار بحقيبة سفر، وكشف التحقيق أن العمودي كان يُهرب الأموال من ليبيا بشكل غير قانوني منذ عام 1995 لدعم مؤامرة غامضة مرتبطة بالقاعدة لاغتيال ولي العهد السعودي الأمير عبد الله [127].

كان من بين الأهداف المعلنة للمجلس زيادة الوعي والمشاركة السياسية بين المسلمين الأمريكيين، وهو ما انعكس بوضوح في دوره في جعل افتتاح «الكونجرس» يشمل صلاة إسلامية منذ أول دعوة في مجلس النواب تم تسليمها في عام 1991 من قبل الداعية الأمريكي الأفريقي سراج وهاج، نائب رئيس «إسنا» الأسبق. ناهيك عن دوره أيضًا في دفع البيت الأبيض منذ عام 1996 لدعوة المسلمين للاحتفال بعيد الفطر [128].

- **الجمعية الإسلامية الأمريكية (Muslim American Society, MAS)**

في عام 2004، أشارت صحيفة «شيكاغو تريبيون» إلى أن الفرع الأمريكي لـ«الإخوان» يعمل تحت اسم الجمعية الإسلامية الأمريكية «MAS»، التي تأسست في إلينوي عام 1993، وأظهرت أوراق التأسيس أن مدير الجمعية حتى عام 1994 كان قائدًا «إخوانيًا» بارزًا يدعى أحمد القاضي، وهو جراح مصري المولد انتقل إلى أمريكا عام 1967 [129]. وهو صهر القيادي «الإخواني» وأحد كبار ممولي التنظيم محمود أبو السعود [130]. أنشأت الجمعية جامعة مفتوحة بنظام التعليم عن بُعد تسمى الجامعة الإسلامية الأمريكية؛ وكان القيادي «الإخواني» المصري الدكتور صلاح سلطان، أول رئيس لها [131].

وفقًا لموقعها الإلكتروني الرسمي، فإن الجمعية تُعد منظمة ديناميكية خيرية ودينية واجتماعية وثقافية وتعليمية. توسعت الجمعية إلى أكثر من **40** فرعًا في جميع أنحاء الولايات المتحدة، تقدم برامج وخدمات تسعى إلى تحسين الفرد والمجتمع، من خلال نقل المعرفة الإسلامية، وتعزيز خدمة المجتمع، والانخراط في النشاط السياسي. كما أشار الموقع إلى أن الجمعية قد تطورت إلى حركة شعبية معترف بها على المستوى الوطني[132]، لديها جناح شبابي يسمى **MAS Youth MY**، والذي يقدم العديد من الخدمات لمن تتراوح أعمارهم بين **15** و**30** عامًا[133].

حتى قضية مؤسسة الأرض المقدسة الخيرية للإغاثة والتنمية، كان قادة الجمعية يمارسون اللعب بالكلمات فيما يتعلق بعلاقتهم بـ**«الإخوان»**. وبشكل عام، يتضح أن الجمعية تحاول تقديم تأكيدات متكررة على عدم وجود علاقة رسمية بـ**«الإخوان»**. ومن جانبه، يتردد تنظيم **«الإخوان»** – هو الآخر– في الاعتراف بأي علاقات مع الجمعية. أوضح أحد كبار مسؤولي **«الإخوان»** أنه لا يريد أن يقول إن الجمعية هي **«كيان»** مرتبط بـ**«الإخوان»** حتى لا تتعرض لمضايقات أمنية، لا سيما بعد وقوع أحداث **11** سبتمبر. كما اعترف شاكر السيد، أحد قيادات الجمعية خلال عام **2002**، أن **45**٪ من نشطاء الجمعية من **«الإخوان»**، لكنه أكد في المقابل على أن الجمعية مستقلة من الناحية التشغيلية عن **«الإخوان»** في مصر[134].

ومن ثم، تُعد الجمعية وعلاقتها بـ**«الإخوان»** نموذجًا لسياسة «الإنكار» التي تتبناها مثل هذه المنظمات وغيرها من الكيانات التابعة للتنظيم. فقد زعم عصام عميش، رئيس الجمعية، أن الوثائق التي تم تقديمها في قضية مؤسسة الأرض المقدسة كانت «مليئة بالتصريحات البغيضة، والتي تتعارض بشكل واضح مع مبادئ الإسلام»، كما صرح بحزم إن «الجمعية الإسلامية الأمريكية لا تنتمي لـ**«الإخوان»**، ولديها «نموذج فكري ورؤية مختلفة»[135]. وفي المقابل، صرح عبد الرحمن العمودي – خلال إدلائه بالشهادة عام **2004** بشأن معاملات غير قانونية مع ليبيا – مؤكدًا أن الجمعية تشكلت كمنظمة **«إخوانية»** واحتفظت بهذا الدور لحينه[136]. هذا، وقد تم القبض على «راندال رويـر»، مدير الاتصالات السابق في الجمعية، ووجهت إليه

تهمة التآمر مع جماعة إرهابية باكستانية Lashkar-i-Taibi التي كانت تخطط لتنفيذ هجمات إرهابية في الشيشان وكشمير وأماكن أخرى[137].

- **مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية (Council on American-Islamic Relations, CAIR)**

يُعد مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية «CAIR» أحد أبرز المنظمات الإسلامية بالولايات المتحدة، على الرغم من أنه قدم نفسه منذ تأسيسه عام 1994 على أنه منظمة «حقوق مدنية» عبر تكوين مجموعة ضغط مصممة للدفاع عن حقوق المسلمين والعرب ضد التمييز والعنصرية. الأمر الذي ساهم في حصوله على دعم ليس فقط من المسلمين، ولكن من اليسار السياسي، والشباب وغيرهم ممَّن تبنوا قضية مناهضة «الإسلاموفوبيا» في أعقاب أحداث 11 سبتمبر[138]. تم إطلاق برنامج مكتبة «كير» في عام 2015 بهدف تزويد ما يصل إلى ستة عشر ألف مكتبة عامة ومدرسية في جميع أنحاء الولايات المتحدة بالكتب والكتابات التي يحددها المجلس عن الإسلام والشرق الأوسط[139].

أثبتت وثائق قضية مؤسسة الأرض المقدسة أيضًا أن «كير» كان جزءًا من شبكة مرتبطة بـ«الإخوان» تم إنشاؤها لمساعدة حركة «حماس». على الرغم من النفي العلني، فقد تلقى مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية الدعم من القنوات المالية لـ«حماس» في الولايات المتحدة وقدم الدعم لها؛ إذ تم إنشاؤه في أعقاب اجتماع فيلادلفيا الذي ضم قادة ونشطاء من «الإخوان» و«حماس» في فندق «ماريوت» بالقرب من مطار فيلادلفيا، في أعقاب توقيع اتفاقيات أوسلو 1993[140].

هناك دلائل على ظهور جيل أصغر من القادة – قادم من الجيلين الثاني والثالث من المسلمين الأمريكيين – من شأنه «توطين» المجلس بشكل حقيقي والتركيز على احتياجات المسلمين الأمريكيين والتخلي عن البرنامج الدولي الذي أدى إلى اشتباك مع بعض الحكومات العربية. إحدى علامات التغير في اتجاهه، وإن كانت سطحية في الوقت الحالي، هي تعيين مدير تنفيذي يهودي لأحد فروعه الرئيسية[141].

هذا، ويقدم المجلس مؤشرات حول غموض موقف الحكومة الأمريكية من تنظيم «الإخوان» والمنظمات التابعة له؛ فقد أمر مكتب التحقيقات الفيدرالي،

على سبيل المثال، موظفيه بقطع العلاقات معه في عام 2009 بعد مخاوف بشأن دعمه لـ«حماس»، وقد كانت قضية مؤسسة الأرض المقدسة مثالًا على سياسة إنفاذ نشطة، ومع ذلك، لم تتابع وزارة العدل الأمريكية هذه النجاحات الأولية من خلال ملاحقة المتآمرين غير المدانين الذين حددتهم في القضية [142].

- **مجلس التنسيق السياسي الإسلامي الأمريكي (American Muslim Political Coordination Council, AMPCC)**

تم إنشاء مجلس التنسيق السياسي الإسلامي الأمريكي (AMPCC) في عام 1998، لتنسيق عمل المنظمات السياسية الإسلامية ذات الصلة بـ«الإخوان»، مثل: (AMC) و(MPAC) و(CAIR) [143]. وتعزيزًا لصورته الإيجابية على الساحة الأمريكية، قد أصدر المجلس بيانًا لإدانة أحداث 11 سبتمبر 2001، ووقع على البيان عدد من المنظمات الإسلامية؛ منها: التحالف الإسلامي الأمريكي، والمجلس الإسلامي الأمريكي، ورابطة العلماء والمهندسين المسلمين، ورابطة العلماء الاجتماعيين المسلمين، ومجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية، والجمعية الطبية الإسلامية لأمريكا الشمالية، والدائرة الإسلامية لأمريكا الشمالية، والجمعية الإسلامية لأمريكا الشمالية، ومجلس الشؤون العامة الإسلامية [144].

حدود التأثير ومستقبله:

بعد استعراض أهم المنظمات المرتبطة بـ«الإخوان» على الساحة الأمريكية وأهم أنشطتها، يتضح أنها تعمل وفق خطة مدروسة من أجل التسلل إلى كل مراكز القوة والتأثير على الساحة الأمريكية سواء في الإدارة أو الكونجرس أو الإعلام والصحافة أو مراكز الفكر والدراسات؛ كما تحاول - بالتوازي مع ذلك - التغلغل داخل التجمعات المسلمة بالولايات المتحدة من أجل تكوين أرضية صلبة تُمكنها من الحديث باسم مسلمي الولايات المتحدة. وبالتالي، يمكن القول إن تأثير «الإخوان» داخل الولايات المتحدة قد يتجاوز مسألة النظر في وتفكيك عمل المنظمات ذات الصلة بها، إلى مسألة «الشبكة» التي شكلها التنظيم عبر النفاذ إلى دوائر صنع القرار، والتسلل إلى المنافذ الفكرية والإعلامية والتعليمية، والتغلغل بين القطاعات المختلفة للشعب الأمريكي.

تجدر الإشارة إلى أن جانبًا من هذه المنظمات يسعى للتغطية على روابطه «الإخوانية» لأسباب مختلفة؛ أبرزها: دفعت الأحداث الدولية الكبرى، لا سيما أحداث سبتمبر 2001 والحروب اللاحقة في أفغانستان والعراق، المسلمين الأمريكيين ومنظماتهم لإظهار ولائهم للدولة والمجتمع والجيش الأمريكي، والنأي بأنفسهم عن كل الولاءات الخارجية، بجانب التضييق الذي طال التمويلات بسبب القوانين المنظمة للتبرعات بطريقة أثرت على تمويل جميع أنشطة المنظمات الإسلامية بالولايات المتحدة، إضافة إلى ظهور جيل جديد من المهاجرين المسلمين في الولايات المتحدة، الذين وُلدوا وتربوا وتعلموا فيها، وقطعوا الروابط العاطفية المباشرة مع المشرق[145].

أوضح «فيدينو» أن التنظيم العالمي لـ«الإخوان» يجعل المنظمات التابعة له تعمل وفق رؤية مشتركة، ولكن باستقلالية عملياتية. فكل فرع، في كل دولة، لديه الحرية في اختيار تكتيكاته وأهدافه بشكل مستقل، على الرغم من التواصل والمشاورات المتواصلة. مضيفًا أن تشكيل هذه الشبكات في الولايات المتحدة، كما هو الحال في معظم الدول الغربية، يتبع نمطًا مشابهًا. مشيرًا إلى أن مناخ الحريات الموجود في الغرب قد سمح لـ«الإخوان» بفعل ما كان محظورًا في بلدانهم الأصلية، وهو ما ساعدهم على اجتذاب طلاب مسلمين آخرين وقطاعات أخرى من المهاجرين الذين لم يكن لديهم اتصال مباشر بأيديولوجية «الإخوان» في دولهم الأم، ناهيك عن حرص التنظيم على اكتساب العناصر الناجحة والبارزة والمؤثرة، الأمر الذي ساعده على تطوير شبكة مؤثرة من المنظمات التي سمحت لـ«الإخوان» بلعب دور مؤثر[146].

وجادل كذلك موضحًا أنه بفضل المرونة الأيديولوجية والنشاط الدؤوب والوصول إلى تمويل كبير، نمت الشبكات التي أنشأها «الإخوان» بشكل كبير، مشيراً إلى أنه على الرغم من أن عضوية هذه الشبكات تبدو ضيقة، فإن «الإخوان» في الغرب قد أظهروا قدرة هائلة على احتكار الخطاب الإسلامي، مما يجعل تفسيرهم للإسلام والأحداث السياسية متاحًا بسهولة أكبر. علاوة على ذلك، ففي العديد من الدول، وضع «الإخوان» الغربيون أنفسهم في طليعة المنافسة ليكونوا المحاورين الرئيسيين

للمؤسسات المحلية. ومن ثم، فقد اعتبر «فيدينو» أنه لا توجد حركة إسلامية منافسة أخرى تتمتع بالنفوذ والتأثير السياسي والوصول إلى النخب الغربية التي حصل عليها **«الإخوان»** الغربيون [147].

فمن المفارقة أنه بعد **11** سبتمبر **2001**، اكتسب **«الإخوان»** زخمًا أكبر على خلفية اتباع استراتيجية جديدة للتواصل مع الغرب، قوامها تصوير أنفسهم باعتبارهم يمثلون «الإسلام الوسطي المعتدل»، في مقابل الجماعات الأكثر تطرفًا وغلوًّا مثل «السلفية الجهادية» أو تنظيمات مثل «القاعدة». وهو ما وجد صداه لدى بعض دوائر صنع القرار الغربية؛ فخلال الولاية الثانية لإدارة «بوش» الابن، أعادت واشنطن إطلاق الحوار مع **«الإخوان»** والذي كانوا أغلقوه بعد **11** سبتمبر. وكذا تواصلت إدارة الرئيس «أوباما» مع **«الإخوان»** بطريقة أكثر قربًا، وبدأت برنامج مكافحة التطرف بالتعاون مع مجموعات ودوائر قريبة من **«الإخوان»** [148].

واستنادًا إلى ذلك، فقد ساهم اتساع قوة ونفوذ المنظمات **«الإخوانية»** بالولايات المتحدة في تعزيز قنوات تواصلهم مع السلطات الأمريكية، وبالأخص عند سعيها لإشراك المجتمع المسلم الأمريكي، كما أظهرت قصة العمودي. ويمكن النظر إلى ذلك في ضوء ثلاثة أسباب رئيسة؛ يتصل الأول بالمهارات التنظيمية، فهم منظمون في أطر ونشيطون في أدائهم ولديهم القدرة على ممارسة الضغط، وكذا لديهم مكاتب في واشنطن وعلى بعد بنايات قليلة من الكونجرس. ويستند الثاني إلى تواضع قوة المنظمات الإسلامية الأخرى بالولايات المتحدة؛ نتيجة لقدرة المسلمين الأمريكيين على الاندماج بشكل جيد في المجتمع ما يعني عدم وجود دافع للانضمام إلى المنظمات الإسلامية، على عكس المنظمات **«الإخوانية»** التي تتمتع بقوة ونفوذ وحتى إن ضمت مجموعة قليلة مقارنة بأعداد المسلمين الأمريكيين [149].

علاوة على ذلك، فقد أوضح «فيدينو» أن المنظمات التابعة لـ**«الإخوان»** تمتلك «شبه احتكار» في الوصول إلى الحكومة الأمريكية بسبب الديناميكيات داخل الحكومة ذاتها، مضيفًا أنه على مدى السنوات العشرين إلى الثلاثين الماضية قامت هذه المنظمات بتعديل تكتيكاتها وأهدافها بشكل كبير انطلاقًا من كونها حركة «براجماتية»، معتبرًا أنه لا شك في أن الفروع الغربية لـ**«الإخوان»** تدعم تشكيل

دول إسلامية بالشرق الأوسط، لكن أهدافهم في الغرب تظل مختلفة، لافتًا إلى أن هذه الأهداف قد تدور حول تعزيز الهوية الإسلامية للمسلمين في الغرب دون عزلهم عن المجتمع، بالإضافة إلى التعامل معهم كممثلين للجاليات الإسلامية بطريقة تُمكنهم من الضغط على الحكومات الغربية من أجل تنفيذ أهدافهم سواء المتعلقة بالسياسة الداخلية أو الخارجية[150]. ولكن تظل قدرتهم على التأثير في الحكومات والسياسات التي تتبناها متوقفة على نظرة الحكومات ذاتها لتنظيم «**الإخوان**»، وعلى الفلسفة التي تتبناها للتعامل معه.

أما عن مدى قدرة المنظمات «**الإخوانية**» على التغلغل داخل الجاليات الإسلامية بالولايات المتحدة، فقد أوضح «فيدينو» أن «**الإخوان**» لم يتمكنوا من إنشاء حركة جماهيرية أو اجتذاب ولاء أعداد كبيرة من المسلمين الأمريكيين، مضيفًا أن غالبية المسلمين الأمريكيين إما يرفضون وإما يتجاهلون ببساطة الرسالة القادمة من منظمات «**الإخوان**»، الأمر الذي دفع «**الإخوان**» لإدراك أن العلاقة التفضيلية مع النخب الأمريكية يمكن أن تزودهم بالشرعية ورأس المال السياسي والمالي، بطريقة تعزز من وصولهم وتأثيرهم داخل المجتمع بشكل كبير مثل: العمودي الذي كان مسؤولًا عن تعيين الأئمة في نظام السجون وفي الجيش، وسيصبحون ضيف الإعلام الرئيسي عند البحث عن «الرأي الإسلامي»، إذا كان هناك شيء من هذا القبيل[151].

وهو ما يمكن الاستدلال عليه من خلال نتائج استطلاع أجرته مؤسسة «**جالوب**» في أغسطس **2011** بواسطة مركز أبو ظبي؛ حيث قال **12**٪ من الرجال و**11**٪ من النساء إن مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية يمثلهم، بينما قال **4**٪ من الرجال و**7**٪ من النساء إن الجمعية الإسلامية لأمريكا الشمالية تمثلهم، كما أوضح **6**٪ من الرجال و**1**٪ من النساء أن مجلس الشؤون العامة الإسلامية يمثلهم، في حين قال **55**٪ من الرجال و**42**٪من النساء إنه لا توجد منظمة إسلامية أمريكية تمثل مصالحهم[152].

واتصالًا بذلك، يمكن القول إن مستقبل العلاقات بين واشنطن و«الإخوان»، وكذا مستقبل التأثير الذي يسعى التنظيم لإحداثه، سواء على الساحة الأمريكية أو باستغلال الساحة الأمريكية من أجل الوصول لساحات أخرى، يتوقف على عدد من

العوامل التي ستشكل فيما بينها معادلة متعددة المتغيرات. وعلى هذا النحو، يمكن الإشارة إلى أبرز هذه المتغيرات:

1. **قوة التنظيم الأم:** تعرضت الحركات الإسلامية في مصر لضربة قوية، لكن لم يتضح بعد ما إذا كانت قاتلة أم لا، لكنها أثارت تساؤلات جدية بشأن قدرة الحركات الإسلامية، وفي مقدمتها «**الإخوان**»، على الظهور مرة أخرى. فقد أوضح «ناثان براون»، أستاذ العلوم السياسية بجامعة «جورج واشنطن»، أن العديد من الإسلاميين يؤمنون بأن مشروعهم «مرحلي أو جيلي» **generational** بطبيعته [153].

تأسس التنظيم في أعقاب إلغاء الخلافة العثمانية بدعوى العمل على إعادة إنشاء الخلافة. ولهذه الغاية، سعى «**الإخوان**» إلى «إعادة الأسلمة»، عبر تبني استراتيجية تدريجية، تبدأ بالفرد والأسرة ثم المجتمع، للعمل من أجل تشكيل حكومة إسلامية في الداخل ثم تدشين دولة إسلامية عابرة للحدود، وفي النهاية السيطرة على العالم. وعلى هذا النحو، انتشر «**الإخوان**» وتوابعهم حول العالم؛ حيث يعملون في أكثر من **85** دولة بينها دول عربية، ودول إسلامية غير عربية، ودول غير إسلامية [154].

اتسع الجدل في أعقاب ما سمي بـ«الربيع العربي» حول كيفية التعامل مع «**الإخوان**»، ما بين الدمج والاستبعاد. بحلول عام **2014**، ساد الاتجاه الثاني، لا سيما مع اتساع أعمال العنف التي قام بها «**الإخوان**» في أعقاب الثورة الشعبية في **30** يونيو **2013**، وهو ما قابلته الدولة المصرية بحملة لتضييق الخناق على التنظيم وأعضائه، وبالأخص المتورطين في أعمال عنف، الأمر الذي دفعهم للفرار إلى الخارج. أدى تراجع «**الإخوان**»، بالأخص في بلد المنشأ مصر، إلى حدوث انقسام وخلافات داخلية مستمرة ساهمت في إضعاف التنظيم [155].

فقد تم اختيار إبراهيم منير، المقيم في لندن، مرشداً بالوكالة، والذي عمل بدوره على حل الأمانة العامة وشكل لجنة لإدارة التنظيم. لكن فصيلًا من «**الإخوان**» في إسطنبول بقيادة محمود حسين احتج على هذه الخطوة، وهو ما عمق حالة الانقسام. أدى هذا الخلاف إلى إلحاق أضرار جسيمة بصورة تنظيم؛ فبينما اتخذ بعض الأعضاء موقفًا متحزبًا لدعم أحد الفصيلين، قام آخرون بتعليق عضويتهم

أو إنهائها. أوضح تقرير لمنصة عين أوروبية على التطرف أن حالة الانقسام الحالية تشكل تحديًا وجوديًّا؛ فكل الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة، التي يقوم بها «حماس» و«**الإخوان**» العراقيون، باءت بالفشل حتى الآن [156]. أي أن الانقسام الحالي الذي يشهده التنظيم يؤشر على مروره بمرحلة حرجة قد تؤثر على استمراره وتماسكه.

إلا أنه على الرغم من ذلك، يعتقد «**الإخواني**» الدنماركي المنشق أحمد عكاري، أن تاريخ «**الإخوان**» يُظهر بوضوح أنه على الرغم من الانقسامات والتناقضات، فإن جوهر «**الإخوان**» نجح دائمًا في جذب مؤيدين جدد والحفاظ على الخط الأيديولوجي المحافظ كما هو [157].

2. **نفوذ «الإخوان» داخل الولايات المتحدة:** يرتبط هذا المتغير بعدد من الأمور التي يأتي في مقدمتها استمرار قوة تنظيم «**الإخوان**» والمجموعات المرتبطة به داخل الولايات المتحدة، الأمر الذي يعني بشكل أوضح قوة الدور الذي تقوم به المنظمات ذات الصلة بـ«**الإخوان**» وقدرتها على التغلغل في أكبر نطاق داخل المجتمع الأمريكي، وكذا اتساع مجموعات الضغط التابعة لـ«**الإخوان**» على الساحة الأمريكية.

فبالنسبة للمسلمين غير الإسلاميين، يرتبط الإسلام بكونه مسألة إيمان شخصي، وما دامت الحكومة قد استمرت في منحهم حرية ممارسة شعائرهم الدينية، فليس لديهم سبب للتنظيم سياسيًّا. وبالتالي، فلا يعني وجود منظمات وكيانات «**إخوانية**» في الولايات المتحدة – بشكل حتمي – قدرتها على التأثير أو التوجيه بين المسلمين الأمريكيين، مع ضرورة عدم إغفال قدرة «**الإخوان**» على الترويج بفكرة «المظلومية» التي تحاول من خلالها تأجيج مشاعر المسلمين بالاستناد إلى مزاعم متعلقة بالاضطهاد والعنصرية والاستبعاد.

ومن ناحية أخرى، تتضح ضرورة وضع حرية الحركة والمرونة والبراجماتية التي تتمتع بها المنظمات ذات الصلة بـ«**الإخوان**» في الاعتبار، فلكل فرع الحق في تطوير لائحته الداخلية التي تنظم أنشطته وتتوافق مع الظروف والقانون المحلي، ما يعني قدرتها على تعديل تحركاتها وإعادة النظر في أهدافها وسياساتها كلما اقتضت الضرورة. وهو ما يمكن التدليل عليه من خلال ما كشفه موقع «تايمز أوف إسرائيل» من

التحالف بين اللجنة اليهودية الأمريكية والجمعية الإسلامية لأمريكا الشمالية وإطلاق المجلس الاستشاري المسلم اليهودي إبان وصول «ترامب» للحكم [158].

ومن ناحية أخرى، فإن سياسة «الإنكار» التي تتبعها أغلب المنظمات ذات الصلة بـ«الإخوان» قد توفر غطاءً مناسبًا لإنشاء المزيد من الكيانات والمنظمات دون التوصل لروابطها «الإخوانية» أو الكشف عن أجندتها الحقيقية.

وعند محاولة التوصل لحجم التأثير الفعلي لـ«الإخوان» في الصحافة والإعلام ومراكز الفكر، وغيرها، يتضح صعوبة التحديد الدقيق لهذا التأثير، وذلك بالاستناد إلى تنوع الرسائل التي يدعمها «الإخوان». فقدرة «الإخوان» على التأثير لا تعني بالضرورة وجود رسائل إعلامية مباشرة مفادها تحسين صورة «الإخوان»؛ إذ إن رسائلهم الإعلامية قد تتجاوز ذلك وصولًا إلى تشويه الأنظمة المناهضة لها، ووضع قضايا أعضاء التنظيم في إطار كونها قضايا تتعلق بالحريات وحقوق الإنسان، ودعم مشاركة الإسلاميين في الحكم... وغيرها.

3. **مدركات الإدارة الأمريكية:** يمكن القول إن الإدارات الأمريكية المختلفة والمتعاقبة تعمل لتحقيق ذات الأهداف بأدوات متغيرة، وهو ما ينصرف قياسًا على التعامل مع ملف «الإخوان» أيضًا؛ إذ تحاول الإدارات الأمريكية الحفاظ على قنوات مفتوحة مع كافة الأطراف - بما فيها «الإخوان» - لضمان استغلالها كلما اقتضت المصالح الأمريكية. لذا، تعتبر بعض الإدارات أن تواصلها مع «الإخوان» سيُمكنها من تحقيق عدد من الأهداف؛ يأتي في مقدمتها: استغلالهم كأدوات ضغط ضد بعض الأنظمة، وضمان ولائها حال وصولهم للسلطة، كما يسمح بالتواصل من خلالها -أي «الإخوان»- مع التنظيمات المتطرفة والعنيفة الأخرى [159].

وعلى هذا النحو، تتجه الإدارة الأمريكية إلى تبني نظرية «الدمج يؤدي إلى الاعتدال» خلال فترة ما، والتي تقوم على افتراض مفاده أن دمج الإسلاميين في العملية السياسية سيؤدي لتحولهم إلى شركاء في العملية الديمقراطية، في مقابل اتجاه الإدارة الأمريكية -في أوقات أخرى- إلى التأكيد على ضرورة استبعاد الإسلاميين، والتضييق على الخطابات الراديكالية، بينما تفضل بعض الإدارات السير على خطى

«مزدوجة» بين فتح قنوات خلفية معهم بالتوازي مع تعزيز العلاقات مع النظم الحاكمة التي تُضيِّق عليهم[160].

ومن ثم، يبدو ثمة انقسام داخل دوائر صنع القرار الأمريكية بشأن **«الإخوان»** والحركات الإسلامية. يجادل المتفائلون بأن منظمات **«الإخوان»** الغربية هي في الأساس قوة محافظة اجتماعيًّا تشجع اندماج المسلمين مع الاحتفاظ بهويتهم. لذا، لا ينبغي للحكومات أن تنظر إليها بعين الريبة، بل يجب أن تُسخر أنشطتها الشعبية وتتعاون معها في القضايا المشتركة، بما في ذلك الإرهاب والتطرف[161].

وفي المقابل، يرى المتشائمون طبيعة أكثر شرًّا في **«الإخوان»** الغربيين، بالنظر إلى انخراط المنظمات التابعة لهم في برنامج هندسة اجتماعية بطيء، يهدف إلى «أسلمة» المواطنين المسلمين والجاليات المسلمة بالغرب، ما يعني أنهم في النهاية سوف يتنافسون مع الحكومات الغربية على ولائهم. كما أن حقيقة أن هذه المنظمات لا تقوم بأعمال عنف، وتشارك بنشاط في العملية الديمقراطية، يُنظر إليها ببساطة على أنها حسابات مؤقتة، إدراكًا منهم أن التسلل إلى النظام أفضل من مهاجمته. وعليه، يطالب المتشائمون بسياسات من شأنها استبعاد منظمات **«الإخوان»** الغربية من أي مشاركة[162].

في حين يظهر فريق آخر، يقع بين نهجي التفاؤل والتشاؤم، يتبنى مسار **«الانخراط دون تمكين»**، وهو المسار الذي تطور إلى حد ما في أوروبا، وبدرجة أقل في الولايات المتحدة. ويستند إلى إدراك أن تخصيص سيطرة احتكارية على المجتمع المسلم لهذه المنظمات أمر خاطئ نظرًا لكون المجتمع المسلم متنوعًا للغاية، بجانب قيام الحكومات – بشكل استباقي – بفتح المجال للأصوات والمنظمات الأخرى، التي قد لا تمتلك الهيكل، والتطور الذي تمتلكه المنظمات **«الإخوانية»**[163]. ومن ثم، يتضح أن رؤية الإدارة الأمريكية ستؤثر – بشكل كبير – على قدرة المنظمات **«الإخوانية»** على الحركة، وكذا على حجم النفوذ الذي تتمتع به، وحجم التأثير الذي يمكن أن تُحدثه. وهو ما يتضح – على سبيل المثال – بشكل جلي في الدعم الذي قدمته إدارة «أوباما» لـ**«الإخوان»**.

4. **التنسيق عبر الأطلسي بشأن الحركات الإسلامية:** تؤمن واشنطن بأن تنسيق المواقف والسياسات مع حلفائها الغربيين سيساعد في تحقيق أفضل تنفيذ

واستجابة، وهو ما يمكن النظر إليه بشأن تنظيم «**الإخوان**». بداية، هناك اختلاف بين الولايات المتحدة وأوروبا على مستوى الأجهزة الأمنية؛ إذ يميل مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية في الولايات المتحدة إلى الحياد فيما يتعلق بهذه المنظمات، بينما يميل الأوروبيون إلى التعبير صراحة بشأن مخاوفهم.

فقد علقت المخابرات الهولندية موضحة عدم كشف كل «**الإخوان**» أو المتعاطفين معهم دائمًا عن ولاءاتهم الدينية المستندة إلى أجندة أصولية. فعلى الرغم من صورتهم المعتدلة تجاه المجتمع الغربي، لكنهم يحاولون تمهيد الطريق للإسلام المتشدد للعب دور أكبر في العالم الغربي [164]. كما وصف تقرير، صادر في عام **2005** عن مكتب حماية الدستور في ألمانيا، المنظمات ذات الصلة بـ«**الإخوان**» بأنها تمثل «تهديدًا خاصًا» [165].

بينما في الولايات المتحدة، فإن الصورة تبدو مختلفة؛ حيث تركز الأجهزة الأمنية على التهديدات المباشرة، والتي تمثل مخالفة واضحة للقانون. ومن ثم، تنعكس الديناميكية الفوضوية في علاقة مكتب التحقيقات الفيدرالي مع مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية على سبيل المثال؛ إذ قام مسؤولون بمكتب التحقيقات الفيدرالي بشكر المجلس علنًا على دوره في «الحفاظ على أمن الأمة» وأثنوا عليه «لالتزامه بالحفاظ على حوار يؤدي إلى تبادل صريح وصادق للأفكار» في عام **2006**. وعلى النقيض من ذلك، صرح كبار المسؤولين بمكتب التحقيقات الفيدرالي، مثل: «ستيف بوميرانتز»، الذي كان مساعد المدير السابق والرئيس السابق لمكافحة الإرهاب بمكتب التحقيقات الفيدرالي، علنًا بالآتي: «يتضح من مراجعة بيانات وأنشطة المجلس أن أحد أهدافه هو تعزيز أجندة الجماعات الإرهابية الإسلامية المتطرفة من خلال توفير الدعم السياسي». في أعقاب قضية مؤسسة الأرض المقدسة، قطع مكتب التحقيقات الفيدرالي رسميًا علاقاته مع المجلس [166].

واتصالًا بذلك، كشف تقرير لمنصة عين أوروبية على التطرف أنه بات هناك ميل متزايد في الدول الغربية لرؤية «**الإخوان**» على أنهم تنظيم غير شعبي، وتمثل علاقته بالتنظيمات الإرهابية والمتطرفة علامة استفهام. لذا، بدأت بعض الدول الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا والنمسا وحتى ألمانيا، في اتخاذ خطوات لتقييد توسع

«الإخوان» داخل حدودها والحد من مصادر التمويل الخارجية [167]. وهو ما لم يجرِ بعد على الساحة الأمريكية بالطريقة التي تتناسب مع التحركات المتزايدة التي يقوم بها التنظيم والمنظمات ذات الصلة به. الأمر الذي يعني أنه حتى الآن لم تجرِ جهود حقيقية لتنسيق المواقف عبر الأطلسي بشأن تنظيم **«الإخوان»**، كما لم تتضح بعد أية مؤشرات قوية على رغبة أمريكية حقيقية للقيام بهذه الخطوة. ولكن في حال إتمام هذه الخطوة، أي في حال الاتجاه لتنسيق موقف عبر الأطلسي مناهض لـ**«الإخوان»**، فمن المتوقع أن يساهم ذلك في إضعاف التنظيم بشكل جذري.

مجمل القول: توصف العلاقات بين واشنطن و**«الإخوان»** بكونها ذات طابع مختلط، تحوي مؤشرات للتقارب والتباعد في ذات الوقت، وهو الأمر الذي انعكس بشكل واضح في المسار المتباين الذي سلكته العلاقات منذ أن بدأ كل طرف مسعاه للتقارب مع الطرف الآخر. وقد ساعد هذا الطابع المختلط في استمرار العلاقات على مدار عقود، دونما قطيعة باتة من جانب، أو تحالف علني من جانب آخر.

واتصالًا بذلك، تتضح بشكل جلي مسألة «التوظيف المتبادل» بين الجانبين بالاستناد إلى إيمان الطرفين بأهمية هذه العلاقات، لتحقيق جملة من الأهداف التي اتسمت بالمرونة التي مكنتها من إعادة تأطير نفسها من فترة لأخرى. فبينما رأت واشنطن في بداية تقاربها مع التنظيم فرصة للنفاذ إلى النخبة المصرية لحماية مصالحها في مصر والمنطقة، ثم تطور الأمر إلى مناهضة الاتحاد السوفيتي ومجابهة المد الشيوعي، ثم تحول إلى توظيف صورة التنظيم المعتدلة المزعومة في مواجهة التنظيمات الأكثر راديكالية؛ بدأ التنظيم في التقارب على أمل تحقيق المزيد من النفوذ والشعبية في الداخل، ثم اتجه لاعتبار تواجده في الولايات المتحدة كمتنفس بديل للتضييق الذي يشهده في المنطقة، ثم تحول لاعتبار الولايات المتحدة ساحة مهمة في سبيل هدفه العالمي.

وعلى هذا النحو، أدرك التنظيم أن تفاعله الإيجابي مع الساحة الأمريكية يتطلب تحركات مختلفة قوامها الاعتماد على تدشين المنظمات، وهو ما سمحت به واشنطن وفق قاعدة «التوظيف المتبادل»، بل وعزز منه مناخ الحريات الذي تتمتع به الولايات المتحدة. ومن ثم، دشن **«الإخوان»** عددًا كبيرًا من المنظمات، التي ساعدتهم على بناء شبكة سمحت لها بالنفاذ إلى دوائر صنع القرار، والتسلل إلى

المنافذ والمنصات الفكرية والإعلامية والتعليمية، والتغلغل بين القطاعات المختلفة للشعب الأمريكي. وهو الأمر الذي يعني في مضمونه تعزيز قدرتهم على تحقيق أهدافهم التي تتصل بتعويض الهزائم التي مُنوا بها في دولهم الأم، والنظر إليهم كممثلين شرعيين عن الإسلام والمسلمين، بجانب استهداف الأنظمة المناهضة لهم، ناهيك عن دعم الحركات الإسلامية عالميًا.

ولكن تقييم المشهد يشير إلى استمرار وجود جوانب ضعف وقصور واضحة تؤثر على أداء ونفوذ التنظيم والمنظمات التابعة له؛ فعلى الرغم من تزايد قدرتها على النفاذ إلى الإدارة وبين النخبة والسياسيين، فإن قدرتها على إنشاء حركة جماهيرية أو اجتذاب ولاء أعداد كبيرة من المسلمين الأمريكيين لا تزال متذبذبة. فضلًا عن كون أجندتهم تبدو غير مستساغة لأبناء الجيل الثاني والثالث من المسلمين الأمريكيين. وفي ذات السياق، تضع الخبرة التاريخية الأليمة لدى الشعب الأمريكي المرتبطة بأحداث 11 سبتمبر ضوابط شديدة على خطاب «**الإخوان**» والمنظمات المرتبطة بهم. علاوة على ذلك، فإن استمرار الأعمال الإرهابية التي يشهدها العالم قد تمثل عامل ضغط إضافيًا على التنظيم في سبيل التخلي التدريجي عن قاعدته الأيديولوجية، والتوجه نحو مزيد من العلمنة كضامنة لاستمراره.

وعليه، يبدو أن تأثير المنظمات التابعة لتنظيم «**الإخوان**» يسير على خطى مزدوجة؛ إذ تشهد درجة من النجاح والفاعلية والنفاذ على مستوى السياسيين ودوائر صنع القرار، بينما تشهد تذبذبًا واضحًا على المستوى الشعبي. ومن ثم، فإنه يبدو من الصعب الجزم بمستقبل التأثير «**الإخواني**» في الولايات المتحدة، نظرًا لتعدد المتغيرات التي تحكم مساره، والتي تشكل فيما بينها المعادلة الحاكمة لهذا التأثير. إلا أنه من الجدير بالذكر أن حالة الانقسام الشديدة التي يشهدها التنظيم، إذا اقترنت بتبني دوائر صنع القرار الأمريكية لاقتراب الاستبعاد من جانب، وبناء تنسيق عبر أطلسي لاجتثاث التنظيم من جانب آخر، قد تمهد الطريق أمام انهياره. ولكن حتى في ضوء هذا السيناريو التفاؤلي، فلن يمنع هذا بالضرورة من تدشين كيانات منشقة عن التنظيم تظهر بصورة جديدة وفق ذات الأرضية الراديكالية.

المراجع:

1. Lorenzo Vidino, Why the United States Should Be as Circumspect as the British about the Muslim Brotherhood, 12 February 2017, available at Lawfare website: https://www.lawfareblog.com/why-united-states-should-be-circumspect-british-about-muslim-brotherhood , 12/08/2022.
2. Ibid.
3. Zeyno Baran, The Muslim Brotherhood›s U.S. Network, 27 February 2008, available at Hudson Institute website: https://www.hudson.org/research/9882-the-muslim-brotherhood-s-u-s-network , 18/08/2022
4. Ibid.
5. Lorenzo Vidino, opt. cit.
6. Mohamed-Ali Adraoui, The Unfinished History between America and the Muslim Brotherhood, 12 July 2019, available at Hudson Institute website: https://www.hudson.org/research/15136-the-unfinished-history-between-america-and-the-muslim-brotherhood , 12/08/2022.
7. Ibid.
8. Ibid.
9. Steven Brooke, U.S. Policy and the Muslim Brotherhood, In: Lorenzo Vidino editor, The West and the Muslim Brotherhood after the Arab Spring, Al Mesbar Studies & Research Centre in Dubai in collaboration with The Foreign Policy Research Institute in Philadelphia , February 2013, p. 9.
10. Ibid.
11. Miles Copeland, The Game of Nations: The Amorality of Power PoliticsNew York: Simon and Schuster, 1969, p. 184.
12. Martyn Frampton, the Muslim Brotherhood and the West… A History of Enmity and Engagement Cambridge –Massachusetts: The Belknap Press of Harvard University Press, 2018, p. 98.
13. Ibid, p. 101.
14. Mohamed-Ali Adraoui, opt. cit.
15. Peter Mandaville, the Ambivalence of U.S. Policy toward Political Islam, In: Book Review Roundtable: The Muslim Brotherhood and the West, Texas National Security Review Austin: the University of Texas, 19 July 2021, p.23.
16. John Perry, "Shifting Sands: The United States, Great Britain, and the Muslim Brotherhood, 1945 – 1954", Global Politics Review, vol. 2, no. 1, April 2016, p. 25.
17. Ibid, p. p. 25-26.
18. Ibid, p. 27.
19. محسن محمد، من قتل حسن البنا، الطبعة الأولى القاهرة: دار الشروق، مارس 1987، ص 204 – 205.
20. John Perry, opt. cit. pp. 29-30.
21. Ibid, pp. 30-31.
22. Ibid, p. 32.
23. Letter from U.S. Embassy Cairo to U.S. Department of State, "Colloquium on Islamic Culture andSaeed Ramadan," 27July 1953, Available at: http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB78/propaganda%20103.pdf , 18/08/2022
24. مها علام وتقى النجار، تواصل ممتد: محددات مستقبل العلاقة بين واشنطن و"الإخوان"، 14 أغسطس 2021، متاح على موقع المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية: 28 /، 16031/ https://ecss.com.eg/ 08/ 2022.
25. Mohamed-Ali Adraoui, opt. cit.
26. Ibid.
27. منال لطفي، الإخوان المسلمون والغرب 4: الرهانات الغربية الخاسرة على الإخوان المسلمين، 22 فبراير 2021، متاح على موقع المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية: 18 /، 13717/ https://ecss.com.eg/ 08/ 2022.
28. Steven Brooke, opt.cit. pp. 10-11.
29. Mohamed-Ali Adraoui, opt. cit.
30. مها علام وتقى النجار، مرجع سابق.
31. Martyn Frampton & Ehud Rosen, READING THE RUNES? THE UNITED STATES AND THE MUSLIM BROTHERHOOD AS SEEN THROUGH THE WIKILEAKS CABLES, The Historical Journal, 56, 3 2013, Cambridge University Press, p. 840.
32. Mohamed-Ali Adraoui, opt. cit.
33. Shant Eghian, The Meridian House Speech and Academic Influence on U.S. Policy in the Middle East, A Thesis Submitted to Fulfill the Requirements of the Honors ProgramMassachusetts: Assumption College, spring 2018, pp. 41-42.
34. Mohamed-Ali Adraoui, opt. cit.
35. Martyn Frampton & Ehud Rosen, opt. cit. p. 844.
36. مها علام وتقى النجار، مرجع سابق.
37. «خُطة التمكين 1992.. الشاطر يخطط للهيمنة على مصر»، 19 يناير 2015، متاح على بوابة الحركات الإسلامية: http://www.islamist-movements.com/ 25716، 03/ 08/ 2022.
38. Martyn Frampton & Ehud Rosen, opt. cit. p. 843.
39. مها علام وتقى النجار، مرجع سابق.

See also: “Suhail Khan Biography”, available at website of National Security Institute at George Mason University’s Antonin Scalia Law School: https://nationalsecurity.gmu.edu/suhail-kahn/ , 19/08/2022.

40. Mohamed-Ali Adraoui, opt. cit.
41. Steven Brooke, opt.cit. p. 15. See also: “JORDAN: POLITICAL ENGAGEMENT FURTHERS CAIRO SPEECH GOALS”, 09AMMAN2516, 18 Nov 2009, available at wikileaks website: https://wikileaks.org/plusd/cables/09AMMAN2516_a.html , 22/08/2022.
42. Ian Johnson, Our Secret Connections with the Muslim Brotherhood, The New York review of books, March 2011, available at; https://www.researchgate.net/publication/294673582_Our_Secret_Connections_with_the_Muslim_Brotherhood, 22/08/2022.
43. Steven Brooke, opt.cit. p. 16. See also: Khairat el-Shatir, No Need to Be Afraid of Us, The Guardian, 22 November 2005, available at Guardian website: http://www.guardian.co.uk/world/2005/nov/23/comment.mainsection, 22/08/2022.
44. Steven Brooke, opt.cit. p.17. See also: Farah Stockman, U.S. Building Ties with Assad Opponents in Syria, The New York Times, 26 November 2006, available at New York Times website: https://www.nytimes.com/2006/11/26/world/americas/26iht-syria.3675092.html , 22/08/2022.
45. Steven Brooke, opt.cit. pp. 20-23.
46. Eric Trager, Book Review: The Muslim Brotherhood: From Opposition to Power, Summer 2013, available at: https://fathomjournal.org/book-review-the-muslim-brotherhood-from-opposition-to-power/ , 22/08/2022.
47. Mohamed-Ali Adraoui, opt. cit.
48. Steven Brooke, opt.cit. p. 26.
49. Anne R. Pierce, US “Partnership” with the Egyptian Muslim Brotherhood and its Effect on Civil Society and Human Rights, Society. 2014;511, doi: 10.1007/s12115-013-9740-3, P 73, available at: https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC3882524/pdf/12115_2013_Article_9740.pdf , 13/08/2022.
50. Ibid.
51. Mohamed-Ali Adraoui, opt. cit.
52. Ibid.
53. Anne R. Pierce,opt. cit. p. 75.
54. Ibid. p 75.
55. Steven Brooke, opt.cit. pp. 28-29.
56. Mohamed-Ali Adraoui, opt. cit.
57. Ibid.
58. Anne R. Pierce,opt. cit. p 77. See also: Ryan Mauro, Obama Administration Training Egyptian Islamists for Elections, FrontPage Magazine, 17 November 2011, available at: https://archives.frontpagemag.com/fpm/obama-administration-training-egyptian-islamists-ryan-mauro/ , 18/08/2022.
59. Anne R. Pierce,opt. cit. p. 77.
60. Ibid, p. 85.
61. Mohamed-Ali Adraoui, opt. cit.
62. Ibid.
63. بن سيلز، تحالف بين اليهود والمسلمين في أعقاب فوز ترامب بالانتخابات الرئاسية، 15 نوفمبر 2016، متاح على موقع «تايمز أوف إسرائيل»: https://ar.timesofisrael.com/%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%86-%D8%8A%D9%81-%D8%A8%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86%D9%88%D8%A7%D9%88%D8%AF-%D9%87%D9%8A%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86%D9%88%D8%A7%D9%88%D8%AF-%D9%81%D9%88%D8%B2-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9%D8%8C/12/2016/.

64. Mohamed-Ali Adraoui, opt. cit.
65. Daniel Benjamin and Jason Blazakis, The Muslim Brotherhood Is Not a Terrorist Organization, 17 May 2019, available at website of Foreign Affairs: https://www.foreignaffairs.com/united-states/muslim-brotherhood-not-terrorist-organization?gclid=Cj0KCQjw2_OWBhDqARIsAAUNTTGZV-wKbZFyRRTrcpY-3iqP9RtowhcFlySkIXio521e4SGZ2t-_3fncaAprxEALw_wcB&utm_source=google&utm_medium=cpc&utm_campaign=gap_ds , 15/08/2022.
66. Steve Holland& Arshad Mohammed, Trump weighs labeling Muslim Brotherhood a terrorist group, 30 April 2019, available at website of Reuters: https://www.reuters.com/article/us-usa-trump-muslimbrotherhood-idUSKCN1S6159 , 11/08/2022.
67. Mohamed-Ali Adraoui, opt. cit.
68. “US: Don’t Target Muslim Brotherhood”, 8 February 2017, available at Human Rights Watchwebsite: https://www.hrw.org/news/2017/02/08/us-dont-target-muslim-brotherhood?gclid=Cj0KCQjw2_OWBhDqARIsAAUNTTERpJypf5IV0mzsDhN-wL_g8UBWbeD4dWSlgKqTqATMmTVbMgyDyF0AaAv7YEALw_wcB , 22/08/2022.
69. Ibid.
70. Daniel Benjamin &Jason Blazakis, opt.cit.
71. مها علام وتقى النجار، مرجع سابق.

72. إميل أمين، ساندرز والإخوان..الرهان الخاسر، 23 مارس 2020، متاح على موقع العربية: https://www.alarabiya.net/politics/2020/03/23/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%AF%D8%B1%D8%B2-%D9%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B3%D8%B1،%86-%D8%A7%D9%87%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%86-%D8%A7%D9%2022/08/15.
73. مها علام وتقى النجار، مرجع سابق.
74. أحمد فتحي، هل يلتقي بايدن الإخوان؟.. عضو بـ«الديمقراطي» يجيب لـ«العين الإخبارية»، 8 أبريل 2022، متاح على موقع العين: https://al-ain.com/article/muslim-brotherhood-usa-biden، 18/08/2022.
75. About Tom Malinowski", available at website of U.S. House of Representatives: https://malinowski.house.gov/about ," 22/08/2022.
76. وليد عبد الرحمن، البرلمان المصري لتنظيم حملات في الكونجرس، 7 فبراير 2021، متاح على موقع جريدة الشرق الأوسط: https://aawsat.com/home/article/2789406/%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%86-%D8%AD-%8A%D9%86%D8%B8%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%84%D9%D8%A7%D9%86%D8%BA%D8%B1%88%D9%83%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%D9%2022/08/D8%B3، 29.
77. المرجع السابق.
78. Gamal Essam El-Din, Egyptian MPs criticise US Congressman Tom Malinowski for supporting Muslim Brotherhood, 6 February 2021, available at website of Ahram Online: https://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/402470/Egypt/Politics-/Egyptian-MPs-criticise-US-Congressman-Tom-Malinows.aspx , 14/08/2022.
79. Zeyno Baran, "The Muslim Brotherhood›s U.S. Network", Current Trends in Islamist Ideology, Vol. 6 27 February 2008, Hudson Institute, Washington DC, p.p. 98-99. See also:Tom Quiggin, The Muslim Brotherhood in North America Canada/USA, the Terrorism and Security Experts of Canada Network TSEC, 27 May 2014, available at: https://d3n8a8pro7vhmx.cloudfront.net/truthmustbetold/pages/93/attachments/original/1443021805/The_Muslim_Brotherhood_in_North_America.pdf?1443021805 , 25/08/2022.
80. Noreen S. Ahmed-Ullah & others, A rare look at secretive Brotherhood in America, 19 September 2004, available at website of Chicago Tribune: https://www.chicagotribune.com/investigations/chi-0409190261sep19-story.html , 14/08/2022.
81. Noura AlHabsi, Unveiling the Muslim Brotherhood's business and funding networks, 5 July 2021, available at website of Trends Research & Advisory: https://trendsresearch.org/insight/unveiling-the-muslim-brotherhoods-business-and-funding-networks/ , 31/08/2022.
82. Douglas Farah, The Little Explored Offshore Empire of the International Muslim Brotherhood, 18 April 2006, available at: https://spitfirelist.com/news/the-little-explored-offshore-empire-of-the-international-muslim-brotherhood/ , 21/08/2022.
83. Lorenzo Vidino, MUSLIM BROTHERHOOD ORGANIZATIONS IN AMERICA: GOALS, IDEOLOGIES, AND STRATEGIES, THE 15TH ANNUAL TEMPLETON LECTURE ON RELIGION AND WORLD AFFAIRS, Foreign Policy Research Institute, 2011, available at: https://www.fpri.org/article/2011/12/muslim-brotherhood-organizations-in-america-goals-ideologies-and-strategies/ , 15/08/2022.
84. لورينزو فيدينو، الدائرة المغلقة للإخوان المسلمين في الغرب الانضمام إلى الجماعة والانشقاق عنها أبوظبي: مركز تريندز للبحوث والاستشارات، 2020، ص 197.
85. Zeyno Baran, opt. cit. p.p. 112 -113.
86. Dalia Al-Aqidi, Muslim Brotherhood's influence in US should be confronted and defeated, 01 May 2022, avaialable at: https://www.arabnews.com/node/2074136,19/08/2022.
87. "The History and Structure of Islamic Organizationsin America", European Eye on Radicalization, Report no.14, August 2019, available at: https://eeradicalization.com/wp-content/uploads/2019/08/REPORT_FINAL_ENGLISH_Islamic_organizations_in_USA_In_English.pdf , 23/08/2022.
88. Lorenzo Vidino, Why the United States Should Be as Circumspect as the British about the Muslim Brotherhood, opt.cit.
89. Ibid.
90. Ibid.
91. Arnon Gutfeld, The Saudi Specter over the American Education System, 3 September 2018, available at Jerusalem Center for Public Affairs website: https://jcpa.org/article/saudi-specter-over-american-education-system/ , 1/09/2022.
92. «An Explanatory MemorandumOn the General Strategic Goal for the GroupIn North America5/22/1991», available at Investigative Project on Terrorism website: https://www.investigativeproject.org/documents/misc/20.pdf, 22/08/2022.
93. Ibid.
94. Ibid.
95. Ibid.
96. Zeyno Baran, The Muslim Brotherhood›s U.S. Network, 27 February 2008, available at Hudson Institute website: https://www.hudson.org/research/9882-the-muslim-brotherhood-s-u-s-network , 18/08/2022
97. Ibid.
98. Zeyno Baran, opt. cit. p. 99.

99. "The History and Structure of Islamic Organizations in America", opt.cit. p. 2.
100. "The Muslim Brotherhood on U.S. Campuses", available at Counter Extremism Project website: https://www.counterextremism.com/content/muslim-brotherhood-us-campuses , 22/08/2022.
101. Zeyno Baran, opt. cit. p.99.
102. Jason R. Morris, opt. cit., p. 58.
103. See also: "An Explanatory Memorandum on the General Strategic Goal for the Group in North America", 22 May 1991, Available at The Investigative Project on Terrorism website: https://www.investigativeproject.org/documents/misc/20.pdf , 21/08/2022.
104. "About The Islamic Circle of North America ICNA", available at its official website: https://icnany.org/about-us/ , 08/08/2022.
105. "The History and Structure of Islamic Organizations in America", opt.cit. p. 5.
106. Zeyno Baran, opt. cit. p.p. 99-100. »About NAIT», available at its official website: https://www.nait.net/index.php/about-nait/about, 18/08/2022.
107. Zeyno Baran, opt. cit. p.p. 99-100.
108. Tom Quiggin, opt. cit. p. 33.
109. Zeyno Baran, opt. cit. p. 100.
110. Jason R. Morris, The Muslim Brotherhood in America:Orthodox and Active, Monograph Fort Leavenworth- Kansas: School of Advanced Military Studies, United States Army Command and General Staff College, 2012, p. 58.
111. Arnon Gutfeld, opt. cit.
112. Zeyno Baran, opt. cit. p. 101.
113. Ibid. p. 111. See Also: "GOVERNMENT'S AMENDED MEMORANDUM IN OPPOSITION TO PETITIONERS ISLAMIC SOCIETY OF NORTH AMERICA AND NORTH AMERICAN ISLAMIC TRUST'S MOTION FOR EQUITABLE RELIEF", available at: https://www.aclu.org/sites/default/files/images/asset_upload_file142_36171.pdf , 14/09/2022.
114. Ibid.
115. "The History and Structure of Islamic Organizations in America", opt.cit. p.5.
116. Ibid.
117. "The Islamic Society of North America", available at The Investigative project on Terrorism website: https://www.investigativeproject.org/profile/178/the-islamic-society-of-north-america , 22/08/2022.
118. Zeyno Baran, opt. cit. p. 101.
119. Ibid, p. 102.
120. "The History and Structure of Islamic Organizations in America", opt.cit. p.5.
121. »Countering Violent Extremism CVE Working Group», Homeland Security Advisory Council, Spring 2010, available at: https://www.dhs.gov/xlibrary/assets/hsac_cve_working_group_recommendations.pdf, 21/08/2022.
122. »The Muslim Public Affairs Council MPAC», available at website of Clarion Project: https://clarionproject.org/muslim-public-affairs-council-mpac/ , 29/08/2022.
123. Ibid.
124. "The History and Structure of Islamic Organizations in America", opt.cit, p. 7.
125. »The Muslim Public Affairs Council MPAC»,opt. cit.
126. "The History and Structure of Islamic Organizations in America", opt.cit. p.8.
127. Lorenzo Vidino, opt. cit.
128. "The History and Structure of Islamic Organizations in America", opt.cit.
129. Noreen S. Ahmed-Ullah& Others, opt. cit.
130. لورينزو فيدينو، مرجع سابق، ص210.
131. "The History and Structure of Islamic Organizations in America", opt.cit. p.6.
132. "About American Muslim Society", available at its official website: https://www.muslimamericansociety.org/about-us/, 22/08/2022.
133. "The Muslim Brotherhood on U.S. Campuses", opt. cit. p. 4.
134. لورينزو فيدينو، مرجع سابق، ص207.
135. Zeyno Baran, opt. cit. p.p. 103-104.
136. Tom Quiggin, opt. cit. p. 53.
137. "The Muslim Brotherhood on U.S. Campuses", opt. cit. p.6.
138. "The History and Structure of Islamic Organizations in America", opt.cit. p.8.
139. Arnon Gutfeld, opt. cit.
140. Zeyno Baran, opt. cit. p. 104.
141. "The History and Structure of Islamic Organizations in America", opt.cit. p.8.

142. Tom Quiggin, opt. cit. p. 133.
143. Ibid, p. 9.
144. "U.S. Muslim Communities Condemn Terrorist Attacks, Designate «Day of Mourning», 11 September 2001, available at website of Harvard University: https://hwpi.harvard.edu/pluralismarchive/news/us-muslim-communities-condemn-terrorist-attacks-designate-day-mourning , 22/08/2022.
145. "The History and Structure of Islamic Organizations in America", opt.cit. p.p. 11-12.
146. Lorenzo Vidino, MUSLIM BROTHERHOOD ORGANIZATIONS IN AMERICA:GOALS, IDEOLOGIES, AND STRATEGIES,opt. cit.
147. Ibid.
148. منال لطفي، مرجع سابق.
149. Lorenzo Vidino, MUSLIM BROTHERHOOD ORGANIZATIONS IN AMERICA: GOALS, IDEOLOGIES, AND STRATEGIES, opt. cit.
150. Ibid.
151. Ibid.
152. »Americans: Faith Freedom, and the Future... Examining U.S. Muslims› Political, Social, and Spiritual Engagement 10 Years After September 11", 2 August 2011, available at Gallup website: https://news.gallup.com/poll/148931/presentation-muslim-americans-faith-freedom-future.aspx, 3/09/2022.
153. Nathan J Brown, Egypt 2021: The Muslim Brotherhood, 17 March 2021, available at Wilson Center Institute website: https://www.wilsoncenter.org/article/egypt-2021-muslim-brotherhood?gclid=Cj0KCQjw2_OWBhD-qARIsAAUNTTFTgu_HG1bjOWn8nXK3xZwwrnSfOtFt7zXLcjHTB_lP0NvL2VF2TrIaApTUEALw_wcB , 16/08/2022.
154. »The Muslim Brotherhood: Divided and Struggling for Survival», 24 June 2022, available at European Eye on Radicalization website: https://eeradicalization.com/the-muslim-brotherhood-divided-and-struggling-for-survival/ ,11/08/2022.
155. Ibid.
156. Ibid.
157. لورينزو فيدينو، مرجع سابق، ص280.
158. بن سيلز، مرجع سابق.
159. مها علام وتقى النجار، مرجع سابق.
160. المرجع السابق.
161. Lorenzo Vidino, MUSLIM BROTHERHOOD ORGANIZATIONS IN AMERICA: GOALS, IDEOLOGIES, AND STRATEGIES, opt. cit.
162. Ibid.
163. Ibid.
164. Ibid.
165. لورينزو فيدينو، مرجع سابق، ص272.
166. Ibid.
167. "The Muslim Brotherhood: Divided and Struggling for Survival", opt. cit.

الخاتمة

لقد بدأ هذا الكتاب بالبحث عن إجابة لسؤال عن كيفية توظيف الإخوان للمجتمع المدني الذي أدركوا مبكرًا أن اختراقه والتغلغل فيه هو ما يوفر لعناصر التنظيم الانتشار طوال الوقت والتأثير المستمر، دون أن يكون هذا تجمعًا يسهل رصده أمنيًّا، والأهم دون أن يتم كشفه وكشف أهدافه اجتماعيًّا واقتصاديًّا. وهذا الانتشار يسمح للإخوان بالادعاء أنهم جماعة «دينية دعوية»، بينما واقع الأمر أنهم حركة سياسية تهدف لتغيير المجتمع سعيًا للوصول إلى الحكم. بعبارة أخرى، حقق اختراق المجتمع المدني للإخوان المعادلة الصعبة ليكونوا موجودين ومنتشرين، لكنهم غير لافتين للنظر بما يثير التساؤلات حولهم لدى الأغلبية.

وبعد الدراسة النظرية لفكر الإخوان، والتطبيقية للعديد من دراسات الحالة لدول وأقاليم يتواجد فيها الإخوان، وينتشرون في المجتمع المدني بها؛ انتهت الدراسة للعديد من النتائج والاستخلاصات، من أهمها:

- **أولًا:** تتداول الأدبيات الإخوانية مفهوم المجتمع بالترادف مع المجتمع المدني، وهذا يمكن إرجاعه لسببين؛ **السبب الأول:** يرتبط هذا السبب بالمراحل الزمنية الأولى التي ظهر فيها تنظيم الإخوان سواء في مصر أو في غيرها من الدول؛ إذ لم يكن «المجتمع المدني» كمفهوم متداولًا، بل كانت كلمة «مدني» تُستخدم كمضاد لكلمة «عسكري»، وبالتالي فالمجتمع المدني هو غير العسكري. بالإضافة إلى ارتباط وصف «المدني» بالثقافة الليبرالية والديمقراطية التي نبذها الإخوان في بدايات الظهور، واعتبروا أنها تعكس «الحضارة المدنية» التي تسببت في التدهور والانحلال الأخلاقي، ولا بد من العودة للدين الذي مثلته الجماعة. ولكن لا بد من التأكيد على أن كل ما يدل على المجتمع المدني يرد في رؤيتهم وفكرهم عن المجتمع.

أما السبب الثاني: فبعد ظهور مفهوم «المجتمع المدني» ووضوح دلالاته، لم يكن متسقًا بشكل كامل مع رؤية الإخوان؛ إذ يختلط لديهم معناه مع المجتمع السياسي الذي تمثله الدولة بمؤسساتها المختلفة وكذلك الأحزاب السياسية، وقد أظهرت ممارساتهم أنهم يتغلغلون في المجتمع المدني لأغراض سياسية، وظفوها في الانتخابات التشريعية المتعددة لحشد الأصوات وتزييف إرادة الناخبين، وتكرر الأمر بدرجة أكبر بعد **2013** حينما استخدم التنظيم قواعده الشعبية المنتشرة في أعمال العنف والتخريب.

- **ثانيًا:** مثل المجتمع ركنًا أصيلًا في البنية الفكرية للإخوان، بداية من تجهيله ليكون هناك مبرر لوجود التنظيم ليعيد إرشاد المجتمع إلى الدين الصحيح، ثم يتوجب على المجتمع «المسلم» طاعة الحكم «الإسلامي»، وإن لم يستجب يصبح كافرًا ويكُن العنف مباحًا ضده. هذه المنظومة الفكرية التي يبنيها فكر الإخوان ليس لها وجود بدون المجتمع. هم يقولون إنهم أصحاب العقيدة الصحيحة التي يحتكرونها وينفون توافرها عند غيرهم، فهم الأوصياء على

المجتمع الذي يعتبرونه جاهلًا وفي أخف التعبيرات «غافلًا»، وبدون هذه الجاهلية وتلك الغفلة لا مبرر لوجودهم أو لانتشارهم أو لسعيهم للسلطة! بنية فكرية مسمومة مبنية على حكم بشر يمثلهم الإخوان على غيرهم من البشر ويمثلهم الآخرون، ذات المنطق الاستعلائي الذي يتبعه كل العنصريين، وهذا أبعد ما يكون عن جوهر الدين الإسلامي، الذي يؤكد على العلاقة المباشرة بين الله -سبحانه وتعالى- وبين العباد، دون وسيط أو وصي.

- **ثالثًا: مر التنظيم الدولي للإخوان بثلاث مراحل:** المرحلة الأولى هي الحشد والتعبئة، ويمكن تسميتها بمرحلة (الشعارات الكبرى)، المرحلة الثانية هي القطرية والمحلية بدلًا من العالمية، المرحلة الثالثة هي الهروب الكبير، والتي شهدت فرارًا جماعيًّا لقيادات التنظيم إلى خارج أقطارها، وتبرؤًا جماعيًّا للكثير من الأفرع من الانتماء للتنظيم الأم، وتغيير بعض القيادات وقطع الصلة مع آخرين. كما كان لكل مرحلة أدوارها وأدواتها؛ ففي المرحلة الأولى كان التنظيم المموِّل، وقام بالدفاع الإعلامي خارجيًّا لتوفير نوع من الحماية لأفرع الإخوان. وفي المرحلة الثانية أدى دور الضغط على الحكومات في البلاد العربية، واستخدم أدوات تأسيس الاتحادات الطلابية والتأثير في أنشطتها، وإنشاء روابط الشباب، وجمع التبرعات عبر المجتمع المدني، والتحكم في التمويل واختراق المؤسسات الخيرية. أما في المرحلة الثالثة، فحضرت الأدوات المسلحة واستخدام العنف والإرهاب عبر تنظيمات عنقودية أنشأها قيادات تابعة للتنظيم.
- **رابعًا:** كان لشخصية المرشد بالغ الأثر في تحديد دور وأهمية التنظيم الدولي، وإفساح المجال أمامه، وتفعيله بشكل يخدم الجماعة وفروعها، وهو الأمر الذي بدا جليًّا في المفارقة بين شخصية مأمون الهضيبي وبين مصطفى مشهور في إدارة العلاقات والأدوار وتوجيه الفروع والهيئات التابعة للجماعة. وهذا الأمر يجعل مستقبل التنظيم الدولي، موضع تساؤل. فمن المرجح أن تتعمق أزمته مع غياب مرشد متفق عليه بين التيارات المختلفة داخل التنظيم (وبالأدق قائم بأعمال المرشد)، خصوصًا مع تشديد المراقبة على أنشطة الجماعة في العديد من

الدول. وفي مواجهة ذلك، من المتوقع أن يلجأ التنظيم لحالة كمون ويعود للظل، مع التركيز على العمل الاجتماعي، وربما يلجأ التنظيم الدولي للإعلان عن حل نفسه أمام تلك الضغوط والملاحقات، مع الاستمرار في ممارسة هذه الأعمال الاجتماعية التي تضمن له البقاء في الظل، والبعد عن الملاحقات والتضييق.

- **خامسًا:** وظف تنظيم الإخوان في مصر المجتمع المدني بقوة، واستثمر هذا التوظيف في المراحل المختلفة، بداية من العمل الأهلي والخيري في فترة التأسيس الأولى -منذ عام 1928 حتى ثورة 1952-، إلى فترة التأسيس الثانية -من السبعينيات إلى التسعينيات- التي بدأت بعد عودته إلى العمل العام والمصالحة التي تمت بينه وبين نظام السادات في أوائل السبعينيات، عبر العمل الخيري والإغاثي في الداخل والخارج، وظل التنظيم كذلك حتى سقوط نظام حسني مبارك عام 2011؛ حيث اخترق باقي فضاء المجتمع المدني، ولكن بعد عام 2011 كون مؤسساته وحزبه الخاص (حزب الحرية والعدالة)، لتأتي المرحلة الأخيرة بعد سقوط حكم الجماعة في 30 يونيو سنة 2013، في التركيز على المهجر والمنفى عبر دعم وتنشيط مؤسساتها القائمة في الغرب، واختراق مؤسسات مدنية أخرى، وتأسيس مؤسسات أخرى جديدة تتغير فيه لغة خطابه.
- **سادسًا:** في بداية وجود الإخوان في الأردن، كانت العلاقة بينهم وبين النظام الملكي في أحسن أحوالها، لكن التحولات التي تمت داخل الإخوان وتحولها إلى جماعة سياسية أكثر منها جمعية خيرية أو أهلية، ساهمت في تحول هذه العلاقة إلى علاقة صراعية تتسم بطابع عدائي، ولجأت السلطات الأردنية لاتباع استراتيجية مزدوجة في التعامل مع هذا التحول؛ فقامت الحكومة بمحاولة الاحتواء الناعم للجماعة، فيما عمدت دوائر الأمن والاستخبارات الأردنية إلى تفتيت الجماعة عبر إثارة الخلافات داخلها، ونجحت الاستراتيجية الأخيرة في إضعاف نفوذ الإخوان إلى حد كبير. ما زال الانخراط الإخواني في مؤسسات المجتمع المدني بالمملكة الأردنية قائمًا ومؤثرًا، بفعل شبكات تواجدها في المجتمع المدني هناك، رغم الجهود الرسمية الهادفة لتفتيتها

والقضاء عليها، وهو ما يثبت أن التغلغل الإخواني في مؤسسات المجتمع المدني لا يقل خطورة عن تمددها في الفضاء السياسي العام.

- **سابعًا:** توغلت حركة الإخوان المسلمين في المجتمع الخليجي قبل استقلال بعض بلدانه، وكان المجتمع المدني مدخلها لذلك، وتدرجت في توغلها حتى باتت رقمًا في المشهد السياسي في تلك البلدان. أدرك الإخوان أن منظمات المجتمع المدني الباب السهل لاختراق المجتمع الخليجي، ففتحوا الباب ورسخوا وجودهم في هذا المجتمع وفي هذا الباب من العمل الخيري والإغاثي، وخاصة أن المجتمع الخليجي كان في مرحلة تكوين الدولة. أدركت أغلب دول الخليج خطر تنظيم الإخوان، كما أدركت هذه الدول وسيلة التنظيم وطرق اختراقه التي كشفتها أجهزة الاستخبارات والإعلام، ولكن ما زالت بعض الدول تقع أسيرة هذا الاختراق وغير قادرة على التخلص منه أو مواجهته، لاعتبارات ربما تخص هذه الدول، بينما دول أخرى واجهت التنظيم، بينما ما زالت تسمح له بممارسة العمل وفق المجتمع المدني ولا تسمح بغيره، وهذه الحكومات تظن أن هذه الوسيلة أخف ضررًا من وجود التنظيم في المشهد السياسي.
- **ثامنًا:** اتسمت مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات المختلفة في مجتمعات شمال أفريقيا بحالة من الضعف العام، مما أتاح الفرصة لجماعات الإسلام السياسي، وعلى رأسها الإخوان المسلمين، من سد هذا الفراغ وإحكام السيطرة على المساجد والمراكز الدينية والجمعيات الخيرية المختلفة، وهو ما أوجد لهم أرضية تفاعلية مع المواطنين داخل تلك البلدان، خاصة الفئات الأكثر تهميشًا ووعيًا داخل تلك المجتمعات، عبر اللجوء إلى المخزون الإسلامي وتوظيف الدين الإسلامي واستخدامه كورقة لإحداث اختراق في القطاعات الحيوية تحت مظلة المجتمع المدني بكافة صوره وأهدافه. لكن امتد الوعي المجتمعي بحقيقة الإخوان وأهدافهم وعنفهم إلى دول شمال أفريقيا، وعزز هذا الوعي الخبرة التي عانت منها بعض هذه الدول خاصة الجزائر وتونس، وما زال الإخوان في ليبيا لهم تأثير وحضور بسبب تعاونهم مع قوى سياسية

أخرى ذات تأثير، بينما حضورهم في موريتانيا يُعد هو الأبرز في شمال أفريقيا؛ إذ يتجانس بدرجة كبيرة مع السياق الاجتماعي والاقتصادي هناك.

- **تاسعًا:** استطاع تنظيم الإخوان تأسيس شبكة قوية في المجتمع المدني البريطاني، تُعد من أقوى شبكاته في أوروبا، وتمتد قوة تأثيرها لدعم مصالح الإخوان في الفروع الأخرى. وقد ظهر هذا التأثير بوضوح بعد ثورة يونيو 2013، والتي ساهمت في غض طرف كثير من الدول والمنظمات عمَّا قام به التنظيم من أعمال عنف وإرهاب في مصر ودول أخرى. وما زالت شبكات الإخوان في بريطانيا تؤمن تمويل التنظيم بعد أن ارتبطت بهيكل الاقتصاد هناك، والأمر لا يتوقف على التمويل، بل ربما توفير مجال حركة واسع لعناصر التنظيم يُعد من أبرز مظاهر قوة شبكاته في بريطانيا.
- **عاشرًا:** إن هدف تنظيم الإخوان ليس أقل من تقويض وتدمير الديمقراطية الغربية. وقد انتبهت بعض الدول الأوروبية لهذا الهدف مؤخرًا، ومع ذلك، لا تزال الكيانات المرتبطة به آمنة تجد مساحات واسعة للحركة والتأثير داخل أوروبا وخارجها، فهي تتلقى دعمًا ماليًّا كبيرًا من الموارد العامة، ولديها منصات للتأثير على الرأي العام في أوروبا، ويتم مساعدة جمعيات الدراسة والثقافة الإسلامية على جميع المستويات في أوروبا، وترسل الدول الأعضاء تبرعات بملايين الدولارات إلى منظمات التنظيم، والتي على الرغم من مشاركتها في الأعمال الخيرية، لا تزال تحمل وجهات نظر معادية للغرب.
- **حادي عشر:** غلب طابع التوظيف المتبادل على العلاقات بين الولايات المتحدة والإخوان، سواء من خلال منظماتهم الموجودة داخلها، أو قياداتهم الذين وصلوا لمواقع مسؤولية في دولهم في مراحل مختلفة، لكن لم تصل شبكات الإخوان في الداخل الأمريكي لمستوى التأثير لمثيلاتها في أوروبا، ربما لوجود عوامل تنبع من طبيعة المسلمين في الولايات المتحدة ورفضهم لحركات الإسلام السياسي، أو لعوامل تأتي من الضوابط المقيدة لحركة المؤسسات الإخوانية في الولايات المتحدة. كذلك فإن تأثير المنظمات التابعة لتنظيم **«الإخوان»** يسير على خطى مزدوجة؛ إذ تشهد درجة من النجاح والفاعلية

والنفاذ على مستوى السياسيين ودوائر صنع القرار، بينما تشهد تذبذبًا واضحًا على المستوى الشعبي. ومن ثم، فإنه يبدو من الصعب الجزم بمستقبل التأثير «الإخواني» في الولايات المتحدة، نظرًا لتعدد المتغيرات التي تحكم مساره، والتي تشكل فيما بينها المعادلة الحاكمة لهذا التأثير.

- **ثاني عشر:** إن عنصر التشابه الأساسي في الحالات الدراسية المختلفة التي تناولها الكتاب، سواء عربية أو غربية، كان هدف التنظيم من اختراق المجتمع المدني والانتشار فيه، وهو التأثير في المجتمع والوصول إلى «التمكين» فيه، لكن كيفية الانتشار وأدوات الانتشار هي التي اختلفت.

في الدول العربية كان الطموح أعلى، والوصول للسلطة هو «المبتغى»، ولذلك كان الانتشار الإخواني يهدف لوجود قاعدة شعبية كبيرة من أعضاء التنظيم وأسرهم وآخرين، هؤلاء الآخرون ليس بالضرورة أن يكونوا من الإخوان، لكن يمكن أن يكونوا من المترابطين معهم مصلحيًّا، ولذلك تعمد التنظيم الانتشار في التكتلات الجماهيرية، وهو ما توفر في النقابات المهنية والاتحادات العمالية والطلابية، وتكرر هذا في الدول العربية المختلفة التي تمت دراستها.

وفي تقدير التنظيم أنه كلما اتسعت قاعدته الجماهيرية، زادت قدرة أعضائه على النفاذ لمؤسسات الدولة، إلى حين توافر اللحظة المناسبة للوصول للسلطة سواء جزء منها أو توليها كاملة. وبهذا المعنى، فإن القاعدة الشعبية ذات الأغلبية من المسلمين في الدول العربية، هي المستهدفة بالأساس لتكون مجال الانتشار للتنظيم، خاصة في المجتمعات التي لديها مشكلات اقتصادية أو انقسامات اجتماعية؛ حيث يكون النفاذ إليها أيسر ويكون الخطاب الديني هو مفتاح القلوب، ويُقدم الدين كحل لهذه المشكلات، وقد ظهر هذا في الشعار المرفوع من الإخوان «الإسلام هو الحل»، ويروج مع هذا الشعار أن من يقدمون الحل هم الأجدر على تحمل المسؤولية.

أما في الدول الغربية، فيعمد تنظيم الإخوان إلى الانتشار الهادئ الأكثر انتقائية؛ فالقاعدة المستهدفة منه هي الجاليات الإسلامية بالأساس،

وعلى كثرتها لا تمثل الأغلبية في هذه الدول، ثم العمل المؤسسي من خلال مؤسسات اقتصادية أو مؤسسات خدمية أو ثقافية، وهذا يجعل النفاذ إلى مؤسسات الدولة المعنية ومسؤوليها هدفًا، دون أن يتطور الهدف للوصول للسلطة. وقد أكدت الوثائق الإخوانية أن «فتح الغرب» يعني أن يكون هناك مجتمع إسلامي متماسك داخل المجتمعات الغربية، يظهر كنموذج يدفع الآخرين لتقبله والاقتداء به، وليس بالقفز على السلطة كما هو حالهم في الدول العربية والإسلامية.

- **ثالث عشر:** بقدر ما تُعد منظمات المجتمع المدني المتمثلة في الجمعيات الأهلية بأنشطتها الخيرية هي النمط الأكثر شيوعًا لانتشار الإخوان في الدول العربية والغربية على السواء، فإن الدور الاقتصادي للإخوان في هذه الدول لا يقل في تأثيره؛ إذ إنه يوفر التمويل ويوفر الارتباطات النفعية بين الإخوان وغيرهم من العناصر المحلية خاصة المؤثرين، سواء من الاقتصاديين أو الإعلاميين أو التنفيذيين. ويزداد تأثير هذه الشبكات الإخوانية كلما كانت مترابطة مع بعضها البعض أو مع غيرها من المؤسسات، وكلما كانت ذات مزايا تنافسية واضحة، الأمر الذي يجعل تفكيك هذه الشبكات أمرًا في غاية التعقيد، وإن كان ضرورة لمنع فرص عودة الإخوان لاستخدام هذه الشبكات التي تُعد البنية التحتية الأساسية لهم.

مجمل القول، إن القضاء على فرص عودة تنظيم الإخوان للتأثير أو استئناف نشاطهم الإرهابي، لا يتوقف على نجاح المواجهة الأمنية لهم فقط، بل يتطلب مواجهة انتشارهم في المجتمع المدني. وهذه المواجهة تتطلب جهودًا مختلفة تهدف لمحاصرة مراكز اختراقهم للمجتمع المدني في دول تواجدهم، وكشف أهدافهم؛ لعل هذا يضيف للوعي بخطورة تأثيرهم، ويجردهم من هذا السلاح السري الذي يُعد القدرة الكامنة للتنظيم التي مكنتهم من الاستمرار في مراحل سابقة.


ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

إن تنظيم الإخوان استهدف الوصول للدولة وللمجتمع معًا، حكم الدولة وطاعة المجتمع، أي الوصول للحكم والبقاء فيه باسم "الدين". ولتحقيق هذا الهدف اعتمد على "العنف" في مواجهة الدولة، كما اعتمد على اختراق المجتمع المدني ليكون ظهيرًا له ومدافعًا عنه إذا ما اقتضت الضرورة، وهو ما كَفل له الاستمرار لعقود طويلة.

ويعتبر اختراق "**المجتمع المدني**" مكونًا أصيلًا في الفكر الإخواني، كما يظهر من كتابات مفكريهم الرواد وأبرزهم (حسن البنا وسيد قطب). فالهدف الأسمى لهذا الاختراق هو إيجاد مؤسسات وخدمات موازية للدولة كما فعلوا في بعض الدول العربية والإسلامية، وربما تكوين مجتمع خاص داخل المجتمع الأصلي، مجتمع "إخواني"، كما فعلوا في المجتمعات الغربية.

وفي هذا الكتاب، يتم تقديم بانوراما تفصيلية لكيفية اختراق الإخوان للمجتمع المدني، ولماذا وكيف استخدموا وأجادوا استخدام المجتمع المدني كسلاح سري يحاربون به الفكر المعتدل وأمن الأوطان، وما هي المنصات والسبل التي كفلت لهم البقاء ودعم المجتمع في كثير من الأحيان، وإلى أي مدى تختلف آليات الإخوان في المجتمعات العربية والإسلامية عنها في الدول الغربية التي وفرت ملاذًا آمنًا لهم في الماضي والحاضر أيضًا، وذلك على الرغم من تشابه الهدف في التسلل إلى المجتمع للوصول إلى دوائر السلطة والتأثير فيها.

هذا الكتاب يهدف إلى المشاركة في كشف منطلقات عمل تنظيم الإخوان ودوافعه، ويلقي الضوء على أخطر أسلحة التنظيم؛ سعيًا لتقويضها وإنارة الوعي بها.

9 789778 652529

ecss.com.eg

/ecsstudies